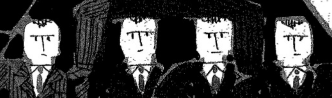
فهمي هويدي

مِصرُ تريدُ حلاً





دار الشروق

مِصرُ تريدُ حلاً

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
الطبعة الثانية
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com

فهمى هويدى

مِصرُ تريدُ حَلاً

دار الشروق

مقدمة

أبالغ إذا قلت إن هذا الكتاب يحاول إثبات الحالة المصرية فى نهاية الألفية الثانية . ولا أزعم أنه يقدم «وصفا لمصر»، على النحو المستقر فى الأذهان. وأخشى ما أخشاه أن يظن قارئ عنوانه أنه سيجد فيه حلولا لمشكلات المصير والمستقبل . مع ذلك، فلست أخفى أننى تمنيت أن يمثل الكتاب سعيا فى هذه الاتجاهات، أو على الأقل أن يلفت النظر إليها .

هذه النصوص الواردة فى الكتاب، هى فى الأصل مقالات نشرت على فترات متفاوتة خلال السنوات الأخيرة، بدأت إسهاما فى حوار، أو صدى لأزمة، أوتحليلا لظاهرة، أو انفعالا بحدث. وعلى تشعب موضوعاتها، فقد ظل محورها هو الشأن- أو قل الهم- المصرى. وحين تجمعت هذه النصوص بعد حين، وتحولت من مقالات منثورة إلى تل احتل ركنا معتبرا فى خزانة أوراقى، خطر لى ذات يوم أن أعكف عليه مفتشا عن أفكار ومعلومات احتجت إليها فى بحث كنت بصدد إعداده حول «المجتمع المدنى فى مصر»، لندوة دعيت إليها فى السويد. وقد اضطررت آنذاك إلى أن أعيد قراءة النصوص دفعة واحدة، الأمر الذى أتاح لى أن أرى القسمات بعدأن وضعت جنبا إلى جنب، وأن أدرك الصور وقد اجتمعت فيها الجزئيات والتفاصيل .

وإذ خرجت بانطباعات مغايرة، أعانتنى كثيرا فى إعداد البحث، فقد نبهنى ذلك إلى أهمية مطالعة النصوص من خلال الصور الكلية التى ترسمها، وليس فقط من خلال اللحظات التى تعالجها. ذلك أن الفرق كبير فى الانطباع لا ريب بين من يمر بالأشجار واحدة واحدة، وبين من يفتح عينيه على الغابة كلها .

أحزننى أن هذا الإدراك جاء متأخرا بعض الشىء، وأن فكرة تجميع النصوص المتعلقة بالشأن المصرى تبلورت فى أواخر التسعينيات وليس قبل ذلك. ذلك أنى لو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما سمحت لنفسى «بتسريب» مقالات أحسبها فى

صميم الشأن المصرى إلى كتب أخرى، صدرت ونفدت. أخص بالذكر ما كتبته فى مستهل عام ١٩٩٠، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى والأنظمة الاستبدادية فى أوربا الشرقية، عن دروس التجربة، وحاجتنا الملحة إلى التغيير السياسى فى مصر. ثم ما كتبته فى مناسبات أخرى حول الوحدة الوطنية ومتطلباتها، أو حول المعارك الثقافية التى عاشتها الساحة المصرية.

كان ظنى أن الكتاب سيغدو أكمل وأشمل لو أنه تضمن تلك النصوص، لكنى - بعد أن فكرت مرة ثانية - وجدت أن الكمال الذى تمنيته ليس سوى أمر نسبى وافتراضى، ليس فقط لأنه لا يوجد كتاب كامل وضعه بشر، ولكن أيضا لأن «السقوف» المتاحة لا تتيح للمرء أن يعبر عن كل ما يتمناه.. وفى أغلب الأحوال، فإن الواحد منا يحمد الله ويشكره إذ تتوافر له فرصة التعبير عن بعض ما يتمناه!!

شجعتنى على تجميع هذه النصوص عوامل أخرى عدة، فى مقدمتها ثلاثة هى:

● أن الساحة الثقافية المصرية تعانى من خلل وصخب، أدَّيا إلى تغييب التناول المسئول للقضايا الأساسية للمجتمع، بل وأحدثا خللا مؤرقا فى الأولويات، كان العمل الوطنى هو ضحيته الأولى. فقد شغلت النخبة الثقافية بقضية الختان - مثلا - لمجرد أن محطة تليفزيون «سى. إن. إن» أثارت الموضوع، وسجلت شريطا لعملية من ذاك القبيل، ثم بثته إبان انعقاد المؤتمر الدولى للسكان. وبرغم أن العادة قائمة فى مصر والعديد من الدول الإفريقية منذ مئات السنين، فإن النخبة فى بلادنا تعاملت معها وكأنها «خبر» يذاع لأول مرة، ومن ثم وجدنا عناصر النخبة والمنظمات الأهلية بل ومؤسسات السلطة قد شغلت بالأمر، بأكثر مما شغلت بقضايا الأمية والتخلف وانعدام المشاركة السياسية!

إزاء ذلك الخلل، فقد تصورت أن الكتاب يمكن أن يعد صوتا ينضم إلى أصوات الآخرين، من أبناء هذا الوطن، الذين تمنوا أن ننظر إلى واقعنا بأعيننا نحن، وليس بأعين السياح أو المستشرقين. ومن يطالع محتويات الكتاب، ربما سمع ذلك الصوت ينادى فى أبواب عدة، بلسان يقول: رجاء، انظروا تحت أقدامكم أولا لكى تعرفوا على أى أرض تقفون!

● أن المتابع للخطاب الإعلامى المصرى يلاحظ بشدة أن الحضور الحقيقى فيه للسلطة، وليس للمجتمع، بدءا بنشرات التليفزيون التى تتعامل مع الأخبار، ليس بحسب أهميتها للناس، ولكن بحسب أهمية المسئولين وتدرجهم فى المناصب الرسمية، وانتهاء بالصفحات الأولى للصحف، التى تقدم أخبار استقبالات كبار

رجال الدولة على أخبار السيول التى تجتاح البلاد مثلا ، أو صفقات اللحم الفاسد التى تهدد حياة عشرات الألوف من البشر .

ومما يؤسف له أنه بينما أصبح الإعلام أخطر وسائل التأثير فى المجتمعات ، حتى فى البلاد الصناعية ، فإنه فى بلادنا وغيرها من أقطار العالم الثالث تعرض لاحتكار السلطة ، التى حولته إلى بوق يعبر عنها ويجمل هيئتها ، وليس إلى مرآة تعكس واقع المجتمع وتعبر عن أحزانه وأشواقه . ومن ثم ، فبدلا من أن يصبح الإعلام ساحة رحبة ذات اتجاهين : صاعد إلى القمة ، وهابط إلى الناس ، فإنه فى ظل الاحتكار جعل الطريق فى اتجاه واحد فقط ، من فوق إلى تحت ، ومن السلطة المرسلة إلى المجتمع المستقبل !

إزاء هذا الوضع ، فقد وجدت أن الكتاب ، وهو يسلط الضوء على مصر الأخرى مثلا ، ربما كان دعوة للاهتمام بفتح ذلك الاتجاه الآخر ، الملغى والمسدود ، الموصل فيما بين المجتمع والسلطة ، سعيا ربما لتشغيل أجهزة الإرسال المعطلة فى القاع ، بعدما استعيض عنها وركبت فوقها أجهزة الاستقبال ، التى أشاعت بين الناس ثقافة التلقى والامتثال .

● العامل الثالث ، الذى شجعنى على تجميع النصوص فى كتاب ، تمثل فى الصديق الأستاذ إبراهيم المعلم ، رئيس مجلس إدارة «دار الشروق» ، الذى كلما قرأ نصا لى ، لاحقنى على الهاتف متسائلا : متى تصدره فى كتاب؟ ولم يكن التشجيع مقصورا عليه وحده ، لكنى لمسته أيضا من جانب أفراد كتيبة «دار الشروق» ، العاملين فى مختلف المواقع ، من الإدارة إلى الطباعة .

أدرى أنه لا يهم القارئ كثيرا لماذا أصدر المؤلف الكتاب ، لأن الأهم عنده هو : ما الذى يقوله فى الكتاب؟ وهذا السؤال الأهم ليس بمقدورى أن أجيب عنه ، وإنما كل ما أستطيع أن أفعله هو أن أتوقف عن الكلام ، وأن أخرج من المشهد ، تاركا النصوص بين يدى القارئ لكى يطالعها بنفسه ويحكم !

تفضل سيدى !

فهمى هويدى

مصر الجديدة
١٤ من جمادى الآخرة سنة ١٤١٨ هـ.
١٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٧م.

الباب الأول

بين الأصل والصورة

١ ـ هذا الثراء المفترى!
٢ ـ الأثرياء: الحاضرون الغائبون!
٣ ـ محنة العمل الأهلى!
٤ ـ دفاع عن اليد العليا.
٥ ـ أزمة أخلاقنا العامة!
٦ ـ قيم مجتمعنا فى خطر!
٧ ـ من يحدد أولوياتنا؟!
٨ ـ الحالة الدينية فى مصر.
٩ ـ الناس مستقيلون من السياسة.
١٠ ـ صدق أو لا تصدق!

هذا الثراء المفترى!

الأثرياء الجدد فى مصر تحولوا إلى طبقة «استفزازية». وما لم يحتشموا ويكفوا عن استثارة الخلق والاستعلاء فوق المجتمع، الذى يضغط عليه الفقر بقوة متزايدة، فإن السلام الاجتماعى سيصبح فى خطر أكيد!

لقد أطلق أحد كبار علماء الاجتماع فى مصر صيحة حذر فيها من تداعيات ما أسماه «الثراء الوقح» الذى لاح فى مصر بآخرة، وعرفه بأنه «ينطوى على معان متدنية من التعالى والتباهى، والرغبة فى التفرد عن بنى البشر. وفيه اللامبالاة وتجاهل آلام الآخرين ومشاعرهم، والانفصال عن كل مشاعر الأخوة الإنسانية».

صاحب هذه الصيحة ليس قارئا مأزوما أراد أن يبث همه فى بريد «الأهرام»، ولا «حاقدا» ملأه الحسد على الأثرياء، ولا ماركسيا مغاليا من هواة توزيع الفقر، ولا «أصوليا» طلق الدنيا وزهد فيها، ولكنه الدكتور أحمد خليفة، الذى تعرفه النخبة المصرية جيدا، كباحث وعالم أولا، ثم كمدير لمركز البحوث الاجتماعية والجنائية لسنوات طويلة ثانيا، ثم كوزير للشئون الاجتماعية أخيرا.

وجه الدكتور خليفة صيحته على صفحات الرأى فى «الأهرام» فى مقال قصير، وصف فيه ما أسماه بالثراء الوقح بكلمة «الجخ»، وتساءل: هل أصبح الثراء فضيلة في مصر، شأنه شأن الصدق والأمانة والإخلاص؟ - والجخ فى قاموس «المنجد» كلمة تعبر عن الاسترخاء والتباهى بمظاهر الترف، وقاموس «المحيط» يضيف ما يعنى إخراج المرء أسوأ ما فى بطنه!

وبرغم أن صيحته مست وترا حساسا، وأثارت قضية بالغة الأهمية فى الواقع المصرى، فإنها بدت وكأنها أذان فى مالطة أو نفخ فى «قربة» مقطوعة، فمرت دون أن تحدث صدى يذكر!

احتفظت بالمقال الذى نشر فى ١٤ / ٦ / ١٩٩٧ ، ووضعت خطوطا تحت فقرتين مهمتين فيه ، أرجو أن نعيد قراءتهما جيدا .

فى الفقرة الأولى تساءل الدكتور أحمد خليفة : أى شيطان يدفع صاحب المال إلى خرق كل السقوف ، وإشهار ثرائه بمظاهر الاستهلاك الفاجر الذى يوجع البطون الخاوية؟! لماذا يتطلع دائما إلى التسابق مع أمثاله فى طريق السَّفَه والمجون؟! لماذا تستقدم الفرق والراقصات وأنواع الطعام بالنفاثات؟! ولماذا تطلى الجدران بماء الذهب ، وتصنع الصنابير من الذهب الخالص؟! ـ وفى موضع آخر أضاف تساؤلا جديدا ، قال فيه : أليست مأساة عبثية أن تفتح لدينا (نحن البلد الزراعى منذ فجر التاريخ) فروع لمحل شهير فى باريس ، يبيع ثمار الفاكهة والخضراوات والمعلبات المنتقاة بأثمان خيالية؟!

فى الفقرة التالية علق قائلا : «إن اختراق الأسقف معصية اجتماعية ، بل خطيئة فى حق صاحبها . فهناك سقف لا يستطيع الإنسان أن يتعداه بغير اختراق كل ما هو عقل وقلب ، وكل ما هو دين وخلق . وهو ما نقصد بالجخ الذى يتعدى حتى كل ما هو بذخ . وهو دائما يمثل انتقاصا وعدوانا على حق المحرومين ، وهم إخوتنا فى المواطنة ، ويثير النقمة وما أغنانا عنها» .

للدكتور خليفة فضل إثارة الموضوع وفتح ملفه ، خصوصا من زاوية تحرير المشكلة والتفكير فى أسباب الظاهرة والسبيل إلى علاجها . غير أن ثمة مقدمة ضرورية واجبة الإثبات فى هذا الصدد ، حتى لا يختلط الأمر على أحد ، أو يلجأ آخر إلى اختزال المشهد وتبسيطه واعتباره حساسية إزاء الأغنياء ، أو دعوة إلى منطق وسياسات ما يسمى بالعصر الشمولى ، أو غير ذلك .

فلسنا ضد الغنى والثراء . وإنما نسأل الله أن يبارك فى كل مال جناه صاحبه من رزق حلال . وفى ثقافتنا الإسلامية أن الإغداق فى الرزق نوع من الثواب العاجل فى الدنيا ، ودعوة لأن ينفق كل ذى سعة من سعته ، وأن يتحدث الناس بنعم الله عليهم ويتمثلونها . وكان النبى عليه الصلاة والسلام يستعيذ بالله من الكفر والفقر ، ويسأله الهدى والتقى ، والعفاف والغنى .

غير أن التعاليم الإسلامية ، التى دعت إلى ذلك ، فرقت بين الغنى والترف ، وحبذت الأول بقدر ما حذرت من الثانى ، لما يحدثه من إفساد للمجتمع وتدمير لمقومات توازنه واستقراره .

وهو يدين الترف ويتهمه. وللإسلام فلسفته فى إقامة العدل الاجتماعى، حيث قرر أن المال مال الله والمجتمع، والناس منتفعون به ومستخلفون فيه، وليسوا مطلقى اليد فى الإنفاق منه. واعتبر الزكاة التى هى ضريبة لصالح المجتمع، ركنا من أركان الإسلام، وبين النبى أن للفقراء حقا فى أموال الأغنياء غير الزكاة. . . إلى غير ذلك مما هو مبين فى العديد من الكتب التى عنيت بالموضوع.

هكذا فإن الغنى ليس موضع الملاحظة والمؤاخذة. وفى هذه النقطة، فإننا نتأسى بالنبى عليه السلام حينما دعا لآخر فقال: اللهم أكثر ماله. لكن ما يهمنا ومناط حديثنا هو ذلك الثراء الوقح أو الثراء المفترى، الذى وصفه القرآن «بالترف».

□ □ □

لدى أهل النميمة فى القاهرة والإسكندرية والساحل الشمالى - وماأدراك ما هو! - ما لا حصر له من القصص والروايات عن استعراضات الثراء وفواحشه، وعن التقاليد التى أفرزتها، والفئات التى صارت تتعيش من سباق الإبهار والسفاهة، الذى انغمست فيه تلك الشريحة من الأثرياء.

ما تنشره الصحف يغنينا عن الإنصات لما يردده أهل النميمة. وربما كانت حفلات الزفاف أو «الأفراح» هى أكثر المناسبات التى تتجلى فيها الظاهرة التى نتحدث عنها. وللعلم، فالزواج الآن صارت له طقوس مختلفة تماما عن التى عرفها جيلنا، تبدأ بقراءة «الفاتحة»، ثم إعلان «الخطبة»، وبعد «الخطبة» هناك عقد القران، وبعد القران يأتى الاحتفال بالحناء، ثم أخيرا يتوج الأمر بالزفاف. أى أن المناسبة الواحدة أو الاثنتين (الخطبة والقران) جرى تفكيكها إلى خمس مناسبات، وخمسة احتفالات على فترات مختلفة، تتم أحيانا فى الدور والقصور، وأحيانا فى الفنادق. ولكل مناسبة متعهدون وسماسرة ومتخصصون فى إقامة الطقوس المفتعلة.

والقاعدة أن حفل الزفاف يقام فى الفنادق التى تتوافر لها أمكنة واستعدادات وخدمات أكبر وأقدر على تلبية أشواق الإبهار المنشود[1].

لن نتحدث عن مواكب الطبالين ولا أجور الراقصات والمطربين وغيرهم من المقلدين والضحاكين، فذلك وغيره يدخل فى باب السرف الباذخ، الذى قد نفهمه وإن كنا لا نهضمه. ولكن الذى يستعصى على الفهم ولا يمكن للمرء أن «يبتلعه»، هو ذلك السباق المدهش فى استعراض الثراء والإبهار، والتباهى باستيراد مستلزمات الحفل من الخارج، بالطائرات العامة والخاصة.

(١) للعلم فإن ٤٠٪ من دخل فنادق الدرجة الأولى فى القاهرة على الأقل مصدره حفلات الزفاف!

لقد نشرت إحدى الصحف[1] على صفحتها الأولى خبر زفاف تحت العناوين التالية : زهور من هولندا، وبخور من السعودية، ولحوم من سويسرا، ومطربون من أمريكا في زفاف القرن!

والخبر ليس استثنائيا، ولكنه أحد تجليات السباق العبثي الذى نتحدث عنه. وفى حدود علمى، فإن حفلات الزفاف الأخرى التى تتحدث عنها القاهرة تم فيها ما يلى : استيراد لحم «كانجارو» من أستراليا - أجبان من محلات «هارودز» فى لندن - «كاڤيار» من سويسرا - سيجار من كوبا - مفارش لتزيين الطاولات من الشرق الأقصى. فى الوقت ذاته، تم استجلاب مصففين للشعر، وإخصائيات فى التجميل ووضع «الماكياج» من فرنسا، ومعهم مختصون فى ديكورات الحلوى و«التورتات» - فقط! - هذا غير الذين استجلبوا لترتيب ديكور المكان الذى تم فيه الزفاف.

أحد «الأفراح» تكلف فى تلك الليلة أربعة ملايين جنيه مصرى، غير أن المتوسط العام لتكلفة حفل الزفاف بين هذه الفئة يدور بين مليون ومليون ونصف من الجنيهات المصرية [2].

قد تبدو هذه الأرقام عادية عند آخرين، خصوصا فى المجتمعات ذات الدخل المرتفع، وهذا صحيح لا ريب. غير أننا هنا نتحدث عن المجتمع المصرى الذى يعيش نصف سكانه فى مستوى الفقر، بينما ربع السكان دون ذلك المستوى، أى تحت خط الفقر، وهؤلاء هم الذين لا يكادون يجدون قوت يومهم، وعددهم حوالى ١٥ مليون إنسان.

المفارقة برزت بشكل حاد فى لحظة خاطفة، حين تحدثت صحف القاهرة فى أسبوع واحد عن إحدى حفلات الزفاف التى تجلى فيها الافتراء والبذخ السفيه، وفى الوقت ذاته كشفت الصحف عن ضبط معمل لبيع الكلى، تبين أنه تحايل على القانون وقام ببيع ١٥٠٠ كلية لآخرين، وضبط عصابة كانت تشترى الدم من الناس بثمن بخس، وتبيعه لإحدى المستشفيات الاستثمارية. تحدثت الصحف عن المخالفات القانونية التى وقعت فى الضبطيتين: التزوير فى الأوراق الرسمية، وممارسة أنشطة بغير ترخيص، والكسب غير المشروع، وغير ذلك. لكن أحدا لم يطرح الأسئلة الأهم فى المشهد، مثل: لماذا اضطر أولئك النفر من المصريين إلى بيع أجزاء من أجسامهم، وكميات من دمائهم، ليتعيشوا من دخل تلك الصفقات؟ ولماذا شكل خريجو الجامعات الجدد، الذين ضاقت أمامهم السبل وسدت فى وجوههم أبواب الأمل - نسبة معتبرة من باعة الكلى؟

---

(١) الدستور فى ١٨ / ٦ / ١٩٩٦.

(٢) المليون جنيه تعادل ٣٠٠ ألف دولار.

لم يربط أحد بين الذين يبيعون أجزاء من لحمهم لكى يعيشوا، وبين الذين يستوردون لحم «الكانجارو» من أستراليا لكى يستعلوا، برغم أن الفريقين يعبران عن واقع اجتماعى واحد، «متطرف» بامتياز، ومفرط فى الخلل إلى حد العبث!

لقد قرئ حادثا بيع الكلى والدم باعتبارهما من نماذج المخالفات القانونية التى تتخذ مكانها عادة فى صفحات الحوادث، وتلك هى الزاوية الأهون فى الموضوع، لأن ما هو أهم من ذلك وأخطر أن الحادثين يمثلان جرس إنذار يحذر مما بلغته القضية الاجتماعية، التى يحجبها التسطيح حينا، والابتسار حينا آخر، والغفلة فى أحيان كثيرة.

يفاقم المشهد ويجعله أكثر حدة، أن تلك الطبقة من الأثرياء الجدد الغارقة فى ملذات الدنيا ومتعها، والمهرولة فى سباق الاستعلاء والإبهار، ليس لها حضور أو دور يذكر فى المجال الاجتماعى العام. فلم نسمع أن أحدا منهم بنى مدرسة أو مستشفى أو مكتبة، أو ساعد المتفوقين من أبناء قريته، أو رعى أيتاما ومحتاجين. لقد فقد أكثرهم ذاكرته الاجتماعية بمجرد أن استقر فى عليائه، فانفصل عن محيطه، وانغمس فيما انتهى إليه. ودفعته موجات الثراء بعيدا، حتى عدّ نفسه من معدن آخر أو سكان كوكب آخر.

ولا يجوز أن نمرر هذه النقطة دون أن نشير إلى استثناءات حاصلة هنا وهناك، وهى تستحق الإشادة والتقدير لا ريب، لكنها تظل شذوذا لا يقاس عليه، والاستثناء لا حكم له عند أهل المنطق والأصول.

□ □ □

لماذا برز ذلك الثراء المفترى وتعاظم خلال السنوات الأخيرة؟

لا غنى عن مناقشة موسعة للقضية يشارك فيها أهل الاختصاص والخبرة. وقد توجهت بالسؤال إلى بعضهم، وكانت خلاصة مناقشتنا المصغرة أن ثمة أسبابا عدة تراكمت خلال العقود الأربعة الأخيرة، أسهمت فى إفراز الظاهرة بعد ذلك، وفى مقدمة هذه الأسباب ما يلى:

● أن المجتمع خرج من مرحلة ارتبطت بالاشتراكية، ودخل فى مرحلة أخرى غير محددة الملامح ولا معروفة القسمات. إن شئت الدقة فقل إنه انتقل من مرحلة المشروع إلى مرحلة اللا مشروع. الأمر الذى استصحب خللا فى منظومة القيم الاجتماعية السائدة، بحيث تراجعت قيم الإنتاج والانتماء والتحصيل والإتقان والتفوق العلمى، وحلت محلها - مثلا - قيم الوجاهة والكسب السريع والاستهلاك والاقتناء وغير ذلك.

هذا الخلل أفرز فى الممارسة العملية سلوكيات متعددة، بينها الانخراط فى سباق الإبهار والتفاخر والتباهى بالتميز والتفرد.

● أن مفهوم حرية التجارة وآليات السوق لم يتبلور بعد فى الوضع المستجد. فقد تصور البعض أنه إلغاء لدور الدولة وإخراجها من المعادلة، ومن ثم إطلاق يد القطاع الخاص ليفعل ما يحلو له دون ضابط أو رابط. وذلك مفهوم مغلوط وخطر فى آن واحد. مغلوط لأن المجتمعات الرأسمالية لم تلغ دور الدولة، ولكنها استبعدت فكرة الدولة المسيطرة، التى شاعت فى الفكر الاشتراكى، واستبدلت بها الدولة القوية والفاعلة، وهى قوية بقوة المؤسسات والقانون، وفاعلة بما تضعه من ضوابط لضمان العدالة وحماية المجتمع. ومن هذه الضوابط قوانين الضرائب الحازمة، ومنع الاحتكار، وتلك القوانين التى تمنع تضارب المصالح، فلا تجيز لمسئول مثلا أن يمارس- هو أو أحد من وثيقى الصلة به- عملا اقتصاديا يتصل بموقعه أو نشاطه. أما خطورة ذلك التغليط، فتكمن فيما يؤدى إليه من انفلات يهدد الأمن الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى.

● أن نسبة غير قليلة من الأثرياء الجدد بلغوا ما بلغوه عن طريق الكسب السريع، ووصلوا إلى ما وصلوا إليه عبر المصاعد الكهربائية، وليس صعودا على الدرج العادى، وهؤلاء الذين كسبوا المال بسهولة- دون عناء وبغير عرق- وارتقوا إلى المراتب الرفيعة بسهولة، لا يستغرب منهم أن يبعثروا المال أو ينفقوه بذات الدرجة من السهولة.

● ولأنهم من إفرازات الظروف الغلط، فإنهم يحققون ذواتهم بهذا الأسلوب الباذخ فى الإنفاق، وربما كان فى حسبانهم أن مثل ذلك الافتراء من شأنه أن يعزز مكانتهم الأدبية والاجتماعية، ويضعهم فى مواقع الصدارة. وقد لاحظ أحد الخبراء أن هؤلاء الأثرياء يحرصون فى حفلاتهم، لا على دعوة الأهل والأصدقاء والخلان، ولكنهم يلحون على دعوة المسئولين من وزراء ومحافظين ورؤساء مؤسسات الدولة ورجال الأعمال فيها.

● بسبب الخلل الذى حدث فى منظومة القيم الاجتماعية والإنتاجية، وبسبب الظروف التى أفرزت تلك الشريحة، فإنهم كانوا أقدر على خوض سباق المنافسة فى الوجاهة والإبهار، حيث لا تؤهلهم قدراتهم- ولا هم مضطرون أو مطالبون- لخوض غمار المنافسة فى تجويد الإنتاج ولا خدمة المستهلك ولا فتح الأسواق، ناهيك عن المنافسة فى مجالات الثقافة والفنون.

● لا يخفى أيضا أن بعضا من أولئك الأثرياء الذين قفزوا إلى الساحة، جاءوا من شرائح اجتماعية متوسطة الحال فى أحسن الفروض - من قطاع «المساتير» إذا جاز التعبير - لذلك فإنهم ما إن حل بهم الثراء حتى راحوا يعبون من الحياة عبا، ويغترفون من متعها بكل ما لديهم من طاقة وقدرة.

● لا ينكر أحد أن قيم الانتماء إلى الوطن، والشعور بهمّ المجتمع أو المشاركة فى ذلك الهم، هذه القيم تراجعت إلى حد كبير. حتى يبدو وكأننا انتقلنا من مرحلة المزايدة على المجتمع والتمسح فيه، إلى مرحلة اعتزاله وازدرائه. ثم لا تنس أن المنطق الذى ساد فى المرحلة الاشتراكية كان يقول للناس: ليهتم كل واحد بنفسه، أما المجتمع فأنا كفيل به!

● هذه الثقافة أشاعت فيه الأنانية، وصرفت القادرين تلقائيا عن الاهتمام بأمور من حولهم من الفقراء والمستضعفين. وكان إلغاء الأوقاف الأهلية تجسيدا قويا لتلك التعاليم، حيث بدا وكأنه أمر حكومى يحظر على الأثرياء أن يقدموا شيئا من أموالهم لصالح المجتمع، ويدفعهم دفعا للانكباب على أنفسهم وإنفاق المال على متعهم وملذاتهم. وبضرب فكرة الوقف، فقد ضربت أيضا فكرة التكافل الاجتماعى. وكانت النتيجة أن قصرت جهود الدولة عن النهوض بعبء المجتمع، ومنع القادرون من القيام بذلك الواجب، فلا هى رحمت ولا هى تركت رحمة الله تنزل بالعباد!

□ □ □

سألت الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى - شيخ الأصوليين فى زماننا - عن مقتضى الآية القرآنية التى تقول: ﴿ **ولا تؤتوا السفهاء أموالكم** ﴾، وعما إذا كان معناها يمكن أن ينصرف إلى المسرفين والباذخين من أهل الثراء المفتري، فرد بالإيجاب، وقال: إن السفيه من يضع الشىء فى غير موضعه، وما يمارسونه من بذخ وافتراء يعد عدوانا على حق الله وحق المجتمع في المال، ولذلك فإنهم يعدون من السفهاء لا ريب.

سألته بعد ذلك: هل يجيز مفهوم «الحسبة» أن يرفع أي واحد من المسلمين دعوى ضد هؤلاء المفترين، تطلب الحجر عليهم استنادا إلى أنهم من السفهاء الذين لا يؤتمنون على مال الله؟ فقال: تجيز الحسبة ذلك، ولجهة الاختصاص والاحتساب - القضاء فى هذه الحالة - أن تحكم بالحجر على أى منهم إذا تحققت من سفاهته!

وهذا للعلم فقط!

الأثرياء: الحاضرون الغائبون!

أين نخوة أثرياء مصر وشهامتهم؟!

يلح عليّ هذا السؤال، كلما طالعت خبرا عن عزم مجموعة من «الخواجات» إقامة مشروع لخدمة الناس في مصر، أو تمويل أنشطة أى من مؤسسات المجتمع المدني. بل إننى أستشعر غصة كلما قرأت أن «الخواجات» قدموا «منحة» لهذا الغرض أو ذاك، ليس فقط لأن مثل هذه المنح تخلو من البراءة عادة، وليس فقط لأن المنحة هى فى الأغلب نوع من «الصدقة» يفترض أن تثير حساسية أهل المروءة، ويتأبى عليها أهل العزة.. ولكن أيضا لأننا أبناء ثقافة قننت مسئولية الفرد عمن حوله، وجعلت التكافل من أركان الإيمان، حتى أصبح أبناؤها يتعبدون لله بعمارة الأرض وإسعاد الخلق. ولكن هذه الثقافة حوصرت وتراجعت، حتى بلغ بنا الأمر ما بلغ، واستبدلنا الذي هو أدنى بالذى هو خير!

ليس هذا أول كلام لى فى الموضوع. فقد سبق أن تحدثت عن شريحة الأثرياء المفترين الذين أصبحوا يستفزون المجتمع بممارساتهم الفجة، وبانفصالهم عنه وازدرائهم إياه. وهو ما وصفه بعض أساتذتنا بالثراء «الوقح»، ونعته آخرون بالثراء «الفاجر». وكان مقالى الذى نشر تحت عنوان «هذا الثراء المفترى»- فى ٢٩ / ٧ / ١٩٩٧ - دعوة لإثبات الحالة وإنكارها، ومحاولة للتفكير فيها وتفسيرها. غير أن النشر أثار بعض الأصداء التى وجدتها جديرة بالتنويه، خصوصا أنها جاءتنى من بعض أهل الخبرة والنظر. فضلا عن أنها وسعت الموضوع، وتجاوزت الاحتجاج على الثراء الاستفزازى والمفترى إلى فتح ملف مسئولية الأثرياء عموما ودورهم فى المجتمع.

وقد شجعنى على التطرق إلى هذه النقطة الأخيرة مقال قرأته فى صحيفة «أخبار اليوم» للزميلة مها عبد الفتاح كتبته من واشنطون، كان عنوانه «أروع ما فى أمريكا: أوقاف أغنيائها وروح العطاء»، وفيه أشارت إلى أنه لا يكاد ثرى يوجد فى الولايات

المتحدة إلا ويخصص جزءا من ثروته للمجتمع. وتحدثت عن نموذج فريد لرجل من أغنى الأغنياء، أنشأ مؤسستين خيريتين، وأنفق عليهما فى صمت مئات الملايين من الدولارات خلال السنوا ت العشر الماضية، ولم يعرف إلا حين باع بعض شركاته أخيرا، ووهب لأعمال الخير مليار دولار، فى حين لم يستبق لنفسه وأسرته سوى خمسة ملايين دولار فقط. ثم تساءلت فى نهاية المقال عن كيفية استعادة روح العطاء فى مصر، من خلال إحياء فكرة الأوقاف الخيرية [1].

□ □ □

حيثيات العودة إلى ملف الأثرياء عديدة كما رأيت، ولعلك مدرك أن أكثر ما يهمنا فى الموضوع ليس ذواتهم أو شأنهم، وإنما علاقتهم بالمجتمع الذى هم جزء منه، وله عليهم استحقاقات واجبة الوفاء. ثم لا تنس أنهم أثروا من هذا المجتمع وأحيانا على حسابه، ولولاه ما كان لهم أن يبلغوا ما بلغوه.

لست أبالغ إذا قلت إن الأصداء التى تلقيتها تعليقا على مقال «الثراء المفترى» بدت وكأنها عريضة ادعاء ضد تلك الشريحة من الأثرياء. بعضها طعن فى شرعيتهم، والبعض الآخر أبدى سخطه وامتعاضه من انعدام إحساسهم بالمجتمع وشحهم إزاءه. الأمر الذي جعل التعليقات خليطا من صحائف الاتهام والعتاب.

أهم رسالة تلقيتها فى سياق الاتهام الموجه إلى تلك الشريحة، صاحبها مصرى متخصص فى الاقتصاد، ومقيم فى ولاية «أوهايو» الأمريكية، هو الدكتور سالم عبد العاطى، الذي أمضى ثلاثة أشهر بالقاهرة هذا العام لاستكمال بحث له حول التحولات الاقتصادية الحاصلة فى مصر. قال فى تعليقه: «إن الأثرياء الجدد في مصر هم طبقة فريدة من نوعها فى تاريخ الرأسمالية، فهى رأسمالية حققت ثراءها بلا إنتاج، لأن همها يتركز فى جمع الأموال من خلال الخدمات أو المضاربات، التى تراوحت بين المضاربة على العقارات أو المضاربة فى البورصة. ولذلك فمن العسير - بل من الظلم - أن يطلق عليها وصف الرأسمالية الوطنية؛ إذ هى فى حقيقة الأمر رأسمالية طفيلية غير منتجة، تستفيد وحدها من دورة رأس المال، ولا تفيد المجتمع بشىء، من حيث إنها لا تنتج سلعة ولا تشغل عمالا، وحتى الضرائب تتهرب من سدادها. الأدهى من ذلك أن المال الذى تستثمره فى مضارباتها على العقارات أو فى أسهم البورصة هو فى الأصل قروض من البنوك. وهذه القروض تمنح لهم من إيداعات الناس. وهو ما يعنى أن المجتمع هوالذى يقدم إليهم التمويل الذى به يضاربون ويزيدون من ثرواتهم وأرصدتهم، ومن ثم يزدادون غيا واستكبارا».

(١) أخبار اليوم: ٥/ ٨/ ١٩٩٧.

ذكر الدكتور عبد العاطى فى تحليله أن هذه الفئة من الأثرياء تكسب المال بسهولة بالغة، وبغير جهد يذكر، ووسيلتها فى تحصيله ليست الكد والعرق والتخطيط للمستقبل وترشيد الإنتاج، لكن لها وسائل أخرى معروفة فى العالم الثالث خاصة، ولا علاقة لها بقوانين النمو الاقتصادى المتعارف عليها. ولأن المال يأتيها سهلا، فإن إنفاقه يتم بنفس الدرجة من السهولة. من هذه الزاوية، فلا يكون غريبا أن ينفق الواحد منهم فى ليلة زفاف واحدة، مليونا أو مليونين أو ما فوق ذلك من الجنيهات[1].

من أبرز تعليقات العتاب، رسالة مطولة من الأستاذ حليم فريد تادرس مستشار الفلسفة المخضرم، تساءل فيها: ماذا قدم الأثرياء الجدد لبلدهم؟ - ثم رد قائلا: لا شيء! ثم أجرى مقارنة بين هذه الصورة السلبية وبين ما كان عليه أثرياء مصر القدامى. وذكر فى هذا الصدد أسماء مثل الأميرة فاطمة بنت الخديوى إسماعيل، التى تبرعت لمشروع إنشاء الجامعة المصرية بثلاثة آلاف وثلثمائة فدان، يخصص ريعها للجامعة، فضلا عن قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة لإقامة مبانى الجامعة (المقر الحالى لجامعة القاهرة) - وقدمت فوق هذا وذاك ١٨ ألف جنيه ذهبى، تقدر حاليا بأكثر من ستة ملايين جنيه مصرى هبة لميزانية الجامعة. وخلال شهر يوليو من عام ١٩١٣م، دعت مجلس الجامعة لاستلام عقود هذه الهبات.

تحدث أيضا عن الأميرة شويكار التى تكفلت بإصدار مجلة «علم النفس» التى أصبحت دورية مصرية عالمية فى هذا الفرع، وكانت بحوثها تنشر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. وعن الأمير يوسف كمال الذى أوقف على الجامعة ١٢٥ فدانا، وأنشأ من حر ماله كلية الفنون الجميلة فى أوائل القرن، وأوفد أوائل خريجيها على نفقته الخاصة فى بعثات إلى إيطاليا وفرنسا. وعن مصطفى كامل الغمراوى، وهو مزارع ثرى من بنى سويف، الذى أوقف ٥٠٠ فدان على الجامعة المصرية. وعن سيد جلال الذى أقام على نفقته الخاصة مستشفى باب الشعرية بالقاهرة، وعن عبد الرحيم الدمرداش، الذي شيد مستشفى الدمرداش، المقر الحالى لطلبة طب جامعة عين شمس.

ربط الأستاذ حليم تادرس بين ظاهرة الثراء الفاجر فى مصر وبين ثورة ٢٣ يوليو، واستشهد بكتابات للدكتور حسين مؤنس والدكتور فؤاد زكريا ذكرا فيها أن الضباط الذين قاموا بالثورة استغلوا مواقعهم، «وأثروا ثراء فاحشا فاق كل ما امتلكه الباشوات

---

(١) يبدو أن هذا التحليل محل اتفاق بين عدد آخر من الخبراء، لأننى سمعت رأيا مطابقا له من الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، الخبير الاقتصادى المعروف ووزير التخطيط الأسبق.

في أزهى عصورهم». وهو رأى فيه كثير من المبالغة، لأننا لا نكاد نرى في شريحة الأثرياء المفترين أحدا من سلالة ضباط الثورة، إلا على سبيل الاستثناء الذى لا يقاس عليه. فضلا عن أن ظاهرة الثراء الاستفزازى لم تبرز على سطح الحياة المصرية إلا فى ظل مرحلة «الانفتاح» التى هلت علينا فى السبعينيات، وارتبطت بالانفلات وتراجع دور الدولة والقانون فى الحياة الاقتصادية.

□ □ □

الدكتور إبراهيم غانم - الذى أعد رسالته حول الأوقاف - زودنى بكم من المعلومات المدهشة حول المدى الذى بلغه إسهام الأثرياء المصريين فى التعبير عن وفائهم للمجتمع وولائهم له. وقد اكتشف هذه الحقائق أثناء دراسته لحجج الأوقاف المصرية المحفوظة فى خزائن الدولة. ومن النماذج التى وقع عليها ما يلى:

● وقف السيد بك عبد المتعال، أنشأه سنة ١٨٩٣م، هو وزوجته وزوجة أبيه. مساحته ٩٧٠ فدانا بمدينة سمنود (محافظة الغربية). وقد خصص ريع هذه الأراضى للأغراض التالية: إقامة معهد أزهرى بسمنود - وملجأ للأيتام بالمدينة - إنشاء مضيفة لإقامة الغرباء والموظفين الذين يعينون بسمنود وليسوا من أهلها - نفقات تعليم وكسوة عشرة من أبناء سمنود بالتعليم العالى فى مصر - إحياء ليالى رمضان والعيدين وبقية المواسم الإسلامية - تخصيص حصة من الريع لإصلاح وصيانة جميع مساجد مدينة سمنود بلا استثناء.

● وقف أحمد باشا المنشاوى، الذى أنشأه سنة ١٩٠٣ ومساحته ٤٦٤٥ فدانا من الأراضى الزراعية، إضافة إلى عدة عقارات مبنية أخرى. أما أهم المؤسسات الخيرية التى أنشأها، وخصص ريع الوقف للإنفاق عليها، فهى: مستشفى المنشاوى بطنطا، وخصص لها ٢٠٠٠ جنيه سنويا (بأسعار سنة ١٩٠٣)، وكانت الوحيدة المقامة فى عاصمة مديرية الغربية آنذاك، ولا تزال موجودة وتحمل اسمه إلى الآن - معهد أحمد المنشاوى الدينى بطنطا - ٤٥٥٠ جنيها سنويا لمدارس جمعية العروة الوثقى، بخلاف ريع ١٠٠ فدان أخرى من الوقف نفسه - ٤٠٠ جنيه سنويا لمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية - ١٦٠ جنيها لمدرسة الاتحاد بالمنصورة - ٢٠٠٠ جنيه سنويا لأهالى المتوفين من عساكر الجيش المصرى - ملجأ «القرض الحسن، وراحة الصدر من الوهن» لإقراض المعسرين بدون فوائد[1] - ٣٠٠ جنيه سنويا ثمن كسوة للعلماء وطلبة العلم بالجامع

(١) وهو من إبداعات الرجل الذى أراد أن يواجه بيوت الإقراض بالربا التى أقامها الأجانب آنذاك فى ظل الاحتلال - وكان بمثابة صندوق يحصل من الوقف على ٣٦٤٥ جنيها سنويا، تستثمر لإقراض المحتاجين وفق نظام دقيق تضمن شروط الإقراض وكيفية السداد.

الأحمدى بطنطا - ١٨٤٤ جنيها للإنفاق على ٣٠ مسجدا أنشأها المنشاوي باشا أغلبها في قرى وعزب الغربية، وبعضها في القاهرة - ١٧١٥ جنيها لمدرسة المنشاوى الصناعية بالسنطة (مديرية الغربية) - ٢٥٠ جنيها للعلماء والطلاب بجامع دمياط، ومثلها لجامع مدينة دسوق - ٢٤ جنيها سنويا لشراء خبز وإطعام الكلاب الضالة (بأسعار سنة ١٩٠٣)!

● وقف أحمد باشا البدراوى، الذى أنشأه سنة ١٩٠٧ ومساحته ١٣٩٢ فدانا من الأراضى الزراعية. وقد خصص لإنشاء وتمويل الأغراض التالية: مسجد - صهريج وسبيل لتوفير مياه الشرب النقية - مكتب لتحفيظ القرآن وتعليم أبناء الفقراء والأيتام - مستشفى البدراوى بسمنود - حصة من الريع لصالح المعهد الأزهرى الأحمدى فى طنطا.

● وقف صالح بك لملوم السعدي، الذى أنشأه سنة ١٩٢١ ومساحته ٢٠٢ فدان من الأراضى الزراعية، وقد خصصه لإقامة مستشفى لملوم السعدى ببندر مغاغة «لمعالجة الفقراء مجانا، وتقديم ما يحتاجون إليه من كساء وغذاء».

● وقف الست حنيفة السلحدار، الذى أنشأته سنة ١٩٢١، ومساحته ١٧٩٤ فدانا من الأراضى الزراعية. وقد خصصت ريع ٤٦٠ فدانا منها لمدرسة حنيفة السلحدار لتعليم أولاد الفقراء واليتامى مجانا[١].

من الخلاصات المهمة التى خرج بها الأستاذ إبراهيم غانم من دراسته لحجج الأوقاف وأسماء الواقفين أن أغلبية كبيرة من باشوات مصر وأثريائها وحكامها أوقفوا من أموالهم وممتلكاتهم لصالح المجتمع، وأن الوقف ظل يمثل إلى منتصف القرن العشرين، العمود الفقرى للتنمية الاجتماعية فى مصر، من رعاية البشر إلى رعاية الحيوانات، ومن التعليم والثقافة إلى الصحة، إلى إصلاح الطرق وتنقية المياه وتسليح الجيش وإيواء الغرباء وإعانة المعسرين وتزويج غير القادرين... إلخ[٢].

يعيدنا المشهد إلى السؤال الذى بدأنا به الكلام: أين نخوة أثرياء مصر وشهامتهم؟! ننطلق منه ونسأل: ما الذى حدث حتى أصبح الأثرياء منكبين على جمع الأموال واكتنازها، وإنفاقها على ذواتهم وأهليهم، بينما لا يخطر على بالهم أن يفعلوا شيئا لصالح المجتمع، إلا على سبيل «الاستثمار»؟

(١) المدرسة ما زالت قائمة حاليا، وأصبحت تابعة لوزارة التربية والتعليم بعد الاستيلاء على الوقف والمدرسة فى أعقاب ثورة سنة ١٩٥٢م.
(٢) لاحظ أننا نتحدث عن مصر وحدها، وللأوقاف فى التاريخ الإسلامى شأن وأى شأن.

أنبه إلى أننا نتحدث عن أغلبية الأثرياء، وليس كلهم، لأننا لم نعدم أناسا لا يزالون يستشعرون الانتماء لمجتمعهم، ولم يقصروا فى التعبير عن ذلك الانتماء بصورة أو أخرى. فى الوقت ذاته، لا أتردد فى القول بأن فى مجتمعنا ألف شخص على الأقل يملكون أكثر مما امتلكه المنشاوى باشا، ولكن ليس بينهم واحد قدم إلى بلده ما قدمه المنشاوى باشا!

□ □ □

ثمة أسباب عدة أسهمت فى انحسار دور الأثرياء فى المجتمع، منها ما يلى:

• **تراجع قيمة العطاء فى المجتمع**، خصوصا بعد قرار ثورة يوليو إلغاء الوقف الأهلى، الذى كان بمثابة إغلاق لأحد أهم أبواب الخير وقنواته، الأمر الذى دفع القادرين إلى الاستئثار بالمال بدلا من تسليمه إلى مصير مجهول لدى الحكومة. شجعتهم على ذلك قرارات تحديد الملكية التى أدت إلى تفتيت الملكيات الكبيرة، التى كان القادرون يهبون بعضها لأعمال الخير والبر.

• **تراجع قيمة المشاركة فى المجتمع**، إذ فى ظل القيود التى وضعت على الحريات العامة، مع استمرار احتكار السلطة للتوجه الاشتراكى ومركزية السلطة، فقد انتهى الأمر إلى انعدام المشاركة السياسية وغياب دور المجتمع - ولذا كان طبيعيا أن يستصحب ذلك انعداما موازيا للمشاركة الاجتماعية، حيث يتعذر منطقيا وعمليا أن تستمر المشاركة فى جانب بينما هى مصادرة وملغية فى جانب آخر.

وهذا التراجع فى قيمتى العطاء والمشاركة غذى تلقائيا النزوع إلى الانكفاء والتطلع إلى الأخذ، وأشاع ثقافة التعلق بالحقوق دون النظر إلى الواجبات.

• **تراجع دور التعاليم الإسلامية** فى توجهات السياسات العامة. سواء بسبب البصمات الاشتراكية أو نتيجة للصدام الحاصل بين السلطة والحالة الإسلامية. الأمر الذى كان له تأثيره السلبى فى إسهامات الزكاة والأوقاف والتكافل فى عملية التنمية الاجتماعية[١].

• **الظروف التى أحاطت بسياسة «الانفتاح»** أتاحت لفئات جديدة الدخول إلى عالم الثراء السريع. وبسبب ظروفها الاجتماعية وحداثة عهدها بذلك العالم، فإن تلك

(١) للعلم: أعلن البنك المركزى المصرى أن حجم ودائعه بلغ ١٩٣ مليار جنيه فى شهر إبريل عام (١٩٩٧)، وإذا تم إخراج الزكاة الشرعية عن هذه الإيداعات (٢,٥٪)، فإن حصيلتها تتجاوز سبعة مليارات و ٧٠٠ مليون جنيه فى السنة (على فرض ثبات المبلغ) - وهذه القيمة مساوية تقريبا لحجم المعونة الأمريكية لمصر (٢ مليار و ٣٠٠ مليون دولار) التى تلوح واشنطن بقطعها فى كل مناسبة!

الفئات جعلت كل همها هو إشباع رغبتها فى الاستمتاع بالحياة، وتعويض الماضي وتأمين المستقبل. ومن ثم، فإنها أسقطت المجتمع من إدراكها، ولم تلق له بالا من أى نوع.

وهؤلاء يختلفون عن أثرياء الأزمنة السابقة الذين توافرت لهم ظروف الشبع من البداية، أو كانوا عصاميين صعدوا السلم من أوله خطوة خطوة، وأصبحوا أكثر ثقة واطمئنانا، وظلوا على ولائهم للمجتمع من حولهم، باعتبار أنهم خرجوا من تربته ولم يهبطوا عليه من عل، كما هو شأن المحدثين!

لقد أعربت الزميلة مها عبد الفتاح عن حفاوتها الشديدة بتجربة الوقف فى الولايات المتحدة، وهى حفاوة فى محلها لا ريب. غير أنى أضيف: إن الفكرة نقلها اثنان من الأثرياء الأمريكيين إلى الولايات المتحدة، بعد زيارة قاما بها لمصر والآستانة فى بداية القرن[1]. ولم تعرف الولايات المتحدة نظام الوقف قبل ذلك التاريخ.

ولإثبات الاستحقاقات التاريخية، أذكّر بأن أوربا الغربية نقلت فكرة التعددية السياسية عن نظام الملل الذى طبقته الدولة العثمانية، وأن دول شمالى أوربا نقلت بدورها فكرة «المحتسب» عن التجربة الإسلامية، وطورته ثم أطلقت عليه «أومبودزمان»، وهو النظام المعمول به إلى الآن فى عدة دول أوربية.

---

(١) مؤسسة روكفلر أنشئت عام ١٩٠٢، ومؤسسة كارنيجى تأسست عام ١٩٠٦، ومؤسسة فورد عام ١٩٣٦.

محنة العمل الأهلى!

العبث: أن تقوم المؤسسات الغربية بتمويل النشاط الأهلى فى مصر. . أما العبط، فأن نصدق أن تلك المؤسسات تقدم أموالها من باب الصدقة، ولوجه الله وحده! - والملهاة: أن يظن البعض أن هذا الجهد من شأنه أن يؤسس المجتمع المدنى ويثبت دعائمه. . أما المأساة، فهى أن يستسلم لذلك الظن نفر من خيرة المثقفين المصريين!

هذا المنطوق له قصة وثيقة الصلة بظاهرة انسحاب الأثرياء والقادرين من ساحة العمل العام، وانفصالهم عن واقع المجتمع وهمومه، فى الوقت الذى يتطلب النهوض بذلك الواقع كل مشاركة ممكنة من جانب القطاع الأهلى.

بحسن نية أثبتّ الحالة، وعرضت الأسباب التى أدت إليها، وظننت أنى بهذا القدر وفيت الموضوع حقه، ولم أنتبه إلى أننى بذلك فتحت ملفا مسكونا بالألغام والمفارقات. فقد تلقيت بعد نشر المقال ردودا وتعليقات عدة، وضعت بين يدى معلومات وبيانات دعتنى إلى إعادة التفكير فى الموضوع من جديد. بوجه أخص، فإن تلك الأصداء نبهتنى إلى أن قضية النشاط الأهلى أكثر تعقيدا وحساسية مما تصورت.

أحد أهم الخلاصات التى خرجت بها أن العمل الأهلى يعانى من محنة حقيقية متعددة الجوانب، وأن الدعوة إلى تنشيط ذلك القطاع ليست بالسهولة التى تصورتها لأول وهلة.

أحد مظاهر تلك المحنة أن القانون الذى يحكم النشاط الأهلى فى مصر - كما ذكرت رسائل عدة - ينتمى إلى سياق وفكر وعصر غير الذى نعيشه الآن. فقد صدر ذلك القانون فى سنة ١٩٦٤، فى ظل نظام الحزب الواحد، الذى كان تعبيرا عن تجميد النشاط الأهلى، أو قل محاصرته ومصادرته. لذلك، فقد جاء القانون مقيدا بشدة من عملية إنشاء تلك الجمعيات، وفارضا قدرا معتبرا من الرقابة على تأسيسها وعلى

أنشطتها. ومعطيا الدولة الحق فى حل الجمعيات أو دمجها، الأمر الذى أدى فى حقيقة الأمر إلى تعميق نظرة الشك والارتياب إزاء تلك الجمعيات، مما ترتب عليه إضعافها وتعجيزها فى كثير من الأحيان، ثم تعريضها باستمرار للتأثر بتقلبات الأجواء السياسية، والتلويح لها بسيف الحل أو الدمج إذا رفضت الانصياع لضغوط تلك التقلبات.

هذه الأجواء تغيرت جذريا الآن، على الأقل فى ظل تطبيق التعددية السياسية التى أفرزت فى مصر ١٤ حزبا سياسيا. من ثم، فإن استمرار العمل بقانون الجمعيات الأهلية بصورته تلك حتى اللحظة الراهنة، يعنى أننا نطبق التعددية فى العمل السياسى، بينما لا نزال نتمسك بالرؤية الشمولية فى العمل الاجتماعى. وهو وضع يحتاج إلى مراجعة وتصويب، لا يهدر حق الدولة بطبيعة الحال، وإنما يتعامل مع الجمعيات الأهلية بصدر أرحب وذراع أرفق، بحيث يغدو مشجعا لا مقيدا أو مثبطا.

ثمة وجه آخر للمحنة تجسده القصة التالية، التى نشرتها مجلة «اليسار» المصرية، فى عدد يناير سنة ١٩٩٥. وقد أرسل إلى أحد الباحثين قصاصة المجلة مع تعليق قال فيه: هل هذا هو النشاط الأهلى الذى تدعو إلى تشجيعه؟!

فى القصاصة، وجدت بيانا للجنة الحريات بحزب التجمع بتاريخ ١٨ / ١٢/ ١٩٩٤، يدعو إلى الإفراج عن «مناضل شيوعى» ذكرت اسمه، اتهم بالتخابر مع جهات أجنبية وتلقى أموال منها. وبنى الاتهام استنادا إلى شروع الشخص المقبوض عليه، بوصفه مديرا لمؤسسة باسم: «المركز المصرى للتنمية والعمل الاجتماعى» (تحت التأسيس)، فى إنشاء مركز شعبى للعلاج وعيادة طبية بإحدى ضواحى القاهرة، وقيامه لأجل ذلك بالاتفاق مع اللجنة اليونانية للتضامن الدولى الديمقراطى والسوق الأوربية المشتركة، على المساهمة فى مصاريف التأسيس. وقد قدمت الجهتان للمذكور مبلغ ١٩ ألف دولار لحساب ذلك المشروع. وتبين من التحقيق أن المبلغ أنفق فى شراء الأدوات الضرورية للمركز، وتأسيس العيادة الطبية.

قال بيان لجنة حزب التجمع: إنه إثر القبض على المناضل الشيوعى، أرسلت منسقة المشروع فى اللجنة اليونانية الدولية للتضامن الديمقراطى رسالة عاجلة إلى رئيس بعثة السوق الأوربية المشتركة (السفير ماكجيفر) تتضمن التقرير المقدم من اللجنة اليونانية ومنسق المشروع للسوق المشتركة، والمتضمن الاتفاق على تأسيس المركز بضاحية القاهرة وشروطه... وجاء فى رسالة اللجنة اليونانية أن مندوبة عنها زارت القاهرة، والتقت الشخص المصرى المقبوض عليه، واجتمعا لمناقشة خطة المشروع مع أحد

المسئولين فى مقر بعثة السوق الأوربية المشتركة بالعاصمة المصرية. وبناء على ذلك، تم تحويل المبلغ الذى استخدم فى تجهيز العيادة.

وبرغم أنى أحسب نفسى متضامنا مع كل مظلوم، وملحا على ضرورة اعتبار كل منهم بريئا حتى تثبت إدانته، فإن الشق الذى يهمنا من القصة فى السياق الذى نحن بصدده هو ما يلى: إن «المناضل الشيوعى» أراد أن ينفذ مشروعا أهليا، فأجرى من جانبه اتصالا مع جهتين غربيتين، إحداهما فى اليونان والثانية تمثل السوق الأوربية المشتركة، وبعد أن بحثت خطة المشروع فى مقر السوق الأوربية المشتركة بالقاهرة، بادرت الجهتان الغربيتان إلى دفع ١٩ ألف دولار (أى حوالى ٦٥ ألف جنيه مصرى)، وتحويل المبلغ باسم الشخص المصرى. ثم قام الرجل بتأسيس المشروع، وجاءت مندوبة اللجنة اليونانية إلى القاهرة لتفقده، وتسلمت فواتير الشراء واطمأنت، ثم عادت من حيث جاءت.

إزاء ذلك، فقد كان طبيعيا أن يثير المشهد انتباه أجهزة الأمن، وكان ضروريا أن يحرك عندها تساؤلات وشكوكا عدة، فكان ما كان!

لم يتح لى أن أعرف بقية القصة، وإن كنت أتمنى أن يكون الرجل قد ثبتت براءته وأطلق سراحه. غير أن قصته حتى قبل إلقاء القبض عليه، هى قصة أغلب الجمعيات الأهلية المصرية المعنية بقضية التنمية الاجتماعية. أعنى أن تلك الجمعيات قامت بعد اتصالات مباشرة بين أشخاص مصريين - بعضهم يساريون أيضا! - وبين جهات أجنبية غربية، قامت بمقتضاها تلك الجهات الأخيرة بتقديم مساعدات مالية كبيرة ووفيرة إلى أولئك الأشخاص[1].

هذه المبالغ تحول إلى أشخاص لتنفيذ برامج ومشروعات متفق عليها، والجهة الوحيدة التى تحاسبهم على الإنفاق أو التنفيذ، هى الطرف الأجنبى المانح، كما حدث فى مشروع العيادة حين أرسلت الفواتير إلى اليونان، وجاءت مندوبة من أثينا لكى تطمئن إلى تمام التنفيذ وسير العمل.

فى كل هذه الحلقات، فالدولة المصرية غير موجودة. مستبعدة من الاتصالات الأولى. ولا تعرف لماذا يمنح أولئك الأشخاص بذواتهم ولا يمنح غيرهم. كما أنها مستبعدة من وضع برامج ومشروعات تلك الجمعيات والمراكز التى تنفذ على الأراضى المصرية، ويفترض أنها تسهم فى تشكيل المجتمع المصرى والتأثير على بنيته ومصالحه.

---

(١) لاحظ أنه تم تحويل مبلغ ١٩ ألف دولار لحساب عيادة صغيرة فى إحدى ضواحى القاهرة، ولك أن تتصور المبالغ التى تحول للمشروعات والمراكز الكبيرة فى قلب العاصمة والعاملة على مستوى الجمهورية.

ثم إنها لا تمارس أى دور فى مراقبة أوجه الإنفاق داخل تلك المؤسسات، وإنما تتم المراقبة من جانب الجهات الأجنبية التى قدمت الأموال وتم الاتفاق معها على البرامج.

إننى أستشعر حرجا شديدا فى متابعة تفاصيل الصورة ودلالتها: أولا، لاعتقادى أن بعض هذه المؤسسات تقوم بدور لا بأس به خصوصا فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وثانيا، لأننى أعرف بعضا من المسئولين عن تلك المؤسسات، ولا أشك فى حسن نواياهم أو وطنيتهم، فضلا عن أن ثمة علاقة ود واحترام متبادل تربطنى بهم. غير أن الأمر ـ كما رأيت ـ جسيم، والتعامل الموضوعى والمنصف معه يقتضينا أن نقدر الإيجابيات بقدرها، وألا نغفل السلبيات، وإنما نضعها فى حجمها الطبيعى، ثم نوازن بين المصالح والمفاسد فى نهاية المطاف.

أستأذن فى استدراك واجب الإثبات قبل مواصلة الحديث فى الموضوع، ويتعلق ذلك الاستدراك بوضع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التى تستثنى من التعميم الذى أطلقته توا، وذكرت فيه أن أغلب جمعيات التنمية الأهلية تمولها جهات أجنبية. ذلك أن المنظمة العربية تمنع تلقى أى تمويل أجنبى، ولكنها تمول من اشتراكات أعضائها فى العالم العربى، ومن التبرعات والهبات التى يقدمها بعض العرب المعنيين بالموضوع. وفى حدود علمى، فثمة وديعة من حصيلة تلك التبرعات موضوعة فى أحد البنوك السويسرية، يغطى عائدها جانبا من نفقات المنظمة.

□ □ □

إذا عدنا إلى المشهد الأصلى، سنجده يقوم على العناصر التالية: جهات أجنبية تختلف فى التكوين والأهداف والارتباطات، تمول أنشطة اجتماعية وثقافية داخل مصر، وتخصص تمويلها لمشروعات معينة يفترض أنها تنسجم مع أهداف تلك الجهات الأجنبية، وقد لا تنسجم بالضرورة مع المصالح والأولويات المصرية. ذلك كله يتم من وراء ظهر الدولة المصرية ودون علمها، ومن خلال اتصالات مباشرة مع أشخاص مصريين، طبيعيين أو اعتباريين.

قرأت أن ١٤ منظمة دولية تقوم بتمويل أنشطة حقوق الإنسان فى مصر، وهذه المنظمات هى: السيدا (الوكالة السويدية الدولية للتنمية) ـ السيدا الكندية ـ المركز الكندى لتنمية الديمقراطية ـ مؤسسة فورد الأمريكية ـ مركز الدفاع عن الديمقراطية فى الشرق الأوسط بواشنطون. الصندوق السويسرى لدعم حقوق الإنسان ـ الصندوق السويدى لدعم حقوق الإنسان ـ معهد حقوق الإنسان بالنرويج ـ مؤسسة دانيدا الدانمركية ـ مؤسسة نوفب الهولندية ـ منظمة واكسنام الكندية ـ الصندوق النرويجى ـ لجنة

الحقوقيين الدوليين فى جنيف (آى. سى. جى) - لجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان (لويرز كوميتى).

إذا صح ذلك، وكانت هذه المنظمات الأربع عشرة تشترك فى تمويل ٥ مؤسسات لحقوق الإنسان فى مصر، فكم يا ترى يصل عدد المنظمات الغربية التى تمول ٣٠٠ مؤسسة تعمل في مجال المرأة والأسرة فى أنحاء مصر؟!

بالقياس، لا بد أن يكون العدد كبيرا، الأمر الذى يثير سؤالا آخر أحسبه أكثر أهمية، هو: هل يظن عاقل أن تلك المنظمات الأجنبية تقدم تمويلها حسبة لله تعالى، أم أن لها أهدافا ومقاصد محددة تريد بلوغها؟

سنقع في محظور «العبط»، إذا حسبنا أنهم جاءوا يوزعون أموالهم على مجتمعاتنا، لأنهم نبلاء وأشراف هبوا لنجدتنا، أو لأنهم أخيار وجدونا نستحق الصدقة فتصدقوا علينا!

كنت أشارك فى إحدى الندوات بلندن، وقدم أحد المشاركين نفسه قائلا إنه مدير مركز الدفاع عن الديمقراطية فى الشرق الأوسط، وكان الرجل شابا أمريكيا يهوديا، فأثار التقديم فضولى. وفى أول فرصة سألت: ماذا تفعلون للدفاع عن الديمقراطية فى الشرق الأوسط؟ فقال إن لديهم مركزا فى تل أبيب (مقابل المركز الرئيس فى واشنطون)، وأنهم يمولون الأنشطة الثقافية التى تدافع عن الديمقراطية، ومنها مركز فى القاهرة يصدر مجلة دورية، ودار نشر عربية كبيرة فى لندن، وأخرى في بيروت.

قلت: هل لهذا النشاط علاقة بالتطبيع مع إسرائيل؟ - فرد على الفور قائلا: إن الديمقراطية لا تقوم لها قائمة إلا فى أجواء السلام!

النموذج يمكن تعميمه، ليس بمعنى أن كل المعونات والمنظمات التى تعتمد عليها تصب فى اتجاه التطبيع مع إسرائيل، وإنما بمعنى أن كل تمويل له غرض: التغريب حده الأدنى، والتطبيع حده الأقصى، والاختراق أداته وسمته الأساسيتان فى كل أحواله.

أدرى أن هذه النقطة بالذات محل لغط كبير، ونوقشت أكثر من مرة على مستويات عديدة، لكنى أزعم بأن الذين يحاولون إقناعنا بأن هذه الأموال القادمة من المؤسسات الغربية ترسل لوجه الله والإنسانية، يضحكون على أنفسهم ويخدعونها، قبل أن يضحكوا علينا.

وهذا الذى قلته عن الأغراض والمقاصد، قاله آخرون غيرى، ربما بلغة أكثر رقة ودبلوماسية. ومن هؤلاء الدكتورة أمانى قنديل صاحبة أهم الأبحاث المصرية عن الجمعيات الأهلية، التى لاحظت مثلا أنه لا توجد منظمة أو جمعية واحدة ربطت وجودها وأهدافها بالقضاء على الأمية فى مصر برغم نسبتها العالية[1] وبرغم خطورة القضية. والسبب هو أن الممولين الأجانب لا يضعون هذه المشكلة على جدول أعمالهم، وإنما الذى يهتمون به هو تنظيم الأسرة وإعادة تركيب نمط الحياة بين الشابات فى الريف[2].

الدراسات الأخرى التى أجريت حول الموضوع بينت أن الممولين الغربيين يوجهون أموالهم إلى أهداف أربعة رئيسة هى: الديمقراطية - حقوق الإنسان - المرأة - الأقليات. وإذ لا ننكر أن الأمر لا يخلو من فائدة فى بعض جوانبه، لكن الذى لا ينبغي أن يغيب عن بالنا لحظة أن تلك أولويات غربية، وأنها تلامس الأفكار ونمط الحياة فى مصر. ثم إن بعضها لا يخلو من خبث وسوء قصد، والعبث بموضوع الأقليات الذى يمارسه أحد المراكز ذات الصوت العالى فى القاهرة، نموذج دال على ذلك.

تمثل جمعيات التنمية ٢٥٪ من مجموع الجمعيات الأهلية فى مصر[3] - وطبقا للإحصاءات المتاحة، فإن فى مصر حوالى ١٤ ألف جمعية، أغلبها (نسبة الـ ٧٥٪ الأخرى) جمعيات خيرية تؤدى فى صمت دورا بالغ الأهمية فى الواقع المصرى، من حيث إنها تقيم ما وصفته الدكتورة أمانى قنديل بنظام للضمان الاجتماعى مواز لما تقدمه الدولة فى هذا المجال.

وقطاع الجمعيات الخيرية يقدم نموذجا ناجحا للعمل الأهلى، الذى يعتمد على التمويل الذاتى التطوعى، الذى يقدمه الخيرون من أهل البلاد. ولذلك، فالمال فيه وفير ولا حاجة به لأى تمويل أجنبى. ثم إنه نابع من المجتمع وخارج من تربته، ولذلك فهو دائما موصول به، ولا يعانى من أزمة جمعيات التنمية التى تعتمد على التمويل الأجنبى، والتى تظل جمعيات نخبوية معزولة عن الجماهير العريضة[4]، ومهددة بالتوقف دائما إذا نضب التمويل الخارجى.

الجمعيات الخيرية هذه: ٣٥٪ منها إسلامية، و ٩٪ قبطية، وتغطى مختلف جوانب الرعاية الاجتماعية، من تعليم القرآن وإقامة المعاهد الدينية، إلى كفالة الأيتام، وإيواء اللقطاء.. وصولا إلى إعانة الفقراء والعجزة والمعوقين.

---

(١) أكثر من ٥٠٪.　　(٢) ختان الإناث أدرج مؤخرا.

(٣) داخل هذه النسبة جمعيات محلية للتنمية تمولها الدولة، ومن ثم يتعذر اعتبارها أهلية.

(٤) محصورة فى العاصمة أو المدن الكبرى.

أزمة هذه الجمعيات من شقين، أحدهما يتمثل فى أنها لم تطور عملها، وظلت تمارس دورها فى الإطار الخيرى الضيق - وهو مهم لا ريب - برغم أن إمكاناتها تسمح لها بالانطلاق إلى آفاق أوسع، مثل محو الأمية وترشيد الاستهلاك وحماية البيئة والنهوض بالحرف . . إلخ.

الشق الثانى من الأزمة يتعلق بالجمعيات الإسلامية بوجه أخص، التى تأثرت إلى حد كبير بأجواء التطرف والإرهاب التى شهدتها البلاد فى السنوات الأخيرة. الأمر الذى دفع أجهزة الأمن إلى التعامل بحذر مع تلك الجمعيات تحسبا لاحتمالات استخدامها لأغراض سياسية. وظلت المشكلة وما زالت هى: كيف يمكن الموازنة بين مراعاة اعتبارات الأمن، وبين استمرار الدور الاجتماعى والخيرى المهم الذى تقوم به تلك الجمعيات. ويبدو أن الميزان لم يضبط دائما على النحو المنشود، أو على الأقل، فهذا هو الانطباع الذى خرجت به من الرسائل التى تلقيتها.

كيف يمكن للجمعيات الأهلية أن تتجاوز محنتها؟ - ليست عندى إجابة عن هذا السؤال، لأن قضيتى هنا هى عرض المشكلة ومحاولة فهمها . . وأحيانا يكون فهم المشكلة هو نصف الطريق إلى حلها.

دفاع عن اليد العليا

إذا كنا نستنكر ونستريب فى فكرة إقامة مجتمع مدنى على أكتاف منظمة ممولة من الخارج، ونعتبر ذلك عملا غير مشروع سياسيا وحضاريا، فأولى بنا أن نستغرب فكرة أن ينهض شعب أو أمة وهى معتمدة على المعونة الأجنبية، الأمر الذى يشجعنا على المغامرة بالدعوة إلى إحياء قيم التعفف والاستغناء والاعتماد على الذات.

سيقول قائل: إن تلك سباحة ضد التيار! وربما أضاف آخر: إن هذه مفردات عفا عليها الدهر فى زمن العولمة والكونية وما بعد الحداثة. ولن نعدم ثالثا يقول: إن ذلك أذان فى مالطة، ونفخ فى قربة مقطوعة، بعد أن وقعت الفأس فى الرأس، وأصبح اختراق الآخر للذات «حقا» يتحدث البعض عن مشروعيته فى الوقت الراهن، ناهيك عن أن ثمة نخبة فى العالم الثالث خاصة، باتت تستمرئ الاعتماد على الآخر، فضلا عن أن حلمها أصبح محصورا فى اللحاق بركبه والتعلق بأهدابه.

أيا كان الأمر، حتى لو بدا الكلام ثقيلا أو منتميا إلى زمن غابر، فإننى أزعم أن طوق النجاة الحقيقى، الذى تتعلق به الأمم لتنجو من طوفان الاحتواء والانسحاق، يكمن فى تلك القيم الأساسية التى أشرت إليها: التعفف والاستغناء والاعتماد على الذات.

لست أدعو إلى عزلة وإلى خصام للآخر أو مفاصلة معه، كما قد يخطر على بال البعض لأول وهلة، لكننى أدعو إلى «استئصال» فكرة الاعتماد على الخارج، كما أننى ضد التعامل معه من منطلق العوز والحاجة، وعبر اليد الممدودة بالسؤال. ليس ذلك فقط لأسباب «عاطفية» تتعلق بعزة النفس أو بالكرامة الوطنية - وهى بالمناسبة ليست شيئا هينا - ولكن أيضا لأن الذى يمنح لا بد أن تكون له مطالب واشتراطات. وهو قد يحقق لك مصلحة، وقد تكون تلك المصلحة حيوية بالنسبة لك، لكن القدر المتيقن أن

مصلحته ستظل الهدف الأول له، سيحققها بالذوق إذا أنت قبلت وكنت «متجاوبا» و«مرنا» بما فيه الكفاية، وسيفرضها بالعين الحمراء وبالعافية إذا أنت تمردت و«تطرفت»، وتذكرت مسألة عزة النفس والكرامة الوطنية.

لا يقل أهمية عن هذا وذاك، أنه لن يحقق لك أحد على وجه الأرض مشروعك وحلمك إلا أنت، بكدك وعرقك، أما الآخر فلن يحمل عنك حملك، ولا هو مطالب بتحقيق مشروعك وحلمك. وإذا ما اعتمدت عليه فى التنمية أو فى النهضة، فلن ينفذ سوى مشروعه. وسوف يستخدمك لتحقيق حلمه.

لقد قلت فى الفصل السابق إن الجهات الأجنبية المانحة التى تقدم التمويل للجمعيات والمنظمات الأهلية فى مصر، لا تقدم شيئا لوجه الله، ولكن لها برامج وأولويات وأهدافا، تتراوح بين التغريب والاختراق والتطبيع مع إسرائيل. وذكرت أن تلك المنظمات لم تشغل نفسها بقضية محو الأمية أو غير ذلك من القضايا التى تحتل أولوية قصوى فى المجتمع، ولكنها شغلت بأهدافها التى منها مسألة تنظيم الأسرة والعبث بمسألة الأقليات. وفرضت تلك الأولويات على بعض المنظمات المصرية، التى لم يكن أمامها خيار؛ فهى إما أن تمتثل وتخضع لما هو مطلوب، وإما أن تغلق أبوابها!

ما قلته عن المنظمات الأهلية ينطبق على المعونات الدولية، التى لا تقدم بدورها لوجه الله، ولكنها مرتبطة بأهداف ومقاصد وأولويات. وفى حديث سابق، ذكرت أن اليابان قدمت قبل عقدين من الزمان معونات مالية إلى إندونيسيا، واشترطت توجيهها إلى مجال واحد فى التنمية والعمران، هو: شق الطرق وتمهيدها. وكان الهدف الأساسى لهذه المعونة هو فتح الأسواق الإندونيسية أمام السيارات اليابانية، التى ما كان لها أن تنفذ إلى تلك الأسواق إلا بعد إقامة شبكة للطرق مواتية. ذكرت أيضا أن الدول الأوربية حين قدمت مساعدات مالية لإندونيسيا، فإنها ربطت تلك المساعدات بضرورة تولى الكاثوليك الحقائب الرئيسة فى الحكومة، فضلا عن رئاسة كل من أركان الجيش وجهاز الأمن، فضلا عن البنك المركزى.

ليس هذا السلوك شاذا ولا هو استثنائى، ولكنه الأصل فى سياسة المعونات الدولية، حيث لا بد أن يكون هناك «مقابل» ما. قد يكون سياسيا أو اقتصاديا أو الاثنين معا. والفرق بين دولة وأخرى يكمن فقط فى طبيعة وأجل المقابل الذى تطلبه لقاء ما

تقدمه من قروض أو منح. ولا غرابة فى ذلك، لأن المعونات التى تقدمها تلك الدول هى فى نهاية المطاف أموال مواطنيها ودافعى الضرائب فيها، ولا يتصور أن تأخذ الدول هذه الأموال ثم تتصدق بها على الآخرين خارج الحدود. ومن الطبيعى أن تقنع حكومات الدول شعوبها بأنها تستثمر الأموال: إما لفائدة مباشرة يجنيها مجتمعها، وإما لتحقيق مصالح تفيد ذلك المجتمع بصورة أو بأخرى.

فى الولايات المتحدة الأمريكية مناقشات دائمة حول هذا الموضوع. وفى كل مرة تعتزم الحكومة تقديم معونة إلى دولة أخرى، تقدم بيانا إلى الكونجرس تشرح فيه الفوائد الاقتصادية والسياسية التى تجنيها من جراء ذلك. وبين يدى نص بيان ألقاه السفير روبرت بليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكى أمام إحدى اللجان المختصة فى مجلس الشيوخ (عممه مكتب الإعلام الأمريكى فى ١١ / ٥ / ١٩٩٥) قال فيه ما نصه: «فى السنة المالية ١٩٩٤ تم إنفاق أكثر من ٨٥٪ من اعتماد الكونجرس المخصص لمصر، والبالغ ٨١٥ مليون دولار، على سلع وخدمات داخل الولايات المتحدة. كما أن المساعدات الأمريكية قامت بتطوير مصر كسوق رئيسية للمنتجات الأمريكية، خاصة السلع التجارية، الأمر الذى أصبحت مصر فى ظله ثانى أكبر أسواقنا الخارجية للقمح».

أيضا ليس ذلك استثناء ولا هو أمر شاذ. فثمة دراسة حول الموضوع أعدها تحالف رجال الأعمال الأمريكيين بالتعاون مع أعضاء الكونجرس، بينت أن المساعدات التى تقدمها واشنطون للدول الأخرى تستخدم بنسبة ٨٠٪ منها لشراء سلع وخدمات أمريكية، مشيرة فى هذا السياق إلى أن ١٠ مليارات دولار من المساعدات المقررة فى العام ١٩٩٤، استخدمت لشراء منتجات من الولايات المتحدة، الأمر الذى ساهم فى خلق ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة للأمريكيين.

بحسب الدراسة نفسها، التى نشرتها مجلة «الوسط» اللندنية فى ١٢ / ٨ / ١٩٩٦، فإن المساعدات التى تقدمها واشنطون للدول الأكثر فقرا، غالبا ما ساعدت هذه الدول على زيادة مشترياتها من السلع الأمريكية، فقد زادت قيمة الصادرات من الولايات المتحدة إلى الدول الأقل نموا فى العالم من ١٤٦ مليار دولار فى العام ١٩٩٠ إلى ٢٤٣ فى عام ١٩٩٥. بينما يتوقع أن تزيد هذه الصادرات بنسبة أعلى بكثير مما ستكون عليه باتجاه الدول المتقدمة، لأن أربعة من كل خمسة أشخاص فى العقود الثلاثة المقبلة سيكونون من سكان الدول النامية، إلى جانب أن وتيرة النمو فى تلك الدول ستكون أسرع مما هى عليه فى الدول الصناعية.

يستلفت النظر فى هذا السياق أن الولايات المتحدة تعهدت فى عام ١٩٧٤ بتقديم قروض ميسرة لمصر فى مجال الزراعة. وتبين للجهات المعنية لاحقا أن مصر تشترى القمح الأمريكى بأسعار تزيد بمقدار ١٥٪ من الأسعار العالمية، وأن تكلفة نقل القمح على السفن الأمريكية تبلغ ثلاثة أضعاف تكلفة وسائل النقل الأخرى.

□ □ □

هذه المعلومات ذكرتها «الدكتورة هبة حندوسة أستاذة الاقتصاد فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، فى مقال نشر «بالأهرام ويكلى». وأضافت أن المساعدات الأجنبية تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد بما يناسب الدول المانحة، وذلك بالتأكيد على مشروعات معينة وإهمال مشروعات أخرى تماما. فقد رفضت وكالة المعونة الأمريكية مثلا الإسهام فى استصلاح الصحراء، بحجة عدم توافر المياه. فى الوقت ذاته، فإن الوكالة ركزت على مساعدة قطاع الخدمات على حساب التصنيع. وذلك موقف مفهوم، لأن تنشيط التصنيع يعنى تحريك عجلة الإنتاج بصورة قد تؤدى إلى التخفف من الاستيراد وتقليص نطاقه. وما يسرى على التصنيع، ينطبق على قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى. إذ كل نمو أو نهوض فى هذا القطاع لا بد وأن يعنى تلقائيا تراجع عملية الاستيراد من الخارج، الأمر الذى يعنى أن اكتفاء أى بلد نام يمثل كارثة للدول المصدرة له، وهو ما يسوغ لنا أن نقول فى هذه الحالة: إن فوائد قوم عند قوم مصائب!

لقد نشرت صحيفة «هيرالد تريبيون» قصة احتجاج قدمته الحكومة الأمريكية لإحدى الدول التى تتلقى منها المعونة، لأن تلك الدولة شرعت فى شراء صفقة من الزبد الأمريكى، ولكنها وجدت سعرا أرخص فى فرنسا، فاتجهت للشراء من باريس، الأمر الذى قوبل باستياء شديد من واشنطون، التى اعتبرت أن لها حقوقا على الدول التى تتلقى منها المعونات، حيث يتعين عليها أن تشترى منها احتياجاتها، حتى وإن كان ذلك بسعر أغلى!

لا تستخدم المعونات الأجنبية فى تغيير هيكل اقتصاد الدول المستقبلة لها فحسب، وإنما هى تستخدم أحيانا فى إعادة صياغة وتركيب الأوضاع الاجتماعية فى تلك الدول. والقريبون من هذه الدائرة يتحدثون عن الكيفية التى توزع بها المساعدات على القطاع الخاص فى بعض الدول. إذ تتعمد الدولة المانحة أن تضخ أموالا أكبر باتجاه فئات معينة ـ الأقليات مثلا ـ بحجة تدعيم مركزها الاقتصادى للحفاظ على توازنات معينة داخل مجتمعات تلك الدول. وأيا كانت الأهداف المرجوة أو الوسائل والذرائع

التى تساق فى هذا الصدد، فالشاهد أن سلاح المعونة فى هذه الحالة يوظف لتغيير خريطة المجتمع بحيث يتوافق مع الرؤى والمصالح الغربية، ضاربا عرض الحائط بالمصالح الوطنية.

الدكتور جلال أمين، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، يرى قضية المعونة الأجنبية، التى تقدم تحت عنوان «التنمية» من منظور آخر أوسع وأبعد. فهو يتفق مع مقولة إن المعونة تستخدم لخدمة أغراض ومصالح معينة، من خلال ما تركز عليه من مشروعات وما تقدمه من تقنيات. ويذهب إلى أن استمرار تلك المساعدات والمشروعات التى تمولها، من شأنه أن يحقق عدة نتائج بمضى الوقت. من أهمها أنه يربط اقتصاد الدولة المتلقية بعجلة اقتصاد الدولة المانحة. وبالتالى، فإنه يروج لنمط من الإنتاج والاستهلاك مختلف عن السائد والمستقر فى واقع مجتمعات الدول النامية. وفي نهاية المطاف، فإنه يهيئ المناخ لتخليق نموذج اجتماعى وحضارى مغاير، لا علاقة لتلك الدول به. الأمر الذى يؤدى مثلا إلى تغييب قيم الرضا والقناعة والإيثار، وإحلال قيمة الإشباع الاستهلاكى غير المحدود وغير المنضبط مكانها، كما هو الحاصل فى النموذج الغربى. ناهيك عن أن من شأنه تهميش بعض من المقومات الأساسية فى مجتمعاتنا، مثل الدين والأسرة، واعتبارها من معوقات «التنمية»!

فى رأيه أن مصطلح «التنمية» مضلل إلى حد كبير، ومرادف فى حقيقته لعملية التغريب. وقد جرى صك ذلك المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع معيار لقياسه هو متوسط دخل الفرد، لتحقيق أهداف عدة، بينها تمرير المعونات الأمريكية إلى دول العالم الثالث. وبهذه المعونات وباسم التنمية نجحت الولايات المتحدة فى غزو العالم الثالث دون جيوش، حتى تمكنت من وراثة نفوذ الإمبراطوريتين الإنجليزية والفرنسية، الأمر الذى مكنها من النفاذ والانتشار فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فكرة قياس التنمية بمقدار زيادة دخل الفرد على المستوى القومى، لا تعنى بالضرورة حل مشكلات أى مجتمع، وإنما قد تعني أن الأغنياء قد ازدادوا ثراء، وأن الفقراء ازدادوا فقرا، وهو الحاصل فى أكثر الدول النامية، لأن الدخل القومى يمكن أن يزيد بينما يظل الفقر والجهل والمرض على حالها دون أى تراجع، بل ويظل احتمال تفاقم مثل هذه المشكلات قائما دون قيد.

حين قدمت المعونة على طبق «التنمية»، أصبح هدفها غائبا وضبابيا، فى حين أن الأهداف كانت أكثر وضوحا قبل الترويج لذلك الشعار. ففى مصر مثلا، كان معروفا أن مشكلات البلد الأساسية هى تلك التى أشرت إليها توا: الفقر والجهل والمرض، فإذا حدث تحسن على هذه الجبهات كلها أو بعضها، فالإصلاح ماض فى طريقه المنشود، وأمل النهضة الحقيقية قائم. والعكس صحيح. أما فى ظل الثقافة الجديدة التى استصحبتها «المعونة»، فقد اختل الميزان المنضبط، وظل ذلك على حساب حل المشكلات الحقيقية لمجتمعات الدول «النامية»!

□ □ □

إزاء هذا المشهد، الذى أحسب أنه يظل بحاجة إلى مناقشة موسعة، فإننا نغدو أحوج ما نكون إلى التسلح بفقه الاستغناء والتعفف والاعتماد على الذات. وإذا لاحظت أن ذلك لا يعنى مخاصمة الآخر أو العداء له، فإننى أدعوك أيضا إلى ملاحظة تلك التفرقة المهمة بين الاعتماد على الآخر وبين التعاون معه. ففى الحالة الأولى أنت تحاول أن تنهض على حسابه ومن جيبه أو تتوهم ذلك، بينما فى الحالة الثانية يظل لك مشروعك النهضوى المستقل. بينما تستعين بالآخر كعنصر مساعد، فتستفيد وتفيده فى الوقت ذاته. والفرق بين الحالتين كالفرق بين أن يحملك الآخر على ظهره لتصل إلى مرادك، وبين أن تستعير منه عصا تتوكأ عليها فى مسيرتك.

فى ثقافتنا جذور قوية لذلك الفقه الذى أدعو إليه. فإذا كان مبدأ التعاون بين الناس - شعوبا وقبائل ودولا وكيانات - مأمورًا به شرعا فى البر والخير - والنهضة قاسم مشترك بين الاثنين - فإن الجميع ينبغى ألا ينسوا أن هذا التعاون والإثراء المرجو منه هو الهدف من تنوع الخلق واختلافهم. فالله خلق الناس شعوبا وقبائل لكى يتعارفوا، وليس لكى يتخاصموا، ويتعاركوا.

غير أن ثمة قيمة ضابطة لذلك التعاون المنشود هو أن «اليد العليا خير من اليد السفلى». والمعنى فى الحديث النبوى أن الذى يعطى هو عند الله أفضل وأعلى مقاما من الذى يأخذ. والمعنى ينسحب على الأفراد كما ينسحب على الأمم. لأنه بمعيار العدل لا ينبغى أن يتساوى المعطاءون مع القاعدين والكسالى أو المتسولين.

وإذا كنت ضعيفا وغير قادر على العطاء، فالرضا والتعفف ملاذ لك - والقرآن امتدح المؤمنين الذين يحسبهم الناس أغنياء من التعفف - وتدبير أمورك بنفسك، واعتمادك

على جهدك وذاتك هو خير ما تفعل. ولكن إياك إياك أن تقف بباب الآخرين راجيا أو سائلا ـ لماذا؟ ـ لأنه ما فتح عبد على نفسه باب مسألة، إلا فتح الله عليه باب فقر، وفى رواية أخرى باب مذلَّة.

نحن بحاجة إلى الدفاع عن ثقافة اليد العليا، وإلى تعبئة شعوبنا وتربية أجيالنا على الترفع عن مد اليد وعلى بغض المسألة. فأشرف مورد وأعزه هو ذلك الذى يأتيك من عرقك وتصنعه سواعدك. وإذا انهزمت أمام الفقر واستسلمت له، انتهيت إلى شاطئ المذلة، رضيت أم كرهت.

ونحن لا نتحدث من فراغ، ولا نطلق أحلاما وأمنيات لمجرد دغدغة المشاعر وإرضاء الكبرياء. لكننا ندعو إلى استعادة قيم بها نهضت الأمة، وصنعت حضارة عملاقة أعطت العالم الكثير. ثم إننا ننطلق من واقع موفور الثراء، ولا ينقصه غير العزم والثقة والاتكال على الله. وإذا تطلع المرء إلى بلد مثل مصر، وقارنه ببلد آخر مثل اليابان وكوريا الجنوبية، سيجد أننا نملك مقومات للنهضة أضعاف أضعاف ما يملكه الآخرون. فليس لدى أى من كوريا أو اليابان مورد له قيمته سوى الطاقة البشرية. بينما مصر لديها فضلا عن البشر، زراعة وصناعة وسياحة ونفط، الأمر الذى يؤهلها بامتياز لأن تنضم إلى شريحة اليد العليا، وتطلِّق عالم اليد السفلى إلى الأبد. وأحسب أن مصر تشهد فى السنوات الأخيرة محاولة جادة لإحداث تلك النقلة النوعية المهمة.

إن طلعت حرب (باشا) رائد النهضة المصرية الحديثة[1]، حين أسس بنك مصر وشركة المحلة الكبرى للغزل وستوديو مصر، لم يلجأ إلى قرض أو معونة. لكنه كان صاحب حلم وعزم. ولكن أغلب أثرياء زماننا لا تشغلهم مثل هذه الأمور للأسف، فهم إما مشغولون بالحصول على وكالات الشركات الغربية الكبرى، وإما منهمكون فى المضاربة على الأراضى وبناء القرى السياحية، وما تنتجه القلة منهم لا يخاطب أغلبية الشعب، وإنما يقدمون سلعا لا يحتاج إليها الناس أو هى فوق طاقتهم، ولا تخدم سوى قشرة محدودة واستثنائية فى المجتمع.

إننا نحتاج إلى ثقافة جديدة، وحلم جديد. وبغير ذلك لن يكون الميلاد الجديد الذى ننشده.

---

(١) توفى سنة ١٩٤١.

أزمة أخلاقنا العامة!

أى الشرين أهون: خيانة الزوجة أم خيانة الأمة؟!

خطر لى السؤال حين قرأت مقالا فى «النيويورك تايمز» ذكر أن نصف الأزواج الأمريكيين يخونون زوجاتهم وثلث الزوجات يخن أزواجهن، والطرفان يعرفان ذلك، لكن الأمور مستقرة والحمد لله، والمراكب سائرة! وهى معلومة لم يكترث بها أحد هناك، ومر عليها الجميع مرور الكرام. أما الذى شغل الأمريكان وأقام الدنيا ولم يقعدها، فهو الاتهام الموجه إلى قرينة الرئيس الأمريكى، الذى يشكك فى أنها تلاعبت بأموال الناس قبل اثنى عشر عاما، حين كان زوجها حاكما لولاية «أركنسو».

المشهد يثير قضية الموقف من الأخلاق الخاصة والأخلاق العامة. والأولى فى المفهوم الغربى أنت حر فيها ولا شأن للآخرين بها، أما الثانية فهى قدس الأقداس، وأى عدوان عليها يعد جناية لا تغتفر. بل هى واحدة من الكبائر، التى لا تمر دون عقاب صارم لا يعرف الرحمة.

فى السياق الأول، حملت الأنباء خلال تلك الفترة سيلا من الفضائح الأخلاقية التى أصبحت مادة ثابتة فى وسائل الإعلام الغربية، ربما كان أشهرها فضائح القصر الملكى فى إنجلترا، وفى مقدمتها اعترافات الخيانة المتبادلة التى صدرت عن الأمير تشارلز ولى العهد وزوجته (الراحلة) ديانا، والإعلان عن أن ابنة الرئيس الفرنسى جاك شيراك «حامل» من صديق لها غير معروف. لكن الذى أثار خطيب مسجدنا ذات يوم جمعة، هو موضوع «مازارين» الابنة غير الشرعية للرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتران، التى أنجبها من عشيقة ما زالت على قيد الحياة، وكيف أن القصة برمتها قوبلت فى داخل الأسرة وفى المجتمع الفرنسى باعتبارها حدثا عاديا، كأنما هذا السلوك هو الأصل، وغيره شذوذ واستثناء!

«يا للعار ويا لضيعة الأخلاق!» ـ بهذه العبارة هتف الخطيب وهو يشير إلى الرئيس الفرنسى «الهالك». بينما أعرب عن ارتياحه وغبطته لأنه «راح فى ستين داهية»، و«سيلقى جزاءه المحتوم فى الدرك الأسفل من النار»!

استرسل شيخنا وفتح الملف على مصراعيه، وخص الأميرة (الراحلة) ديانا بنصيب معتبر من مفردات قاموس المسبَّة والازدراء، ثم قال إنها لم تكن «فاجرة» فقط، ولكنها كانت «كافرة»، أيضا، لأنها قالت عن عشيقها فى الحوار الذى أذاعه التليفزيون البريطانى، إنها كانت «تعبده»! ـ لا أعرف لماذا لم يشر إلى خيانة الأمير تشارلز، لكنه توقف طويلا أمام ظاهرة التحلل الأخلاقى فى الغرب التى شاعت حتى تحول إلى كارثة وطامة كبرى جاءت فى ثنايا مرض «الإيدز»، الذى خمَّن أنه سيصبح طاعون القرن الواحد والعشرين!

قال الخطيب حين ختم: إن هذا الغرب مآله إلى الانهيار لا محالة، وحذر جموع المصلين من مغبة الانخداع بمظاهر الحضارة الغربية التى تدفع بالناس فى نهاية المطاف إلى المراوحة بين الفجور والكفر والعياذ بالله!

بطبيعة الحال، فليس لدى دفاع عن الحاصل فى الغرب، وقد أختلف فقط فى الأسلوب الذى عبَّر به خطيب المسجد عن نقده. لكن النقطة التى همتنى فى الموضوع هى أن الخطيب وكثيرين أمثاله لا يلحظون إلا النصف الفارغ من الكوب، ولا ينتبهون إلى نصفه الملآن، الحافل بفضائل الأخلاق العامة؛ إذ فى الوقت الذى كانت تذاع فيه قصة الابنة غير الشرعية للرئيس ميتران، كانت سيدة البيت الأبيض تتلقى أمرا من المحكمة الفيدرالية، لكى تمثل أمامها، هى وزوجها «المدعو» بيل كلينتون، لسماع شهادتهما فيما نسب إلى «السيدة المذكورة» من وقائع. وكان التحقيق مستمرا فى واقعة تحرش كلينتون جنسيا بواحدة من الموظفات قبل اثنى عشر عاما أيضا، باعتبار أن لا مشكلة فى التحرش الجنسى إذا كان المواطن إنسانا عاديا، أما إذا صار شخصية عامة فمثل ذلك التصرف يخدش صورته، ويجرح عدالته كما يقول فقهاؤنا[١].

لقد ضاع المستقبل السياسى للرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون حين أجبر على الاستقالة من منصبه، لأنه تنصت على هواتف خصومه فى حملته الانتخابية، فيما عرف بفضيحة «ووترجيت». وأقصى بيرلسكونى رئيس وزراء إيطاليا بسبب تلاعبه فى

(١) لاحظ أن الشروط التى وضعها الفقهاء المسلمون فى الإمام تتفق مع التقاليد الغربية فى هذه الجزئية، حيث يشترط الطرفان فى ولى الأمر ألا يكون فاقد العدالة.

تسديد الضرائب المقررة على شركاته. وجرحت صورة الرئيس كلينتون فى الانتخابات الرئاسية للشك فى أنه تهرب من الجندية فى ڤيتنام. وكاد رئيس وزراء فرنسا ألان جوبيه يفقد منصبه لأنه حصل على شقة صغيرة من بلدية باريس بإيجار أقل من القيمة المقررة، ولم ينقذه إلا قراره بإخلاء الشقة. . إلخ.

هذه مجرد نماذج فقط لكيفية الاحترام الذى يصل إلى حد التقديس للأخلاق العامة، التى تتجاوز حدود الشخص ويمتد أثرها إلى المجتمع بأسره. وحين لا تستثنى الرءوس الكبيرة على ذلك النحو الذى رأيت، فلك أن تتصور مدى الصرامة التى تحاط بها المسألة فى مواجهة الجميع.

الصورة معكوسة تماما فى عالمنا العربى، حيث الاهتمام شديد بالأخلاق الخاصة، بينما التفلت مشهود فى الأخلاق العامة. وهو ما عبر عنه الشيخ محمد الغزالى فى بعض كتاباته حين قال إن النيل من شرف البنت تراق من أجله الدماء، أما العدوان على شرف الأمة فإنه يقابل بقدر مذهل من الفتور والتسليم. كما أن جمهور المتدينين يعنى كثيرا بأداء الفرائض وبالالتزام فى الهيئة والمظهر، بينما لا يحركه أو يستنفره بأى حال نهب المال العام أو تزوير الانتخابات أو استشراء استغلال النفوذ.

التهرب من الضرائب، الذي هو جناية مخلة بالشرف فى العالم الغربى، هو فى بلادنا سلوك طبيعى يتباهى به المرء، ويعد تعبيرا عن مدى براعته وشطارته. الانضباط فى العمل أو إتقانه، الذى هو إحدى سمات المجتمعات التى يشيع فيها «الفجور» و«الكفر» على حد تعبير خطيب مسجدنا، هو فى مقدمة القيم المهدورة فى مجتمعاتنا المحافظة. وخيانة الزوجة يمكن أن تهز المجتمع، وتشيع فيه موجة عالية من السخط والاستنكار، بينما خيانة الأمة أصبحت تمر ويجرى تسويغها فى أجواء اليأس والإحباط وإفساد الوعى العام. . وهكذا.

● تثير تلك المشاهد والمفارقات أمورا عدة، منها مثلا ذلك «التطور» الذى طرأ على مفهوم الأخلاق الخاصة فى العالم الغربى. عالج هذه النقطة بشجاعة وعمق ز. بريجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق فى كتابه «الانفلات». فقد ذكر أن فلسفة الحضارة الغربية القائمة على فكرة إشباع الحاجات والملذات، أو ما أطلق عليه وصف «إباحة الاستباحة»، أدت تلقائيا إلى استبعاد الأحكام الأخلاقية. فحين يصبح الإشباع الذاتى هو المبدأ والمعيار، فلا حاجة للتفرقة بين الصواب والخطأ، وإنما أصبح العنصر الحاسم هو التفرقة بين ما هو قانونى وغير قانونى. من ثم، فإن الإجراءات

القانونية، ومقتضيات الالتزام بالنظام العام، حلت محل الأخلاقيات والكنيسة بوصفها وعاء القيم السلوكية السائدة. وترتب على ذلك أن الدين الذى كان يؤدى وظيفة المرشد الداخلى لسلوك الفرد، استبدل به النظام القانونى الذى يحدد العناصر الخارجية لما هو ممنوع وليس ما هو غير أخلاقى. وفى ظل ذلك التطور، برزت الأخلاق الإجرائية التى تقوم على قوانين خارجية توجه السلوك والتفاعل الاجتماعى، الأمر الذى أدى إلى ترجيح كفة الأخلاق العامة (التى تتعلق بالمجتمع والنظام العام) على الأخلاق الخاصة المتعلقة بالسلوك الشخصى الذى يوجهه الضمير والالتزام الداخلى.

هذا التراجع للأخلاق الخاصة، نشأ عن موقف تهميش الدين ونفيه فى ظل العلمانية السائدة فى الغرب، الأمر الذى أدى فى الواقع إلى إلحاق الهزيمة بالدين، ومن ثم إلى إخراجه من دائرة التأثير الاجتماعى.

بريجنسكى لم يقل هذا الكلام صراحة، ولكنه ألمح إلى الفكرة حين ذكر أنه فى المجتمعات الغربية الحديثة يتآمر كل من السياسة والاقتصاد لخلق ثقافة معادية لتفعيل دور الدين. فثقافة اللذة والإباحة استغلت مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة لخلخلة ونزع العامل الدينى بدون وضع أى بديل له، وبذلك تم تحويل الأخلاق الباطنة إلى فراغ. وبدا ذلك مقدمة طبيعية لانهيار الأخلاق الخاصة.

أما ما اصطلحنا على تسميته بالأخلاق العامة، فالإيجابى فيه ناشئ بالدرجة الأولى عن الكفاءة العالية فى إدارة المجتمعات، من ثم فدوافعه الحقيقية عملية وبراجماتية، من مقتضيات حسن التسيير والارتفاع بمعدلات الأداء وحماية النظام العام.

● قضية العلاقة بين القانون والأخلاق تثار بدورها فى هذا السياق. ومناقشة هذه القضية مستمرة منذ أمد بعيد بين رجال القانون والفلسفة، الذين بحثوا طويلا فى مسألة التفرقة بين الأخلاق الخاصة والأخلاق العامة، والمدى الذى تقف عنده مسئولية السلطة عن أخلاق الناس، وهل كل ما هو غير أخلاقى يصبح غير قانونى... ثم ما العمل إذا ما تغيرت القيم الأخلاقية فى المجتمع، بحيث أصبح يجيز ويقبل ما كان ينفر منه ويقبله فى الماضى؟

كانت خلاصة ما انتهى إليه الفكر القانونى الغربى فى هذا الصدد هو أن التطابق لا ينبغى، ولا يمكن، أن يتم بين الأخلاق والقانون. فالسلطة لا تستطيع أن تحاسب الناس على كل أنواع الكذب، مثلا، إلا فى حدود معينة، كأن يؤدى إلى تضليل العدالة، أو أن يكون من قبيل الإدلاء ببيانات غير صحيحة فى وثيقة رسمية كعقد الزواج، أو

الإقرار الضريبي وإقرار الذمة المالية . . وهكذا . وذهب أصحاب هذا المنطق إلى حدود أبعد، فقالوا بأن الزنا لا يعد جريمة إلا فى حالة وقوعه على سبيل الإكراه فقط، بينما يخرج عن نطاق التجريم إذا تم بالتراضى . إذ على الرغم من أن الفعل واحد من وجهة النظر الأخلاقية، فإنه ليس كذلك من الناحية القانونية . وهذا الموقف نقله قانون العقوبات المصرى (فى المادة ٢٦٧) عن المدونات القانونية الغربية .

غير أنه منذ أبيح الشذوذ الجنسى بين البالغين إذا تم برضاهم فى بداية الستينيات، صدم كثيرون من المعنيين بقضية القانون والأخلاق، مما أدى إلى فتح الملف من جديد . وعلا صوت القائلين بأن التفرقة بين الأخلاق الخاصة والعامة مفتعلة ومصطنعة . وقالوا إن «القانون فى أى مجتمع متحضر يجب أن يتدخل دائما ليشمل القدر المتعارف عليه اجتماعيا من القيم الأخلاقية، وذلك بتجريم السلوك المنافى لتلك القيم» . . . وكان أعلام القانون فى إنجلترا من أبرز مؤيدى ذلك الرأى، الذى لقى صدى إيجابيا نسبيا فى الولايات المتحدة .

للإسلام رأى مخالف تماما فى القضية يهمنا الانتباه إليه فى هذا السياق . فهو يقرر من خلال التعاليم الدينية مجموعة من القيم، تعد بمثابة النظام الخلقى العام للمجتمع، ويفرض الحماية القانونية لهذا النظام كله، بحيث يحمل المجتمع دائما على احترامه، «بالحدود» فى جرائم لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، ثم «بالتعزير» فى مواجهة أى معصية مخالفة لنظام القيم المقرر إسلاميا . وفي هذه المسألة تفصيل كثير، يتعلق بالضوابط والحدود والآثار، أحيل من يريد أن يستزيد منه إلى كتاب «أصول النظام الجنائى الإسلامى»، للدكتور محمد سليم العوا .

□ □ □

● حرى بنا أيضا أن نتساءل : لماذا فى مجتمعاتنا الإسلامية نعنى بالأخلاق الخاصة تلك العناية الفائقة، بينما لا نكترث كثيرا بالأخلاق العامة، برغم ذلك الموقف المتميز الذى مررنا به توا؟ - خصوصا أن تلك النماذج التى تحدثنا عنها لاستقامة الأخلاق العامة فى المجتمعات الغربية لدينا منها حصيلة لا تنفد فى تجربة العصور الإسلامية الزاهرة، منذ أعلن النبى عليه الصلاة والسلام على الناس فى خطبة الوداع أنه إذا كان قد ظلم أحدا «فهذا ظهرى فليستقد - ليقتص - منه»، وحين خرج أبو بكر صبيحة توليه الخلافة لكى يكسب رزقه ويعول أسرته، وحين أعلن واحد من المسلمين العصيان على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما لم يوضح للمسلمين من أين أتى بثوبه الذى يرتديه،

وحين بعثت زوجة عمر بهدية مع البريد إلى زوجة ملك الروم، فردت الأخيرة بهدية أفخر، كانت عقدا ثمينا، وعلم عمر بالخبر فجمع المسلمين واستشارهم فى الأمر. وكان من رأيه أن الرسول الذى حمل الهدية هو رسول المسلمين، والبريد بريدهم. ولا ينبغى أن يستغل ذلك لصالح شخص بذاته، حتى ولو كان «السيدة الأولى» فى الدولة الإسلامية. وقرر فى النهاية أن يصادر العقد لحساب بيت المال، وأن يعطى زوجته ثمن ما أنفقت فى هديتها الأولى!

السجل حافل بمثل تلك القصص، غير أن للذمة المالية فيه مكانة خاصة، حيث كان كل مسئول يثبت ما لديه بالتفصيل بمجرد أن يتولى منصبه، ويحاسب على ما زاد فى ماله كل عام: فإن كانت الزيادة طبيعية اقتسمها بيت المال مع صاحبها[1] .. أما إذا تجاوزت الحد الطبيعى، فإنها تصادر لحساب الدولة.

ما الذى جرى إذن حتى صار الذى صار؟

ردى على ذلك: أنه إذا كان الدين قد هزم فى الغرب، فإنه تعرض فى مجتمعاتنا الإسلامية للمسخ أو للحصار، أو للاثنين معا. أعنى بالمسخ سوء الفهم الذى أدى إلى ابتسار التعاليم بصورة عطلت فاعليتها، كما حدث مثلا مع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، الذى اختزل فى مجرد حث الناس على أداء الصلوات فى المساجد أو زجرهم عن الوقوع فى المحرمات، بينما يجسد ذلك التكليف كل معانى استنفار الأمة للإصلاح وتقويم العوج وصولا إلى النهضة. وكما حدث مع المعاصى التى اختصرت فيما تقترفه الجوارح، وأسقط منها ما هو أخطر وأبعد أثرا، مثل معاصى القلوب وعلى رأسها الكذب والنفاق وعدم الإتقان وقلة النظام والنظافة وغير ذلك.

أما صور الحصار فهى كثيرة، وربما كان أبرزها ذلك الإلحاح على إضعاف الدين وتحويله من نظام للحياة إلى مجرد أمور عبادية تمارس فى المساجد، أوتقاليد تتجلى فى الموالد. مع الإلحاح على إبقائه جسرا للعلاقة بين الناس والله، وليس بين الناس والناس أيضا. كانت نتيجة ذلك أن أقيم جدار عازل بين العبادات والمعاملات، ومن ثم انفصلت الأخلاق الخاصة عن الأخلاق العامة. فانصب اهتمام الناس بالأولى، وضمرت الثانية حتى صارت على النحو البائس الذى نراه!

● الأمر الأخير الجدير بالنظر فى هذا السياق أن فقهاء المسلمين لهم رأى مهم فى مسألة المفاضلة بين الأخلاق الخاصة والأخلاق العامة، ينطلق من مبدأ الاختيار بين

---

(١) فى إحدى المرات تم اقتسام نعل وأخذ بيت المال فردة!

أخف الضررين وأهون الشرين. خلاصة ذلك الرأى أن الضرر فيما يتعلق بالأخلاق الخاصة يصيب فردا أو مجموعة صغيرة حوله، أما الضرر فى حالة انحراف الأخلاق العامة، فإنه يصيب الأمة كلها.

بهذا المنطق، فإنهم فضلوا - مثلا - الحاكم الكافر العادل على المسلم الجائر، لأن كفر الأول مردود عليه بينما عدله يعم الناس ويشملهم، أما الثانى فإسلامه له لكن جوره ينسحب أثره على المجتمع بأسره. وأيد ابن تيمية فى ذلك مقولة إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة.

وحين سئل الإمام أحمد بن حنبل عن الرجلين يكونان أميرين فى الغزو، أحدهما قوى فاجر والآخر صالح ضعيف، مع أيهما يغزى؟ فقال: أما الفاجر القوى فقوته للمسلمين وفجوره على نفسه، وأما الصالح الضعيف، فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين، فيغزى مع القوى الفاجر[1].

صحيح أن التفلت الأخلاقى له حدود وضوابط فى الرؤية الإسلامية، كما سبق أن بينا، وصحيح أن الأصل هو ضرورة استقامة المرء فى أخلاقه الخاصة والعامة، حيث ينبغى أن يظل النموذج المطلوب هو - مثلا - الحاكم المسلم العادل والقائد القوى الصالح، لكن إذا ضاق الخناق وتعين الاختيار بين الشرين أو الضررين، فتقديم صالح المجموع أولى لا ريب.

من هذه الزاوية، فإن إجابتنا عن السؤال الذى طرحناه فى البداية هى: إن خيانة الزوجة جريمة ما فى ذلك شك، لكن خيانة الأمة تظل بكل المقاييس جريمة أكبر وأفدح، والله أعلم.

---

(١) ابن تيمية - السياسة الشرعية - ص ٢١.

قيم مجتمعنا فى خطر!

صرنا نقرأ فى صحف هذا الزمان عجبا. فهذا ابن قتل أمه بسكين، وسرق مصوغاتها الذهبية، لأنه يمر بضائقة مالية. وآخر طرد أمه الموظفة من البيت لأنه طامع فيه، وثالث قتل شقيقه بالسم لكى ينفرد بالميراث. وهذا أب نشر استغاثة طالب فيها الشرطة بإنقاذه من ابنه «البلطجى» الذى يقتحم عليه مسكنه كل حين مع عصابته ليستولى على ما لديه من نقود. وذاك كهل ينهش السرطان جسده، رفع دعوى قضائية ضد أبنائه الثلاثة ذوى المناصب الرفيعة، لكى يوفروا له ثمن الدواء الذى يحتاج إليه، بعد أن باع عشرين فدانا من الأرض كان يملكها، لينفق على تعليمهم فى الجامعات ثم تزويجهم!

صرنا نقرأ أيضا أن أبا قتل ابنه الذى دلّله حتى فسد وصار مدمنا للمخدرات، وأن فتاة خطفت زوج شقيقتها، فشوهت الشقيقة وجهها بماء النار، وأن زوجة جمعت بين ثلاثة أزواج لكى تعيش فى الرغد الذى حرمت منه، وأخرى قتلت زوجها بعد معاشرة دامت ثلاثين عاما، لكى يخلو لها الجو مع عشيقها الذى ساعدها فى الجريمة، وأن صبيا قتل خالته بسكين لكى يستولى على ما لديها من مال، مستوحيا الفكرة من فيلم سينمائى شاهده، وأن آخر فى مثل سنه قتل شقيقته الجامعية التى كان يكرهها، ثم ذبح شقيقه الطفل، لكى يدارى واقعة هروبه من المدرسة... إلخ.

سيقول قائل إن هذه كلها ليست سوى حوادث مما يقع فى كل مجتمع منذ بدء الخليقة، حين قتل قابيل أخاه هابيل لأنه يغار منه، فضلا عن أنه فى زماننا زادت جرعة العنف لأسباب كثيرة، حتى غدت الجريمة خبزا يوميا يتعاطاه الناس. وربما أضاف آخر أن مجمل تلك الحوادث لا يجعل منها ظاهرة اجتماعية مؤرقة، وفى أسوأ أحوالها، فهى تشكل استثناء وشذوذا على السلوك العام، لا قاعدة له.

هذه قراءة أفهمهما، لكنى أحسبها وهي تقاوم التهويل فى المسألة، تعمد إلى التهوين منها. ذلك أن تلك الحوادث من نوع غير مألوف فى المجتمع المصرى والعربى الإسلامى على الأقل. ثم إنها واقعة فى محيط الأسرة، الذى هو تقليديا أحد القلاع المستقرة فى بلادنا، التى لم يصبها ما أصاب بقية خلايا المجتمع من تحلل أو فساد. وبرغم أنها مجرد حوادث لا ترقى إلى مستوى الظاهرة، فإن الظاهرة لا تهبط من السماء فجأة، ولكن لها إرهاصات تسبقها وتعلن عن قرب ميلادها، تتمثل فى مثل تلك الحوادث التى تبدأ استثناء، ثم تتواصل وتتسع دائرتها، طالما أنها لم تطوق أو تحاصر، لكى تصبح فى النهاية ظاهرة تجثم فوق صدرونا وتنضاف إلى قائمة همومنا.

لست فى موقف يسمح لى بالتعرف على الكيفية التى قرأ بها الناس أخبار تلك الحوادث، لكنى لا أستطيع أن أخفى أن بعضها على الأقل حرك عندى خليطا من مشاعر الفجيعة والصدمة والذهول، حتى تحول إلى كوابيس تلاحقنى فى اليقظة والمنام. وفى كل مرة وقعت على حادثة من ذاك القبيل، واستبد بى الزلزال النفسى أثناء القراءة وبعدها، كنت أتصور أن فظاعة الجريمة سوف تهز المجتمع هزا. الكتاب سيعلقون على ما جرى، والصحف ستتابع تطورات الحادث على صفحاتها الأولى، وأهل الاختصاص سيدلون برأيهم، وندوات التليفزيون ستثير القضية لتنوير الرأى العام، ومراكز البحوث ستولى الأمر ما يستحقه من اهتمام، فترصده وتحقق أسبابه وتقارن الحادثة بسابقاتها، وتستخلص من المقارنة مختلف المؤشرات والدلالات. والجمعيات الأهلية سوف تهب للدفاع عن المجتمع وصد المخاطر التي تتهدده، ولجان مجلسى الشعب والشورى ستدخل طرفا فى المناقشة، من خلال جلسات الاستماع واستجواب المسئولين. . إلخ.

كنت أتخيل «سيناريو» طويلا وعريضا لصدى الحادثة لدى مؤسسات المجتمع، الذى تصورت أنه ينبغى أن يستنفر وتعلن فيه الطوارئ القصوى، عندما يتم اغتيال قيمه وانتهاك حرماته إلى ذلك الحد. لكنى فى كل مرة كنت أطالع صحف الصباح، وأقلب قنوات التليفزيون، فأجد الجميع مشغولين بأمور أخرى بعيدة تماما، أكثرها يدور حول السياسة والسلطة، وأقلها مما يهم المجتمع ويتحسس وجعه ونبضه.

أمثال تلك التخيلات لم تكن تنطلق من فراغ. وما أوقعنى فيها ربما كان تأثرى بمتابعة تجارب الآخرين. ما جرى مثلا فى إنجلترا عام ١٩٩٣، حين قتل الطفل جيمى

بولجر الذى لم يتجاوز عمره سنتين، على يد طفلين يبلغ كل منهما سن العاشرة. وكيف صدم المجتمع البريطانى من جراء ذلك، وأصبحت القضية موضوع الحوار الأساسى فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون. الأمر الذى أسفر عن إنشاء مؤسسة اجتماعية اختصت بدراسة مشكلات الأطفال والأسرة باسم «جالبين كليان»[1] . وباشرت المؤسسة مهمتها، فأعدت دراسة حول الموضوع استغرقت عاما، خلصت فيها إلى أن الأسرة يجب أن تتحمل مسئولية تقويم أطفالها. وقالت: «إن أولياء الأمور لهم القدرة على منع أطفالهم من الانخراط فى طريق العنف والجريمة، وعليهم أن يعاملوا أولئك الأطفال بكل احترام وتسامح، مع ضرب الأمثلة المشرقة لهم».

انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التى استهدفت خلق مجتمع خال من أعمال العنف، منها مثلا إلغاء العقاب البدنى، وإلغاء رياضة الملاكمة، وإعادة النظر فى قوانين حمل السلاح، ودفع مبالغ نقدية على سبيل الدعم للرجال الذين يحصلون على إجازات لتربية أطفالهم، بالإضافة إلى توظيف أشخاص مستقلين للدفاع عن حقوق الطفل.

شىء من هذا القبيل حدث فى عام ١٩٩٦، حين أقدم صبى عمره ١٥ عاما على قتل ناظر مدرسته فى شمال لندن، الأمر الذى أثار ضجة فى البلاد، أدت إلى فتح الملف مرة أخرى، وتحرك مختلف الهيئات والمؤسسات لدراسة الموضوع وتقصى جذوره. وللتعبير عن تعاطف الرأى العام مع الناظر (فيليب لورانس)، فقد تم اختياره رجل العام فى بريطانيا[2] - وحين تبين أن الصبى القاتل من منطقة «كامون تاون» المعروفة بزيادة معدلات الفقر والبطالة فيها، فقد تعالت الأصوات داعية إلى توجيه مزيد من الاهتمام إلى تلك المناطق، وأشارت أصابع الاتهام إلى سياسة حكومات المحافظين (مارجريت تاتشر خاصة) التى أهملت الفقراء فزادت من فقرهم وأدت إلى انتشار مختلف الأمراض الاجتماعية بينهم. وأجرت هيئة الإذاعة البريطانية (بى. بى. سى) دراسة عن العنف وأسبابه فى بريطانيا، وتبين من الدراسة أن واحدا من كل أربعة إنجليز يعتقد أنه سيكون ضحية جريمة قاسية، وألقى ٧٤٪ من أفراد عينة الدراسة باللوم فى

(١) نسبت المؤسسة إلى صاحب الفكرة.
(٢) جاء بعده فى الترتيب جون ميجور رئيس الوزراء!

أعمال العنف على أفلام السينما والتليفزيون. وقال ٦٠٪ من الناس إن أفلام السينما التى تصور أعمال العنف تجعل الناس يتصرفون على نحو أكثر قسوة. وقال ٩٤٪ إن عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للأسرة هو المصدر الرئيس للسلوك العنيف المنتشر بين الشباب.

تعقيبا على الدراسة، قالت السيدة سوديفيز المعلقة فى الـ «بى. بى. سى»: إن انهيار القيم الأسرية، والافتقار إلى التقاليد المدرسية الحازمة، إلى جانب الفقر والبطالة، هى المصدر الأساسى للعنف فى المجتمع، وليس أفلام السينما أوالتليفزيون.

هذا نموذج واحد للصدى الذى يفترض أن تحدثه مثل تلك الصدمات الاجتماعية، حتى وإن كانت مجرد حوادث تقع على فترات طويلة، فى مجتمع يقظ، خلاياه حية ومؤسساته فاعلة، وهمّ الناس فيه يحتل الأولوية القصوى فى جدول العمل الوطنى. والحاصل فى إنجلترا ليس أمرا فريدا فى بابه، ولكنه نهج شائع فى جميع الديمقراطيات التى يعلو فيها شأن المجتمع، وتتمتع خلاياه بدرجات متفاوتة من العافية والمسئولية.

والأمر كذلك، فإن المشهد الذى نحن بصدده يثير سؤالين وليس سؤالا واحدا. فلئن كان السؤال الرئيس الذى ينبغى أن يثار فى هذه المناسبة هو: لماذا برزت أمثال تلك الحوادث التى أشرنا إليها فى السنوات الأخيرة، فإن المقارنة تدعونا إلى طرح سؤال آخر هو: لماذا تمر تلك الحوادث بغير صدى يذكر؟!

□ □ □

فى محاولة الإجابة عن السؤال الأول، لجأت إلى بعض أهل الذكر، واستفتيتهم فى الأمر. وهم الأساتذة الدكتور أحمد خليفة عضو مجلس إدارة مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، ووزير الشئون الاجتماعية الأسبق، والدكتور نجيب إسكندر أستاذ علم النفس المخضرم، والدكتور سيد عثمان أستاذ علم النفس التربوى، والدكتور حامد زهران عميد كلية التربية، والدكتورة أمينة الجندي الأمينة العامة للمجلس القومى للطفولة والأمومة.

اتفق الجميع على أن الحوادث التى أشرت إليها تعكس تطورا سلبيا جديرا بالإثبات والدراسة، فى القيم السلوكية بالمجتمع المصرى. وفى تفسير ذلك التطور تعددت الآراء واتسع نطاقها على النحو التالى:

* الدكتور أحمد خليفة رأى أن هناك مصدرين للخلل، أحدهما يتمثل فى انتشار المخدرات التى أصبحت تستبد بعقول كثيرين من الشباب، الأمر الذى بات يدفعهم إلى

محاولة الحصول على المال بأى وسيلة لإشباع إدمانهم، وفى ذلك فإنهم لا يترددون فى ارتكاب جريمة القتل، حتى بحق أقرب الناس إليهم، حيث يذهب الإدمان بعقولهم، ويفقدهم القدرة على التقدير والتمييز. أما الخلل الثانى فهو ناشئ عن اهتزاز وتدهور فكرة «السلطة» فى المجتمع، حيث لم يعد للأب أوالأم ذلك القدر من التوقير والحرمة الذى كانا يتمتعان به فى الماضى. ليس ذلك فحسب، وإنما ما يسرى على الأبوين ينطبق أيضا على المدرس والناظر والشرطى وكل رمز لأى سلطة فى المجتمع. وهذا التدهور ناشئ عن قسوة الضغوط الاقتصادية التى «كسرت خاطر» الجميع وقصرت من رقابهم.

* الدكتور نجيب إسكندر من رأيه أن القضية تحتاج إلى دراسة معمقة لكل حالة، حتى يتم التعرف على الحجم الحقيقى للمشكلة والعوامل المؤثرة فى صناعتها. ويتفق فى أن ثمة ضغوطا شديدة على الناس، تجعل لكل واحد رد فعل مختلفًا. وهذه الضغوط ألغت الدور الذى كان المجتمع يقوم به على صعيد تربية الأفراد، إذ بعدما صار كل إنسان مستغرقا فى همه وفى ملاحقة رزقه، فقد المجتمع سلطته الضابطة. من ناحية ثانية، ففى رأيه أن منظومة القيم فى المجتمع قد تغيرت بفعل عوامل عدة، بحيث لم يعد المرء مشغولا بكيانه وتنمية خبراته وقدراته، وإنما أصبحت الأغلبية تلهث من أجل حيازة الأشياء. وفى ذلك الخيار بين أن تكون وأن تمتلك، هزمت القدرة والخبرة أمام نهم الحيازة والامتلاك. وحين انفصلت القيمة عن القدرة، حدث الشرخ فى المجتمع، الذى أدى إلى مختلف الشرور التى نتحدث عنها.

* الدكتور سيد عثمان ليس متفائلا كثيرا، إذ يذهب إلى أن الحالة صعبة، والأمل فى حل المشكلة يبدو بعيد المنال. وعلى حد تعبيره، فإن المجتمع كائن حى لا بد له أن يتنفس بصورة سليمة وطبيعية. وإذا لم تتوافر للمجتمع هذه الفرصة، فإنه لا بد أن يلجأ إلى «التنفيس» بأى صورة، وقد تتخذ هذه العملية أشكالا من السلوك غير مقبولة ولا مشروعة، وهذا ما نشهده الآن. لذلك فلا مفر من الدعوة إلى فتح الأبواب والنوافذ لكى يأخذ التنفس مجراه الطبيعى. وتجاهل المشكلة من هذه الزاوية يزيدها تفاقما. ومن صور ذلك التجاهل: أن خطابنا العام معنى بالرخاء الاستهلاكى والمادى. وعلى الرغم من أهمية ذلك الجانب، فإن الإنسان يظل أحوج ما يكون إلى الرخاء النفسى، الذى لا يتأتى إلا بممارسة التنفس الطبيعى.

* الدكتور حامد زهران قال: إن الأمر يحتاج إلى مصارحة فى الإجابة عن عدة أسئلة من قبيل: من يربى الأبناء الآن؟ هل تتم التربية فى البيت؟ وهل تقوم المدرسة بواجبها فى التربية؟ وهل تنشأ الأجيال الجديدة وهى عارفة بمعايير السلوك السليم، سواء تلك المستمدة من الكتب السماوية أو من القانون أو من العرف والتقاليد؟

هو يجيب عن هذه الأسئلة بالنفى، ويقول إننا بصدد أجيال لم ينشغل أحد بتربيتها أو تلقينها معايير السلوك الصحيح. لا الآباء والأمهات يربون، لأنهم مشغولون بالركض وراء لقمة العيش، ولا المدرسة تربى، ليس فقط لأن هم التعليم صار منصبا على الدرجات والمجموع، ولكن أيضا لأن المدرس لم يعد قدوة فى الأغلب. و«فى حين كان الطالب فى زماننا ينتحى جانبا إذا صادف أستاذه فى طريق، ولا يجرؤ على أن يرفع بصره فى وجهه، ناهيك عن أن يدخن سيجارة أمامه، فإن بعض المدرسين الآن يشاركون التلاميذ تدخين السيجارة الواحدة».

استطرد الدكتور زهران متسائلا: هل سلحنا الأجيال الجديدة بجرعة كافية من القيم الدينية التى تحصنهم ضد الانزلاق والانحراف؟ يجيب أيضا بالنفى، ويقول إن الدين لا يحتسب ضمن مجموع الدرجات، ولذلك فإن التلاميذ يعرضون عن حصصه، ومن ثم يتخرجون وهم عديمو الثقافة الدينية. ولو أنهم تعلموا أن القرآن دعا إلى تبجيل الوالدين وقال: ﴿ **فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما** ﴾، لو أدركوا ذلك لما تطاول أحدهم على أمه وأبيه إلى حد الإقدام على قتل أحدهما. لكن ذلك لم يحدث للأسف الشديد.

* الدكتورة أمينة الجندى اعتبرت أن التفكك الأسرى هو المصدر الأكبر للبلاء، ودعت إلى ضرورة إعادة النظر فى كيفية حماية الأسرة من الانهيارات التى تتعرض لها، وتؤدى إلى تشريد ألوف الأبناء سنويا، ممن يصبحون خامات جاهزة للانحراف الذى يعانى المجتمع من آثاره. وفى رأيها أن تلك الانهيارات سببها إساءة استخدام رخصتى الطلاق وتعدد الزوجات، وتذهب إلى أنه قد آن الأوان للتدخل التشريعى لضبط الأمر بصورة تقلل من الأضرار الناشئة عن سوء استخدام الرخصتين، وهو ما تسمح به الشريعة التى تجيز لولى الأمر تقييد الحق إذا أدت مباشرته فى ظرف ما إلى ترجيح المفسدة على المصلحة.

□ □ □

جديرة بالنظر هذه الرؤى المختلفة لمواضع الغلط الذى أدى إلى تدهور قيم السلوك الاجتماعى. وإذا جاز لى أن أضيف شيئا إلى مواضع الخلل، فربما أشرت إلى دور

«التليفزيون» الذى أصبح العامل الأقوى تأثيرا فى تشكيل الوعى العام، ليس فقط لأن الأسرة والمدرسة تخلتا عن دوريهما فى التربية والتوجيه، ولكن أيضا لأن بلادنا تعانى من نسبة عالية من الأمية (تجاوزت ٥٠٪) بينما هى فى دول عربية أخرى وصلت إلى ٧٠ و ٩٠٪.

وحين نقرأ فى بحث أجراه أحد أساتذة كلية الإعلام، الدكتور عادل فهمى البيومى، أن الأبناء فى مصر يرون من خلال دراما التليفزيون مجرما كل ١٧ دقيقة، ومشهد عنف أو جريمة كل ١٣ دقيقة، ويشاهدون من خلال نشرات الأخبار ما لا يقل عن ثلاثة أحداث عنف يوميا، حين يحدث ذلك، فإننا لا نستطيع أن نخلى مسئولية التليفزيون عن إشاعة ثقافة العنف بين الأجيال الجديدة، خصوصا بعدما ثبت أن المعدل اليومى لمشاهدة التليفزيون هو ثلاث ساعات، للذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و ١٨ عاما.

ودور التليفزيون فى إذكاء العنف محل جدل كبير فى الدول الغربية ذاتها، وقد قرأنا أخيرا أن فرنسا وكندا اتجهتا إلى تقليل إذاعة أفلام العنف الأمريكية، ضمن الجهود التى تبذل لتطويق مصادر العنف ومنابعه.

فى الإجابة عن السؤال: لماذا تمر أمثال تلك الحوادث المفجعة بغير صدى من جانب المجتمع، تعددت الآراء أيضا. فمن قائل إن الاهتمام موجه بالدرجة الأولى إلى الأمن السياسى وليس الأمن الاجتماعى، لذلك فإن التطرف الدينى والسياسى استأثر بكل الاهتمام، بينما انصرف الجميع عن التطرف الاجتماعى، وقائل إن خلايا المجتمع المدنى ضعيفة وأعجز من أن يصدر عنها أى صدى سواء فى هذا الموضوع أو غيره، وقائل إن ثمة صدى فى بعض دوائر البحث العلمى، ولكنه محدود، لأنه يتردد فى إطار ضيق وغير موصول بالسياسات العامة.

وهذه الإجابات والآراء التى سبقتها تدعونا بإلحاح لأن نفكر جيدا فى الأمر، لأنها تعنى أن ثمة أخطارا عدة تهدد مجتمعنا، ونحن عنها لاهون!

من يحدد أولوياتنا؟!

أيهما أكثر أهمية فى حياتنا: ختان الإناث أم الأمِّية؟

لو أن باحثا راجع أدبيات زماننا، وتابع حجم الندوات والمقالات والبيانات التى أصدرتها الهيئات المختلفة حول المسألتين، لخرج بنتيجة مفادها أن ختان الإناث قضية تحتل موقعا متقدما للغاية فى أولويات الهم العام، وأن موضوع الأمية هو مجرد مسألة هامشية، ليست واردة ولا مذكورة فى أجندة العمل الوطنى. غير أن هذا الباحث ذاته، لو صمَّ أذنيه عن الضجيج السائد، وغاص قليلا تحت السطح، مفتشا فى الدراسات الجادة والوثائق الرسمية، لاكتشف أن الأمة العربية كلها تواجه كارثة بسبب تفشى الأمية، حيث تدخل إلى القرن الواحد والعشرين بينما نصف بالغيها أميون أمية أبجدية مطلقة[1] - وإذا دقق الباحث فى التفاصيل، فسوف يدهشه أن مصر - أم الدنيا - ستدخل إلى القرن الجديد ولديها ٣٠ مليون أمى!

عند المقارنة، لا بد أن يصدم الباحث، حين يلاحظ أن قضية الأمية لم تحتل عشر معشار الاهتمام الذى حظيت به مسألة الختان، التى هى قضية مهمة لاريب، لكنها فى الفراغ والخلل الراهنين أخذت حجما مبالغا فيه إلى حد كبير، ومن ثم صرفتنا عن أمور أخرى أكثر أهمية.

لقد احتلت قضيتا الدكتور نصر حامد أبو زيد ومسألة الحسبة مثلا، حيزا من حياتنا الثقافية ومن اهتمام الرأى العام يفوق بكثير الحيز الذى أعطى لقضايا الديمقراطية والفقر والبطالة والتنمية مجتمعة. وعند المقارنة، سنكتشف فى النهاية أن المسألتين الأوليين قفزتا إلى مقدمة أجندة الهم العام، بينما بدت القضايا الأخرى كافة ثانوية وهامشية!

---

(١) هذا حسب أحدث تقرير للمنظمة العربية للثقافة والعلوم؛ ففى العالم العربى ١٢٥ مليون نسمة فوق ١٥ سنة، بينهم ٦١.١ مليون لا يعرفون مبادئ القراءة والكتابة.

على صعيد آخر، فإن المتابع للخطاب الثقافى فى بلادنا يلاحظ أن ثمة أصواتا عديدة مشغولة بالكونية والعالمية وكيفية اللحاق بالآخر والركض على دربه، بينما لا نكاد نسمع أحدا يتحدث عن المحلية والذاتية، فى حين أنك لا تستطيع أن تتطلع إلى العالمية - حتى فى كرة القدم! - إلا إذا أنجزت شيئا له قيمته على المستوى المحلى[1].

نشأ عن التوجه السابق موقف باعث على الدهشة والقلق، بمقتضاه اتجه الخطاب الثقافى إلى الإلحاح المتواصل والتسويغ المستمر لفكرة الالتحاق بالمشروع الغربى، حتى تراجعت إلى حد مدهش فكرة المشروع الوطنى المستقل، وفى أحسن فروضها فإنها أصبحت بدورها موضوعا هامشيا - مع الأمية والفقر ونظائرها - إزاء ذلك الإلحاح، على أن الكونية قدر لا فكاك منه، الأمر الذى قد يعنى أنك ستكون - لا بد - جزءا من الآخر، بالذوق أو بالعافية!

إذا استمر المرء فى متابعة الخطاب الثقافى، فسوف يكتشف أيضا أن مسألة الأقليات تحظى باهتمام أضعاف أضعاف قضية الوحدة الوطنية. فالكل يعرفون أن ثمة مؤسسات ومراكز معنية بالتفتيت وتعميق التمايزات العرقية والدينية - بعضها يعتبر النوبيين أقلية مضطهدة فى مصر! - وبينما تعمل تلك المراكز بمثابرة ملحوظة مدعومة بجهات خارجية، فإن موضوع الوحدة الوطنية، الذى هو حجر الأساس فى استمرار أى مجتمع ناهيك عن النهوض به، لا يكاد يجد له أنصارا يدافعون عنه بذات الدرجة من الهمة أو الحماسة، أو الإمكانات!

لا أريد أن أسترسل فى رصد أوجه الخلل فى أجندة العمل الوطنى، إذ ليس المطلوب حصر الظاهرة، وإنما إثباتها ورصدها فقط. وإذا صح مثل ذلك الادعاء، فإنه يعنى أن خطابنا الثقافى يتبنى أجندة وأولويات منفصلة عن الواقع، ولا تعبر بدقة أو بأمانة عن حقيقة هموم الناس أو معاناتهم، الأمر الذى يثير العديد من الأسئلة حول الأسباب التى أدت إلى ذلك الفصام المحزن، وحول مدى صدق المثقفين فى التعبير عن ضمير المجتمع وأشواقه، وحول كيفية الخروج من تلك الأزمة. غير أنى، قبل التعرض

---

(1) من المفارقات الملفتة للنظر هنا، أنه بينما يطنطن بعض مثقفينا بحكاية الكونية ويدعوننا إلى عبثية ما بعد الحداثة، فإن فكرة إعادة بناء المجتمع المحلى تحظى بتأييد وحماسة متزايدين فى الغرب، بعد النقد المرير لأسلوب التنمية فى العالم الرأسمالى، الذى وصفته وثائق مؤتمر تحديات التنمية، الذى عقد بهولندا فى أغسطس عام ١٩٩٤، بأنه مؤد بالضرورة إلى «كارثة». ومنذ عام ١٩٨٩ - بعد مؤتمر البيئة العالمى الذى عقد فى ريو دى جانيرو نشطت فى الغرب حملة رفعت شعار: لنرتب عالمنا الغربى بيتا بيتا. وهذه الحملة انضمت إليها ١٢ دولة فى مقدمتها: الولايات المتحدة وإنجلترا والسويد وسويسرا.

لتلك الأمور، أستأذن فى إثبات هامشين، أحدهما يمثل إيضاحا، والثانى أقرب إلى الاستطراد:

أما الإيضاح، فهو يستهدف إزالة الالتباس الذى قد ينشأ عن القراءة المتعجلة للمقارنات والمقابلات السابقة، حيث لم يخطر على بالى عند إجراء تلك المقارنات أن تنحصر الدعوة فى مجرد توجيه الاهتمام إلى مشكلات بذاتها، مع تجاهل أو حذف مشكلات أخرى، كأن نركز على الأمية ونتجاهل مسألة ختان الإناث، أو نلتزم الصمت إزاء قضية الدكتور (أبو زيد) أو أن ندير ظهورنا للعالم الخارجى ونخاصمه، أو نغلق باب الحديث عن معاناة الأقليات. مثل هذا الاستنتاج أعتبره خطأ فادحا وتبسيطا شديدا أرجو ألا نقع فيه. لكن المراد على وجه الدقة أمران: أولهما، أن تعطى كل مشكلة حجمها الحقيقى بغير تهويل أو افتعال، أو تهوين بطبيعة الحال. وثانيهما، أن نرتب القضايا والمشكلات حسب أهميتها الوطنية، بحيث لا تتقدم المشكلة رقم عشرة مثلا على المشكلة رقم واحد أو اثنين.

إن شئت الدقة، فقل إن الذى أدعو إليه هو أن نرتب أولوياتنا فى ضوء ما تمليه المصلحة العليا للمجتمع والأمة. لأنه ما لم يكن ذلك الترتيب محسوما وواضحا، ومنطلقا من إدراك حقيقى لمتطلبات تلك المصلحة، فإننا سنقع فى أحد محظورين: إما تبنى أولويات الآخرين، وإما التعامل مع تلك الأولويات بأسلوب ردود الأفعال، أى عبر الاستجابة للحوادث اليومية والضغوط الإعلامية.

فى الاستطراد، أستأذن فى استدعاء شهادتين تلقيان بعض الضوء على الفكرة التى أريد تحريرها والدفاع عنها..

* الشهادة الأولى عبارة عن مقال كتبه أحد الحائزين على جائزة نوبل للسلام - هو السياسى والأكاديمى الدكتور أوسكار أرياس من كوستاريكا، ومن أبرز مثقفى أمريكا اللاتينية - المقال نشرته صحيفة «الجارديان» البريطانية فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٥، وكان ردا وتعليقا على الكلمة التى ألقاها الرئيس بيل كلينتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهى الكلمة التى أعلن فيها الرئيس الأمريكى أن أخطر ما يواجه العالم بعد الحرب الباردة مشكلتان، هما: تجارة المخدرات والإرهاب[1].

---

(١) ذكرت الصحف أن قمة مجلس التعاون الخليجى بحثت الموضوعين.

لم يختلف البروفيسور أرياس فى رده على أهمية المسألتين، لكنه ذكر أنهما مجرد عرضين لمشكلات أخرى يعانى منها العالم المعاصر، ودعا إلى إعطاء الأولوية لتلك المشكلات الأخرى، فى أجندة مختلف الدول، خصوصا فى العالم الثالث.

فى هذا الصدد، قال ما نصه: إن تزايد الفقر وعدم المساواة، واستمرار الحرمان من الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، والإساءة إلى البيئة، والتقدم البطىء للتوعية الصحية فى العالم، والتأثير الاجتماعى للتغيرات التكنولوجية، والديون الخارجية فى الدول النامية والفساد. . . هذه كلها أسباب للصراع الذى يمكن أن يؤدى إلى الإرهاب وتجارة المخدرات. وهذه هى المسائل الجوهرية التى ينبغى للأسرة الدولية أن تتصدى لها.

أضاف: إن مناخ الاستقرار الواجب توافره لحل هذه المشكلات لن يتحقق إلا فى ظل ديمقراطيات قوية ومتينة. لكن هذا الهدف يتعذر إنجازه طالما استمرت الدول الصناعية فى تزويد الأنظمة الديكتاتورية فى جميع أنحاء العالم بالسلاح. فالولايات المتحدة وبريطانيا تتحدثان عن نشر الديمقراطية، فى حين أنهما لا تكفان عن تزويد أعداء الديمقراطية بأدوات القمع. وهما فضلا عن ذلك تقدمان مساهمتهما إلى برامج التنمية التابعة للبنك الدولى، بينما تشجعان الدول النامية على إهدار مواردها الثمينة على شراء الأسلحة.

قال: إن الضحايا الحقيقيين لتجارة السلاح هم المدنيون الأبرياء فى البلدان النامية. إذ فى حين تشترى حكوماتهم أسلحة كل عام بمليارات الدولارات، فإن الشعوب تبقى خاضعة لواقع الفقر المرعب. فمنذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٦ تم تحويل ما قيمته ١١٥ بليون دولار من الأسلحة إلى البلدان النامية، بمتوسط ٢٣ بليون دولار سنويا. وأكثر من ٩٠ فى المائة من هذه الأسلحة من الدول الصناعية المتطورة، ونصيب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى منها ٧٥٪!

انتقد البروفيسور أرياس مسعى وزير الدفاع الأمريكى وليام بيرى (الذى قدم استقالته أخيرا) لرفع حظر بيع أسلحة التكنولوجيا المتطورة إلى دول أمريكا اللاتينية. وحجته فى ذلك أن صادرات الأسلحة هذه ستوفر فرص عمل أكثر فى الولايات المتحدة. وهذا التبرير يستخدمه السياسيون البريطانيون أيضا. وقال فى هذا الصدد: إن تلك معادلة «غير أخلاقية وغير متزنة»، لأننا لو قبلنا بمنطق إيجاد فرص عمل لبضعة آلاف من الأمريكيين والأوربيين، مقابل سكب مزيد من الأسلحة فى عالم نام

لا يحتاج إليها ولا يحتمل تكاليفها، فلا ينبغى أن ندهش إذا ما احتج البعض فى كولومبيا أو بوليفيا بأن تصدير المخدرات إلى الولايات المتحدة وبريطانيا عمل جائز، لأن إنتاج الكوكايين يوفر فرص عمل لكثيرين فى القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية فى بلادهم!

فى النهاية، دعا العالم الكوستاريكى إلى تبنى أجندة أخرى، تعطى الأولوية للحد من بيع السلاح إلى الدول النامية، وتقدم هذه المسألة على قضيتى الإرهاب والمخدرات. وفى هذا الصدد، فإنه تبنى مبادرة تؤيدها لجنة من الحاصلين على جائزة نوبل للسلام، لوضع مبدأ دولى «للسلوك» فيما يتعلق بتجارة الأسلحة، بمقتضاه تتحدد الشروط الواجب توافرها فى الحكومات لكى تكون مؤهلة للحصول على السلاح. ويسعى هذا المبدأ إلى منع مبيعات السلاح إلى مناطق عدم الاستقرار، وإلى البلدان ذات السجل السيئ فى مجال حقوق الإنسان والأنظمة الديكتاتورية والعدوانية. وحسبما ذكر، فثمة حملات نشطة فى أوربا والولايات المتحدة لإقرار ذلك المبدأ، وتقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى تضم كلا من مصدرى السلاح ومتلقيه.

* الشهادة الثانية بمثابة تقرير أصدرته منظمة «أوكسفام» الخيرية البريطانية فى مناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيسها، وفيه وضعت خلاصة خبرتها فى العالم النامى طيلة نصف قرن. التقرير ليس حديثا[1]، لكنه يقدم مادة حية ما زالت تعبر بصدق عن حقيقة الواقع القائم فى منتصف التسعينيات.

يقول التقرير: إنه فى عالمنا المعاصر يموت طفل صغير كل ٤ , ٢ ثانية بسبب الفقر، وإن ١٤٠ ألف طفل دون الخامسة يموتون من الجوع والمرض كل ثلاثة أيام، وإن عقد التسعينيات سيكون «عقد الكوارث» إذا استمر الحال الراهن كما هو عليه. أشار التقرير فى ذلك إلى أن مؤشر الكوارث يتصاعد فى العالم بشكل مستلفت للنظر. ففى الستينيات، شهد العالم ٥٢٣ كارثة، وهذا الرقم ارتفع فى السبعينيات إلى ٧٦٧ كارثة، ثم قفز فى الثمانينيات إلى ١٢٨٧ كارثة، والحبل على الجرار كما يقولون!

ذكر التقرير أن السبب الرئيس للكوارث هو الفقر المدقع، وأن خبرتها الطويلة فى العالم النامى أكدت أن العوز الذى حل بربع سكان العالم له سبعة مصادر، تتحمل حكومات الدول النامية مسئولية ثلاثة منها هى: انعدام الديمقراطية، وتجاهل البيئة وإهدارها، وتجدد الصراعات العسكرية. أما الأسباب الأربعة الأخرى، فهى من

---

(١) صدر فى عام ١٩٩١.

نصيب الدول الصناعية المتقدمة، وهى: الديون التى يستحيل سدادها - والشروط التجارية المقيدة - والإفراط فى استهلاك الموارد الطبيعية - وسياسة المساعدات غير المتوازنة.

قال التقرير أيضا: إنه آن الأوان لكى تقر حكومات عالم الشمال بدورها فى «فضيحة الفقر العالمية»، التى تعزى فى جانب منها إلى أن الأغنياء ظلوا يسحبون البساط دائما من تحت أقدام الفقراء، وهو ما يتجلى فى الخلل السافر فى علاقات التبادل بين الشمال والجنوب. آية ذلك أن الدول النامية دفعت فى عام ١٩٩٠ ما يعادل ٣٤,٣ بليون جنيه إسترلينى فوائد على قروض مستحقة السداد. بينما لم تتجاوز جملة المعونات التى قدمتها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ٢٨,٣ بليون جنيه إسترلينى!

□ □ □

إنهم يتحدثون عن همومنا الغائبة عن الأجندة المعلنة: الديمقراطية، والفقر وحقوق الإنسان والديون والفساد والإنفاق على التسلح والعبث بالبيئة.. إلخ - الأمر الذى يشدد على أهمية فتح الملف. وعلى ضرورة معالجة الخلل الذى يعتريه.

المسألة تحتاج إلى مناقشة موسعة تبلور تشخيصا للحالة، وتبحث عن حلول للأزمة. وإذا جاز لى أن أعرض تصورا لعناصر تلك الأزمة، فإننى أحسبها تتمثل فيما يلى:

● الافتقار إلى رؤية واضحة لإطار المشروع الوطنى الذى يمثل «البوصلة» الهادية للجميع، ويحدد لهم طبيعة الأرض التى يقفون عليها، والانتماء الذى يعبرون عنه، والمقاصد التى يسعون إليها؛ إذ من أخطر إفرازات مرحلة «اللامشروع»، اختلاط مثل هذه الأمور كلها، ومن ثم استسلام قطاعات عريضة للحيرة والضياع. ذلك أن أى قافلة حين تفقد «بوصلتها» فمن الطبيعى أن تضل طريقها. وكما قيل بحق فأنت إذا لم تعرف إلى أين أنت ذاهب، فلا بد أن تتوه!

● هذه الحالة «نضحت» على مجتمع المثقفين، الذين غاب بينهم الإجماع الوطنى. حتى وجدنا القضايا الأساسية محل خلاف بينهم. فهم مختلفون حول موضوع الهوية، وهل هى قطرية وطنية أم إقليمية (خليجية أم مغاربية أم شرقية)، أم أنها قومية عربية، أم أنها شرق أوسطية - وهناك من يتحدثون عن هوية بحر متوسطية، تقدم الانتماء إلى حوض البحر الأبيض المتوسط. وثمة خلاف حول موقع وطبيعة الهوية الإسلامية. وهناك خلاف سبقت الإشارة إليه حول التوجه الحضارى، وهل يكون

التحاقا بالغرب أم سعيا وراء توجه أو مشروع مستقل. وهناك خلاف حول الديمقراطية، وهل تكون للجميع أم تنطلق من فكرة ديمقراطية الاستثناءات. هناك خلاف آخر حول العدو والصديق، وموقع إسرائيل - مثلا - فى هذا الجانب أم ذاك. وثمة خلاف حول مفاهيم: الحرية - والتقدم - والتنمية، بل إن مفهوم الأمن القومى العربي ذاته محل خلاف، حيث اعتبره البعض وهما ينتمى إلى مرحلة «انفعالية» سابقة!

إزاء ذلك التشتت الفكرى، الذى يبدو فيه أن المثقفين ليسوا متفقين على شيء، فإن الاختلاف فى تقدير الاهتمامات والأولويات يغدو شيئا طبيعيا.

● تراجع الانشغال بهموم المجتمع، واستغراق المثقفين: إما فى ذواتهم، وإما فى الترويج لهموم النخب السياسية. إذ ليس خافيا على أحد أن الصراع العلمانى الإسلامى يحتل حيزا مبالغا فيه من اهتمام مثقفى الجانبين، وقد شغلهما ذلك بتصفية حساباتهما الخاصة، وصرفهما عن إعطاء الأولوية للهم الوطنى العام، المشترك والذى به يتعلق مصير الجميع باختلاف ألوانهم الفكرية والعقائدية والسياسية.

هذا الموقف يعبر عن أزمة حقيقية، لأنه يفقد المثقف شرعيته، عند الأصوليين، فإن المجتهد الذى لا يكون عارفا بالواقع وبطبيعته ومدركا لحقائقه، لا يكون مجتهدا.. كذلك فإننا لا نتردد فى القول بأن المثقف الذى لا يعبر عن ضمير أمته لا يكون مثقفا. غير أن الأمر يتعذر حسمه بهذه السهولة، لأن ثورة الاتصال وقوة وسائل الإعلام فتحتا الأبواب لاصطناع العديد من المثقفين والنجوم، ونجحت فى فرضهم على الرأي العام والحياة الفكرية.

على زماننا كان المثقف لا بد أن يقضى سنوات طويلة من عمره حتى يكتسب شرعيته فى المجتمع، ولكن التليفزيون هدم هذه الفكرة وأصبح بمقدوره أن يقدم إلى الناس مثقفين جاهزين (معلَّبين!) لا يحتاجون إلى ذلك الوقت، وإنما ينفذون إلى العقول والبيوت فى أزمنة قياسية. صحيح أن المثقف «التايوانى» - إذا استخدمنا الوصف الشائع - قصير الأجل، والذى يبقى فى النهاية هو المثقف الأصيل، لكن المشكلة أنه أصبح بمقدور التليفزيون أن يفرض على الناس باستمرار نمط المثقفين «المعلَّبين» أو «التايوانيين»!

● تبدو أزمة الديمقراطية فى العالم الثالث مصدرا أساسيا لكل ذلك الخلل ، ذلك أن الانتقاص منها أو تغييبها يهيئ أجواء سلبية تظهر فى ظلها أعراض مرضية لا حصر لها ، وما الذى مررنا به سوى غيض من فيض . فى حين أن الديمقراطية الحقيقية تتيح فرصة الحوار الحر والواسع ، التى تكون كفيلة ببلورة الرؤية الإستراتيجية وتحديد معالم المشروع الوطنى . كما أنها تتيح الفرصة لسماع صوت المجتمع ، ومن ثم تساعد على ترتيب أولويات أجندة العمل الوطنى ، ناهيك عن أنها قادرة بمضى الوقت وبالتراكم الطبيعى على تنقية أجواء المثقفين من شوائبها المختلفة .

ولا يزال الأمر بحاجة إلى مزيد من التفكير والحوار .

الحالة الدينية فى مصر

الحالة الدينية المصرية لا تزال مجهولا على مستوى المعرفة. ولا تزال الصور النمطية والطابع التأملى حول الظواهر الدينية هى السائدة، مع غلبة نزعات الهجاء والسجال . . . كما أن الخطابات الأكاديمية والصحفية حول الإسلام السياسى تعانى من أزمة المصطلح الأكاديمى واضطرابه، وتوظيفاته البلاغية . . إلخ.

هذا الكلام ليس من عندي، ولكنه بعض الحيثيات التى عرضت فى تقديم تقرير «الحالة الدينية فى مصر»، الذى أصدره مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية «بالأهرام» بداية عام ١٩٩٧، وقدم به جهدا رياديا فى محاولة سبر أغوار تلك الحالة - الإسلامية والمسيحية - التى هى أحد أهم الموضوعات التى تشغل الدارسين فى الغرب والشرق معا. وهو مشروع طموح، فكرته بالغة الأهمية، وبعض جوانبه بالغة الدقة والحساسية. حتى أزعم أن الخوض فى تلك الجوانب - التى تتمثل فى الحركة الإسلامية أساسا - تعد مغامرة محفوفة بالمخاطر، تحتاج ممن يتصدون لها إلى جسارة من نوع خاص؛ إذ هى فى شقها السياسى أقرب إلى الإقلاع فى بحر الظلمات، الذى لا يعرف له قاع أو شطآن.

ذلك، أن هذا الشق بالذات مصنف فى خانة اللاشرعية، وكل منخرط فيه «واقف فى الممنوع» بالضرورة، الأمر الذى يضنى الباحث ويعذبه. ليس فقط لصعوبة التوصل إلى المعلومة الصحيحة ثم استخراجها من مكامنها أو مظانها، ولكن أيضا للمعاناة التى يتحملها وهو يصوغ المعلومة ويوصلها فى ظل ضغوط اللحظة التاريخية وتأثيرات الريح السياسية، التى تمثل سقوفا واطئة تضع موضوعية الباحث وحياده فى امتحان عسير.

ولأن المهمة بهذه الصعوبة، فإن كثيرين من الباحثين عزفوا عنها، إراحة لبالهم حينا وإيثارا للسلامة فى أحيان أخرى. غير أن زملاءنا فى مركز الدراسات الإستراتيجية

خرجوا على ذلك المألوف، وقرروا أن يخوضوا غمار التحدى، فأجروا بحثهم الكبير (٣٨٨ صفحة) وأصدروه. ليس ذلك فحسب، وإنما عزموا على أن تكون الدراسة تقريرا سنويا يرصد مؤشرات الحالة الدينية المصرية وتطوراتها.

حدد الدكتور عبد المنعم سعيد، مدير المركز، فى افتتاحية التقرير مهمته فى أن المراد به رصد طبيعة وتطور العلاقة بين الدين والحياة العامة فى مصر. أما رئيس تحرير التقرير، الأستاذ نبيل عبد الفتاح، فقد قدمه بالإجابة عن السؤال: لماذا يصدر التقرير؟ وهى الإجابة التى أوردنا جانبا منها فى مستهل هذا المقال.

فى التقرير أربع محطات رئيسة، واحدة منها احتوت على مسح شامل للمؤسسات الدينية الرسمية، الإسلامية والمسيحية، من الأزهر والأوقاف والإفتاء، إلى الكنائس الثلاث الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية. عند المحطة الثانية، عالجت الدراسة الحركات الدينية غير الرسمية: الإخوان المسلمون، والجماعات الإسلامية الراديكالية، وإسلاميو الخارج وأقباط المهجر. فى المحطة الثالثة دراسة للعمل الأهلى والطوعى، ممثلا فى الجمعيات الأهلية الإسلامية والمسيحية والحركة الصوفية. أما المحطة الرابعة والأخيرة فقد خصصت للتفاعلات التى حدثت على أرض المواقع: التيار الإسلامى والأقباط فى انتخابات عام ١٩٩٥، والخطاب الدينى المؤسسى، والصحافة الدينية فى عام ١٩٩٥.

تحت هذه العناوين هناك ثروة من المعلومات المرجعية المهمة، ربما كان أغزرها فى القسم الأول المتعلق بالمؤسسات الدينية الرسمية. ولأن الموضوع جديد ومهم ودقيق، فهو يفتح شهية الباحث للتعليق على كل قسم فيه. وربما لأن التجربة رائدة فى بابها، فمن الطبيعى أن تتكاثر حولها الملاحظات النقدية، خصوصا من جانب الذين يتمنون للتقرير أن يغدو فى مستوى طموح معديه ومتلقيه. ولأن هذا هو التقرير الأول، ويفترض أن تعقبه تقارير أخرى بإذن الله، فإن باحثا مثلى استقبله بحفاوة فضلا عن أنه أتيح له أن يشارك فى مناقشته أثناء إعداده، وأن يدرك مدى إخلاص وتفانى القائمين عليه، حرى به أن يبادر إلى إثبات ملاحظاته لتدارك ما فات وتصويب ما وقع.

لا يتسع المقام لعرض كل الملاحظات، لكنى سأركز على مستويين منها فقط، أحدهما يمثل ملاحظات عامة عن التقرير، والثانى ينصب على الحركات الإسلامية غير الرسمية، التى أزعم أن لى خبرة متواضعة فى متابعة أوضاعها وأفكارها.

□ □ □

تتمثل الملاحظات العامة، التى تتعلق أساسا بالشكل والمنهج، فيما يلى:

• يلاحظ قارئ التقرير أنه تعامل مع الحالة الدينية بأسلوب الحصص المتساوية، دون اعتبار كاف لحجم وعمق هذه الحالة لدى كل فئة. فالحالة الدينية الإسلامية القائمة وسط كتلة بشرية تمثل ٩٤٪ من السكان (حسب آخر إحصاء رسمى)، والتى تشهد ظواهر وتفاعلات، هى بؤرة للاهتمام المحلى والدولى، تحتاج بطبيعتها إلى حظ وجهد يتناسبان مع وضعها واتساعها. بذات القدر، فإن الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية التى ينتمى إليها ٨٥٪ من أقباط مصر كان ينبغى أن تعطى حصة مختلفة عن الكنيستين القبطيتين الأخريين الكاثوليكية والإنجيلية. وإغفال هذه الأحجام يعطى انطباعا مغلوطا عن خريطة الحالة الدينية فى مصر، التى يفترض أن التقرير صادر لكى يجلى معالمها.

• يجد القارئ ذلك التفاوت فى أسلوب دراسة الحالتين الإسلامية والقبطية، فيلاحظ مثلا أن الكيفية التى عولجت بها الحالة الإسلامية، خصوصا فيما يتعلق بالحركات غير الرسمية، اتسمت بقدر من عدم الدقة فى المعلومات، فضلا عن التسرع فى إطلاق الأحكام التقييمية التى تعبر عن رؤية ذاتية. من قبيل المعلومات غير الدقيقة مثلا، تلك الإشارة إلى أعضاء مكتب الإرشاد الراهن فى حركة الإخوان المحظورة[(١)]، وتضمينها اسما لقيادى ليس عضوا فى المكتب[(٢)] وآخر انتقل إلى جوار ربه منذ ١٦ عاما[(٣)]. ومن قبيل الأحكام التقييمية، تلك الإشارة فى مدخل قسم الحركات غير الرسمية أنها تستهدف بناء «مؤسسات دينية مضادة... تسعى لطرح مشروعها السياسى - الدينى كبديل مناهض لمشروع الدولة الحديثة فى مصر، وغيرها من المجتمعات العربية». وهو رأى قد يكون صحيحا بصورة جزئية، لكنه قد يفهم فى مقالة صحفية دعائية، ويبدو شذوذا منكورا فى أى بحث علمى ما لم يقم الباحث دليلا عليه.

بالمقابل، فمعالجة الحالة الدينية القبطية تمت بقدر معتبر من الدقة والرصانة. إضافة إلى أنها حفلت بجهد ملحوظ فى التفهم والتماس الأعذار[(٤)].

هناك تفسيرات متعددة لذلك التفاوت، بعضها يتعلق بالمواقف الشخصية للبعض، أو باتجاهات الريح السياسية، لكنى أحسب أن العنصر الأهم هو أن معالجة الحالة الدينية القبطية تمت من خلال باحثين ناشطين فى مؤسساتهم الكنسية، على عكس الباحثين الذين تناولوا الحالة الإسلامية، الذين كانوا فى أحسن فروضهم من خارج تلك الدائرة وليسوا من داخلها.

---

(١) ص ١٧٥. (٢) عباس السيسى. (٣) محمد كمال السنانيرى.

(٤) النموذج الأوضح على ذلك تمثل فى الحديث عن أقباط المهجر ومواقفهم السياسية ص ٢٢٠ و ٢٢١.

• يفترض أن مصطلح «الحالة الدينية» يشمل كل الظاهرة بمختلف تجلياتها المعتبرة. غير أن التقرير حصر معالجته فى دائرتين هما: المؤسسات الرسمية والحركات أو الجماعات التى تقف خارج الشرعية، باعتبارها واقعا لا يمكن تجاهله. ونظرا لخصوصية الوضع المصرى الذى قيد من حركة الجماعات السياسية الإسلامية منذ أربعة عقود، فقد نشأت خلال تلك الفترة كتلة ثقافية إسلامية كبيرة، لا هى جزء من المؤسسات، ولا هى منسوبة إلى الحركات. بعضهم أطلق على نفسه فى مرحلة سابقة (عام ١٩٩٠) اسم «الإسلاميون المستقلون»، وبعضهم عبر عن نفسه فى إعلان مبادئ، صدر فى عام ١٩٩١ بعنوان «رؤية إسلامية معاصرة»، وقدمه الدكتور أحمد كمال أبو المجد. ومنهم أفراد صار كل منهم مؤسسة بذاتها، مثل الشيخين محمد متولى الشعراوى ومحمد الغزالى. وهذا التوجه كان له حضوره المهم فى البحوث الأكاديمية بالجامعات المصرية، التى برزت فيها الحالة الإسلامية بشكل ملحوظ. ففى مكتبة «مركز الدراسات المعرفية» بالقاهرة مثلا، بيانات عن عدد رسائل الماجستير والدكتوراه التى قدمت إلى الجامعات المصرية خلال العقدين الأخيرين، نجد فيها مثلا: ١٢٥ رسالة تم إعدادها فى موضوع الاقتصاد الإسلامى[1] - ١٩٠ رسالة فى التربية - ١٥٠٠ رسالة فى القانون والشريعة - ٧٠٠ رسالة فى مقارنة القانون بالشريعة - ٢٠٠ فى اللغة العربية - ١٨٠٠ فى أصول الدين.

هذا كله تم إعداده بالفعل، بخلاف الرسائل الجامعية التى ما زالت تحت الإعداد، وفى حدود علمى، فإنه لا يكاد شهر يمر إلا وتناقش فى الجامعات المصرية رسالة دكتوراه أو ماجستير فى الموضوع الإسلامى أو وثيقة الصلة به.

ليست لدى معلومات عن الوضع المماثل فى الحالة الدينية القبطية، لكنى لن أستغرب إذا شهدت تلك الحالة تحركا ثقافيا موازيا فى ذات الاتجاه.

هذه المساحة الواسعة بما تمثله من وزن مؤثر فى الحياة الثقافية، تجاهلها التقرير تماما، ولم يأت على ذكر أى من قسماتهما البارزة التى لا تخطئها عين.

• ملاحظتى الأخيرة على هذا المستوى العام أن التقرير وهو يتحدث عن الحالة الدينية فى مصر قصر اهتمامه على المسلمين والأقباط، وتجاهل اليهود الذين يظلون - برغم قلة عددهم - جزءا من تلك الحالة يتعين عدم إغفاله، وإلا شاب التقرير نقصان يعيب شموله لكل جوانب الواقع المصرى، وحتى على الصعيد الإسلامى، فأحسب أن التقرير كان يمكن أن يحقق إضافة مهمة لو أنه عنى ببحث موضوع «الشيعة» فى مصر الذى كثر الحديث عنه فى السنوات الأخيرة، ولم يعن به سوى الإعلام الأمنى.

□ □ □

(١) فى جامعة الإسكندرية قسم خاص لهذا التخصص.

أما ملاحظاتي عن تناول التقرير لما أسماه بظاهرة الإسلام السياسي، فهي عديدة، وأوجزها فيما يلي:

• ذهب رئيس تحرير التقرير إلى أن ظواهر الإسلام السياسي برزت منذ عام ١٩٧٤م، «حين انتقلت الحالة الدينية من محض استلهامات خلقية ومعيارية وسلوكية للمجال الخاص، إلى المجال العام السياسي والثقافي»[١]- وهو كلام معناه أن الحالة الدينية قبل ذلك التاريخ كانت مجرد أمور خلقية وسلوكية خاصة، ولكنها بعده تحولت إلى حركة لها دورها السياسي والثقافي. وهذا كلام يحتاج إلى مراجعة، لأن رسالة الإسلام منذ نزلت كانت حاضرة بقوة في المجالين السياسي والثقافي، وأفرزت نموذجا فذا أقام الصرح الحضاري العظيم الذي احتل مكانته المشهودة في المسيرة الإنسانية. وفي العصر الحديث، كانت المهدية والسنوسية والوهابية من تجليات الحالة الدينية في المجالين السياسي والثقافي. ومشروع جمال الدين الأفغاني ومن بعده محمد عبده كان دعوة للحفاظ على «الجامعة الإسلامية»، تلك التي تحرك في إطارها الحزب الوطني القديم بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد. كذلك، فإن تأسيس جمعية الشبان المسلمين في سنة ١٩٢٧، ثم الإخوان المسلمين في العام التالي.. ذلك كله لا يمكن أن يكون مجرد «استلهامات خلقية وسلوكية للمجا ل الخاص».

ثم إن التاريخ بسنة ١٩٧٤ يثير علامة استفهام كبرى: لماذا هذه السنة بالتحديد؟- لا يفصح الباحث عن سبب اختياره لهذه السنة، لكنه في إشارة أخرى لاحقة[٢] تحدث عن «تشجيع سلطة السبعينيات الفكر والحركة الإسلاميين في مواجهة تيارات سياسية أخرى». وهذه الإشارة ترجح الظن بأن المقصود هو ما تردد من أن الرئيس السادات هو الذي شجع التيار الإسلامي على التحرك لمواجهة تأثير معارضيه من الناصريين والشيوعيين. وهي الواقعة التي روج لها البعض حتى استقرت وصارت من المسلّمات، خصوصا وأنها توفر تفسيرا مريحا للظاهرة الإسلامية، يعطي الانطباع بأنها من صنع السلطة وليست خارجة من عمق المجتمع وضميره وأشواقه.

غير أن الدكتور كمال أبو المجد الذي عاصر تلك الفترة بحكم موقعه كوزير للشباب، يعتبر الواقعة «افتراء وشائعة مختلقة ومكذوبة من أساسها». وسمعته يتحدث عن شهود أحياء يمكن الرجوع إليهم للتثبت من حقيقة الأمر، وقد كانوا أعضاء في الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي آنذاك، وقد عرضت عليهم قضية الشباب وحركته. ومنهم الأساتذة: محمد عثمان إسماعيل وأحمد عبد الآخر وإبراهيم شكري.

---

(١) ص ١١.

(٢) ص ١٨٧.

إذا صح كلام (الدكتور أبو المجد) فمعناه أن التقرير اعتمد على معلومة خاطئة، فى تفسير صعود الحالة الإسلامية فى السبعينيات. ومن جانبى، أرجح اختلاق المعلومة لسبب آخر، هو أنها إذا فسرت انطلاق الحالة الإسلامية فى مصر، فبماذا نفسر الانطلاقة المماثلة التى شهدها العالم العربى والإسلامى خلال تلك الفترة، من الجزائر إلى جاكرتا؟ هل يمكن الادعاء بأن ذلك تم بتشجيع من السلطة أيضا؟

● أحسن التقرير حين ميز فى الحركات الدينية غير الرسمية بين المعتدلين والمتطرفين. وأحسن صنعا كذلك حين استبعد مصطلح «الأصولية» ولم يستخدمه فى التقرير. وكان دقيقا وصائبا حين نفى المبالغات التى أحاطت بعدد الجماعات المتطرفة، والتى وصل البعض بعددها إلى ٣٠ أو أربعين جماعة، فى حين أنها كما أشار التقرير بحق لا تكاد تتجاوز حدود عدد أصابع اليد الواحدة.

● أغفل التقرير معالجة موضوع حزب «الوسط» الذى يعد مشروعه أحد أهم التطورات الإيجابية الحاصلة فى الحالة الدينية الإسلامية، باعتباره نموذجا لمحاولة الخروج من الإطار التقليدى للحركة الإسلامية، وتقديم صيغة تنطلق من المفهوم الوطنى والإسلامى والحضارى. وقد أعد رئيس تحرير التقرير - الأستاذ نبيل عبد الفتاح - دراسة ضافية نشرتها صحيفة «الوفد» فى ١٨ / ١ / ١٩٩٦. ربما يرد على الملاحظة بأن أمر الحزب لم يحسم بعد، فضلا عن أنه يدخل ضمن أحداث عام ١٩٩٦، فى حين أن التقرير عالج الحالة حتى سنة ١٩٩٥. وهو رد مقنع إلى حد كبير، لكن الذى شجعنى على إيراد الملاحظة أن التقرير أشار إلى الحزب فى سطرين ونصف سطر[1] وهو يتحدث عن الانشقاقات داخل حركة الإخوان المحظورة.

● أورد التقرير كلاما غريبا عن موقف حركة الاعتدال الإسلامى من الحرية والديمقراطية، حيث أخذ على ذلك الاتجاه أن مفهومه لمعنى الحرية «مختلف إلى حد كبير عما هو معروف فى الفكر الليبرالى» - وأضاف: إن هذا الفكر (الليبرالى) يعتبر أن الأصل فى الحرية هو الإباحة، والإيمان بقدرة الفرد على إدراك مصالحه الحقيقية، وأنه خلق حرا... (إلا أن) أدبيات حركة الاعتدال تعتبر أن الأصل فى الحرية هو التقييد، وأن الفرد مطبوع على الخطأ والشر، وأنه يميل بطبعه إلى العبودية سواء كانت لإله (؟!) أو لمخلوق أولنظام... ولم يغير هؤلاء (المعتدلون) خلال التسعينيات نظرتهم التى تقضى بتقييد الحرية بالشرع (؟!) ورفض قبول أساسها الفلسفى[2].

(١) ص ١٧٠.

(٢) ص ١٧٢.

مثل هذا الكلام المشوش يتردد فى مواضع عدة من الجزء الخاص بحركة الاعتدال. فهو يوحى بحتمية مرجعية الفكر الليبرالى الغربى، الذي هو محل نقد ومراجعة من جانب المثقفين الغربيين أنفسهم. ويستخدم مفردات الخطاب الإسلامى فى امتداح الموقف الغربى: (الأصل فى الأشياء الإباحة - متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا). ثم يعتبر العبودية لله مطعنا (وهو فى الفكر الإسلامى عتق للناس من أى عبودية لبشر كائنا من كان). ويأخذ على حركة الاعتدال دعوة ممارسة الحرية فى حدود الشرع! أما الإشارة إلى أن الفرد مجبول على الخطأ والشر، وأنه يميل بطبعه إلى العبودية، فهو من قبيل إلقاء الكلام على عواهنه، والادعاء بغير دليل، الذى ينبغى أن يتنزه عنه أى تقرير علمى.

• ثمة إلحاح فى التقرير على أن أهم قضيتين فى فكر حركة الإخوان هما إقامة الخلافة وتطبيق الشريعة[1]. وهو قول يحتاج إلى تدقيق، لأن خطاب حركة الإخوان حين كانت تنظيما معترفا به حتى سنة ١٩٤٨ - لم يشر إلى مسألة الخلافة. والقانون الأساسى للجماعة فى تعديله الأخير (سنة ١٩٣٨) نص على أن من أهدافها «قيام الدولة الصالحة التى تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عمليا، وتحرسها فى الداخل وتبلغها فى الخارج»[2]. ومما كتبه الأستاذ البنا فى رسالة «التعاليم»: إن الحكومة تكون إسلامية بحق، عندما تؤدى مهمتها كخادم للأمة وأجير عندها» - هذا الخطاب اختلف فى مرحلة الحظر، التى ظهر أثناءها خطاب جديد تبنى مسألة الخلافة وأعطاها تلك الأولوية. مثل هذا التمييز مهم فى دراسة التقرير، التى عنيت بذكر تفصيلات عديدة، من قبيل أن أحد الشبان الذين دعوا إلى تغيير البناء التنظيمى للجماعة، متزوج من ابنة أخت نائب المرشد العام (!) - وأولى من ذلك لا ريب أن تدرس التطورات التى طرأت على خطاب الجماعة خلال السنوات الأخيرة، لما لذلك من دلالة مهمة.

• كان من بين حيثيات إصدار التقرير تلك المآخذ التى أوردناها فى البداية، من أن الحالة الدينية المصرية «مجهول على مستوى المعرفة»، وأن «الصور النمطية حول الظواهر الدينية هى السائدة مع غلبة نزعات الهجاء والسجال»... إلخ. غير أن قارئ الجزء الخاص بالحركات الإسلامية غير الرسمية يخرج بخلاصة مفادها أن المعتدلين مراوغون ويتبنون خطابا مزدوجا، بينما المتطرفون «ملعونون» من الأساس. وإذا

---

(١) ص ١٧٢.

(٢) الباب الثامن - مادة ٢ - فقرة د.

كانت هذه هى الرسالة المراد توصيلها فى هذا الجزء، فمن حق القارئ أن يتساءل: ما هى «الإضافة المعرفية» التى حصلها؟ وهل خرج التقرير عن الصور النمطية كما وعد فى البداية؟ أم أنه أعاد إنتاجها فى ثوب آخر؟!

لقد تحققت تلك الإضافة فى أجزاء أخرى من التقرير بدت أوفى وأدق، الأمر الذى يشكر عليه معدوه، ولو أنهم تداركوا مثل هذه الشوائب والثغرات لجاء التقرير أفضل وأكمل. وهو ما نتمناه وننتظره فى التقارير القادمة بإذن الله.

الناس مستقيلون من السياسة

الناس فى بلادنا مستقيلون من السياسة. هذه خلاصة أحدث محضر لإثبات الحالة السياسية فى مصر. وهذا الوصف الأخير من عندى، لأن الذى نحن بصدده هو دراسة فى مائة صفحة حاولت تقصى تجليات المشاركة السياسية والمدنية فى مصر، وخرجت بنتائج عدة أحسبها جديرة بأن تلقى عناية وتدبر كل المهمومين بمستقبل الوطن.

هى دراسة متميزة أغمطتها حقها الإشارات السريعة والعابرة فى كتابات بعض الزملاء. وحين فرغت منها، أدركت أن التنبيه إليها بمثابة «فرض عين» على أهل الرأى. ذلك أنها تستمد تميزها، ليس فقط من كونها سلطت الضوء على بعض جوانب الحالة الدنيوية فى مصر، على نحو ربما يوازن أو يكمل الجهد الذي بذل لإثبات الحالة الدينية، وليس فقط لأنها خرجت بخلاصات مهمة فى رصد واقع ومعالم المشاركة السياسية، ولكن أيضا لأنها نادرة تلك اللحظات التى يتاح لنا خلالها أن نتطلع إلى مرايا صافية، لكى نرى صورنا ووجوهنا كما هى، بغير أصباغ من أى نوع، ودون أى تدخل «جراحى» لتجميل الملامح والقسمات.

نعم كثيرة هى فى بلاد الدنيا، تلك المراكز والمعاهد التى تخصصت فى قياس ورصد توجهات الرأى العام وموقفه إزاء أي قضية، بحيث يسهل على أى باحث أو جهة قرار أن يعرف الصورة الحقيقية للمجتمع، ويحاط علما بتحولات الرأى العام وكيفية تفكير الناس، ومع ماذا هم وضد ماذا. على الأقل، فذلك حاصل فى كل مجتمع عصري يكون للناس فيه اعتبار: صوتهم مسموع، وصورتهم مرئية، لسبب جوهرى، هو أن ذلك من مقتضى الشفافية، ولأن القرار يمضى فى اتجاه معاكس للمستقر فى أذهاننا. حيث يصعد من القاعدة إلى القمة ولا يهبط من القمة إلى القاعدة.

وليس خافيا على أحد أن الأمر جد مختلف فى أغلب دول العالم الثالث، حيث القاعدة أن الناس لا صوت لهم ولا صورة. وإذا كان لا مفر من بث أى منهما، فإن

ذلك يتم عادة على سبيل التجمل ودفع الشبهة. ولأن الأمر كذلك، فلا بد من استخدام المصافى والقص واللزق و«المونتاج». وحين يقع الاستثناء ويصادف المرء صورة أصيلة لم تمر بالمصافى ولم تخضع للمونتاج، فإنه يحتفى بها أيما حفاوة، حتى يكاد يقيم لها سرادقا خاصا ويعلقها فى صدارته!

الصورة التى بين أيدينا من هذا الصنف الأخير، وهى عبارة عن دراسة ميدانية فى سبع دوائر انتخابية بمصر، توزعت على القاهرة الكبرى والوجهين البحرى والقبلى، وشملت عينة من ٥١٠٠ شخص من البالغين، قام باستطلاع آرائهم فريق ضم ٤٥ باحثا، ظلوا يعملون طيلة ستة أشهر، من أكتوبر عام ١٩٩٦ إلى مارس عام ١٩٩٧ . . فى استطلاع آراء العينة، حيث كان على كل شخص أن يجيب عن أكثر من ثلاثين سؤالا، تناولت مختلف جوانب ومظاهر المشاركة السياسية. وشأن كل استطلاع، فقد غطت الأسئلة محاور عدة، يفترض أنها تخدم هدف البحث وبنيانه.

□ □ □

سنعرض للنتائج التى تم التوصل إليها، ثم نجري مناقشة لها أولا بأول.

● فى محاولة رصد عناصر تشكيل الوعى ومصادر المعلومات التى تحدد موقف الشخص من مختلف القضايا العامة، تبين ما يلى:

- أن حوالى ٣٩٪ من أفراد العينة لا يقرءون الصحف، ولا يهتمون بكل ما تكتبه، وبالتالى لا تعتبر الصحف بالنسبة لهم مصدر معلومات أو عنصرا مؤثرا فى اتخاذ القرارات. وتبين أن ثلث الذين لا يتعاملون مع الصحف قالوا إن الذى دفعهم إلى ذلك هو ارتفاع أسعارها وعدم قدرتهم على شرائها.

- النسبة المتبقية حوالى ٦١٪ هم الذين أعربوا عن حرصهم على قراءة الصحف، وتبين أن الشريحة الكبرى منهم (حوالى ٦٧٪) تطالع الصحف القومية، أما الذين يقرءون صحف المعارضة فلم تتجاوز نسبتهم ٨٪، وقراء الصحف الفنية والرياضية والمستقلة ١٧,٥٪.

- ذكر ٧٣٪ من أفراد العينة أنهم يستقون معلوماتهم من التليفزيون، بينما يعتمد ١١٪ فقط منهم على الإذاعة فى تلقى المعلومات.

تشير هذه البيانات إلى أن التليفزيون يتربع على قمة هرم العوامل المؤثرة فى الرأى العام، حيث مثل المصدر الأساسى لمعارف ٧٣٪ من أفراد العينة، وتأتى الصحف

القومية بعده فى الترتيب (٧٠٪)، ثم الإذاعة (١١٪). وأخيرا تأتى صحف المعارضة (٨٪). الأمر الذى يعنى أن فاعلية صحف المعارضة محدودة للغاية، وأن تأثيرها فى المسار العام ثانوى بحيث لا تحدث صداها إلا لدى شريحة محدودة من الجماهير. وإذا كان ذلك يسعد القائمين على التليفزيون و الصحف القومية بصورة أو أخرى، من حيث إنه يؤكد تسيدها للساحة الإعلامية وتفوقها فى عملية تشكيل الرأى العام، إلا أنه يعطى فى الوقت ذاته انطباعا سلبيا عن حيوية الحياة السياسية. وذلك أن ضعف صحف المعارضة يعنى هشاشة فى بنية الأحزاب التى تمثلها، أو عزوفا من جانب الناس عنها.

فى الوقت ذاته، فإن تقدم التليفزيون والصحف القومية لا يعنى بالضرورة أنها الأقوى، ولكن ربما كان مرجع ذلك هو تفردها بالساحة، وهناك مقولة قد تصدق على هذا المشهد تشير إلى أن بعض الناس يظهرون كما لو كانوا عمالقة، وقد لا يكون السبب فى ذلك راجعا إلى أنهم كبار بأكثر مما ينبغى، ولكنه يكمن فى أن الآخرين من حولهم أقزام وصغار بأكثر مما ينبغى! - من ثم، فإن الاختبار الحقيقى للقوة والكفاءة يكون فى وجود منافسين أقوياء، وليس حين تجرى المنافسة بين قوى وضعيف أو مستضعف.

• فيما يتعلق بالمشاركة فى مؤسسات المجتمع المدنى (الأحزاب والجمعيات وما إلى ذلك)، كشفت عملية الاستجواب عن الحقائق التالية:

- أن ١٢٪ فقط من أفراد العينة كان لهم انتماؤهم للأحزاب السياسية، بينما أكد ٨٨٪ أنهم غير منتمين لأى حزب سياسى. وعلقت الدراسة على هذه المعلومة مشيرة إلى أنها «تعبر عن حالة الغياب الكامل للأحزاب على المسرح السياسى». وألقت باللوم فى ذلك على «القيود التى تقيد حركة الأحزاب التى سجنت قيادات الأحزاب داخل مقارهم، ومنعتهم من خلق قناة اتصال حية بالجماهير. فضلا عن حالة الخوف من العمل بالسياسة التى تشبع بها المواطن المصرى، والناتجة عن استمرار العمل بقانون الطوارئ. . . حتى بات الكادر السياسى المنتمى إلى أى حزب معارض بمثابة شخص مشبوه سياسيا».

وهذه رؤية أحادية تكاد تتبنى وجهة نظر الأحزاب التى تُنحى باللائمة على «القيود» والظروف التى تكبل حركتها، وتفسر بها انحسار شعبيتها وَعزوف الجماهير عنها. وبرغم أن أحدا لا يختلف على أن القيود القائمة تؤثر فى حركة ونشاط الأحزاب

السياسية ، وهى القيود التى استصحبتها مرحلة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى الأخذ بصيغة التعددية ، فإن الأمانة تقتضى أيضا أن نبحث عن جانب آخر من الأسباب داخل بنية الأحزاب السياسية ذاتها . وإذا التفتنا إلى تلك الناحية ، فأول ما يواجهنا هو السؤال التالى : لورفعت تلك القيود ، وتملكت الأحزاب حريتها التى تنشدها فى الحركة ، هل كان يوسع الأحزاب القائمة أن تحقق انتشارا أوسع بين الجماهير؟

يحتاج الأمر إلى تفكير ، وردى السريع على السؤال : أن أغلب الأحزاب القائمة لن يختلف الأمر معها كثيرا لو رفعت القيود وألغى قانون الطوارئ ، بل إن منها أحزابًا ما كان لها أن تبلغ ما بلغته من تمثيل أو حضور فى بعض المؤسسات ، أو تقوم لها قائمة من الأساس ، إذا ما تركت لظروف «العرض والطلب» . والقضية واجبة البحث تتجاوز مسألة القيود والطوارئ ، لتصب فى شرعية تمثيل الأحزاب للجماهير العريضة ، والأجواء والآليات الواجب توفيرها لضمان شفافية تلك الأحزاب وتعبيرها عن تطلعات الجماهير وأشواقهم .

ـ ٧٠٪ من غير المنتمين للأحزاب فسروا موقفهم بأنه راجع لعدم اكتراثهم بالسياسة . وعلقت الدراسة على هذه الإجابة قائلة إنها تبطن خوفا من ممارسة العمل السياسى لتكاليفه الباهظة أمنيا . وهى إجابة تعد امتدادا للموقف السابق الذى يحمل القيود مسئولية الجدب السياسى الراهن ، وتعفى الأحزاب وبرامجها من أى مسئولية . وفى هذا الصدد ، فإن التكلفة الأمنية قد تكون سببا فى عزوف الناس عن المشاركة فى الأحزاب ، إلا أن هناك سببا آخر لا يقل أهمية لا ينبغى إغفاله ، هو أن العزوف قد يكون راجعا لعدم اقتناع الناس «بالبضاعة» التى تعرضها الأحزاب .

ـ من المعلومات المستلفتة للنظر فى السياق : أن ٧٤٪ من أفراد العينة قالوا إنهم لا يعرفون عدد الأحزاب القائمة فى مصر ـ والباقون الذين قالوا إنهم يعرفون لم يذكروا غير عدد يتراوح بين خمسة وثمانية فقط من بين ١٤ حزبا شرعيا فى البلد ، الأمر الذى يعزز ما قلناه من أن بعض الأحزاب القائمة لا تعبر عن شىء لدى الجماهير ، ومشكلتها فى صدق تعبيرها عنهم وليست فقط فى القيود التى تحد من حركتها .

ـ ٦٪ فقط من أفراد العينة قالوا إنهم يشاركون فى الجمعيات الأهلية ، بينما قرر الباقون (٩٤٪) أنهم لا ينتمون إلى أى من تلك الجمعيات . وهى نتيجة لا مفاجأة فيها ، لأنه لم يكن متوقعا أن يحدث العزوف عن العمل السياسى بينما يزداد الإقبال على

العمل الاجتماعى. ومثل هذا الانسحاب من العمل العام يعيد إلى أذهاننا تجربة السنوات التى نسبت إلى الحقبة الاشتراكية، وفيها أخذت الدولة على عاتقها أن تنهض بكل شىء، حتى تشكل وعى عام تربى على التلقى والاستقبال، وعطلت فيه موجات الإرسال! ـ وقد كان الظن أن هذه الصورة قد تغيرت، ولكن المؤشرات التى كشف عنها الاستفتاء تدل على أن ذلك التغيير المنشود لم يحدث. الأمر الذى يعنى أن المجتمع المدنى يعانى من هشاشة وضعف شديدين فى بنيته، ويدعونا إلى ضرورة التفكير الجاد فى كيفية استعادته لعافيته قبل فوات الأوان[1].

● حين حاول الباحثون رصد مؤشرات المشاركة فى الانتخابات العامة، جاءت نتائج الاستقصاء على النحو التالى:

ـ أجاب ٣٦, ٤٧٪ بأنهم مقيدون فى جداول الانتخابات، بينما صرح ٤٦, ٥٢٪ بأنهم غير مقيدين فى تلك الجداول[2].

ـ ومن هؤلاء الأخيرين ٣٨,٥٠٪ قالوا إنهم لا يعرفون كيف يقيدون أنفسهم فى جداول الانتخاب. أى أن ثلث الناخبين ليسوا على علم بإجراءات القيد، ولم تبذل الأحزاب السياسية جهدا يذكر لجذبهم وإقناعهم بأهمية أصواتهم.

ـ فى الوقت ذاته، صرح ٣٩,٥٠٪ من الذين شملهم الاستقصاء بأنهم غير مكترثين لا بالقيد ولا بالعمل السياسى من الأساس، أى أنهم تنازلوا بمحض إرادتهم عن حقوقهم السياسية. وذلك شاهد آخر على حالة الجدب السياسى، التى وصفتها الدراسة بحالة «كره السياسة».

ـ فيما يتعلق بالتصويت فى الانتخابات، أعرب ٤٢٪ عن حرصهم على الإدلاء بأصواتهم، بينما صرح ٥٨٪ بأنهم غير حريصين على القيام بتلك المهمة ـ وفى تحليل أسباب ذلك العزوف، أجاب ٦٥٪ من هؤلاء الأخيرين بأن مشاركتهم لن تغير من الأمر شيئا. وبدا واضحا من مختلف الإجابات أن ثقة الناس فى جدوى العملية الانتخابية مهزوزة، وفى حاجة إلى أن تسترد على وجه السرعة.

ـ فى تفسير العزوف عن المشاركة فى عملية التصويت، ذكرت الدراسة أنه ما زالت هناك آثار سلبية متخلفة عن أحداث العنف التى صاحبت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة (وانتخابات المحليات أيضا)، الأمر الذى أضعف ثقة قطاعات من الناس فى كون الانتخابات وسيلة فعالة لإحداث التغيير المنشود.

---

(١) للعلم: الكلمات الثلاث الأخيرة هى عنوان الدراسة.

(٢) لاحظ أن جميع أفراد العينة كانوا فى سن الانتخاب.

ـ حينما تعلق الأمر بالمجالس المحلية (الشعبية) على مستوى المحافظات، ارتأى ٥٦٪ من أفراد العينة أن هذه المجالس صغيرة، بينما قال ٤٤٪ إنهم لا يعرفون لهذه المجالس أهمية ـ وعندما سئل أفراد الفريق الأول عن سبب أهمية المجالس، تبين أن ٤٢٪ منهم ليسوا على إدراك كاف بوظيفتها فى خدمة المجتمعات المحلية. لذلك، أضافتهم الدراسة إلى الفريق الثانى، وخلصت إلى أنه ـ بعد الجمع ـ يصبح ٨٦٪ من أفراد العينة لا يعرفون حقيقة دور تلك المجالس، الأمر الذى يعكس القوة المتعاظمة للسلطة المركزية، ويعبر عن حالة الغموض التى تحيط باختصاصات المجالس المحلية فيما تباشره من مهام على مستوى المحافظات والمراكز.

- تقصت الدراسة مدى قبول العينة لفكرة العزل السياسى، التى بمقتضاها تمنع قوى سياسية معينة من الترشيح فى الانتخابات العامة. وأشارت حصيلة الإجابات إلى أن ٣٤٪ أيدوا فكرة العزل، بينما أعرب ٦٦٪ عن رفضهم لمنع أى جماعة سياسية من الترشيح للانتخابات.

ومن بين ١٦٩٨ شخصا أيدوا العزل السياسى قال ٨٠ شخصا (٦ , ١٪) إن العزل ينبغى أن يشمل الإخوان المسلمين والجماعات الإرهابية والجماعة الإسلامية والتيارات الدينية، وقد استخدموا تلك التسميات على أنها مترادفات ـ غير أن هناك ٨٠ شخصا (بنسبة ٤ , ١) ارتأوا أن الذين يجب عزلهم هم الشيوعيون والناصريون، الذين وصفوهم بأنهم لا يؤمنون بالدين. وكما حدث الخلط فى الحالة السابقة، فإنه تكرر هذه المرة أيضا حيث وضع الشيوعيون والناصريون فى كفة واحدة.

أشارت الدراسة إلى أن التعبئة الإعلامية المضادة هى التى أحدثت الخلط فى تقييم الجماعات الإسلامية وألغت التمايزات القائمة بينها، حتى التبس الأمر على البعض فاعتبروا الجميع شيئا واحدا أو مترادفا.

غير أنه مما تجدر ملاحظته أيضا أن نسبة الداعين إلى نفى القوى السياسية متدنية إلى حد كبير، وأن أنصار نفى المنسوبين إلى المربع الإسلامى (٦ , ١٪) لا يزيدون كثيرا عن دعاة نفى المنسوبين إلى المعسكر العلمانى من الشيوعيين والناصريين (٤ , ١٪).

□ □ □

بقى أن أذكر أن هذا العمل المتميز صدر عن جماعة تنمية الديمقراطية التى تضم نخبة من المثقفين المصريين ذوى الخبرة فى مجالات العمل العامة، وفى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بوجه أخص. وقد أشرف على إعداد الدراسة الأستاذ حافظ أبو سعدة، وهو محام ويعمل مديرا تنفيذيا لتلك الجماعة الوليدة.

ولا أخفى أننى لم أسعد كثيرا حين قرأت فى صدارة الدراسة إشارة بارزة إلى أنها أعدت بدعم (المقصود تمويل) من المعهد الوطنى الديمقراطى للشئون الخارجية فى واشنطون. وهى الإشارة التى «وقفت فى حلقى» طول الوقت. وحين سألت عن هوية المعهد، قيل لى إنه تابع للحزب الديمقراطى، وله أنشطة عدة خارج الولايات المتحدة بعضها فى دول عربية.

ولا أنكر أن لدىّ حساسية تقليدية إزاء قيام جهات أجنبية بتمويل الأنشطة الثقافية والاجتماعية فى بلادنا، لاعتقادى أنها ليست بريئة دائما. وما زلت غير مقتنع بأن ثمة معهدا أمريكيا يمكن أن يعرب عن غيرته على الديمقراطية فى مصر، هكذا لوجه الله. ولا أعرف إن كان المعهد يملك شجاعة تمويل مشروع من هذا القبيل لدراسة أوضاع الديمقراطية فى إسرائيل، والكشف عن حظ عرب ١٩٤٨ منها، بل وحظ اليهود الشرقيين (السفارديم) مقارنا بحظوظ اليهود الغربيين (الإشكيناز).

لقد استفزنى شىء آخر فى التقرير، هو تعدد الأخطاء اللغوية والنحوية فيه على نحو معيب، حتى شككت فى أنه ربما كانت صياغته النهائية قد تمت فى معهد واشنطون وليس فى القاهرة!

مع ذلك، فإننى لا أتردد فى القول بأن حجم الفائدة والمصلحة فى الدراسة يفوق بكثير حجم أى مفسدة مظنونة، وأن الذى لها يظل أضعاف الذى عليها.

صدق أو لا تصدق!

هذه محاولة لممارسة حق مشروع للكذب فى بداية شهر إبريل (١٩٩٠)، وحق مشروع للحلم فى كل شهر، وكل وقت.

مرت التظاهرة بسلام. كانت اتحادات الطلبة قد دعت الشباب إلى التجمع فى ميدان التحرير، للقيام بمسيرة احتجاج على تفشى الغلاء وشدة وطأته على مختلف فئات الشعب. نشرت مختلف الصحف بيانات الاتحادات الطلابية، وقدر بعض محرريها أن يشترك فى التظاهرة ١٥٠ ألف شخص، بعدما توقعوا أن ينضم إليها آخرون من قطاعات أخرى. صحيفة الحزب الحاكم نشرت تصريحا لمسئول فى الداخلية قال فيه: إن أجهزة الأمن لا يهمها عدد المشاركين فى التظاهرة، ولا شأن لها بلافتاتها وشعاراتها أو هتافاتها. كل الذى يهمها أن يحترم القانون من قبل الجميع. «فالشرطة لها وظيفة واحدة هى حماية القانون».

بعد صدور الصحيفة بساعات، توجه مندوب الإذاعة إلى وزير الداخلية، وسأله عن مغزى تصريح المتحدث باسم الوزارة. قال الرجل بهدوء شديد: الكلام واضح، والرسالة عبرنا عنها مرارا. فالقانون يكفل للجميع الحق فى التعبير، والتظاهر جزء من ذلك الحق. ولأن مهمتنا الأساسية هى العمل على تطبيق القانون وحمايته من الانتهاك، فالتعليمات صريحة بأن الشرطة مسئولة عن حماية التظاهرة. كما أنها مسئولة عن منع أى متظاهر يحاول استغلال الفرصة لإلحاق الضرر بالمجتمع، مثل مهاجمة المنشآت أو إتلاف السيارات أو غير ذلك من أعمال الشغب.

قبل الموعد المضروب، توافد الشباب على ميدان التحرير، كان بعضهم يحمل لافتات مطوية، بينما علق آخرون مكبرات للصوت على أكتافهم. فوجئوا بأن بعض العمال والموظفين سبقوهم إلى المكان متضامنين معهم. ولاحظوا أن عربات الشرطة موزعة على أركان الميدان، بينما الجنود مصطفون على طول الطريق المؤدى إلى مقر مجلس الوزراء.

أثار انتباههم وجود ضابط رفيع الرتبة فى طرف قصى من الميدان، يوزع الابتسامات على المارة الذين تجمعوا، ويتبادل معهم الحديث. اندس واحد من الطلاب الفضوليين وسط الجمع، ومد رقبته وأذنيه، فوجد الضابط يقول لإحدى السيدات:

- من الصعب أن تعثرى على ولدك وسط الزحام. ولا تقلقى عليه فى كل الأحوال، طالما أنه سيشترك فى المظاهرة فقط، ولن يتورط فى فعل آخر مخالف للقانون!

انسل صاحبنا، ومضى يفتش عن رفاقه الذين تواعد معهم على اللقاء على ناصية الميدان. فى طريقه، لاحظ جنديين يتضاحكان وقد تعلقت أبصارهما بالناحية الأخرى من المكان. اصطنع التقاط سلسلة مفاتيحه التى سقطت أمامهما، فسمع أحدهما يقول للآخر بصوت هامس:

- بالله عليك، هذه ما شأنها بالتظاهرة أو الغلاء؟!

التفت الشاب فوجد فتاة شديدة التأنق، كانت توزع منشورات على المارة، وقد ارتدت نظارة شمسية من طراز «كارتييه» المميز والمشهور، بينما تدلت من رقبتها سلسلة ذهبية عريضة من ذات الطراز.

اقترب ضابط شاب من الفتاة قائلا: من فضلك لا تعطلى المرور. وربما استطعت أن تؤدى مهمتك على نحو أفضل لو اخترت مكانك على الرصيف.

وصلت سيارة التليفزيون. وقبلها كان المصورون الصحفيون يتنقلون فى أرجاء الميدان. ونجح أحدهم فى أن يصعد فوق سيارة كبيرة للشرطة، وجدها فى مكان كاشف للميدان.

امتلأ الميدان بالطلاب، وبالآخرين الذين لبوا دعوتهم. رفعت اللافتات فوق الأكتاف وعبر مكبر الصوت، قال أحد منظمى التظاهرة: إن الموكب سيتحرك بعد دقائق إلى مقر رئاسة الوزراء، ومطلوب من الجميع أن يحترموا النظام المتفق عليه.

سمع ضجيج فى جانب من الميدان. ولما ذهب مندوب اتحاد طلبة العاصمة يستكشف الأمر، وجد مجموعة من سائقى السيارات يتصايحون محتجين على منعهم من عبور الميدان، وسمع شرطى المرور يقول لهم: اذهبوا إلى الضابط إن شئتم، لكن التعليمات التى عندي تقضى بتحويل المرور عندما تتحرك التظاهرة. اصبروا دقائق معدودة وستفرج بإذن الله.

تعالت الهتافات بينما بدأت التظاهرة تغادر الميدان. كانت سيارة للشرطة تفتح لها الطريق فى المقدمة، بينما سيارة أخرى فى الخلف مليئة بجنود الأمن المركزى. وعلى الرصيف، كان الضابط رفيع الرتبة يمشى على مهل، وقد عقد ذراعيه خلف ظهره، ويهز رأسه فى هدوء للجنود الواقفين على الجانبين، الذين كانوا يبادرون إلى رفع أيديهم بالتحية له.

جاء ضابط برتبة ملازم. همس فى أذن رئيسه رفيع الرتبة ببضع كلمات لم يلتقطها أحد، ولكن واحدا من الطلاب سمع الضابط الكبير يقول له:

ـ هذه هتافات سمعتها. ورئيس الوزراء إذا وجدها مهينة له، فإنه يستطيع أن يقاضى اتحاد الطلبة. نحن مسئولون عن حماية القانون والنظام العام، لا عن حماية رئيس الوزراء من ألسنة الناس. هذا كلام قلناه ألف مرة، ولا داعى لأن نعيده تفصيلا فى كل مناسبة.

استمر سير التظاهرة وترديد الهتافات عبر مكبرات الصوت، بينما الشرطة تحرس الموكب، حتى أصبح على مشارف مقر مجلس الوزراء. هناك اعترض طريقها طابور من حرس الوزراء، وتقدم قائد الحرس من حامل مكبر الصوت قائلا له: الضجيج لن يفيد فى هذا المكان. إذا كنتم تريدون أن تسمعوا صوتكم لرئيس الحكومة، فقد سمعه، فضلا عن أنه قرأ أخبار التظاهرة فى صحف الصباح، وسمعها فى الإذاعة. أما إذا كنتم تريدون توصيل رسالة معينة له، فليس بهذا الأسلوب تسلم الرسالة. الرجل لا يستطيع أن يقابل كذا ألف شخص.

قبل أن ينهى القائد حديثه، كان رؤساء اتحادات الطلاب قد شقوا طريقهم وسط الزحام، وقالوا له إن لديهم مذكرة احتجاج يريدون تقديمها إلى رئيس الوزراء شخصيا. شرحوا له مطلبهم، فاستأذن لدقائق ثم عاد قائلا: انتدبوا عشرة منكم لتقديم المذكرة.

كانوا جاهزين، فاصطحبهم قائد الحرس إلى مكتب رئيس الحكومة، بينما ظلت الهتافات تتردد طوال العشرين دقيقة التى استغرقها اللقاء. لما خرجوا، تجمع مراسلو الصحف حول ممثلى الطلاب، ولكن رئيس الوفد سارع إلى التقاط مكبر الصوت، وأعلن على الجميع أن المذكرة سلمت إلى رئيس الوزراء، وأنهم شرحوا له موقفهم من الأزمة التى تطحن جماهير الشعب، وأنه وعد بعرض المذكرة على مجلس الوزراء فى

أول اجتماع له . ثم أضاف قائلا : إن التظاهرة حققت هدفها ، وإن على الجميع أن ينصرفوا فى هدوء .

كان الضابط رفيع الرتبة قد اقترب من مدخل مبنى مجلس الوزراء ، ويداه ما زالتا معقودتين وراء ظهره ، فتقدم إليه رؤساء اتحادات الطلاب مصافحين ، بينما بدأت جموع الطلاب تتوارى ، وسبقهم جنود الأمن المركزى بالقفز إلى سياراتهم .

□ □ □

فى الأصل ، كانت المسألة مثارة فى المجلس النيابى ، وكانت لجنة تقصِّى الحقائق التى شكلها المجلس قد انتهت من مهمتها ، وحان موعد إذاعة بيانها ، فى اليوم الذى أعقب التظاهرة .

فى جلسة تقديم البيان ، التى أذيعت على الهواء مباشرة ، كان أهم ما خلصت إليه اللجنة أمرين : أولهما ، أن السياسة الاقتصادية المتبعة فشلت فى معالجة مشكلة التضخم ، التى كانت على رأس مهام الوزارة المشكلة منذ ثلاث سنوات - والأمر الثانى ، أن السياسة الزراعية اهتمت بالتصدير وبالسلع الكمالية ، بينما لم تعط أولوية لتوفير احتياجات الجماهير الأساسية .

فوجئت الحكومة ببيان اللجنة ، وقام ممثلوها يفندونه ويردون . لكن قيادة أحزاب المعارضة كانت قد أعدت مفاجأة أخرى . إذ اقترحت سحب الثقة من وزراء المجموعة الاقتصادية ، وتوجيه اللوم إلى وزير الزراعة . وطلبت من المجلس أن يتخذ قرارا فى الأمر فى ذات الجلسة ، لأن المشكلة لا تحتمل التأجيل أو التسويف .

عرض الاقتراحان على المجلس ، فوافقت الأغلبية عليهما . بعد مناقشات صاخبة استمرت حتى منتصف الليل .

لكن صحف الصباح حملت إلى الناس مفاجأة إضافية . إذ أعلن وزير الزراعة أن توجيه اللوم له من قبل المجلس النيابى يعتبر إدانة له ، وأنه لذلك قرر تقديم استقالته من الوزارة .

قالت صحف المعارضة : إن الحكومة منيت بهزيمة فى المجلس النيابى . وعلق المحرر السياسى لإحدى تلك الصحف على تقرير لجنة تقصِّى الحقائق قائلا : إن سياسة الوزارات لا يضعها الوزراء بأنفسهم ، ولكنها جزء من سياسة الحكومة . وبالتالى ، فالتضحية بعدد من الوزراء تعد علاجا غير كاف . وطالب باستقالة الوزارة كلها .

تفاقمت الأزمة السياسية ، خصوصا بعدما اتسع نطاق الهجوم على الوزارة كلها ،

وتبنت أحزاب المعارضة الدعوة إلى إقالة الحكومة، بينما دعا بعضها إلى إجراء انتخابات جديدة والاحتكام إلى الشارع.

توالى عقد اللقاءات السياسية. اجتمع الرئيس مع قيادات الأحزاب لاستطلاع رأيها فى الاختيارين: تغيير الحكومة، أو إجراء انتخابات جديدة. فى الوقت ذاته، عقدت الوزارة اجتماعا استمر حتى ساعة مبكرة من الصباح لبحث أمر تقديم الاستقالة.

انقسمت الأحزاب بين مجموعة تطالب بتغيير الوزارة وتشكيل حكومة ائتلافية تمثل فيها، وبين مجموعة أخرى اعتبرت أن الأمر يتطلب علاجا جذريا تحسمه الانتخابات العامة. وبعد مناقشات مطولة، تبين أن إجراء الانتخابات سوف يستغرق عدة أشهر، وليس من المصلحة تعليق أوضاع البلاد خلال تلك الفترة، فى ظروف الأزمة الراهنة.

ذهب قادة الأحزاب إلى الرئيس بموقفهم الذى انتهوا إليه. وبدوره عقد معهم سلسلة من الاجتماعات أسفرت عن تشكيل وزارة ائتلافية تتحمل المسئولية فى المرحلة القادمة.

وبينما الأحزاب تتداول حول أسماء مرشحيها فى الوزارة الجديدة، حدث تطوران مهمان: أعلن رئيس الجمهورية السابق أنه يؤيد إجراء انتخابات جديدة، معتبرا أنها المخرج الوحيد من المأزق الذى تعيشه البلاد فى ظروفها الراهنة، وأنه قرر تشكيل حزب يتبنى برنامجا للخلاص، اسمه مشتق من هدف برنامجه: الخلاص. من ناحية ثانية، فقد نشرت الصحف أن مجموعة من الإسلاميين أجروا اتصالات مكثفة مع بعض العناصر الوطنية فى البلاد. واتفقوا على تشكيل حزب يضم الجميع، ويتولى فيه بعض الأقباط مسئوليات بارزة. وقالت الصحف: إن اسم الحزب لم يتم الاتفاق عليه بعد، وإن الأسماء المرشحة هى «الوحدة» و«المصير المشترك» و«المستقبل».

كان الرئيس السابق فى رحلة عمل خارج البلاد، عندما تلاحقت التطورات السياسية على النحو الذى أسلفنا. فمنذ انتهت فترة ولايته الثانية، وبعد تسليمه مهام الحكم للرئيس المنتخب، كرس وقته لحل المنازعات العربية، ولإلقاء المحاضرات العامة.

رفض منصبا فى الأمم المتحدة. وقال فى تصريح مشهور له: إن قضية العمل العربى المشترك - فى ظل التطورات الدولية الراهنة - أصبحت تحتل أولوية مطلقة. وإنه لا سبيل إلى إنجاح ذلك العمل المشترك، بغير تنقية الأجواء العربية، وحل الخلافات القائمة بين مختلف الأقطار، خصوصا وأنه اكتشف من تجربته أن أغلب تلك الخلافات لا تدور

حول قضايا جوهرية بأي معيار. بالتالى، فإن أفضل عطاء يمكن أن يقدمه سياسى عربي هو أن يحاول تحقيق أى إنجاز فى ذلك المجال الحيوى.

لدى وصوله إلى المطار، قال للصحفيين: إن وساطته في مسألة جنوب السودان قد تسفر عن نتائج إيجابية فى المستقبل القريب، وإن ثمة نقاطا محددة تم الاتفاق عليها بين جميع الأطراف، ولا داعي للخوض فى التفاصيل الآن. لما سئل عن قضية الحدود المعلقة بين البحرين وقطر، قال: إنه معني بالأمر، وإن العلاقات الودية القائمة بين القطرين الشقيقين توفر فرصة طيبة للغاية للاتفاق. وهذا هو الانطباع الذى خرج به من الاتصالات الأولية التى أجراها فى هذا الصدد. لكنه اعتبر أن قضية جنوب السودان أكثر إلحاحا، لأنها تهم استقرار السودان، وتهم الأمن العربى فى مجموعه.

سئل عن رأيه فى التطورات الداخلية التى شهدتها البلاد، فقال: أعطونى فسحة من الوقت، فثمة أمور تحتاج إلى إحاطة مفصلة، وثمة اتصالات ينبغى أن أجريها أولا مع بعض العناصر السياسية.

بعد ثلاثة أيام، أصدر الرئيس السابق بيانا نشرته مختلف الصحف، وتصدر نشرات الأخبار فى الإذاعة والتليفزيون، قال فيه: إن البلاد تواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر، وإنه واثق من أن الرئيس الحالى بذل قصارى جهده فى محاولة تجاوز مشكلات الحاضر، وتأمين البلاد من مخاطر المستقبل، إلا أنه يرى بأن تغيير الوزارة وحده، أو حتى تشكيل وزارة ائتلافية ليس كافيا. وإنما ينبغى الرجوع إلى الشعب فى تلك الظروف الحرجة، ليختار قيادته فى تلك المرحلة. ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بإجراء انتخابات جديدة.

أضاف الرئيس السابق أنه أبلغ السلطات المختصة بقراره هو وبعض رفاقه إنشاء حزب «الخلاص» للمشاركة ببرنامجه فى الانتخابات القادمة، وأن الحزب صار له مقر وعنوان حسبما ذكرت الصحف.

سئل متحدث رسمى عن رأى الحكومة فى البيان، فقال: إن الرئيس السابق شخصية عامة لها كل التقدير والاحترام، وإنه قدم الكثير من العون والمشورة الإيجابية للرئيس الحالى فى العديد من القضايا الداخلية والخارجية. وهو حر فى اختيار الصيغة التى يراها مناسبة لمشاركته فى العمل السياسى. وإذا كان قد قرر أن ينفصل عن حزب الأغلبية الذى أولاه ثقته فى الماضى، ولا يزال، فالأمر متروك لتقديره. وهو فى النهاية

يمارس حقه الدستورى، فالدستور يكفل للجميع حق إقامة الأحزاب والجماعات والهيئات.

□ □ □

أثار الحزب الآخر لغطا فى الصحافة المحلية، واهتمت به الصحافة العالمية بصورة مستلفتة للنظر. وكانت النقطة التى أثارت الجدل والاهتمام، تتمثل فى السؤال التالى: كيف يستطيع حزب ذو ميول إسلامية واضحة أن يستوعب عناصر قبطية؟

عقد رئيس الحزب مؤتمرا صحفيا بعدما تزايد الضغط الإعلامى عليه. وكان السؤال، أول ما طرح عليه، فقال: إن الانتماء الإسلامى ضارب فى أعماق كل سكان هذه البلاد منذ أربعة عشر قرنا. وإذا كان الإسلام بالنسبة للبعض عقيدة، فهو للآخرين ثقافة وحضارة. ثم إن المشروع الإسلامى ليس للمسلمين وحدهم. ولكنه يتسع لهم ولغيرهم من أصحاب الأديان الأخرى. بل إنه أيضا يتسع للمتدينين وغير المتدينين. وبالتالى، فإن من بين الأخطاء الجسيمة التى وقعت فيها الحركات الإسلامية أنها لم تبحث بشكل جاد فكرة إفساح المجال لغير المسلمين لكى يشاركوا فى أنشطتها، التى ليست كلها عبادية، ولكنها اجتماعية وثقافية واجتماعية أيضا.

أضاف أن الأسماء المرشحة للحزب تحاول أن تعكس هذا المفهوم، مختزلا فى لافتة الوحدة أو المصير المشترك أو عنوان المستقبل. وهى كلمات محملة بمفهوم المشاركة، وليس بفهم قيادة طرف وتبعية طرف آخر، أو حكم فريق ورعوية فريق آخر. وفى ظل ذلك المفهوم، فإن الأقباط سيكون لهم دورهم فى تسيير شئون الحزب، وتوجيه خطته السياسية والاقتصادية.

سئل رئيس الحزب عن الموقف من قضية الشريعة الإسلامية فى برنامج الحزب، ورأى الأقباط فى هذه النقطة، فقال: إن الشريعة فى مفهومنا نظام حياة، وليست قوانين فقط كما يتصور الكثيرون. وهى ابتداء تعترف بحق الناس فى الاختلاف - حتى فى الدين - وتعتبر أن الخلاف بين الناس سنَّة من سنن الله فى الكون، وأمر أراده الله لحكمة يعلمها. كما أنها تعتبر - إلى جانب رفض أى إكراه فى الدين - أن الأصل فى التعامل مع الآخر هو المودة والبر والتعاون فى الخير. إذ الآخر مهما بلغت درجة الاختلاف معه فى الفكر أو العقيدة أخ فى أسرة الإنسانية الكبيرة، التى تنتمى إلى أب واحد وأم واحدة.

فضلا عن ذلك - أضاف رئيس الحزب - فالنظم القانونية لا بد أن يكون لها مصدر أو وعاء تستقى منه، ولأن الإسلام يمثل مكونا أساسيا فى أعماق مختلف أبناء هذه

الأمة، فهو أولى أن يكون مصدر القوانين، من أى مصدر آخر، لاتينى أو فرنسى أو بلجيكى.

لما سئل عن موقف الحزب من قضايا السلطة الدينية والحريات والمرأة، قال: إن أمثال تلك الأمور متفق عليها بين جميع المؤسسين، مسلمين وأقباطا. فلا مكان للسلطة الدينية ولحكم الفقهاء أو رجال الدين - والحريات مكفولة للجميع فى ظل أوضاع مؤسَّسية ملزمة، والمساواة قائمة بين المسلمين وغير المسلمين، وبين الرجال والنساء.

قاطعه محرر شاب قائلا: والفنّ؟!

رد رئيس الحزب مبتسما: هذه مسألة لم يشر إليها فى البرنامج، لأننا اعتبرناها مفروغا منها. ونحن متفقون على أن هناك فنّا رخيصا وآخر رفيعا. ونحن ضد كل ما هو رخيص، ومع كل ما هو راق ورفيع.

سأله آخر: ما موقفكم من القوميين؟

قال: نحن نحترم الحس القومى، ونرفض العصبية القومية. وبرغم أن أى حديث عن الأمة الإسلامية هو من قبيل التمنى والأحلام البعيدة، فإننا نعتبر أنفسنا وطنيين وقوميين وإسلاميين فى الوقت ذاته، ولا نجد تعارضا بين هذه الدوائر الثلاث.

سئل: ما هى النسبة التى تتوقعون الحصول عليها إذا جرت الانتخابات؟ قال: هذا سؤال سابق لأوانه، لكننا إذا كنا قد قررنا الاحتكام إلى الشارع، فلا بد أن نقبل حكمه وكلمته. فشعارنا هو: تغيير المؤسسات بالمؤسسات.

□ □ □

آخر كذبة إبريل:

استحكمت الأزمة السياسية، ولم يكن هناك مفر من إجراء الانتخابات. وبعد الفرز تبين أن حكومة الأغلبية سقطت، فصدر قرار الرئيس بتشكيل حكومة من الائتلاف المعارض وحده.

الباب الثانى

مراجعات لا بد منها

١ ـ فتنة فى الأرض وفساد كبير!

٢ ـ تجفيف الينابيع يطل!

٣ ـ عن الديانة الإبليسية!

٤ ـ للكل ندق الأجراس!

٥ ـ حاجتنا إلى عقد اجتماعى جديد.

٦ ـ «الفقيد» لم يمت!

٧ ـ خيرها فى غيرها!

٨ ـ اعتذار إلى كل قبطى.

٩ ـ لنسمع صوت الكنيسة.

١٠ ـ اضطهاد الأقباط فى مصر!

فتنة فى الأرض وفساد كبير!

الذى حدث فى مناهج التعليم المصرية لا يمكن أن يكون مجرد صدفة تعيسة، أو خطأ جسيم، لأنه إذا صح أن هذا تم باسم التطوير، فهو لا يمكن أن يوصف بأقل من أنه باب لفتنة فى الأرض وفساد كبير!

لقد أقام وزير التربية والتعليم الدنيا وأقعدها، خلال ساعات من وقوع حادث بسيط فى إحدى مدارس «قليوب»، كان يمكن تداركه بعشر معشار ما اتخذ من إجراءات انفعالية وفرمانات عصبية. ولولا حكمة القيادات المحلية فى المحافظة، إذ سارعت إلى احتواء الفتنة التى أحدثتها قرارات الوزير، لتداعت الأمور على نحو أسوأ، لا يعرف إلا الله عاقبته ومداه.

لكننا بصدد «كارثة» تعليمية أعلن عنها على صفحات «الأهرام»، ولم نسمع لها صدى من أى نوع من جانب أى مسئول فى وزارة التربية والتعليم، لا بالتكذيب ولا بالتصويب ولا بالتحقيق، ولا حتى بالإحالة إلى من يهمه الأمر «للعلم والنظر»!

لقد نشر «الأهرام» دراسة مهمة عن تطوير مناهج التعليم، أعدتها إحدى الزميلات، وجاءت نتائجها حافلة بالمفاجآت التى تبعث على الدهشة والتساؤل. كان النشر على مدى خمسة أيام متتالية، فى الفترة من ١٨ إلى ٢٤ من مارس عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، ولمدة ثلاثة أسابيع، ظللت أترقب رد الوزارة أو تعقيبها على ما أوردته الدراسة من معلومات مثيرة، لكن شيئا من ذلك لم يحدث. التزم مسئولو الوزارة بالصمت التام إزاء الموضوع، بينما ظللنا نسمع فى ذات الوقت كلاما كثيرا حول الزوبعة الوهمية التى أثيرت فى مدينة قليوب!

ونحن إذ نغبط وزير التربية على تصريحاته المتلاحقة طيلة تلك الفترة حول ضرورات الواجب الوطنى، ومسئولية الغيرة على القضايا القومية، وأهمية الحسم السريع لكل ما يمس تلك الأمور، فقد تمنينا أن يتعامل بنفس الحماسة والجدية مع ما قيل

عن الكارثة المنسوبة إلى عملية التطوير، باعتبار أن ما نشر بصددها يمس جذور الانتماء الوطنى والقومى، ناهيك عن أنه يثير قضية حقيقية وجوهرية، وليس مجرد أزمة مفتعلة أو فرقعة إعلامية.

ثمة أمور تجدر ملاحظتها قبل الدخول فى الموضوع هى:

* أن قضية التطوير ليست موضوع جدل أو مناقشة من حيث المبدأ. ولكن المناقشة يمكن أن تجرى حول الهدف المرجو من التطوير، والكيفية التى يتم بها تحقيق ذلك الهدف. من ناحية ثانية، فإننا لا نستطيع أن نصنف كل جهد تم فى مسعى التطوير فى خانة السلب أو أن نضعه موضع الاتهام، حيث نتصور أن الأمر لم يخل من إيجابيات، وإذا ما جرى التركيز أو التساؤل عن بعض السلبيات، فذلك لا ينبغى أن يغمط تلك الإيجابيات حقها.

* أن ما جرى فى عملية التطوير سابق على عهد الوزير الحالى، ومن ثم فهو منسوب إلى غيره، وإذا كان هناك محل لتوجيه الخطاب إليه، فمرده يرجع إلى صفته وليس إلى شخصه. فالشخص فيه برىء من الواقعة، لكن صفته كمسئول هي التى تحمله بأوزارها.

* أن عملية تطوير المناهج والمواد التعليمية باشرها مركز له كيانه المستقل منذ سنة ١٩٩٠. وهذا المركز أنشئ بأموال المعونة الأمريكية. وطبقا لما نشر، فقد اشترك فى عملية «التطوير» ٢٩ أستاذا ومستشارا أمريكيا يعملون بمركز تطوير التعليم فى واشنطون!!

* أن مؤتمرا لتطوير التعليم بمصر عقد فى شهر فبراير الماضى (١٩٩٣)، أوصى بإلغاء الكتب الثلاثة الخاصة بالمعلومات والأنشطة البيئية المقررة على الصفوف الثلاثة فى المرحلة الابتدائية، بعدما تبين أنها بمثابة «فضيحة» تعليمية - (حسبما سنرى بعد قليل) - ولم يعرف بعد مصير تلك التوصية. ومتى ستدخل حيز التنفيذ.

□ □ □

الملاحظات التى وردت فى الدراسة حول مناهج التعليم عديدة، لكننا سنعرض لأهمها، خصوصا ما كانت له دلالته الملفتة للنظر.

** الذى أصاب التاريخ الإسلامى على رأس أهم تلك الملاحظات. فطبقا لما نشر يوم ١٨ من مارس (١٩٩٣)، فقد تقلصت مناهج التاريخ الإسلامى، حتى أصبح

مجموع ما يدرسه الطالب طوال سنوات تعليمه، من الابتدائى حتى تخرجه فى الجامعة، هو ٤٠ صفحة فقط مقررة على الصف الثانى الإعدادى.

قبل «التطوير»، كان الطالب يدرس التاريخ الإسلامى فى مراحل التعليم الثلاث: فى الصف الخامس الابتدائى، والثانى الإعدادى، والثانى الثانوى. لكن الأمر اختلف فى ظل التطوير على النحو التالى:

ـ منهج الصف الخامس الابتدائى تحول من التاريخ الإسلامى إلى التاريخ الفرعونى. وبه ملحق صغير عن مصر الإسلامية وصلاح الدين الأيوبى. وفى حين بتر الجزء الإسلامى، فإن الكتاب ركز على «الإنسان والبيئة»، واهتم بالمرحلة الفرعونية.

ـ منهج الصف الثانى الإعدادى، تحول من معالم التاريخ الإسلامى الذى يطوف بمراحل تاريخ الأمة الإسلامية، إلى أن أصبح يعالج الشق المتعلق بمصر والعالم الإسلامى، ومصر والعالم العربى. ومحوره هو التاريخ الفرعونى، باستثناء فصلين موجزين فى آخر الكتاب.

الملاحظة المنشورة فى هذه النقطة هى: أن التلميذ يدرس التاريخ الفرعونى فى الصف الخامس الابتدائى والأول الإعدادى والأول الثانوى. وفى كل مرة يجرى فيها التطوير، تضيق المساحة المخصصة للتاريخ الإسلامى. وقد وصل به التطوير حتى الآن إلى أن أوصله إلى الجغرافيا، الذى أصبح يضم ٤٠ صفحة حول التاريخ الإسلامى، و٦٠ صفحة أخرى حول الحضارة الإسلامية بما فيها من فنون وآداب!

ـ منهج الصف الثانى الثانوى، كان يضم التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، وباسم التطوير حذف التاريخ الإسلامى كله، واستبدل به التاريخ الوسيط لأوربا.

وبرغم أننا ندرك أن المسألة ليست بعدد الصفحات، ولكن بمحتوى تلك الصفحات وطبيعة الجرعة التعليمية التى تقدم للطلاب بين ثناياها، فإن الشكل أيضا له دلالته غير الخافية. فعندما تقتصر دراسة التاريخ الإسلامي على سنة واحدة فى مرحلة واحدة (هى الإعدادية) بينما يدرس التاريخ الفرعونى فى مراحل التعليم الثلاث، الابتدائى والإعدادى والثانوى، فلا يستطيع عاقل أن يدعى بأن دراسة التاريخ الإسلامى يمكن أن تستوفى حقها فى تلك الحدود البائسة.

بذات القدر، فلا يستطيع عاقل أن ينكر عند المقارنة أن ثمة تحيزا، كميًا على الأقل، للتاريخ الفرعونى على حساب التاريخ الإسلامى.

ونحن إذا دققنا النظر فى تلك الملحوظة، فسوف ندرك أن التاريخ الإسلامى ليس هو تاريخ المسلمين كما قد يظن بعض البسطاء، أو قد يذهب بعض المتعصبين، وإنما هو تاريخ الأمة بأسرها، المسلمين وغير المسلمين. ولئن قلنا إن الحضارة الإسلامية هى حصيلة إسهام المسلمين والمسيحيين واليهود، فالأمر ذاته ينسحب على عنوان التاريخ الإسلامى.

والأمر كذلك، فالتعامل مع العنوان على أساس طائفى يمثل خطأ منهجيا فادحا، إذ الأصل أنه تعبير ثقافى وحضارى عن أحد الثوابت الجامعة لهذه الأمة.

قد نفهم مثلا أن يرد للتاريخ القبطى اعتباره، بحيث يحتل مكانه الذى يتناسب مع أهميته فى الضمير والوعى المصريين، لكننا لا نكاد نرى أى مصلحة وطنية فى إذكاء الحس «الفرعونى» لدى الطالب المصرى، على حساب إضعاف وعيه بالتاريخ الإسلامى، بل لا نكاد نرى أى نتيجة إيجابية لتعميق ذلك الانتماء الفرعونى، مع تهوين الانتماء الإسلامى.

نحن نتحدث هنا من الزاوية الوطنية أو القطرية الضيقة، لكننا إذا وسعنا الدائرة لكى تشمل الانتماء الطبيعى إلى الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، فسوف نكتشف أن ذلك الاتجاه الذى برز فيما سمي بالتطوير يضرب فى جذور ذلك الانتماء، حتى يبلغ به حد الكفاف أو الجفاف!

□ □ □

** الكلام كثير عن كتاب «جغرافية مصر والوطن العربى وتاريخه فى العصر الإسلامى»، وهو المقرر على طلبة الصف الثاني الإعدادى، والمنهج الوحيد الذى يدرسه الطالب متضمنا شيئا عن التاريخ الإسلامى، بكل طوله وعرضه وعمقه.

الانطباع العام المنشور عن الكتاب «المطور» هو أنه فضلا عن ابتساره المخل لرحلة التاريخ الإسلامى، فإن معظم معلوماته عن الإسلام مستمدة مما كتبه المستشرقون من أخبار مغلوطة وروايات ضعيفة. ومن الشواهد التى تضمنتها الدراسة، تدليلا على ذلك، ما يلى:

● أن الحديث عن الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة، أسقط جميع الإشارات إلى دور العناية الإلّهية فى توفير السلامة والأمان للنبى عليه الصلاة والسلام وصاحبه أبى بكر، للإفلات من أعين مشركى قريش. وأضاف الكتاب صفحة لراوية أو مؤلف مجهول يقرر فيها أن كل ما نسب إلى الهجرة من معجزات غير صحيح!

● أن الكتاب حين تحدث عن غزوات النبى ﷺ نص على أن الانتصار فى تلك الغزوات هو الذى ساعد على انتشار الإسلام، الأمر الذى يعكس انطباع بعض المستشرقين الذين يرددون دائما أن الإسلام انتشر بحد السيف، وليس بالدعوة والنموذج والحق الذى أعلى من شأنه.

● حذفت من الكتاب المعارك التى خاضها الرسول ضد اليهود. وكانت أسباب تلك المعارك أو الغزوات هى وحدها التى حذفت في كتاب المقرر السابق. ولكن المقرر الجديد ـ المطور ـ أغفل تلك الغزوات جميعها، فلم تذكر معارك النبى فى خيبر وضد بنى قينقاع وبنى النضير وبنى قريظة، ومؤتة أو تبوك!

تساءلت الباحثة فى الدراسة: إذا كان لذلك الحذف علاقة بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فلماذا لم يحذف استنادا إلى ذات المنطق تدريس الحملة الفرنسية والاحتلال البريطانى لمصر، حفاظا على علاقة مصر بفرنسا وإنجلترا؟!

● بسبب الضغط والابتسار، فإن الطالب لا يعرف شيئا يذكر عن كثير من الأنبياء، بل إنه إلى أن يذهب إلى الجامعة ويتخرج فيها، لا يتاح له أن يعرف من الأنبياء إلا ثلاثة: موسى وعيسى ومحمد.. أما آدم عليه السلام ونوح وقصة الطوفان، وهود وإبراهيم وصالح وغيرهم من الأنبياء، عليهم السلام أجمعين، فلا يحاط التلميذ خبرا بأى منهم!

وفى حين ذكر الكتاب أن أخناتون هو أول من نادى بالتوحيد، وأن رسالة موسى عليه السلام هى أول رسالة توحيدية، فإنه ألغى تماما أن آدم ـ أول مخلوق على الأرض ـ كان عارفا بوحدانية الله، وكذلك النبيّان نوح وإدريس عليهما السلام.

● فى ذات الوقت، فإن الكتاب ذكر أن الإنسان الأول من أصل مشترك مع القرد، الأمر الذى يحدث بلبلة فى العقل المسلم الذى يعرف من القرآن أن الله خلق الإنسان ﴿**فى أحسن تقويم**﴾.. وهكذا.

** ثمة كتاب فى التربية الوطنية بعنوان «يقظة المجتمع المصرى» مقرر على الصف الثانى الثانوى، يتحدث عن التأثير المتبادل بين الحضارتين العربية الإسلامية والأوربية. ألغى التطوير فى طبعة أثرُ الحضارة العربية والإسلامية في الحضارة الغربية، وأبقى على الصورة الأخرى، أى على أثر الحضارة الأوربية فى المجتمع المصرى الحديث. وفى طبعة تالية أعيد جزء هش من الفصل الملغى، فى صفحة ونصف الصحفة من القطع الصغير، بينما كان فى الأصل ست صفحات من القطع الكبير.

أما التأثير الأوربى فى المجتمع المصرى، فقد أفرد له الكتاب ضعف مساحة التأثير الإسلامى فى الحضارة الغربية! ـ الأمر الذى يضخم من شعور الطالب بالدونية فى تعامله مع النموذج الغربى، ويفقده الثقة فى ذاته وأمته، حيث يضعف لديه الوعى بما أنجزته الحضارة الإسلامية والعربية وأضافته إلى التراث الإنسانى.

تحت عنوان «العالم العربى من الركود إلى اليقظة»، كان الكتاب يشير قبل «التطوير» إلى عوامل ركود العالم العربى، التى أشير فيها إلى التجزئة السياسية والغزو الصليبى والمغولي وتحول طرق التجارة من الشرق إلى الغرب، ودور الاستعمار الذي فرض على العرب والمسلمين جميعا.

هذه الصفحة ألغيت بعد التطوير، واقتصر البحث في الموضوع على عوامل يقظة العالم العربى، التى ركزت على اتصال العالم العربى بالفكر الأوربى، ثم على ظهور الحركات الإصلاحية الداخلية.

□ □ □

** أما فضيحة كتب «المعلومات والأنشطة البيئية» «المطورة»، والمقررة على طلاب المدارس الابتدائية، فتتمثل أساسا فى أن تلك الكتب التى تقوم على الرسوم الإيضاحية والصور، تتضمن إيحاءات تنفر الطفل من نموذج ونمط حياته الشرقى، بحيث يظل النموذج الغربى مستقرا فى وعيه باعتباره الأفضل والأمثل.

فكتاب «لاحظ وتعلم» المقرر على الصف الأول الابتدائى، يتضمن درسين: الأول عنوانه «منزل جدى»، والثانى بعنوان «مدرسة جدى».

درس «منزل جدى» يتضمن صورتين، إحداهما لغرفة نوم واسعة، فى جانب منها سرير ذو أعمدة عالية تتدلى منها «ناموسية»، وإلى جواره مشجب من الطراز التقليدى. وتتصدر الغرفة أريكة تتمدد تحت نافذة خشبية، وقبالة السرير صندوق خشبى مما كانت توضع فيه الملابس قديما.

بالمقابل، كانت هناك صورة لغرفة استقبال عصرية، مفروشة بالسجاد الصناعى «الموكيت»، وقد توزعت فوقها المقاعد الوثيرة، بينما انبعثت الإضاءة من السقف والجنبات. ومطلوب من الطفل أن يصف كلا من الصورتين، وأن يقارن بينهما بعد ذلك.

بالنسبة لطفل فى السادسة أو السابعة من عمره، فإنه لن يدرك كل ما هو أصيل وحميم وإنسانى فى منزل جدى، وسينجذب تلقائيا إلى الصورة الأخرى ذات الطابع الغربى. ولن يدرك أن المقارنة الحقيقية ليست بين بيت عتيق وآخر عصرى، ولكنها بين بيت حقيقى وآخر مصطنع هو أقرب إلى الفندق!

درس «مدرسة جدى» يتضمن ثلاث صور: الأولى يظهر فيها المدرس مرتديا «طربوشا» أمام مجموعة من الطلاب وقفوا لتحيته وقد ارتدوا الطرابيش بدورهم. . الثانية لمدرسة رشيقة القد ترتدى زيا أوربيا منقوشا ذا أكمام قصيرة كشفت عن ذراعيها وظهر كفها يشير بوضوح إلى السبورة. وبينما بدت حاسرة الرأس، فإن خصلات شعرها الناعم تدلت على جبهتها.

فى الصورة الثالثة ظهرت المدرسة وقد غطت شعرها بخمار أسود، وطمست الثياب معالم جسمها، واختفت ذراعاها ولم يظهر لها كف حتى يخيل للناظر إليها أنها مقطوعة اليد.

طلب من الطفل أن يحدد مواضع التشابه والاختلاف بين الصور الثلاث وأن يجيب فى النهاية عن السؤال: أيها تفضل؟ ولماذا؟

بطبيعة الحال، فإن الإجابة معروفة سلفا، وهى لصالح النموذج الأوربى بلا ريب.

فى كتاب الصف الثانى الابتدائى، يدور محور الدرس الأول حول «بيئتنا بين الماضى والحاضر». وتحت العنوان صورتان: إحداهما لحى سكنى يظهر فيه بيت متوسط الارتفاع، باب الطابق الأرضى ونافذته على الطراز الإسلامى، ومن الطابق الثاني برزت «مشربيتان» من «الأرابيسك». وفى ركن الصورة ظهر مسجد تعلوه القبة والمئذنة، وفى الشارع سار اثنان يرتديان الجلابيب.

الصورة الثانية نصبت إلى جوارها مباشرة، وقد امتلأت بالعمارات السكنية الأسمنتية العالية، التى بدت نوافذها مثل علب الكبريت المتراصة، وتحت العمارات تجاورت المحلات التجارية. أما الشارع فقد بدا واسعا ونظيفا، يحاذيه رصيف ويغطيه الأسفلت، بينما تتخلله خطوط تنظم عبور المشاة.

تحت الصورتين طلب من الأطفال الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

- أى الصورتين تبين الحى القديم؟ وأيهما تبين الحى الحديث فى المدينة؟
- ما التغيرات التى تلاحظها بين الصورتين؟

ـ كيف استفادت الأسرة من هذه التغييرات؟

لاحظ أن السؤال الأخير يدفع الطفل إلى اختيار الصورة الثانية، مقطوعة الصلة بانتمائه العربى والإسلامى، بحيث يظل النموذج المعمارى والعمرانى الغربى هو الأمثل، بينما الآخر هو الأدنى والأحقر!

على ذلك النمط تمضى الكتب التى تسهم فى تشكيل وعى الطفل فى السنوات الأولى من التحاقه بسلم التعليم، إذ يشوِّه ذلك الوعى ويسمِّم بحيث ينمو نافرا من بيئته ونموذجه الحضارى، ومتعلقا ومبهورا بالنموذج الأوربى.

عندما يطالع المرء هذه الخريطة فى مجملها، فإنه يلاحظ من ناحية ذلك الجهد الحثيث المبذول لطمس هوية الطفل وتجريح علاقته ببيئته ومجتمعه، ثم يلاحظ من ناحية ثانية جهدا آخر موازيا لتهوين علاقته عندما يكبر بالإسلام معرفيا وحضاريا. إزاء ذلك، فإنه لا يستطيع أن يفترض البراءة فيما تم. بله لا يستطيع أن يخفى توجسه الشديد مما جرى، وقلقه الأكبر من عواقبه.

إن قلقنا ليس على ديننا، فللدين رب يحميه، وما شادَّ الدين أحد إلا غلبه. لكنه قلق على دنيانا التى لن يكون لنا فيها مكان أو كيان إذا ما استسلمنا لدواعى الانخلاع والانسحاق التى تتراءى شواهدها تحت أعيننا.

إن التعليم الذى ينتج لنا شبابا ضائعا عديم الانتماء، يقدم للتطرف والإرهاب هدية لم يحلم بها يوما ما، حيث لا يخطر على بال عاقل أن تكون المؤسسة التعليمية هى المصدر الرئيس الذى يوفر للإرهاب خاماته، بتلك الكميات المعتبرة، وبالمجان!

ألا تحتاج تلك الكارثة إلى تحقيق وتدارك سريعين؟

أم أن هناك من يتصور أنها ليست كارثة ولا يحزنون، وإنما هى خطوة تمهد الطريق أمام الشخصية «شرق الأوسطية» الجديدة، التى لا هى عربية ولا إسلامية؟!

تجفيف الينابيع يطل!

هذه واقعة تحتاج إلى تحقيق ومراجعة. فقد تقرر تقليص أنشطة إذاعة القرآن الكريم فى مصر، حتى ألغيت منها، ابتداء من السبت ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٣ جميع البرامج الإخبارية، كما أوقف من التاريخ ذاته ١٢ برنامجا تتناول موضوعات الثقافة الإسلامية والتوجيه الفقهى.

وتحت يدى صورة من خطاب بخط مسئول إذاعة القرآن الكريم، موجه إلى رئيس الإذاعة، يخبره فيها بأنه «بعد مراجعة خريطة البرامج الحالية سيراعى ما يلى، تنفيذا للتوجيهات»:

- **أولا:** اعتبارا من السبت ٢٣ من يناير سترفع برامج الأخبار كلها من الشبكة، وهى: موجز أخبار المجتمع الإسلامى، والنشرة الصوتية، و. . مع المقالات الإسلامية.

- **ثانيا:** ستتوقف البرامج التالية اعتبارا من التاريخ ذاته: أحكام المرأة بين القرآن والسنّة - منهج الإسلام فى تربية الشباب - مع الشباب المسلم - مجلة الأسرة المسلمة - الإسلام وقضايا المجتمع - كتاب للمناقشة - من المكتبة الإسلامية - غذاء الروح - حصاد الفكر - إذاعة القرآن فى خدمتك - إذاعة القرآن فى أسبوع.

أما بالنسبة لبرنامج «ثقافة إسلامية للجميع»، فإن مدته ستنخفض إلى خمس دقائق فقط، بدلا من ١٥ دقيقة كل يوم.

ليس بمقدورنا أن نجيب عن السؤال الذى يخطر على البال لأول وهلة، وهو: من الذى أصدر تلك التوجيهات؟، حيث قد يدفعنا ذلك إلى الضرب فى المجهول، وربما إيقاع الظلم بهذا الطرف أو ذاك. ومن ثم فغاية ما نملكه أن نثبت السؤال، ونتركه معلقا فى الهواء - حتى يفتح الله علينا - أو على غيرنا - بإجابة ترد عليه وتبدد الالتباس فى صدده.

مع ذلك، فربما كان بوسعنا أن نجتهد فى الإجابة عن سؤال آخر هو: لماذا صدرت التوجيهات بحذف ذلك الكم المعتبر من البرامج؟

فى هذا الصدد تتعدد الاحتمالات..

فلربما مثلت البرامج عبئا ماليا على الإذاعة ولم يكن هناك مفر من تقليصها، فى إطار سياسة تخفيض مجمل الإنفاق الحكومى.

وربما كانت حشوا لا مبرر له، وتكرارا لبرامج أخرى قائمة.

وربما كانت برامج فاشلة أو رديئة المادة، تفسد بأكثر مما تصلح.

وربما كانت هناك أسباب أخرى لا علاقة لها بالإنفاق أو بالتنظيم أو النوع.

حاولت تتبع تلك الاحتمالات، فأدركت أن موضوع العبء المالى غير وارد. لأنه يثار عادة مع إعداد الميزانية واعتمادها، وموعد هذه المعركة هو فى أشهر الصيف[1]، وليس فى عز الشتاء. الأهم من ذلك أن إذاعة القرآن الكريم هى مصدر أكبر دخل يحققه القطاع الاقتصادى، بالمقارنة مع الإذاعات الأخرى. والسبب فى ذلك أن ٩٠٪ من برامج تلك الإذاعة تسوق وتباع للإذاعات العربية المماثلة. ومن ثم، فمن الناحية الاقتصادية تعد إذاعة القرآن بمثابة الدجاجة التى تبيض ذهبا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون فى مصر.

وجدت أيضا أن مسألة الحشو والتكرار غير واردة، حيث لا يطرح ذلك الاحتمال أساسا بالنسبة للمواد الإخبارية التى تقدمها الإذاعة، والتى اقتلعت تماما من الخريطة، برغم أن لها إدارة خاصة تضم حوالى ١٤ شخصا، ولها تاريخ فى البث الإخبارى يمتد لأكثر من ١٤ عاما.

أما البرامج الأخرى التى تتعلق بالمرأة والشباب والكتب وقضايا المجتمع وغير ذلك، فإنه يتعذر اعتبارها حشوا ينبغى التخلص منه، فضلا عن أنه ليست لها نظائر فيما تبقى على الخريطة. ناهيك من أننا لو عممنا مبدأ الإلغاء بحجة التكرار، فسيحدث ذلك ثورة شاملة فى برامج مختلف الإذاعات والتليفزيون، لأن أكثر من ٥٠٪ من تلك البرامج مكرر بصورة أو أخرى. والعهدة فى ذلك على خبير مخضرم انقطعت علاقته بتلك الأجواء بآخرة. الأهم من هذا وذاك أن الخريطة كانت قد أعدت وأقرت فى الشهر السابق، وبقيت فيها تلك البرامج التى جرى إلغاؤها لاحقا. وفيما علمت، فإن

(١) الميزانية تسرى من أول يوليو.

معدّى بعض تلك البرامج الملغاة كانوا قد تلقوا خطابات شكر من رئاسة الإذاعة على حسن أدائهم لمهمتهم. وإذا كان الأمر كذلك، فما الذى تغير فجأة وا قتضى حذف البرامج سابقة الذكر من الخريطة؟!

مسألة نوعية المادة وضعف مستواها، أتفق فيها حقا، على الأقل فى حدود ما أتيح لى أن أسمعه بين الحين والآخر. ولكن المنطق البسيط لا يؤيد فكرة إلغاء أى برنامج بحجة ضعف مستواه، خصوصا إذا كان عنوان البرنامج فى أهمية «الإسلام وقضايا المجتمع» أو «أحكام المرأة» أو «حصاد الفكر» أو «مع الشباب». فى هذه الحالة يعبر الإلغاء عن تهوز وطيش، لأن ضعف المادة يعالج بتقويتها وترشيدها، وليس بحذفها وحرمان المستمع من كل عطاء يتصل بها!

□ □ □

والأمر كذلك، فأحسب أن عملية التقليص وراءها أسباب أخرى تختلف عن كل ما ذكرناه. وهي أوثق صلة بالأجواء الراهنة، التى يسعدها الاشتباك مع الحالة الإسلامية، بالصورة التى يعرفها الجميع.

وليس سرا أن بعض النخب الثقافية دأبت منذ سنوات على محاولة الترويج لفكرة أن التطرف يخرج من تربة التدين، ومن ثم فلا سبيل إلى مواجهته إلا بتجفيف تلك التربة، حتى قرأنا لمن كتب تنظيرا لتلك الفكرة تحت عنوان «تجفيف الينابيع».

ظلت تلك النخب تحذر من أن يكون للدولة دور فى إشاعة التدين، وتنتقد ما بذلته بعض الأجهزة الإعلامية من جهد للتفاعل مع الحالة الإسلامية، واعتبرت ذلك الجهد بمثابة «مزايدة» على التيارات الإسلامية، حاولت بها الحكومة أن تسحب البساط من تحت أقدام تلك التيارات.

يغنينا فى التعبير عن ذلك الموقف نص أشرنا إليه من قبل، ورد فى «التقرير الإستراتيجى العربى»، الذى أصدره مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عن سنة ١٩٨٨[١]. يقول النص: إن زيادة الإعلام الدينى، والسماح بانتشار الجمعيات الدينية غير السياسية، فضلا عن زيادة المساجد الأهلية، تسهم فى امتصاص غضب شباب الجماعات الإسلامية. لكنها تؤدي فى نفس الوقت إلى إشاعة مناخ دينى عام فى المجتمع، يساعد على سرعة انتشار الأفكار الدينية. بل والأهم، تسهل العمل السياسى على أرضية دينية. كما أنها لا تؤدى بالضرورة إلى الاحتواء الفعلى لتمرد هذه الجماعات ضد النظام[٢].

(١) لاحظ أن الإشارة مبكرة.

(٢) ص ٥٢٥.

كانت هذه الفكرة أحد المحاور التى دار حولها كلام كثير فى ذات الاتجاه، الذي ما برح يحذر من «إشاعة مناخ دينى عام فى المجتمع، يساعد على سرعة انتشار الأفكار الدينية». ولولا ضيق المقام لأوردنا نصوصا أخرى عديدة تعبر عن ذات الموقف، لكننا نشير إلى بحثين أعدهما فى الموضوع اثنان من الباحثين اليساريين، وحذرا فيهما من «خطورة» الدور الذى تؤديه إذاعة القرآن الكريم فى إشاعة التطرف الدينى، أحدهما أعد فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة، والثانى فى كلية آداب عين شمس.

تزايدت تلك الضغوط فى الفترة الأخيرة لأسباب مفهومة. وأسهم فيها كل من كانت له مصلحة فى تقليص الظاهرة الإسلامية أو حصارها. ولم يكن ذلك هو التطور الوحيد الذى طرأ على تلك الفترة، ولكن حدث تطور آخر مستلفت للنظر، بدا نوعيا هذه المرة وليس كَمِّيا فقط. وتمثل ذلك التطور فى توسيع دائرة المواجهة مع الحالة الإسلامية. فبينما كانت هناك تفرقة فيما قبل بين اتجاهات معتدلة وأخرى متطرفة، وبدا مستقرا أن المواجهة هى مع التطرف فقط، وأن هناك محاولات لكسب الاعتدال أو تحييده، بينما حدث ذلك فى مرحلة سابقة، فإن النظرة تغيرت بآخرة، ورجحت كفة القائلين بأن الكل يمثل مؤامرة واحدة، تتعدد فى إطارها الأدوار. ومن ثم فلا تفرقة بين معتدلين ومتطرفين، وإنما الكل يقف على أرضية التطرف (والإرهاب لاحقا)، غير أن هناك فريقا مقنعا وآخرين سافرون!

إزاء كثافة الضغوط، التى كان أحدثها تعقيبات تحذيرية نشرت فى بعض المجلات الأسبوعية، وفى ظل توسيع نطاق الاشتباك والمواجهة، الذى عبرت عنه تصريحات أخيرة لبعض الرموز الأمنية الرفيعة، بعد هذا وذاك، لا نستغرب أن تتم عدة مراجعات لمكامن الخطر التى جرى التحذير منها، تحسبا لإفرازاتها المؤرقة.

هكذا، فبعد المراجعات التى تمت للكتب والمقررات الدراسية، جرى التركيز على منابر الإعلام الرسمى، وفى المقدمة منها الإذاعة والتليفزيون. فألغيت برامج عدة فى مختلف الإذاعات والقنوات. وفي حين ألغى من التليفزيون برنامجان مهمان، هما «ندوة العلماء» و «الدين المعاملة»، وصلت نسبة البرامج الدينية فى إذاعة البرنامج العام إلى ٢,٥٪، إذا ما حذفنا الأذان وصلاة الجمعة وتلاوة القرآن فى الافتتاح والختام. ثم كانت تلك الخطوة الأخيرة التى حذفت كل ما هو فكرى وفقهى من إذاعة القرآن الكريم. الأمر الذي يحولها فى نهاية المطاف إلى إذاعة لنيل البركة، أو فى أحسن الفروض لتحفيظ القرآن وتجويده.

□ □ □

قبل أن نناقش هذه الخطوة، لنا كلمة فى ذلك الادعاء الذى يقيم علاقة سببية بين التدين والتطرف والإرهاب.

فنحن نذهب إلى أن ذلك ادعاء بالغ الخطورة، وموغل فى الغلط والتدليس. هو بالغ الخطورة لأنه يحيط التدين بشبهات كاذبة، ويبدأ بإدراجه فى القوائم السوداء ووضعه فى قفص الاتهام. والمروِّجون له لا يختلفون إلا فى الدرجة فقط عن أقرانهم فى بعض دول المغرب العربى الذين يدعون إلى تقليص تعليم اللغة العربية لأنها تسهل على الشباب قراءة القرآن، ومن ثم الانخراط فى سلم التطرف والإرهاب.

وإذ نحمد الله على أننا لم نبلغ هذه الدرجة، فإننا ينبغى أن نذكِّر بأن دعاة تجفيف ينابيع التطرف هم الذين دعوا الناس حينا إلى الإفطار فى رمضان، ولاحقوا المحجبات فى الشوارع، ومنعوهن من دخول الدوائر الحكومية، ناهيك من التوظف فيها. وهم أنفسهم الذين منعوا إطلاق اللحى، وفصلوا كبار الموظفين الذين ثبت فى حقهم الانتظام فى الصلوات بالمساجد!

من ثم، فالذى رأيناه وسمعناه وقرأناه، يشير بألف إصبع إلى أن مصطلح تجفيف الينابيع أريد به فى حقيقة الأمر إماتة الدين فى المجتمع، والإبقاء عليه فى حدود الكفاف الإيمانى!

أثق فى أن الذى نحن بصدده أبعد ما يكون عن ذلك. ولا أشك فى أن الغيرة على الدين عند أهل القرار ليست موضع شبهة. وأعلم أن وزير الداخلية المصرى هو الذى قاوم فى اجتماع لوزراء الداخلية العرب اتجاه بعض المسئولين المغاربة لاتهام التطرف الدينى مع الإرهاب. وكان منطق الرجل كما قرأناه فى الصحف أن أجهزة الأمن لا شأن لها بمن يريد أن يتطرف فى التزامه الدينى ويشدد على نفسه بأى صورة من الصور، لكنها مسئولة عن مواجهة الإرهاب والتعامل معه بحزم.

ذلك كله أدركه، لكننى أقول إن تلك الصورة البائسة التى أشرت إليها توا، هى الشوط الأخير فى رحلة طويلة بدأت بمثل البدايات التى نحن بصددها الآن: التوجس من التدين ومحاولة تخفيف جرعته، ثم السعى إلى إضعافه بمضى الوقت، والاشتباك معه فى نهاية المطاف!

صحيح أن البدايات قد تتسم بقدر من الانتباه والحذر، لا يؤدى بالضرورة إلى تلك

النهايات المفجعة، غير أن البدايات بصورتها تلك هى بمثابة وقفة على حافة الهاوية، أخوف ما نخافه أن نفاجأ - ولو فى زمن لاحق - بمن يدفعها خطوة واحدة إلى الأمام!

ذلك وجه الخطورة فى المسألة، أما وجه التغليط والتدليس فيتمثل فيما يلى: من قال إن التدين موصول بالتطرف أو الإرهاب بالضرورة؟ وإذا فرض علينا هذاالمنطق فى بلادنا، فبماذا نفسر بروز منظمات التطرف والإرهاب فى أوربا الآن، من ألمانيا إلى فرنسا، التى لا علاقة لها بأى دين أو ملة؟

ثم لماذا فى بلادنا دون غيرها، يكون المتدينون هم بؤرة مختلف الشرور، بينما هم ليسوا كذلك فى دول الخليج أو فى الأردن مثلا، ولا هم كذلك فى باكستان وماليزيا؟ ألا يعنى ذلك أن ثمة غلطا يتم تجاهله فى خرائط الواقع السياسى والاقتصادى يحتاج إلى تدارك وعلاج؟!

إن التدين فى هذا البلد ليس أمرا طارئا، ولكنه راسخ فى أعماقه وقائم فى واقعه منذ قرون خلت، فلماذا يرتبط بالإرهاب فى زمن بذاته، بينما تنفك تلك الرابطة فى أزمنة أخرى؟!

وهى مفارقة لا تخلو من سخرية: أن يكون الذين صكوا مصطلح «العنف الثورى» وظلوا سنين طويلة يدعون إليه ويبشرون به شبابنا، هؤلاء أنفسهم هم الذين يقفون الآن فى الصف الأول من القضاة الذين يحاكمون «العنف الدينى»، ويحرضون على إقامة المشانق والمحارق لجموع «الإسلامين المتطرفين»!

هل يسهم تقليص البرامج الدينية أو تجفيفها فى حل المشكلة؟

أزعم أن هذه الخطوة بالذات هى هدية عظمى مقدمة بالمجان من الذين أصدروا تلك «التوجيهات» إلى تيارات الغلو والإرهاب ومخاصمة المجتمع. ببساطة لأنها تعنى أمرين: أولهما، أنها قرينة على أن الدولة تعمل على إضعاف الدين والتهوين من شأنه. وثانيا، أنها تعطى دعاة الأفكار الشاذة فسحة أوسع للحركة والدعوة لما يشاءون من دعاوى. فإلغاء البرامج التى تخاطب الشباب على سبيل المثال، هو بمثابة حث لأولئك الشباب لكى يشبعوا رغبتهم فى المعرفة الإسلامية عبر قنوات أخرى غير مشروعة، هى بالذات التى نعانى منها.

ولئن قيل إن الشذوذ الفكرى ازداد، وإن الإرهاب اتسع نطاقه - وهو ما نوافق عليه - فعلاج ذلك لا يكون بهدم ما هو متاح من جسور متواضعة توصل إلى الناس كفاف

المعرفة الإسلامية، ولكنه يكون بتقويم تلك الجسور وترميمها، وتوظيفها بأعلى كفاءة ممكنة للترشيد والتوعية الصحيحة.

وإذا كان هناك فشل فى الترشيد، فالذى ينبغى أن يتحمل مسئوليته ليس إذاعة القرآن الكريم التى تعمل فى ظروف صعبة منذ ٢٧ عاما، ولكن المواجهة الجادة تكون بتحميل المسئولية لأطراف أخرى عديدة، لها دورها الأكبر فى التربية والتوجيه وتشكيل الوعى الجماعى.

فضلا عن ذلك، فأحسب أن المطلوب ليس البحث عن كبش فداء، ولكن الملح حقا هو البحث عن مخرج لأزمة المجتمع الذى لم ينجح فى استيعاب تفاعلاته وعلاج أمراضه، وعجز عن التوصل إلى صيغة تمكنه من الحفاظ على توازنه السياسى والاجتماعى.

إننا نريد من كل طرف أن يتحمل مسئوليته عن الترشيد والتقويم. وفى الظرف الدقيق الراهن، فإننا لا نملك ترف التسريح والإعفاء وإحالة الأطراف المعنية إلى التقاعد!

إن خطأ كبيرا وقع، ولكن لا يزال فى الوقت متسع لتداركه، خصوصا وأن بين أهل القرار من لا تنقصهم الغيرة أو صفاء البصيرة.

عن الديانة الإبليسية!

ما العمل، إذا قال لنا نفر من أتباع الديانة الإبليسية إنهم بدورهم «مبدعون»، وإن أفكارهم ورؤيتهم للحياة هى ثمرة «اجتهاد» اقتنعوا به، ومن ثم اعتبروا الإجراءات التى اتخذت بحقهم فى مصر نوعا من الحجر على حرية الإبداع والتفكير؟!

ليس فى الكلام هزل، ولكنه جاد كل الجدية. لأننا نخطئ كثيرا حين نتعامل مع القضية بحسبانها مجرد سلوك منحرف لحفنة من الشباب الضائع أو المتهتك. نعم، لك أن تقول ما شئت فى وصف ما بلغه أولئك الشباب من سقوط وشذوذ، وسوف أوافقك فى الأوصاف وأبصم بأصابعى العشر مؤيدا لها ومؤمنا على صحتها، لكننا سنختلف إذا هونت من المسألة ووقفت بها عند ذلك الحد. فالأمر أعمق وأعقد مما نظن. ولذلك تمنيت أن نتعامل معها على نحو أكثر جدية، بعيدا عن الإثارة الصحفية أو التبسيط الأمنى.

لقد فوجئت بالقضية كما فوجئ غيرى. وأعترف أنى لم آخذ مسألة الديانة الإبليسية يوما ما على محمل الجد. تعى ذاكرتى ما تحدث به الحلاج فى «كتاب الطواسين» معبرا عن تعاطفه وتفهمه لموقف إبليس حين عصى الله فى القصة القرآنية ورفض السجود لآدم، وكانت هذه بين شطحاته التى كلفته حياته فى نهاية المطاف فى بداية القرن الرابع الهجرى. فى الذاكرة أيضا صفحة «اليزيدية» من غلاة الصوفية الذين عبدوا الشيطان فى القرن السادس الهجرى، حتى اعتبروه إلها وصاروا يستفتحون باسمه ويستقبحون أن يعاذ منه. ولا ينسى جيلنا تلك الضجة التى حدثت فى بيروت عام ١٩٦٦، حين ألقى الدكتور صادق جلال العظم - وهو أكاديمى سورى - محاضرة تحت عنوان «مأساة إبليس»، دعا فيها إلى رد الاعتبار لإبليس، بصفته ملاكا يقوم بخدمة ربه بكل تفان وإخلاص. . . كما يجب أن نكف عن كيل السباب والشتائم له، وأن نعفو عنه ونطلب له الصفح، ونوصى الناس به خيرا، بعد أن اعتبرناه، زورا وبهتانا، مسئولا عن جميع القبائح والنقائص. وهى المحاضرة التى ساقته إلى المحكمة حين صدرت لاحقا فى

كتاب بعنوان «نقد الفكر الدينى»، ولكن المحكمة برأته لعدم توافر سوء النية. خارج هذا الإطار، فقد ظل إبليس فى ثقافتنا محورا للنفور والبغض، الأمر الذى تجلى فى أدبيات كثيرة. وخص ابن الجوزى إبليس بكتاب أسماه «تلبيس إبليس»، بينما ألف عز الدين المقدسى «تفليس إبليس»، وللأستاذ العقاد كتاب فى الموضوع بعنوان: إبليس.

اختلف الأمر فيما جرى بمصر أخيرا، فهؤلاء «المتأبلسون»(!)، ليسوا من الصوفية ولا هم من أهل العلم، ولكنهم شباب غض وقع فى براثن دعوة أطلقها أحد الأمريكيين قبل أكثر من ثلاثة عقود وأطلق عليها اسم الديانة الإبليسية، وأقام لها كنيسة واخترع لها كتابا مقدسا. وإلى عهد قريب جدا، كان ظنى أنها واحدة من الصرعات المجنونة أو المبتذلة التى تجتاح المجتمعات الغربية فى عصر إباحة الاستباحة، على حد تعبير «ز. بريجنسكى» فى كتابه الذى ترجم إلى العربية باسم «الانفلات». وحين طالعت أخبار المجموعة التى ألقى القبض عليها فى مصر، عنَّ لى أن أعرف المزيد حول الموضوع. أسعفتنى شبكة الإنترنت، حيث أدهشنى أن وجدت فى ملفاتها ثلاثة آلاف عنوان تتحدث عن الديانة الإبليسية. وأدركت أننى أمام بحر من المعلومات مترامى الأطراف. تشكل محتوياته عالما متكامل البنيان، له منظروه ومراجعه ومؤسساته وجماهيره. أهم من ذلك أن له فلسفته التى هى جزء من المنظومة العلمانية الشاملة المهيمنة فى الغرب.

بدأ الأمر فضولا ومجرد محاولة للمتابعة والفهم. لكنه اختلف حين وقعت على ذلك الكم الكبير من التفاصيل، حتى وجدت نفسى مدفوعا على الرغم منى إلى الخروج عن السياق الذى انخرطت فيه خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، حين شغلت بقضية المشاركة فى تنمية المجتمع، والاختراق الأجنبى للعمل الأهلى، والإلحاح على فكرة الاعتماد على الذات.

كان عندى بقية كلام فى الموضوع، ولم يكن أمامى مفر من تأجيله إلى وقت لاحق، خصوصا أن القضية مستمرة. شجعنى على ذلك أن حكاية الديانة الإبليسية فى مصر أصبحت حدث الساعة وحديث الناس. ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن التفاصيل التى نشرت أصابت قطاعات عريضة من المجتمع بالصدمة والذهول، حتى إنى قابلت أناسا ظلوا - بعد أسبوع من النشر المستمر - غير مصدقين أن ذلك حدث فى مصر.

حفزنى أكثر على هذه الكتابة ما قرأته فى الصحف المصرية يوم ٢٥ / ١ من أن قطاع مباحث أمن الدولة نظم ندوة لبعض الشباب الذين استهوتهم التعاليم الإبليسية، تحدث فيها اثنان من علماء الأزهر لتصحيح أفكارهم وتبصيرهم بحقيقة الشيطان كما وردت

فى القرآن الكريم. قالت الصحف إن الندوة استمرت ثلاث ساعات، تخللها جدل - لم نعرف مضمونه - بين عالمى الأزهر وأولئك الشبان. وأشارت الأهرام إلى أن العالمين «بذلا جهدا ضخما لإقناع المنحرفين»، وأن العديد من الشبان «أدركوا حقيقة الأفكار الهدامة التى اعتنقوها، والخطايا التى ارتكبوها فى حق الله وأنفسهم وأسرهم» - الأمر الذى يعنى أن المشهد وصل إلى نهايته السعيدة، وأن الجميع خرجوا من العناء مرتاحين أو مبسوطين!

حين قرأت هذا الكلام، أشفقت كثيرا على رجال أمن الدولة، حيث وجدتهم يحملون أنفسهم بما يفوق طاقتهم، وبما ينبغى أن ينهض به آخرون؛ إذ أزعم أن دراسة حالة أولئك الشبان «المتأبلسين» أمر يخرج عن اختصاص رجال أمن الدولة، بقدر ما أزعم أن تقويم انحرافاتهم يتجاوز بكثير حدود وقدرة العالمين الفاضلين، اللذين أجهدا نفسيهما مع أولئك الشبان طيلة ثلاث ساعات. صحيح أنهم أرضوا ضمائرهم بما فعلوه، لكننى أشك كثيرا فى أنهم أضافوا شيئا يحل الإشكال.

أما إذا سألتنى: ما العمل إذن؟ فإننى سأدعوك لأن تصبر قليلا حتى نفهم المسألة أكثر، ثم نحاول الإجابة.

لقد أطلق خطابنا الأمنى والإعلامى على هؤلاء الشبان اسم «عبدة الشيطان»، وركز على أفعالهم دون أفكارهم. فقرأنا عن حفلاتهم الصاخبة والماجنة فى الأماكن المهجورة أو المعزولة، وعن ثيابهم السوداء التى يرتدونها والتي اختلطت عليها صورة الشيطان بالصلبان المقلوبة والنجمة الخماسية. قرأنا أيضا عن طقوسهم التى تبدأ بمعزوفات موسيقية معينة يرقصون عليها إلى حد الإنهاك، وتنتهى بالمخدرات والممارسات الجنسية الشاذة، بينما تمر بذبح خنزير أو دجاجة. تحدثت المعلومات الصحفية كذلك عن علاقات هؤلاء الشبان والفتيات بأهاليهم، التى اتسمت بالقسوة والجفاء، وعن السرية والقيود الصارمة التى أحاط بها أعضاء الجماعة أنفسهم. . . إلخ.

□ □ □

هذه المعلومات يحتاج بعضها إلى تصويب، ويحتاج البعض الآخر إلى تأصيل. واسم الديانة أو النِّحلة التى انضموا إليها أول ما ينبغى تصويبه. والاسم الحقيقى في «أدبياتهم» - إذا جاز التعبير - هو ذلك الذى استخدمته: (الديانة الإبليسية).

مخترع هذه الديانة اسمه أنطون. س. لاڤيه، وهو أمريكى من سان فرانسيسكو، يشك فى أنه من أسرة يهودية، لأن كلمة لاڤيه فى العبرية تعنى الكاهن. وسواء أكان

ذلك اسم العائلة أم أنه إضافة إلى اسمه باعتباره الكاهن الأعظم فى تلك الديانة، فإن الاحتمالين يرجحان يهوديته.

أطلق الرجل دعوته فى عام ١٩٦٦، حين كان عمره ٣٦ عاما، حيث أسس ما أطلق عليه «كنيسة إبليس»، وكلمة (الكنيسة) ليس لها أى مدلول مسيحى أو روحانى، ولكنها مجرد حيلة للاستفادة من الإعفاءات الضريبية وغير ذلك من مزايا القانون الأمريكى، فضلا عن أن الكلمة لها إيقاعها الإيجابى الذى ييسر استقبالها بترحاب من جانب الناس.

لا تتوافر معلومات عن خلفية الرجل الذى يوصف فى بعض الكتابات بأنه حاصل على شهادة الدكتوراه، ولكن مشروعه الفكرى موزع على ثلاثة كتب هى: الإنجيل الإبليسى - الساحر الكامل - الطقوس الإبليسية.

أفكارهم ومنطلقاتهم تتلخص فى أمور عدة، بينها ما يلى:

● إبليس الذى يقترن اسمه بديانتهم لا علاقة له بإبليس الذى ترفضه الديانات السماوية. ولكنه رمز اختاره مؤسس الحركة ليعبر به عن تحديه للأديان التى اعتبرت إبليس رمزا للشر. وقد حاول لاڤيه نفسه أن يجسد هذا التحدى، فحلق شعر رأسه، وغير من ملامح وجهه وطريقة قص شاربه، لكى يصبح أقرب ما يكون إلى الصورة الأسطورية المتداولة عن شكل إبليس وهيئته[١].

● هم لا يعبدون إبليس، وإنما يعبدون رغبات الإنسان، ويعتبرونه سيد الكون. ويؤمنون بأن لدى الإنسان قدرات خاصة، إذا أحسن تنميتها وتوظيفها، فإنه يستطيع أن يأتى بخوارق تتجاوز قدرات البشر العاديين. وفى كتاب تعريف بالديانة الإبليسية وزع على الجيش الأمريكى إشارة إلى أن العبادة فى كنيستهم تعتمد على الإيمان بأن الإنسان يحتاج إلى أمور عدة: طقوس، عقيدة، خيال، وشىء يفتنه. والعبادة تتكون من ٣ أنواع من الطقوس: طقوس جنسية لإشباع الغرائز والنزوات - وطقوس شفقة لمساعدة الآخر - وطقوس مدمرة تستخدم فى التعبير عن الغضب والكره والانفعال.

● العبادات الجماعية تتم كل يوم جمعة. وتقام فى أى مكان يمكن أن يقام فيه المذبح، وتمارس فيه الطقوس - وهذه الطقوس تتطلب توفير أمور عدة مثل: ثوب أسود - مذبح - رمز لإبليس - شموع - جرس - كأس للقربان - إكسير (نبيذ أو أى مشروب يستسيغه العضو) - سيف - نموذج لأحد الأعضاء الجنسية - ميدالية معدنية.

---

(١) رأيت صورته على شاشة الكمبيوتر، ووجدته لائقا فى الدور!

• العضو لابد أن يكون ملحدا، وغير مؤمن بأى إله، وإيمانه محصور فقط فى طاقات الإنسان، وعبادته مقصود بها تنمية قداته. ويستطيع أى شخص أن يكون عضوا عاملا فى الحركة، وحاملا لبطاقة العضوية إذا ما دفع مائة دولار.

• هم لا يؤمنون - بالتالى - بالغيب ولا بالبعث، ويعتبرون عقيدتهم «دينية مادية»، تعتمد على الإنسان وحده. ورفضهم لا ينصب على الأديان وحدها، وإنما أيضا على كل الأنماط الأخلاقية المرتبطة بها.

• يرفضون فكرة المساواة بين البشر، لأنها فى رأيهم تدعيم الضعيف على حساب القوى، فى حين يجب ألا تتم حماية أى شخص يعانى من الغباء أو العجز. ولذلك فهم ينادون بأهمية أن تستمر الطبقات فى المجتمع، وأن تنال كل طبقة ما تستحقه.

• يدعون إلى فرض ضرائب على الكنائس، وإذا حدث ذلك فإنها ستغلق أبوابها بمضى الوقت، وبذلك يسقط الدين القومى (فى الولايات المتحدة)، وبذلك يتحرر الإنسان، لأن الأديان السائدة - فى نظرهم - تضعف من الإنسان وتربيه على الخضوع[1]. وهو لا يمكن أن يصبح سيد العالم وأن يستعيد قوته الخارقة إلا بكسر ذلك القيد الذى يكبله ويضع قيودا على رغباته.

• من حق كل إنسان أن يعيش فى البيئة التى يختارها، وأن يستمتع بكل أنواع الملذات التى يشتهيها دون أن يقف فى طريقه أحد، أو يكبت رغباته أحد.

• هناك قائمة بالإرشادات السلوكية موزعة على كل الأعضاء، وتضم ١١ نقطة منها ما يلى: لا تعبر عن رأيك أو تتطوع بالنصيحة إلا إذا طلب منك ذلك - لا تتحدث عن مشكلاتك إلا إذا تأكدت من أن الآخرين مستعدون لسماعها - عندما تكون فى مخبأ شخص آخر أظهر له الاحترام أو غادر المكان - إذا ضايقك أحد فى مخبئك، عامله بقسوة وبغير رحمة - لا تقم بأى مبادرة جنسية إلا إذا تلقيت الإشارة المناسبة - اعترف بقوة السحر إذا استخدمته بنجاح لإرضاء رغباتك - لا تؤذ الأطفال الصغار - لا تضايق أحدا إذا كنت فى مكان مفتوح، وإذا أصر أحد على مضايقتك ولم يغرب عنك، فلا تتردد فى تدميره.

□ □ □

الخلاصة أننا أمام خطاب موغل فى التعبير عن الفردية، يرى الإنسان مخلوقا للمتعة واللذة. من ثم فهو لا يرى سوى نفسه - رغباته وشهواته - وهذا الخطاب لا يعترف بأي قيم مطلقة، وإنما كل شىء لديه نسبى. ولذلك فليس هناك شىء له حرمة أو قداسة. الإنسان وحده هو المقدس، كما أن رغباته هى المطلق.

---

(١) أحد دعاة «الاستنارة» استخدم نص العبارة فى صحيفة «الأهالى» المصرية.

لا أعرف إن كان تعبير العودة إلى المرحلة البدائية من عمر البشرية دقيقا أم لا ، لأن المجتمعات البدائية كانت لها قيمها وأعرافها المستقرة ، لكنى أحسب أن الصورة التى نحن بصددها أقرب ما تكون إلى سمات تلك المجتمعات ، حيث يمثل السحر والجنس والشيطان قاسما مشتركا بين الحالتين .

وذلك أن الإنسان حين يعبد نفسه ويعتبرها قوة مطلقة ، فإنه فى الحقيقة يعبد شهواته ونزواته ، أى يعبد الشيطان ، لأن الشيطان فى إدراكنا ليس صورة بقدر ما هو مجموعة من الشرور والآثام . وحين يفعل ذلك ، فإن الجنس يصبح قيمة عليا لا ريب ، والكل يعرف كيف تحول الجنس إلى ركيزة محورية فى المجتمعات الغربية الآن . وحتى يباشر ذلك الإنسان المتأله دوره ويحقق مراده فى السيطرة على العالم ، فليس أمامه سوى السحر يلجأ إليه ويحتمى به . إذ فى غيبة الإيمان بإله يدبر الأمر ، يبرز السحر كبديل غيبى يؤدى ذات المهمة فى ظن هؤلاء .

هكذا ، فإننا نجدهم قد رفضوا الأديان السماوية المعترف بها ، حيث الله هو الخالق وهو المسيطر على العالم ، والمؤمنون خاضعون له من خلال التسليم ببعض القيم المطلقة ، الإيمانية والأخلاقية . لكنهم فى الوقت ذاته ابتدعوا دينا جديدا ، ظنوا أن الإنسان فى ظله صار إلها ومسيطرا على العالم ، وأصبح هو مصدر الخير والشر ، وغدت القيم عنده نسبية وليست مطلقة . وفى حين ظن الإنسان أنه أصبح إلها فى هذه الحالة ، فإنه تحول فى الحقيقة إلى عبد لشهواته ، وعلى استعداد لتدمير العالم إذا اعترض طريقه .

هذا الخطاب لم يظهر فجأة ، ولم يهبط على المجتمع الغربى «بالباراشوت» بين يوم وليلة . ولكنه تبلور بمضى الوقت فى ظل ثقافة قدست الفرد ، وابتذلت قيمة الحرية حين جعلتها مطلقة بغير ضابط أو كابح ، ثم جعلت من الدين والإيمان مسألة شخصية داخلية تهم كل فرد بذاته ولا شأن للمجتمع بها . فى الوقت ذاته ، فإنها قامت بتهميش الدين وعزلته فى المجتمع والدولة ، ثم قامت بتفكيكه خطوة خطوة ، من خلال هتك المقدس وإلغاء القيم المطلقة ، الأمر الذى أصاب النفس الإنسانية بالخواء الروحى ، وأسلم كثيرين إلى التيه والضياع .

ولأن الإنسان مخلوق غيبى أو ميتافيزيقى بطبيعته ، فإنه حل إشكاله عن طريق ابتداع ميتافيزيقيا من صنع يديه ، تملأ فراغه الروحى وتستجيب لرغباته الإنسانية ، الأمر الذى أفرز عبادات أو ديانات جديدة يصفها الدكتور عبد الوهاب المسيرى بأنها

ميتافيزيقيا بلا تكاليف أو أعباء أخلاقية. وبلغة هذا الزمان، فربما جاز لنا أن نقول إنها «عبادات تيك أواى»!

ليس فى ذلك مبالغة، ولعل هناك من يذكر مقالا كتبته فى الشهر الماضى تحت عنوان «الوثنية الجديدة»[1] بمناسبة التقرير الذى أعده مطران «روشستر» بإنجلترا، وحذر فيه من انتشار الديانات العبثية الجديدة التي تعتمد على الانتقاء والتلفيق، الأمر الذى حول المعتقدات إلى شىء أشبه بسلع «السوبر ماركت». وإذا كان هذا قد حدث، فليس مستغربا أن يتسع نطاق «الخدمة» وتتوافر عبادات «تيك أواى»!

ما أريد أن أقوله: إن الديانة الإبليسية تبدو تطورا طبيعيا لا مفاجأة فيه، فى ظل الثقافة الغربية السائدة. بتعبير أدق: فتلك نهاية العلمنة التى تحاصر الدين، وتهتك المقدس، وتدمر كل ما هو مطلق فى الإيمان والأخلاق. وهذا كله يتم تحت لافتات وشعارات جذابة مثل: الحرية والإبداع والاجتهاد والعقلانية وغير ذلك. وفى مقام آخر قلت: إننا ينبغى ألا نستغرب خطاب الديانة الإبليسية، لأن كل الذى فعله منظروها أنهم ذهبوا فى «الإبداع» إلى أبعد مما ينبغى، و«اجتهدوا» حتى كسروا كل الإشارات الحمراء دفعة واحدة. ولو أنهم تمهلوا وقللوا من معدل الاندفاع وستروا أفعالهم، لوجدنا من يحتفى بهم ويدافع عن حقهم فى «التعبير» و«الاجتهاد»!

من حسن الحظ أن الذى حدث فى مصر لقى معارضة قوية وحازمة من الجميع، على مستوى السلطة والنخبة، لأسباب عقيدية وأخلاقية. وهو ما يعنى أن ثمة قدرا من القيم المطلقة لا يختلف أحد على أهمية الدفاع عنها، وأن هناك مقدسات تعد صيانتها من عوامل الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.

إزاء ذلك، فإن الخطاب العلمانى فى بلادنا، الذى وقفت بعض عناصره ضد المطلق والمقدس باعتبارهما من العقبات التى تعوق مسيرة الإبداع، هذا الخطاب يصبح مطالبا بأن يراجع نفسه ويصوب موقفه، حتى لا يستنكر «الديانة الإبليسية» فى جانب، ثم يدافع عن «الكتابة بجسد المرأة» فى جانب آخر. وقد كانت العبارة الأخيرة محورا لأحد أعداد مجلة أدبية تدافع عن الإبداع. علما بأن جوهر الاثنين واحد، والاختلاف بينهما فى الدرجة وليس فى النوع.

بقى موضوع الشبان المائة الذين ألقى القبض عليهم فى مصر أخيرا، ثم أفرج عن بعضهم. وهؤلاء أحسب أن حالتهم تحتاج إلى دراسة متأنية يتولاها أهل الاختصاص

---

(١) نشر فى ١٠ / ١٢.

فى علم الاجتماع وعلم النفس، لمعرفة مدى مسئولية ظروفهم الخاصة أو الأوضاع العامة عن جنوحهم وانحرافهم. أقصد مدى مسئولية أوضاعهم العائلية (خصوصا أننى علمت أن بعضهم يعانى من اضطرابات أسرية، والبعض الآخر من أبناء العاملين فى الخارج). ثم مدى مسئولية ظروف أخرى عامة مثل الفراغ الفكرى والسياسى، وحرمان الشباب من المشاركة فى العمل العام، والافتقار إلى القدوة والمثل الأعلى، وتراجع التربية من المدارس اكتفاء بما تيسر من التعليم (برغم أن ذلك أصبح يتم من خلال الدروس الخصوصية) - وأخيرا مدى الحصانة التى يتمتع بها هؤلاء الشبان فى مواجهة الأفكار والسلوكيات المنحرفة التى تورطوا فيها. وهى الحصانة التى لا تتأتى إلا عبر الثقافة الدينية والتربية التى تنطلق منها.

ومعالجة هذه الأمور ليست من اختصاص أجهزة الأمن يقينا، فضلا عن أنها تتجاوز بكثير حدود مناقشة يجريها مع الشبان بعض العلماء الأجلاء، حتى وإن امتدت إلى ثلاث ساعات أو أكثر.

للكل ندق الأجراس!

إذا نبهتنا تجربة المسألة الإبليسية أو الشيطانية إلى جوانب الضعف فى واقعنا، وكشفت لنا عن بعض الثغرات التى تنفذ منها المخاطر المهددة لأجيالنا، فستكون بامتياز نموذجا للشر الذى قدر له أن يكون بابا لخير عميم. ذلك أن هناك كلاما لابد أن يقال فى دروس وعبر تلك المسألة، التى فرضت نفسها علينا، وأصابت المجتمع المصرى بصدمة لم يفق منها بعد. وبعد أن أفاضت صحفنا فى الإجابة عن العديد من علامات الاستفهام التى أثارتها القضية - من قبيل: ماذا حدث؟ وأين وكيف ومتى؟ - تعين علينا أن ننتقل من إدراك الصدمة إلى استيعاب عبرتها. ومن ثم جاز لنا أن نجيب بصراحة وشجاعة عن سؤالين أخيرين مهمين للغاية هما: من المسئول عما جرى؟ وما العمل؟

وقبل أن نخوض غمار هذه المحاولة، أرجو أن ألفت النظر إلى أمور ثلاثة، أحسب أن استجلاءها يساعدنا على التعامل مع القضية بإدراك صحيح. هذه الأمور هى:

● أولا: أننا نتحدث عن ظاهرة محدودة الحجم، وإن كانت عميقة الدلالة. فليس هذا الذى رأيناه فى المشهد هو الشباب المصرى، كما أنه لا يمثل بحال المجتمع المصرى. لكن أولئك العابثين المتهتكين - وهم مجرد عشرات - ليسوا سوى مجرد شذوذ واستثناء على النسيج العام. إن شئت الدقة فقل إنه بمثابة عرض لورم خبيث نما فى إحدى خلايا الجسم العام، كل ما هو مطلوب هو أن نعرف كيف نعالجه ونحاصره، ثم كيف نقوِّى الجسم بكل ما نملك من عناصر الحصانة والمناعة، لكى لا ينتشر فيه المرض الخبيث. لذلك فإننى أتمنى أن نتعامل مع القضية بحسبانها مجرد جرس إنذار لإيقاظ النائمين وتنبيه الغافلين وكبح جماح اللاهين والعابثين. وأقول جرس إنذار لأن الطريق الذى سلكه هؤلاء حافل بظلمات وفواجع لا نهاية لها. يكفى أن تعلم مثلا أن نظائرهم فى بلجيكا ممن استهوتهم الشعائر الشيطانية، قاموا باغتصاب أطفال ثم قتلهم أمام جمع

من الناس، وأن بعض الأطفال الضحايا قدمهم آباؤهم للجماعة الشيطانية برضاهم لقاء مبالغ مالية، بينما تم خطف آخرين من البيوت والشوارع. وقال تقرير أخير طالعته قبل أيام: إن هؤلاء الأطفال كانوا يقدمون كقرابين بشرية لاسترضاء الشيطان، وأن «الحفلات» التى تمت فيها تلك الطقوس البشعة شهدها بعض الشخصيات المهمة فى المجتمع البلجيكى، ومن هؤلاء مبعوث سابق لدى منظمة الوحدة الأوربية وبعض القضاة، وأن تلك الجماعة الإبليسية أو الشيطانية لها أفرع عدة فى أوربا، فى ألمانيا وهولندا خاصة، فضلا عن الولايات المتحدة.

مثل هذه المؤشرات تدعونا بشدة لتدارك الأمر قبل أن يستفحل، فضلا عن أنها تنبهنا إلى مدى خطورته، وإلى حجم الكارثة التى يمكن أن تصيب المجتمع من جراء الاستهانة به.

● ثانيا: أننى تمنيت أن يتعامل أهل الرأى والنظر مع المشكلة بمنطق الفهم والتقويم، وليس بنهج المحاكمة والبتر. وأزعم فى هذا الصدد أن مفتى مصر تسرع إلى حد ما حين طالب بالقصاص من أولئك الشبان واعتبارهم مرتدين، هذا إذا صح التصريح الذى نقلته بعض الصحف المصرية على لسانه فى الموضوع. وقد كان لى اهتمام خاص بكلام المفتى وغيره من العلماء، ليس فقط لمكانتهم الرفيعة والمقدّرة، ولكن أيضا لأن النهج الإسلامى له رؤية متميزة فى شأن التعامل مع الآثمين والعصاة جديرة بالتنويه والاحتفاء. فقد نقل عن النبى عليه الصلاة والسلام قوله: ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فمن كان له مخرج فخلُّوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة. وحين ذهب أحدهم إلى النبى لكى يعترف له بأنه زنى طالبا توقيع الحد عليه كى يتطهر من إثمه، فإن النبى حاول أن يجنبه التعرض للعقوبة. وظل يثنيه عن الاعتراف الصريح بالواقعة، فقال له: لعلك قبّلت، لعلك كذا، لعلك كذا. لكن صاحبنا تمسك باعترافه كاملا وصريحا، وأصر على أن يطبق الحد عليه. وبعد أن تحقق له ما أراد، عاتب النبى الرجل الذي نصحه بالاعتراف، وقال له: لو سترته بردائك لكان خيرا لك!

وحين جاءه آخر باعتراف مماثل قبل صلاة الفجر، قال له النبى: صلِّ معنا. وبعد الصلاة وفد عليه مرة أخرى وقال: أقم علىّ كتاب الله. فسأله النبى عما إذا كان قد أدى الصلاة، وحين رد بالإيجاب قال له: اذهب فإن الله غفر ذنبك!

هكذا، فإن الإسلام يدعو إلى الستر والعفو وتجنيب الناس ليس الخضوع للحد فحسب، وإنما التعرض للعقاب أيا كان. لأن المراد فى الخطاب الرسالى هو إصلاح

الناس وتقويمهم أولا وأخيرا. ولذلك كان بعض قضاة المسلمين يسألون المتهم إذا جاءهم فى سرقة مثلا: هل سرقت؟ ثم يقولون للمتهم: قل لا!، حتى يفلت من الحد، وتنصلح سيرته بعد أن يندم على فعلته.

لا أعرف لماذا لم يتعامل علماؤنا مع أولئك الشبان الضائعين بهذه الروح، لكن أتصور أنهم بتلويحهم بالقصاص والردة ظلموا الإسلام بقدر ما ظلموا الشبان وقسوا عليهم!

* **ثالثا**: أننى أرجو أيضا ألا نتعامل مع القضية من خلال التفسير التآمرى وحده، أو أن نستسهل رفع شعار «الحق على الطّليان»! - أقول ذلك بعد أن تعددت الكتابات التي أنحت باللائمة على دور العنصر الخارجي فى الموضوع. وهو ما لا أستطيع أن أستبعده، فضلا عن أننى لا أدعو إلى الركون إليه طالما لم يقم دليل عليه. مع ذلك، فإن دور العنصر الخارجي - إن وجد - لا ينفى مسئولية الداخل، لأنه إذا كان الطرف الخارجي يسعى لاختراق الداخل بأى صورة، فإن استجابة الداخل له تعنى أن ثمة خللا فى بنيته، ضعفا كان أو فسادا، إذ من الطبيعى أن يتآمر الآخر علينا - خصوصا إذا كان عدوا - طارقا فى ذلك كل باب، ولكن من غير الطبيعى أن يتطوع أحدنا أو بعضنا بفتح الأبواب له.

لهذا السبب، فإننى أدعو إلى عدم تجاهل الدور الأجنبى - الإسرائيلى أو غيره - وفى الوقت ذاته إلى توجيه جهد أكبر إلى تقصى أوضاع الداخل، لمعرفة مصادر الخلل الذى سمح لمثل تلك المفاسد الإبليسية باختراق مجتمعنا.

□ □ □

أستطرد من هذه النقطة لأحاول الإجابة عن السؤال: لماذا انزلقت تلك الفئة من الشبان والفتيات فى الديانة الإبليسية، وما درجت الصحف على تسميته بعبادة الشيطان؟ - ومن المسئول عما جرى؟

فى المجتمعات الحية، حين تصدم الأمة بواقعة أو حادثة من هذا القبيل، تشكل لجان من أهل الاختصاص لسبر أغوار الموضوع وتقصى حقائقه ودوافعه. وأحيانا تنشأ مؤسسات للدفاع عن القيمة أو القيم التى جرى العدوان عليها وانتهاكها. وهو ما جرى مثلا فى إنجلترا عام ١٩٩٣ حين قتل صبيان فى العاشرة من عمريهما طفلا لم يتجاوز سنتين، الأمر الذى أذهل الجميع، وأصبح موضوع حوار واسع فى كل منابر الإعلام، وأسفر بعد ذلك عن إنشاء مؤسسة اجتماعية اختصت بدراسة مشكلات الأطفال

والأسرة، وحملت اسم مؤسسها «جالبين كليان». وقد قامت المؤسسة بدراسة للظاهرة استغرقت عاما، خلصت بعدها إلى عدد من التوصيات التى أعلنت على الجميع، وأخذتها الحكومة على محمل الجد.

لقد تمنيت فى المقال السابق أن نتعامل مع المسألة الإبليسية بنفس هذه الدرجة من الجدية، وأوجزت أشياء في محاولة فهم أسباب ما جرى. وأحسب أن المسئولية تفرض علينا الآن أن نفصل فى الأمر بقدر أكبر من الصراحة، التى تتراوح بين الاعتراف ونقد الذات.

ليس عندى كلام فى الشق المتعلق بدور الخارج وحظ المؤامرة فيما جرى، ولذلك فإننى أضع علامة استفهام على هذه الصفحة وأقلبها مؤقتا. وإذا أمعنا النظر فى أسباب الداخل، فسنجد أن مأساة هؤلاء الشبان ساهمت فيها مجموعتان من الأسباب، بعضها يتعلق بظروفهم الخاصة، وبعضها يتصل بمجمل الأوضاع العامة. وما أذكره هنا ليس حصرا لتلك الأسباب، ولكنى أتمنى أن يغدو جدول أعمال لمناقشة أزمة الجيل الجديد الذى أصبح حائرا بين التطرف الدينى والتطرف الدنيوى.

□ فى الأسباب الخاصة نجد أن التفكك الأسرى له دور مهم فى انحراف أولئك الشبان وضياعهم. ذلك أن نسبة غير قليلة منهم ضحايا الطلاق والانفصال واستسهال خراب البيوت. نلاحظ من التحقيقات أيضا أن عددا آخر من المتورطين: إما من أبناء العاملين بالخارج الذين تركوا أسرهم ومضوا يبحثون عن الدخول الكبرى، وإما أنهم من أبناء طبقة انصرفت إلى جمع المال، حتى شغلتهم طموحاتهم عن الالتفات إلى بيوتهم وتربية أبنائهم. من الشبان الضائعين أيضا نفر من أبناء الشريحة التي لم تتعب فى جمع المال. وحين جاء المال بغير كد، فإن إنفاقه بلا حساب لم يكن مشكلة. وهؤلاء تصوروا أن إسعاد أبنائهم يتحقق بالإغداق عليهم، فيسروا لهم السقوط فى الهاوية.

□ الأسباب العامة عديدة ومتنوعة، فى مقدمتها ما يلى:

● غياب المشروع الوطنى الذى يستثير حماسة الشباب ويجذبهم، ويجسد لهم الحلم الذى يضىء وجدانهم ويلهب خيالهم. الأمر الذى أصابهم بالإحباط والحيرة، خصوصا فى ظل التخبط الراهن الذى فى ظله أصبحت أسئلة عديدة بلا إجابة، فى مقدمتها: من نحن؟ وماذا نريد؟

● الفراغ الشديد الذى يعانون منه. فالجدب السياسى يصدهم ولا يغريهم، والعمل الطلابى ليس مأخوذا على محمل الجد. وإذا أخذ على ذلك النحو الأخير، فإنه لا يخلو من مخاطر باهظة التكلفة، تهدد مستقبل الطلاب أحيانا!

● يتصل بذلك أن العمل السياسى لم يعد يوجه أى عناية إلى الشباب. وما يسمى بجماعات «حورس» فى الجامعات تحولت إلى أبواب للانتفاع «وشلل» للترفيه والتهريج. وللأسف فإن المآخذ والشكوك التى أحاطت بفكرة منظمات الشباب قد تحولت إلى قرار لا إرادى بإهمال الشباب وتجاهلهم!

● انعدام النشاط الطلابى الذى عرفناه حين كانت المدارس تضم جمعيات وفرقا للرياضة والموسيقى والتمثيل والخطابة وفلاحة البساتين والكشافة وغير ذلك. بالتالى لم تعد المدارس تعنى لا باكتشاف المواهب ولا بتنميتها ـ وظلت طاقات الشباب محبوسة ومكبوتة، تبحث عن تصريف.

● انعدام التربية فى المدارس، ناهيك عن أن المدرس لم يعد النموذج أو المثل الأعلى. وما نقرؤه فى صفحات الحوادث عما يجري داخل المدارس يقنعنا حينا بعد حين بأن المدرسة لم تعد مؤسسة تربوية بحال. وفي ظل تفشى الدروس الخصوصية صار بوسعنا أن نضيف بأنها لم تعد ـ أيضا ـ مؤسسة تعليمية حقيقية!

● تدهور الثقافة الدينية، وتراجع حصيلة الطلاب والطالبات من هذه المعارف، التى تمثل أحد خطوط الدفاع التى تحصن الشاب ضد الانحراف. وللأسف فإن المواجهات الحاصلة مع التطرف والإرهاب أثرت بشكل سلبى ليس فقط على النشاط الدينى، ولكن أيضا على موقف السياسة التعليمية من هذه الناحية. وهو الموقف الذى انحاز بدرجة أو أخرى إلى سياسة تجفيف الينابيع!

● تغير منظومة القيم فى المجتمع، بحيث لم تعد الاستقامة والتفوق أو الثقافة ـ مثلا ـ تحتل الصدارة فى تلك المنظومة. وإنما تقدمت عليها قيم الوجاهة والفهلوة والثراء والكسب السريع، حتى أصبح رجل الأعمال ـ أي أعمال! ـ هو رجل الساعة والمثل الأعلى فى المجتمع.

● اشتداد حملة التغريب، مع إصرار على هتك الهوية واقتلاع الجذور والانقطاع عن الأصول. وهو ما يتم باسم اللحاق بركب التقدم تارة، وباسم التحلل من عبء التراث و«الماضوية» تارة أخرى، وباسم الحداثة فى أحيان كثيرة.

● تخبط الخطاب الإعلامى، وعدم وضوح النموذج الذي يتطلع إليه، فضلا عن تغليبه عنصرى الترفيه والدعاية على التثقيف والتربية. وهو ما جعل أهم أجهزة التأثير فى الإدراك العام، عنصرا مساعدا على تكريس الحيرة والضياع.

● اجتراء البعض على المقدس بعد ابتذال الحرية والإبداع. وهو الاجتراء الذى نلمسه فى كتابات وأدبيات عديدة نالت من المرجعيات الإيمانية والاعتبارات

الأخلاقية. وقد برر ذلك بآخرة مسئول إحدى مطبوعات الإثارة فى مصر، حين استلفتت نظره قارئة إلى الفواحش التى ينشرونها، فكان رده أنهم يريدون كسر «التابو» ـ والكلمة تعنى المحرمات والمقدسات. ومن شأن ذلك المنطق تسويغ الانفلات بغير ضوابط. حتى إننى حين قرأت أن الشبان المتورطين فى المسألة الإبليسية أو الشيطانية تلقوا معارفهم عن طريق شبكة «الإنترنت»، قلت إنهم لم يكونوا بحاجة لذلك، فقراءة بعض مجلاتنا تؤدى الغرض وزيادة!

● التركيز على الأمن السياسى دون الأمن الاجتماعى. وقد تلقيت رسائل عدة ذكرت أن الأنشطة الإبليسية كانت معروفة، وبعضها ثابت فى محاضر الشرطة منذ أكثر من عام، فضلا عن أن حفلاتهم وأنشطتهم كانت تتم فى أماكن عامة فى قلب العاصمة، ومع ذلك فلم يتم التحرك الأمنى إلا أخيرا.

● تأثير الوجه السلبى فى ثورة الاتصال، حيث أصبح التليفزيون أداة خطيرة للاختراق والتغيير فى نمط الحياة والسلوك. وهذا ما تؤكده وتعول عليه المصادر الغربية ذاتها.

● على الأقل، فهذا ما أعلنته صحيف الصنداى تايمز البريطانية[١] فى تقرير مفصل كان عنوانه: «سلاح الغرب السرى ضد الإسلام» ـ والتقرير كله عن الأطباق الهوائية اللاقطة (الدِّش)، وفيه ذكرت بسعادة أنه يتم تهريب ١٠ آلاف طبق لاقط إلى إيران كل عام، وأن فى الجزائر ١٠٠ ألف طبق. . وتلك الأطباق هى جسر التغيير المنشود لصالح الثقافة الغربية، ومن ثم عملية التغريب المنشودة!

إذا سألتنى بعد ذلك: ما العمل؟ فسأحاول الإجابة فى حديث لاحق.

---

(١) عدد ١ / ١ / ١٩٩٥.

حاجتنا إلى عقد اجتماعى جديد

نريد أن نكف عن ابتذال الحرية والإبداع، حتى لا تصبح الممارسات التى تتم باسمهما سبيلا إلى هتك مقدسات المجتمع وتقويض ثوابته ومسخ هويته، وحتى لا تكون «عبادة الشيطان» هى حصاد الزرع ونهاية المطاف. أقول ذلك ليس غيرة على قيم المجتمع وركيزة الإيمان فيه فحسب، ولكن أيضا دفاعا عن وجود الأمة واستمرارها. ذلك أننا لا نتردد فى التنبيه والتحذير من أن الذين يسعون إلى تقويض تلك الثوابت، إنما يمهدون طريق المجتمع إلى الجحيم، قصدوا ذلك أم لم يقصدوه.

يحتاج هذا المنطوق إلى بعض الشرح، خصوصا أننا نسوقه فى معرض الإجابة عن السؤال «ما العمل؟»، الذى توقفنا عنده فى المقال السابق ونحن نراجع موقفنا إثر انفجار «القنبلة الشيطانية» فى وجه المجتمع والضمير المصريين. وقبل أن أقول ما عندى، فإننى أضع بين أيدى الجميع مشاهد ثلاثة، أرجو أن نتأملها جيدا، وأن نستخلص ما فيها من دلالة وعبرة:

● المشهد الأول من ماليزيا: إذ فى الوقت الذى أثيرت فيه قضية العبادة الإبليسية فى مصر، كانت ماليزيا تشهد حملة مماثلة على بدعة شبابية من نوع آخر تمثلت فى «البانكس»، وهم فئة من الشباب الماليزى المنحرف، الذي استهوتهم تلك الصرعة الغربية التى حملت نفس الاسم، واجتاحت رءوس الشباب الأوربى حينا من الدهر، وبمقتضاها فإن أولئك الشباب دأبوا على قص شعورهم بطريقة معينة، ثم تلوينها بألوان زاهية متعددة، بعد استخدام المواد اللاصقة لتشكيل الشعر بأشكال مختلفة. ويبدو أن الظاهرة انتشرت فى المدارس والجامعات، وكان «أولاد الذوات» هم الأكثر إقبالا عليها، باعتبارهم من الشريحة الأشد تعلقا بالنموذج الغربى، الأمر الذى اضطر رئيس الوزراء الدكتور محاضر محمد لانتقادها علنا أثناء زيارة قام بها لجامعة «أوتارا ماليزيا». وقال: إن هؤلاء «البانكس»، بدلا من يأخذوا عن الغرب قيمه الإيجابية فى

الجد والإتقان والانضباط فى العمل والإنتاج، فإنهم نقلوا عنه السلوكيات السلبية، التى هى ضمن أسوأ ما فيه.

بعد خطاب رئيس الوزراء، أصدر وزير التعليم الماليزى قرارا بمنع البانكس من دخول المعاهد والمدارس ما لم يغيروا من هيئتهم، ويتخلصوا من تلك الصرعة الشاذة التى استهجنها المجتمع الماليزى.

هذه اللغة التى تحدث بها الدكتور محاضر محمد، منتقدا لتفشى السلوك الغربى بين بعض فئات المجتمع، تعبر عن موقف حازم اتخذته دول عدة فى جنوب شرقى آسيا ضد التغريب، خصوصا ضد ما يستصحبه من تهتك وانحلال وعدوان على الهوية الثقافية للمجتمع.

آية ذلك مثلا، أن ماليزيا وسنغافورة لم تسمحا حتى الآن باستيراد أو إنتاج الأطباق اللاقطة (الدش)، التى اعتبرها البلدان من أدوات الاختراق الثقافى، وتمسكا بحقهما فى حماية المجتمع من المفاسد التى يمكن أن تترتب على إطلاق حرية استخدام تلك الأطباق بغير ضوابط أو حدود. وفى حدود علمى، فإن ماليزيا سوف تسمح باستيراد الأطباق اللاقطة فى شهر يوليو المقبل، شريطة أن يتم استقبال البث الفضائى فى حدود معينة، لا تسمح بتمرير المحطات التى تروج للفحش والجنس.

موضوع شبكة الإنترنت مثار أيضا فى ماليزيا، التى يقود رئيس وزرائها دعوة لاتفاق دولى يضع ضوابط لبث المواد عبر هذه الشبكة، بحيث توقف أى مواد تدعو إلى الفحش أو الجريمة أو التعصب والكراهية. وحين زار مدينة لوس أنجيلوس فى منتصف يناير الماضى، أثنى على قرار الحكومة الألمانية الذى تدخلت بمقتضاه ومنعت استقبال مواد الفحش والدعارة عبر الإنترنت[١].

هذا الخطاب الماليزى، ومعه السنغافورى، لم يحمل فى طياته دعوة إلى مخاصمة العصر ولا رفض التقدم، لأن لهذين البلدين بالذات باعًا مشهودًا فى الانفتاح والنهضة، أهلهما للانضمام إلى طليعة «النمور الآسيوية»، لكن كل الذى حدث أن السلطة مارست حقها فى حماية الأمن الاجتماعى من خلال الإسهام فى صد رياح الغزو الثقافى القادم من الخارج، والذى يستهدف اكتساح العالم لصالح سيادة قيم الثقافة الغربية، وعلى حساب ثقافة المجتمعات المحلية وتقاليدها المستقرة.

---

(١) حكومة دولة الإمارات اتخذت خطوة مماثلة في الآونة الأخيرة، بعد ضبط صور ومواد وصفتها الصحف بأنها «خلاعية» مأخوذة من الإنترنت وكان البعض يتاجر فيها بأسعار باهظة.

• المشهد الثانى من ستراسبورج (فرنسا)، حيث أيد قضاة المحكمة الأوربية قرارا حكوميا بريطانيا بمنع عرض فيلم «حلم النشوة»، استنادا إلى قانون الإلحاد والكفر. وقد صوت غالبية قضاة المحكمة الأوربية لصالح القرار البريطانى، بنسبة سبعة إلى اثنين فقط. وكانت اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان قد نظرت فى الموضوع، وأيدت عرض الفيلم بأغلبية ١٤ ضد صوتين فقط.

الحكاية أن مخرجا سينمائيا بريطانيا هو نايجل وينغريف أعد هذا الفيلم الذي مدته لا تزيد على عشرين دقيقة، حول حياة القديسة تريزا، التى عاشت فى إسبانيا خلال القرن السادس عشر، وهى راهبة اعتبرت من رموز الإصلاح والزهد، فضلا عن أنها أنشأت ١٧ ديرا رهبانيا، وألفت كتابا عن حياتها أسمته « طريق الكمال». غير أن الفيلم قدمها فى إطار مختلف، حيث صورها فى مشاهد جنسية سحاقية عنيفة، كما صورها مع السيد المسيح «المصلوب»، الذى ظهر وهو يستجيب لرغباتها الجنسية ويقبلها!

الفيلم أعد سنة ١٩٨٩م، وقرر مجلس الرقابة البريطانى منعه «لأنه يمثل رؤية غير مقدسة لحلم القديسة تريزا». وقال المجلس فى قراره: إن المناظر التى حفل بها الفيلم سوف تغضب مشاعر المسيحيين المؤمنين الذين سينظرون إليه «على أنه احتقار لقدسية السيد المسيح». وحين ثار جدل حول الفيلم فى الصحافة البريطانية، نقل عن أحد النواب المحافظين فى البرلمان قوله: «إن المسيحيين فى بريطانيا سيجدون الفيلم جارحا لمشاعرهم الدينية. وإذا أجبرت الحكومة على السماح بعرضه، فستبدأ معركة جديدة حول هذا العمل السيئ».

دعا بعض المثقفين إلى عرض الفيلم، وكان سلمان رشدى صاحب كتاب «آيات شيطانية» أحد الذين ساندوا المخرج، الذى لم ينجح فى إلغاء قرار المصادرة داخل المملكة المتحدة، فلجأ إلى المحكمة الأوربية، التى أيدت الموقف الرسمى البريطانى، وقالت إن قرار منع الفيلم لا يخرق المادة العاشرة من الميثاق الأوربى لحقوق الإنسان، لأن الدول المعنية لها الحق فى تقدير القضايا التى من شأنها أن تسيء إلى المعتقدات الشخصية ذات العلاقة بمجالات الدين والأخلاق. وقد أشارت التقارير التى عالجت الموضوع إلى أن هذه ليست المرة الأولى التى تؤيد فيها المحكمة الأوربية قرارا بمنع فيلم يسيء إلى المعتقدات الدينية، ولكن المحكمة كانت قد اتخذت الموقف ذاته إزاء قضية مماثلة فى أستراليا.

• المشهد الثالث من مصر، حيث سنتوقف أمام رواية صادرة عن «الهيئة المصرية العامة للكتاب» باسم «الصقّار» حافلة بصور الجنس الصريح والعربدة والسكر. وهى الصور التى شاعت فى كتابات هذا الزمان، واعتبرها بعض المثقفين من مستلزمات الإبداع وحرية التعبير، وأضاف آخرون أنها معيار للتنوير. غير أن الرواية أضافت شيئا جديدا تجاوز موضوع الفضائل والأخلاق، وطرق ميدانا آخر هو الأديان والمقدسات. وهو لم يتعامل مع هذه المساحة بحذر، ولم يسرب انطباعاته وآراءه فيها بطريقة ملتوية أو غير مباشرة كما يفعل آخرون، ولكن المؤلف (اسمه سمير غريب على) آثـر أن يتحدث على المكشوف وألا يخفى فى نفسه شيئا ـ ماذا قال؟

على الصفحة الأولى نجده يتحدث عن مكتب فى إحدى الغرف، فيذكر أن كتب الدين ملقاة فوقه «كجثث متعفنة»! ـ فى موضع آخر يتحدث صاحبنا عن حكايات سمعها عن عائلته فى الصغر، منها أن عمه أقام مسجدا انقطع فيه يذكر الله ويصلى، وكان يرفع الأذان لصلاة الجمعة «عندما غلط أشد الغلط وراح يلعن الاسم الأعظم»(!). . أما جده فقد كان يغلق على نفسه باب حجرة طوال أيام شهر رمضان، وكانت الجن تطعمه وتسقيه، «وأنه كان يقضى حاجته قرب فراشه ويمسح نفسه بأوراق القرآن» (ص ٣٢ و ٣٣).

يروى المؤلف قصة علاقة رجل بفتاة فرنسية شهوانية، وأثناء أحد المواقف الجنسية تقول له الفتاة: الآن قل أن تشعر . . . بكفرة ينبعثون تحت جلدك، ويمسحون القرآن من رأسك، ويبولون (ص ٥٠) (!)

بعد صفحات قليلة، نجد الفرنسية تقرأ ما وصف بأنه شعر للدكتور لويس عوض يقول فيه: مليون سما فوق رأسى ولا إلّه يسمع لى ـ أعطنى أى كنيسة أدوسها تحت نعلى (ص ٥٦) !

فى لحظة انسجام وحوار بين الاثنين، يتحدثان عن اسم الولد الذى سينجبانه. فترفض الفرنسية اسما لأنه مسلم، واسما آخر لأنه يهودى، ويجد الاثنان ضالتهما فى كلمة ثالثة هى: ملحد! ـ فيضحك الرجل مستحسنا الفكرة ويقول: روح يا ولد يا ملحد، تعالى يا ولد يا ملحد (ص ١٢٠) !

يزوران الأقصر ويذهبان إلى مكان أثرى بنى فيه أهل المنطقة مسجدا، فتتأفف الفرنسية، وينقل المؤلف على لسانه أنها تقول كارهة: المساجد، ثم يضع علامتى تعجب (ص ١٢٣).

قبل النهاية، وقبل أن تسافر «المحروسة» إلى فرنسا، كان آخر ما كتبته عبارة تقول: أنا أكره المساجد (١٣٧) !

هكذا بدت الرموز الدينية فى القصة التى أصدرتها هيئة رسمية تابعة لوزارة الثقافة، فى مشهد أحسبه لا يختلف فى مضمونه كثيرا عما لوحق بسببه شباب العبادة الشيطانية، الأمر الذى يسوغ لنا أن نعتبر الرواية نوعا من «الكتابة الشيطانية»، العدمية المدمرة لكل ما هو دين - إسلامى أو مسيحى - فضلا عما هو أخلاقى. وما ورد فى هذا الشق الأخير يقع تحت طائلة القانون باعتباره خدشا للحياء العام وتحريضا على الفسق والدعارة (بالمناسبة هناك كتاب جديد وجدته فى معرض الكتاب عنوانه «الدعارة الحلال»!).

خطاب رواية «الصقار» ليس استثناء إلا فى الدرجة فقط. فهذه اللغة التى تسعى إلى تقويض الإيمان الدينى تتردد فى كتابات كثيرة صدرت فى السنوات الأخيرة، إبان فترة الاشتباك مع التطرف، التى وظفها البعض لتصفية حسابات أخرى مع التدين ذاته. ولا يتسع المقام لاستعراض نماذج تلك الكتابات، لكنى أقتطف بسرعة جانبا مما ذكره شاعر قبطى فى مجموعة من القصائد صدرت بعنوان «سيد العالم» (عن هيئة الكتاب أيضا). فى واحدة من تلك القصائد نجده يقول: عرفت أن السماء لا تستحق المحبة - لأنها لا تجيد المحبة. السماء - أيتها المرأة الغريبة - لا تعطى خلاصا حقيقيا (!)

أيا كانت نوايا أمثال الذين يكتبون هذا الكلام، وسنفترض جدلا أنها نوايا حسنة، وأنهم مبدعون موهوبون وقعوا فى الشطط «وزودوها حبتين» أو أكثر، فالقدر المتيقن أنه يتوجه فى النهاية ضد الإيمان الدينى، الذى يمثل أحد أهم ثوابت المجتمع ومقوماته.

□ □ □

خلاصة المشاهد الثلاثة أن الدولة لم تقف محايدة إزاء عملية التغريب والاختراق الثقافى فى النموذج الماليزى، حيث اعتبرت قيم المجتمع وأخلاقه من المقدس الاجتماعى، كما أنها رفضت إهانة المقدس الدينى فى النموذج البريطانى. أما فى بلادنا فثمة قدر من الاجتراء على المقدس، يحتاج إلى مراجعة وضبط.

إذا لاحظت أن موضوعنا الأساسى هو محاولة الإجابة عن السؤال: ما العمل فى مواجهة الغارة الشيطانية التى لاحت فى السماء المصرية أخيرا، فلعلك أدركت مما مررنا به توا أنها ليست الغارة الوحيدة، وأنها ليست سوى أحد تجليات حالة من الانفلات المدمر الذى يزينه نفر من المثقفين بأقنعة ولافتات تستر عورته وتدارى حقيقته.

رب قائل يقول إننى أدعو إلى تدخل السلطة . والحق أننا لا نستطيع أن نلغى دور السلطة باعتبارها حارسة للنظام العام وقائمة على تطبيق القانون ، ثم إننا لا نستطيع أن نطالبها بالوقوف على الحياد فيما يتعلق بالقيم الأساسية للمجتمع ، إيمانية كانت أم أخلاقية أم وجودية (أى بما يتصل بالوجود والكيان والهوية) .

غير أن الأهم من ذلك هو وضوح الرؤية الإستراتيجية لدى الجميع : السلطة والنخبة والمجتمع بمختلف شرائحه . وهو الوضوح الذى من شأنه أن يجيب عن السؤال التالى : ما ثوابت المجتمع التى يتعين الحفاظ عليها وتحصينها ضد التجريح والعدوان؟ والثوابت التى أعنيها هى « المطلقات» ، لأن لكل مجتمع مطلقاته . والقائلون بنسبية كل شىء لا يدفعوننا إلى العبثية والفوضى فحسب ، لكنهم أيضا يلعبون بالنار !

إن الضياع هو النتيجة الطبيعية للانخلاع . وهدم المقدس هو المدخل والتمهيد الضرورى لذلك الانخلاع . وحتى نتجنب ذلك المصير البائس ، فنحن بحاجة لأن نعرف مثلا : هل الإبداع مطلق ولا حدود له؟ وهل يجوز للمبدعين أن يطيحوا بأى شىء؟ أم أن هناك حدودا إيمانية وأخلاقية يتعين احترامها وعدم المساس بها؟

نحن بحاجة أيضا لأن نحدد موقفا من مسألة الهوية والتغريب بحيث نتفق على ما ينبغى الحفاظ عليه ، وما يجب استبعاده ومقاومته ، الأمر الذى ينير الطريق أمام مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع بحيث تصبح على إدراك كاف بمسئوليتها فى هذا الصدد . نحتاج كذلك إلى مناقشة أزمة الفراغ الفكرى والسياسى ، أو قل إنها أزمة اللامشروع التى أسلمت قطاعات عريضة من المجتمع إلى درجات متفاوتة من التيه والحيرة ، حتى وصل نفر منهم إلى عبادة الشيطان .

حينما قرأت للدكتور عبد الوهاب المسيرى أننا بحاجة إلى «عقد اجتماعى جديد» يلتقى عليه الشرفاء والوطنيون من أبناء هذه الأمة ، وجدت أنها دعوة تلخص القائمة الطويلة ، من المهام التى علينا أن ننجزها لكى نزيل الخبث من مجتمعنا ونتطلع إلى فجر جديد ، تطل منه علامات الصفاء والإشراق .

ولو أن شيئا من هذا القبيل حدث ، فربما وجدنا أنفسنا فى النهاية نتوجه بالشكر إلى «عبدة الشيطان» !

«الفقيد» لم يمت بعد!

على الرغم من أن الجنازة ماثلة أمام أعيننا، والنعش مرفوع فوق الأكتاف، وجمهرة النائحين تتصدر الموكب، فإن الحوار لم يمت بعد، ولا يزال فى «الفقيد» بعض حياة! - إذا سألتنى: ما الدليل على ذلك؟ فردى أنه ليس دليلا واحدا، ولكنها أدلة وشواهد عدة، مشكلتها الكبرى أنها محجوبة عين الأعين وراء غلالات الاستقطاب وخطاب «التكفير» الذى تفوق فيه العلمانى على الإسلامى!

فها هو ذا الدكتور رشدى سعيد المثقف الوطنى البارز يدعو فى أحدث كتبه إلى «عقد اجتماعى جديد»، يعطى الناس «أملا فى حياة ومستقبل أفضل»، معتبرا أن تبنى مثل هذا العقد من شأنه «أن يحقق الاستقرار للبلاد، ويحميها من التيارات اللاعقلانية والهدامة». وقد أثبت هذه الدعوة فى تقديمه لكتاب «الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى» الذى ناقش فيه مختلف المشكلات الراهنة فى مصر، وطالب فيه - إلى جانب العقد الاجتماعى - بسياسة جديدة للتنمية تخرج البلاد من أزمتها. ومن المقدمة نلاحظ أن المؤلف أعد كتابه فى الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهى منه فى شهر يونيو عام ١٩٩٦.

خذ أيضا ما كتبه الأستاذ جمال الغيطانى فى صحيفة «الأسبوع»(١) حين تحدث عن: «المثقفين الوطنيين الرافضين للعنصرية الصهيونية، المدافعين عن ثوابت الأمة فى زمن عصيب تهتز فيه القيم». وإذ يحتفى المرء لا ريب بحديث الأستاذ الغيطانى عن «ثوابت الأمة» حتى إذا كان يقصد الثوابت الوطنية التى ينبغى أن تسمو فوق العبث والتطاول، فإن حفاوته لابد أن تمتد إلى كلام آخر عن «المقدسات» كتبه الزميل الأستاذ أحمد إسماعيل فى جريدة «الأهالى»(٢) تحت عنوان «ليسوا كتابا، وليسوا مبدعين». ولأن الكلام مهم، فإننى أستأذن فى إفساح المجال لاقتباس أوسع منه. قال زميلنا ما نصه:

(١) ١٠/ ٣/ ١٩٩٧.

(٢) العدد الصادر فى ١٢/ ٣/ ١٩٩٧.

هل هناك حرية مطلقة فى الإبداع؟ وهل ما يكتبه دعاة هذه الحرية إبداع حقا؟ - لا . . فالحرية ليست انغلاقا وجرحا للمشاعر، ولا ما يكتبه هؤلاء الدعاة إبداعا، بل هذيانا وتعمية واستعراضا مفتعلا! . . فهذا قاص يكتب عن شاب يعاشر أمه عند انطفاء النور، وهذا رجل فى رواية حداثية يمسح مؤخرته بصفحات من المصحف. . . . وهذه فتاة محجبة تمارس الجنس مع عنزة - هل هذا إبداع؟ هل هذا فن؟ ثم ما هى الحرية المطلقة؟ - إن أكثر الفنون حرية هى أكثرها انضباطا والتزاما بالمعايير والقواعد.

لقد جزعت وأنا أقرأ آراء لكتّاب، وهم يدافعون عن الحرية المطلقة فى الإبداع. أى حرية مطلقة؟! وفى أى بلد من بلاد الدنيا تقع هذه الحرية؟!

انتقد الكاتب اتجاه البعض إلى إهدار كل شىء والعصف بكل شىء، بدعوى الحرية وكسر «التابو» (المحرم أو المقدس)، ثم تساءل: هل كسر «التابو» هو فقط التطاول على العقائد وتضمين اسم الله فى سياقات بذيئة؟! - هل يجرؤ أحد من هؤاء الكتاب الطلقاء على كتابة اسم مسئول كبير فى الدولة من باب التصدى وكسر التابو؟ - هل يجرؤ أحدهم على كتابة قصيدة أو قصة قصيرة تتناول رمزا من رموز الحكم بالسخرية والاستهزاء؟ - أبدا، إنهم جبناء وهاربون من الضمير الاجتماعى!

أضاف: يقول هؤلاء الدعاة: ليس هناك مقدسات. . ونقول: لا، بل هناك مقدسات يحرص عليها الناس، ويحتمون بها، ولا بد من احترامها. والإبداع الأصيل وحده هو الطريق للتغيير المنشود، واقتلاع القيم الفاسدة والموروثة، فليس بالتعري وإطلاق الغرائز يتحرر الإنسان، ولكن بالثقافة والإبداع وروادع الغريزة وضوابط الأهواء، هذه وغيرها هى ضمانة التحرير المنشود، من أجل كرامة الإنسان ورفعته.

لا، هؤلاء ليسوا كتابا وليسوا مبدعين، إنهم فئة ضالة تبحث عن دور، ولا تجيد أدوات هذا الدور! - (انتهى).

□ □ □

هذه الكلمات والمواقف تكتسب أهميتها ليس فقط من كونها تتبنى حلما للمجتمع وتدافع عن ثوابته ومقدساته، ولكن أيضا لأنها صادرة عن المعسكر أو المنابر العلمانية، فالدكتور رشدى سعيد مثقف قبطى من رواد ذلك المعسكر وطليعته، والأستاذ جمال الغيطانى انضم إليه خصوصا فى مرحلة الاستقطاب الأخيرة، والأستاذ أحمد إسماعيل كتب كلامه ذاك فى جريدة «الأهالى» اليسارية المعارضة.

والذين يتابعون الكتابات الصادرة عن ذلك المعسكر، يجدون أن بين رموزه وعناصره آخرين لا يختلفون حول المواقف والمعانى التى مررنا بها توا، ولعلى أذكر منهم الأساتذة والدكاتره: أنور عبد الملك وعبد العظيم أنيس ومحمد سيد أحمد وحسن حنفى وجلال أمين وحازم الببلاوى وجميل مطر، وغيرهم ممن غابت أسماؤهم عن ذاكرتى.

حين صدرت أمثال تلك الإشارات عن المعسكر العلمانى، فإنها مرت بمنتهى الهدوء ولم تثر حساسية أحد أو غضبه. سأتوقف فى الوقت الراهن أمام النماذج الثلاثة التى ذكرتها، لأنها تهمنى فى إبراز مفارقة مثيرة سآتي على ذكرها حالا.

ذلك أن دعوة الدكتور رشدى سعيد إلى «العقد الاجتماعى» قوبلت بما تستحقه من تفهم وتقدير، حتى إن كتابه «الحقيقة والوهم..» الذى أطلق تلك الدعوة فى مقدمته، حصل على جائزة فى معرض الكتاب الذى أقيم بالقاهرة، اعتبرته ضمن أفضل الكتب التى صدرت فى سنة ١٩٩٦. وبالمثل، فإن كلام الأستاذ جمال الغيطانى، فى الدفاع عن «ثوابت الأمة» لقى ترحيبا من كل الوطنيين المصريين الذين يشاركونه الشعور بعمق أزمة «اهتزاز القيم» التى أشار إليها. أما ما كتبه الأستاذ أحمد إسماعيل عن «المقدسات»، فإن تمريره واحتماله فى جريدة «الأهالى» له مغزاه الإيجابى فى السياق الذى نحن بصدده.

حين يطالع باحث مثلى هذا المشهد، فإنه وهو يحتفى بتلك الإشارات، لابد أن يخطر على باله السؤال التالى: ماذا لو أن الدعوة إلى العقد الاجتماعى، والمطالبة باحترام الثوابت وبالدفاع عن المقدسات، صدرت عن أحد ممن ينتمون إلى المعسكر الإسلامى؟ ـ هذا ليس افتراضا ولا هو سؤال نظرى، ولكن أطرحه انطلاقا من تجربة شخصية مررت بها خلال الأسابيع الماضية، وأحسب أن الذين طالعوا الصحف والمجلات المصرية التى صدرت فى تلك الفترة تابعوا مشاهد تلك التجربة، بصورة أو أخرى.

وقبل أن أعرض لتلك المشاهد، أرجو أن ينتبه كل أحد إلى أننى لست فى مقام الدفاع عن النفس ـ برغم أن ذلك حق مشروع ـ ولكنى معنى بقضية أكبر تتجاوز الذات وتسمو فوقها.. قضية وثيقة الصلة برأب صدوع الصف الوطنى والخروج من مأزق الاحتراب الأهلى الذى يعد الوطن ضحيته الأولى، والحلم والمستقبل فى مقدمة شهدائه!

لقد كنت أحد الذين دعوا إلى العقد الاجتماعى الجديد. للدقة، فإن الدكتور عبد الوهاب المسيرى كان قد طرح الفكرة فى إحدى مقالاته، ووجدتها معبرة عما تمنيته فى الحلقة الأخيرة من سلسلة المقالات التى كتبتها بمناسبة الضجة التى أثيرت فى مصر حول «عبادة الشيطان»، فعرضت ما عندى فى هذا الصدد، وأيدت دعوة الدكتور المسيرى، حتى جاء عنوان المقالة «حاجتنا إلى عقد اجتماعى جديد».

فى تلك المقالة، وفى كتابات أخرى سابقة تحدثت عن «الثوابت» وضرورة الحفاظ عليها، وعن «المقدسات» التى ينبغى صيانتها، لأسباب أرجو ألا أكون مطالبا بالإفاضة فيها ـ ماذا كان صدى تلك الكتابات؟

لست أسأل عن الصدى لدى القراء، فهؤلاء أعرفهم وأثق فيهم، وتل الرسائل الذى وجدته على مكتبى بعد أسبوع من نشر تلك المقالات، طمأننى إلى أن القارئ بخير، وأقنعنى بأنه يقف فى موقع يتقدم كثيرا على بعض شرائح النخبة التى يفترض أن تعبر عن ضميره وأشواقه. سؤالى منصب على صدى كلامى لدى بعض الكتاب والمعلقين فى الصحافة المصرية.

□ □ □

فيما طالعت من كتابات، فقد كان الصدى مثيرا وطريفا وداعيا إلى التأمل فى آن واحد. فقد استفز الكلام الميلشيات العلمانية، وخرجت عناصرها غاضبة ومندة بفكرة العقد الاجتماعى. فاعتبرها أحدهم من قبيل «التنطع» الأصولى، وقال آخر إنها تخفي في باطنها دعوة إلى الحكومة الدينية التى تطالب بها الجماعات المتطرفة، وهى الحكومة التى أحرقت ابن المقفع وصلبت الحلاج وخنقت السهرودى، وهى التى يذبح باسمها الأطفال فى الجزائر ويحصد المسيحيون بالرشاشات فى (أبو قرقاص). وتساءل ثالث متظرفا: هل يريدون هذا العقد الاجتماعى إيرانيا أم أفغانيا أم سودانيا أم جزائريا؟ ـ أم أنهم يريدونه حصان طروادة ينفذون به إلى الحلبة وينقضون عليها. . ممسكين بالعقد المزعوم فى يد، وفى اليد الأخرى سنجة أو جنزير؟! . . . . إلخ.

استنكر آخر إلحاحى على احترام الثوابت والمقدسات، وتساءل عما إذا كنت أحمل تفويضا مقدسا يخولنى حق تحديد مقدسات المجتمع وثوابته. وقال آخر إننى أفرض على المثقفين مرجعيتى الخاصة[١].

---

(١) لاحظ أن الخلاف لم يعد فى الرؤية الفكرية، ولكنه امتد إلى المرجعية التى هى بمثابة الأصول.

تعددت كتابات الذين اعتبروا الدعوة إلى الالتزام بالثوابت والمقدسات قيدا على الإبداع ومصادرة للحريات، وحين أشرت إلى نموذج واحد فج للاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، نصب بعضهم «مندبة» واعتبرها بلاغا ضد أحد «المبدعين»[١]:

هذا هو الشق المثير فى المشهد، أما ما بدا أنه طريف فيه وداعيا إلى التأمل والتفكير، فهو ذلك الاختلاف البين فى صدى الدعوة. فهى مقبولة وخفيفة على القلب والروح، إذا صدرت عن الجانب العلمانى. أما إذا ترددت الدعوة ذاتها، بنفس المفردات والمصطلحات عن طرف له انتماؤه الإسلامى، فإنها تغدو مسكونة بالعفاريت والجن، وتتحول إلى مؤامرة كبرى لها أهدافها الخبيثة والشريرة!

لقد كتبت بعد جريمة (أبو قرقاص) التى تم الاعتداء فيها على إحدى الكنائس اعتذارا لكل قبطى، استغرق مقالا بأكمله[٢]، وفى ختامه طرحت عدة تساؤلات عن الأسباب الاجتماعية والسياسية التى أفرزت عملا شاذا من ذلك القبيل - (اقتحام كنيسة وقتل من كانوا بداخلها). فى هذا الصدد تساءلت - من باب الاستفهام فقط - عن دور الخطاب العلمانى الذى يحتمى بورقة الأقباط لوقف مسيرة المشروع الإسلامى، ومدى مسئوليته عن تعبئة بعض الشباب الجاهل بالإسلام ضد الأقباط. حين أوردت هذا السؤال فى أسطر معدودة للتفكير فيه، تصيّده أحد شيوخ العلمانية (الدكتور فؤاد زكريا)، فتجاهل كل ما قلته، واعتبر أن الدعوة إلى التفكير مؤامرة وجريمة، واستخرج «العفريت» من المقالة، وبقدرة قادر حول الاعتذار إلى كل قبطى إلى «إعذار لكل إرهابى». . هكذا مرة واحدة!

إنه ذات المنطق الذى يرفض أن يرى خيرا أو دعوة مخلصة فى المنتمى الإسلامى. فالفرض الأساسى أنه شرير ومدرج ضمن «المطاريد»، من ثم فالأصل أن ما يصدر عنه لا بد أن يكون شريرا، ولا محل لإثبات العكس!

أكثر من ذلك، فكل واحد من أصحاب ذلك الانتماء يعد مسئولا مسئولية شخصية ومباشرة عن صلب الحلاج وإحراق ابن المقفع وتصرفات أسامة بن لادن، والتهديدات الموجهة إلى الشاب خالد صاحب أغنية «ديدى»، وعن تطليق (نصر أبو زيد) من زوجته، ومحاولة اغتيال الأستاذ نجيب محفوظ، والاعتداء على السياح الأجانب

---

(١) أشار الزميل أحمد إسماعيل إلى النموذج ذاته، وأضاف نماذج أخرى لم أكن أعرفها.
(٢) ستجده فى مكان آخر من هذا الباب.

وقتل الرهبان فى الجزائر، وعن ختان الإناث وشركات توظيف الأموال وحركة طالبان واقتحام كنيسة (أبو قرقاص) ومحاولة نسف مركز التجارة العالمى، وعن التكفير والاستحلال وانهيار سعر العملة بالسودان!

فى الحوارات العبثية الجارية، يتعين على صاحب الانتماء الإسلامى قبل أن يفتح فمه بأى كلام، أن يثبت براءته من كل تلك الحوادث، وأن يأتي بالدليل الذى يقنع كل تلك المحاكم المنصوبة بأنه لم يكن ضالعا فى أى منها، ابتداء من صلب الحلاج إلى انهيار العملة فى السودان! ـ وهى مهمة لا يستطيع النهوض بها سوى مؤلف عبقرى لمسلسل كوميدى يمكن أن ينافس فى الطول شريط «الجرىء والجميلات»!

إذا فكرنا فى المسألة على نحو جاد، فسنجد أن هذا الموقف فى جوهره ليس إلا نوعا من «التكفير» العلمانى، الذى يصر على احتكار الحقيقة، ويعمد إلى طرد الآخر وإخراجه من «الجنة» التى يريد أن يستأثر بها، وفى سبيل ذلك، فإنه يتمسك بدمغه بكل نقيصة، تمهيدا لإلغائه وإنكار حقه فى الوجود!

فى الوقت ذاته، فإن المشهد يجسد فى عمقه أزمة ثقة مستحكمة، بين الطرفين. . أدرى أن هذه الأزمة فى شق منها لها أسبابها الموضوعية التى يتعين على كل واحد منهما تداركها لا ريب، ولكن الذى لا شك فيه أن هناك أسبابا أخرى موهومة، وأن هناك أسبابا ثالثة يفتعلها بعض الغلاة، لتأجيج الخصومة واستمرار القطيعة، لأنهم يتعيشون من هذه الفتنة.

لا أخفى أننى فى بعض الأحيان كنت على وشك الكتابة عما أعتبره «موتا للحوار»، غير أننى كنت أتعلق بإضاءات هنا وهناك، وألتمس منها أملا فى إحياء ذلك الحوار، الذى أعرف أنه لا مفر منه للتعايش والاستمرار، على الأقل بين الشرفاء والوطنيين فى الوطن الواحد. ومثل هذا الكلام الصادر عن المعسكر العلمانى عن العقد الاجتماعي وعن حماية الثوابت وصيانة المقدسات من قبيل تلك الإضاءات التى أعنيها، التى تدل على أن هناك مشتركا يمكن الاتفاق عليه بين الجميع، وأن الفجوة ليست بالاتساع أو العمق الذى يبدو لأول وهلة.

وهى مسئولية لا بد أن ينهض بها الشرفاء والوطنيون فى هذه البلاد: أن يثبتوا أن الحوار الفقيد لم يمت بعد؛ وأذكّر فى النهاية بكلام «دانتى» الذى قال فى «الكوميديا

الإلهية» إن قعر جهنم محجوز لأولئك الذين يقفون على الحياد حين تتعرض القيم للخطر.

وأشهد - وأقسم - على أن دانتى لم يكن أصوليا، ولم يذكر اسمه حتى الآن ضمن المتهمين فى حادث الاعتداء على كنيسة (أبو قرقاص)؛ ولم تثبت التحريات أن له أى علاقة بمحاولة اغتيال نجيب محفوظ!

خيرها فى غيرها!

خسئتم! أعلى «الدِّش» و«الإنترنت» تتطاولون، وتجترئون، وأنتم تجهلون، أيها البسطاء الغافلون، أنكم بذا عن الحداثة تعرضون، وبالعصر تكفرون، وبآياته تكذبون. ثم أنتم للإبداع تلاحقون، وعن الثوابت تتحدثون، فتكشفون المستور والمكنون، حتى عرفنا منكم إلى أين أنتم بنا ذاهبون: إلى الوراء وسالف القرون! بئس السنون! تبا لكم ولما تفعلون!

هذه السطور تلخص تعقيبات شتى، انتقدت وسفهت مقالات بعض الكتاب، أنا واحد منهم، ممن أبدوا ملاحظاتهم على موضوع «عبدة الشيطان»، وحاولوا التنبيه إلى مختلف الثغرات التى أسهمت فى صنع أزمة الشباب، حتى أوصلتهم إلى ما وصلوا إليه.

ما إن نشر الكلام حتى قوبل من بعض الغلاة بدرجات متفاوتة من العصبية والتشنج، الأمر الذى حول الحوار المنشور إلى معركة لم تخل من مساعي التجريح والتغليط والكيد، التى استخدمت فيها لغة هابطة، يفترض أن تتأبى عليها الصحافة المحترمة. ولأننى لا أجيد تلك اللغة، لم أجد وسيلة لعرض وتلخيص مقولة إخواننا هؤلاء إلا بذلك الأسلوب الذى رأيت، وتوخيت أو تمنيت أن تسهم الصيغة فى التخفيف من الانفعال والتشنج، حتى نستعيد بعض الهدوء الذي أحسبه مهما لإحسان النظر فى الأمر.

سأتناول هنا ما يخصنى من تلك الانتقادات، خصوصا أننى صاحب الحصة الكبرى منها. وسأركز على ثلاثة مستويات من الأفكار، تحتاج إلى مراجعة وتصويب.

• فقد نسب إلىّ أحدهم مرَّة أن «أول ما طالبت به» هو: «سد الطريق إلى المستقبل، والانكفاء إلى الوراء»، عبر «قطع اتصال الناس ومجتمعنا خاصة (بالإنترنت)

و(الدش)» . فى مرة ثانية ، ألح الكاتب على الفكرة ذاتها بلغة أكثر «تهذيبا» ، فذكر : «أن المتنطعين باسم الأصالة والدين قالوا إن شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت) ، هى المسئولة عن توصيل «تقليعة» عبادة الشيطان إلى شبابنا ـ ولذلك فلا بد من حظرها ، (حيث) الحظر هو العلاج الوحيد»!

دعك من اللغة و«الأدب» المستخدم فى الحوار ، لأن الأسوأ من ذلك أن الكلام اتسم بجرأة شديدة على الحق والحقيقة . وكل ما أستطيع أن أقوله هو أن تلك المزاعم ليست سوى كذب صراح ، لا أستطيع أن أفترض فيه حسن النية ، للأسباب التالية :

١ ـ أننى حينما تحدثت عن الأسباب العامة لأزمة الشباب فى مقال بعنوان «للكل ندق الأجــراس»[١] ، ذكرت ١٢ نقطة تراوحت بين الفراغ السياسى والفكرى وبين التغريب والعدوان على المقدسات ، مرورا بانعدام التربية فى المدارس والخلل فى منظومة القيم ، والتركيز على الأمن السياسى دون الأمن الاجتماعي . وأشرت فى آخر نقطة إلى تأثير الوجه السلبى فى ثورة الاتصال ، حيث أصبح التليفزيون «أداة خطيرة للاختراق وتغيير نمط الحياة والسلوك» ـ واستشهدت فى ذلك بتقرير نشرته الصنداى تايمز فى ١ / ١ / ١٩٩٥ عن «الدش» كان عنوانه «سلاح الغرب السرى ضد الإسلام» .

فى مقال التشخيص ، لم أتعرض بكلمة «للإنترنت» ، وألمحت إلى الوجه السلبى لثورة الاتصال ، الأمر الذى يفهم منه كل صاحب عقل رشيد أن لهذه الثورة وجها إيجابيا لا يمكن إنكاره . فكيف يتفق ذلك مع الزعم بأن أول مطلب «للمتنطعين» من أمثالى كان قطع اتصال الناس بالإنترنت وفرض حظر على الدش؟!

٢ ـ فى مقال تال نشر تحت عنوان «حاجتنا إلى عقد اجتماعى جديد» ، حاولت الإجابة عن السؤال : ما العمل؟ ـ وقبل أن ألخص الإجابة التى عبر عنها العنوان ، دعوت إلى «**تأمل**» ـ وأضع خطا تحت الكلمة ـ مشاهد ثلاثة ، كان أحدها من ماليزيا يعكس موقفا للدولة من التغريب والاختراق الثقافى (وهو الذى يهمنا فى السياق) وقد تحدثت فيه عن قرار منع الشباب المقلد لصرعة «البانكس» من دخول المدارس ما لم يغيروا من هيئتهم . ونقلت قول رئيس الوزراء الماليزى : إنهم لم ينقلوا عن الغرب قيمه الإيجابية فى الجد والإتقان والانضباط ، بل إنهم نقلوا عنه السلوكيات السلبية التى هى ضمن أسوأ ما فيه . قلت أيضا إن ماليزيا وسنغافورة فى حملتهما ضد التغريب

---

(١) نشر فى ٤ من فبراير .

ودفاعهما عن الهوية الثقافية، فإنهما منعتا «الدش»، ولكن ماليزيا سوف تسمح به فى يوليو القادم فى الحدود التى لا تروج للفحش والجنس.

قلت كذلك إن موضوع الإنترنت مثار هناك؛ حيث المناقشات مستمرة حوله. ونقلت عن رئيس الوزراء أيضا قوله: إن ألمانيا منعت استقبال مواد الفحش والدعارة عبر شبكة الاتصالات الدولية. وأشرت إلى أن دولة الإمارات العربية اتخذت بآخرة قرارا من هذا القبيل.

خلصت من استعراض المشاهد الثلاثة إلى «أن الدولة لم تقف محايدة إزاء عملية التغريب والاختراق الثقافى فى النموذج الماليزى - حيث اعتبرت قيم المجتمع وأخلاقه من المقدس الاجتماعى. كما أنها رفضت إهانة المقدس الدينى فى النموذج البريطانى [1]. أما فى بلادنا فثمة قدر من الاجتراء على المقدس يحتاج إلى ضبط ومراجعة» [2].

هذه الدعوة إلى «**تأمل**» المشاهد الثلاثة وإلى إبرام عقد اجتماعى جديد نتفق فيه على الدفاع عن ثوابت المجتمع من الهوية إلى القيم الإيمانية والأخلاقية، وصفها الكاتب المهذب بأنها من قبيل «التنطع»، بعدما ابتذلها عمدا، وترجمها إلى دعوة لحظر «الإنترنت» و«الدش» [3]!

□ □ □

بماذا توصف هذه الطريقة فى «الحوار»؟!

لن أجيب، ولكنى سأترك الحكم للقارئ، واثقا من إنصافه وسلامة حسه. فقط سأسمح لنفسى باستطراد بسيط فى مسألة «الإنترنت» التى لم أنشغل بها كثيرا - كما رأيت - أثناء مناقشة أزمة الشباب. فقد شاء ربك أن تنشر صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية تقريرا فى نفس اليوم الذى ظهر فيه تعليق كاتبنا الهمام [4] تحت عنوان يقول: ندوة دولية تبحث فى لندن مكافحة الإباحية والعنف فى «الإنترنت».

---

(١) كنت قد رويت قصة تأييد المحكمة الأوربية لقرار بريطانى بمنع فيلم جارح لمشاعر المسيحيين المتدينين.

(٢) أشرت فى المشهد الثالث إلى رواية صدرت عن الهيئة العامة للكتاب التابعة لوزارة الثقافة فى مصر، لم تترك مقدسا إسلاميا أو مسيحيا إلا أهانته بالاسم، من القرآن إلى الكنيسة.

(٣) ملحوظة: فى أول مقال كتبته عن العبادة الإبليسية (نشر فى ٢٨ / ١) ذكرت أننى ممن يتعاملون مع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وأن المعلومات التى تضمنها المقال عن تلك العبادة مستقاة منها!

(٤) ١٤ / ٢ / ١٩٩٧.

قال التقرير ما خلاصته : إنه بدأت فى لندن ندوة دولية خاصة حول مراقبة النشاطات غير القانونية والأخلاقية داخل الشبكة الدولية للمعلومات (إنترنت)، لا سيما سبل مكافحة الموضوعات الإباحية، وتلك المتعلقة بدعارة الأطفال واستغلالهم لجنى الأرباح، عن طريق ترويج الصور الفاضحة. أشرفت على تنظيم الندوة رابطة السلطات المحلية لمدينة لندن، ومولت جزئيا من جانب الاتحاد الأوربى، وانعقدت فى مقر معهد المهندسين المدنيين البريطانيين. وقد شارك فيها مندوبون من مجالس الإعلام الحكومية فى أوربا، وباحثون متخصصون فى علم النفس والإجرام، إضافة إلى شخصيات رفيعة من البرلمانيين ورجال الأمن، ومعهم شخصيات نسائية من جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة فى أوربا والولايات المتحدة.

محور مناقشات هذا الجمع هو : سبل تأمين مراقبة فعالة للنشاطات الفردية ونشاطات المجموعات العاملة فى ميدان النشر والتوزيع على خطوط «الإنترنت»، بهدف تحويل شبكة المعلومات إلى محيط آمن، يمكن الاستفادة من قدراته الكبيرة، دون الإخلال بمهامه ووظائفه الأساسية.

حين وقعت على التقرير، هتفت ضاحكا : ظهر «المتنطعون» باسم الأصالة والدين فى لندن!

إن الفرق بين الموقف الذى عبرت عنه الكتابات التى مررنا بها، وموقف ذلك التجمع الأوربى هو بالضبط الفرق بين العبث والمسئولية. ذلك أن أولئك الخبراء الذين التقوا فى لندن لم يكونوا متنطعين ولا دعاة للانكفاء إلى الوراء كما ذكر صاحبنا، ولكنهم سعوا إلى التعامل مع موضوع الإنترنت بمسئولية فرضت عليهم إجراء تلك المناقشة، لتجنيب المجتمع المخاطر الناشئة عن سوء استخدام شبكة المعلومات الدولية، تأمينا له ضد الفساد والجريمة. ومن آيات بؤس وضعنا الثقافى أن مسألة بهذه البساطة والبديهية ليست موضع اتفاق، بل وتثار من حولها معركة يتم التراشق خلالها بمختلف الاتهامات، وتنسج من حولها الأكاذيب والافتراءات!

□ □ □

● النقد الثانى الذى وجه إلى ما كتبت فى الموضوع تمثل فى سؤال أحد الباحثين : من أعطاه الحق (يقصدنى) فى تحديد ثوابت المجتمع؟ - وقول آخر : إن ما أنادى به من تحصين القيم الأساسية للمجتمع بسياج من الحصانة والقداسة، هو دعوة إلى الجمود، وعودة بالمجتمع إلى العصور الوسطى.

الملاحظتان كارثيتان بامتياز. لأن الأولى تعنى أن الثوابت مسألة اجتهادية فى نظر بعض المثقفين، خصوصا الذين يزعجهم الحديث عن الانتماء العربى أو الإسلامى. أدرى أن هناك من يحاول خلخلة ذلك الانتماء: فمن قائل إن الشخصية المصرية تتجاوز حدود هذين الانتماءين، وإنما تتداخل فيها انتماءات أخرى اقتربت من العشرة، إلى من أجهد نفسه فى إعداد بحث أراد أن يقنعنا فيه بأن دخول العرب إلى مصر كان نذير شؤم ويوما أسود فى تاريخها[١].

إن ثوابت الأمة هي قيمها الأساسية، التى تتحدد من خلال مصدرين، أحدهما الدينى (وهو فى مصر الإسلام والمسيحية)، وثانيهما المجتمع الذى تتبلور ثوابته فى وثائقه المرجعية وعلى رأسها الدستور.

والنصوص القطعية هى التى تحدد الثابت فى الدين، بينما المصالح العليا هى التى تحدد ثوابت المجتمع. الأمر الذى يعنى أن ثوابت الدين مطلقة بينما ثوابت المجتمع نسبية، وقد تختلف من مرحلة حضارية إلى أخرى. فقد يعد نظام الحزب الواحد والاشتراكية من ثوابت المجتمع فى مرحلة، وقد تتغير هذه النظرة وتصبح التعددية والديمقراطية من ثوابته الأوفى فى التعبير عن مصالحه العليا فى مرحلة أخرى.

هكذا، فإن ثوابت الأمة لا يحددها فرد ولا تفرضها جماعة، ولكنها تنطلق من ضمير المجتمع ومصالحه كما بينا. وإذا استخدمنا المصطلح الشرعى فإن الثوابت تعد «أصولا» مستقرة ينبغى ألا تكون موضع خلاف بين النخبة خصوصا. أما إذا كان هناك من يعتبر الثوابت مجرد «وجهة نظر»، ومن ثم يدعو إلى خصخصتها (بالمرَّة!) ـ فإن ذلك يعد مؤشرا على بؤس المشهد الثقافى تتجلى فيه كارثة غياب الإجماع الوطنى.

هذا الذى قلته ينسحب بدوره على من اعتبر الدعوة إلى تحصين القيم الأساسية جمودا وعودة بالمجتمع إلى العصور الوسطى. فأمثال هؤلاء يعتبرون التقدم والتحديث انفكاكا من كل تكليف أو التزام دينى أو أخلاقى أو وطنى، بحيث تنعدم الثوابت والمطلقات، ويصبح كل شىء نسبيا ومعقودا على الهوى. وللعلم، فإن عبدة الشيطان انطلقوا من هذه النقطة تحديدا، وأضافوا إليها أن الإنسان هو المطلق الوحيد!

● المستوى الثالث من الأفكار التى ترددت فى نقد ما كتبت ليس بعيدا كثيرا عن المعانى التى أشرت إليها توا. فحين دعوت إلى عدم ابتذال الحرية والإبداع، وضربت مثلا بالرواية التى أهانت مقدسات المسلمين والمسيحيين، منوِّها بأن مثل هذا التجاوز

---

(١) ثمة مؤلف عن الفتح العربى لمصر يروج لهذه المقولة.

صار يصنف من شروط «الإبداع»، فقد البعض أعصابهم، فمنهم من قال إننى أكن عداء لحرية التعبير، ومنهم من قال إننى أدعو إلى قتل الكتاب (هكذا مرة واحدة!).

تلك أيضا من عجائب حياتنا الثقافية. لأن العقلاء في كل مكان وزمان لم يختلفوا على التلازم بين الحرية والمسئولية، وعلى أن الحرية الجديرة باحترام القانون وحمايته، هى تلك التى تصون القيم الأساسية للمجتمع.

لقد سكتوا جميعا عن النصوص الجارحة للإيمان الدينى التى أوردتها من رواية «الصقَّار»، بينما سوغها بعضهم بحجج متهافتة. ولم نقرأ لأحد من الغيورين على «الإبداع» أو «الدش» أى استنكار لذلك الإسراف فى الاجتراء على المقدس، ولو فى حدود كلمة «عيب». وهو مسلك يدعو إلى الحزن والرثاء، يذكرنى بموقف غلاة العلمانيين فى تركيا الذين يعتبرون سب الله ورسوله وكتابه من قبيل حرية التعبير والإبداع، بينما مجرد نقد كمال أتاتورك - وليس سبّه - يعد عندهم عدوانا على المقدسات والثوابت، يستحق فاعله المحاكمة والسجن!

لقد كنت أحد الذين تمنوا أن تكون قضية عبادة الشيطان فرصة لمناقشة أزمة الجيل والمجتمع، ومحاولة التوصل إلى رؤية أفضل للمستقبل، من خلال حوار شجاع يشارك فيه كل الوطنيين المهمومين بذلك المستقبل. لكن هذا الحلم أجهض والأمل أحبط، بعدما انشغل كثيرون بمعارك جانبية تافهة، فيها من تصفية الحسابات الصغيرة أكثر مما فيها من الغيرة على الوطن والمستقبل - هل نواسى أنفسنا ونقول: خيرها فى غيرها؟!

اعتذار إلى كل قبطى

لا أعرف كيف أوصل اعتذارا شخصيا إلى كل قبطى فى مصر أوخارجها، عن الجريمة البشعة التى حدثت فى كنيسة (أبو قرقاص)، وأدت إلى مقتل تسعة أشخاص، برغم أنى لا أعرف الفاعلين، ولا أفهم دوافعهم أو مقاصدهم، لكنى أعرف شيئا واحدا مما أذيع رسميا، هو أن القتلة مسلمون، وأن القتلى أقباط، وأن المصاب هو مصر كلها.

لا أتحدث عن عزاء، فكلنا أهل الضحايا، وحقنا أن نتلقى العزاء لا أن نقدمه. فالجرح - أكرر - جرح الجميع، والدم دم الجميع، والحزن والفجيعة حظ الجميع.

لست واثقا من أن اعتذارى يمكن أن يصل إلى مسامع كل قبطى، لكنى لا أملك سوى إثبات ذلك الاعتذار وإشهاره على الملأ، متمنيا أن ينقله الدانى إلى القاصى والحاضر إلى الغائب. أما إذا لم يصل إلى غايته، فحسبى أننى أبرأت ذمتى أمام الله، ولم أكتم شهادتى فى إنكار المنكر الذى وقع.

أعتذر لأن الذين فعلوا فعلتهم انتسبوا إلى دين أومن به، ورفعوا راية أقف تحتها، وإن حمدت الله على أنهم يقفون على أرضية ما تمنيت لحظة أن أقف عليها، وإنما فررت منها فرار السليم من الأجرب، ودعوت الله أن يباعد بينى وبينها، كما باعد بين المشرق والمغرب!

إن شئت الدقة فقل إن هذا الذى أنا بصدده ليس اعتذارا لكل قبطى فحسب، وإنما هو أيضا براءة من أمثال هؤلاء الذى نكب بهم الإسلام، فابتذلوه وأهانوه، حتى جعلوه مضغة فى أفواه الصائدين والكارهين والكائدين.

لا أعتذر عن شىء فى الإسلام، وإنما أعتز بكل ما جاء به، وأحتكم إليه فى البراءة من الفعل والفاعلين، وأنزهه عن أن يكون طرفا فى كل ما جرى. ولا أعتذر عن سلوك

المسلمين، حيث القتلة لا يمثلونهم فى شىء، وإنما هم نبت شيطانى يعد شوكة فى حلوقهم بقدر ما إنه طعنة فى خاصرة الوطن. فالمسلمون الحقيقيون أدركوا منذ اللحظات الأولى أن الرصاصات التى أطلقت على فتية القبط صوبت نحو صدور أبنائهم، وأن العدوان على حرمة الكنيسة هو جزء من العدوان على مقدسات الوطن. وهم الذين سارعوا بالتبرع بدمائهم لإسعاف المصابين، وحملوا النعوش على أكتافهم فى مقدمة المشيعين، ومضوا يواسون بعضهم البعض شأن غيرهم من الحزانى والمكلومين.

كمسلم أزعم أن ما حدث لم يكن جريمة واحدة، وإنما أربع جرائم وقعت فى ذات الوقت..

القتل جريمة أولى. ذلك أن دم الإنسان من أكثر الأمور حرمة فى المفهوم الإسلامى. وإهدار ذلك الدم فى غير حالات القتال أو القصاص المشروع إثم لا يعادله إثم آخر.

وقد بلغت تلك الحرمة درجة جعلت القرآن يقرر أنه ﴿ **من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا** ﴾[1]. والنص القرآنى له دلالته العميقة حيث يعتبر إزهاق أى روح بريئة بمثابة اغتيال للبشرية بأسرها، فما بالك بتسعة أرواح بريئة أو عشرة؟!!

هتك قاعدة «البر والقسط» التى هى الأصل فى علاقة المسلمين بغيرهم، جريمة ثانية. وهى القاعدة النفيسة المقررة فى النص القرآنى الذى يقول: ﴿ **لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم** ﴾[2] ـ وإذا لاحظنا أن مصطلح «البر» استخدم فى الخطاب القرآنى لوصف العلاقة الحميمة التى يفترض أن تسود داخل الأسرة الواحدة، فلنا أن نتصور دلالة استخدام ذات المصطلح فى تكييف علاقة المسلمين بإخوانهم فى الوطن من أبناء الديانات الأخرى.

ضرب وحدة الأمة جريمة ثالثة. ذلك أنه ليس مستبعدا أن يؤدى عدوان من ذلك القبيل إلى تعكير صفو العلاقة بين المسلمين والأقباط، حتى إذا كان المقصود به توجيه رسالة إلى الحكومة وليس إلى الأقباط. وهذه الوقيعة البائسة بين الشركاء فى الوطن من شأنها أن تضعف بنيانه وتهدد كيانه. وذلك خطر عظيم يعرف قدره ويتأبى عليه قارئ القرآن حين يتلقى عبرة قصة سيدنا موسى عليه السلام الذى غاب عن قومه من بنى إسرائيل لبعض الوقت، وتركهم فى عهدة أخيه هارون. لكنه حين عاد وجد القوم قد

(١) سورة المائدة: الآية ٣٢.

(٢) سورة الممتحنة: الآية ٨.



عبدوا عجلا من دون الله، فثار ونهر أخاه حتى اشتبك معه. فما كان من الأخ هارون إلا أن قال لأخيه ﴿ يا بن أُمَّ لا تأخذْ بلحيتى ولا برأسى إنى خشيت أن تقول فرّقتَ بين بنى إسرائيل ﴾[1]. وهى الحجة التى قبلها النبى موسى مقدراً وجاهتها، برغم أنها تعنى فى موازنات ذلك الظرف، أن هارون غض الطرف مؤقتا عن الشرك الذى وقع فيه بنو إسرائيل، حفاظا على وحدة صفهم وتجنبا لتشرذمهم أو تفتتهم.

العدوان على الكنيسة وانتهاك قدسيتها وحرمتها جريمة رابعة. وعند أهل الإسلام فإن أمثال الكنائس من دور العبادة لها حصانة خاصة، وثيقة الصلة باعتراف الإسلام بالديانات الأخرى واعتبار أنبيائها أنبياء للمسلمين عليهم صلوات الله وسلامه. وقد كان من وصايا النبى عليه الصلاة والسلام لجيوش المسلمين ألا يغدروا ولا يغلوا. . . ولا يقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع. هذا مع الأعداء وبرغم القتال، فما بالك بالمسالمين من الإخوة فى الوطن؟!

فى السيرة النبوية أن رسول الله عقد عهدا مع نصارى نجران نص فيه على ما يلى: «النجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد رسول الله، على ما تحت أيديهم من قليل أو كثير. لا يضار أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته. . . ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقا فبينهم النصف (العدل والإنصاف) - لا ظالمين ولا مظلومين».

هذا بعض ما يعرفه الذين تربوا فى مدرسة الإسلام وتشربوا تعاليمه من منابعها الأصيلة الصافية، الأمر الذى يدعونا حقا إلى طرح العديد من الأسئلة بشأن أولئك الذين ارتكبوا تلك الجريمة النكراء: كيف سوغوا لأنفسهم فعلتهم؟ وأين تشكلت عقولهم ومداركهم؟ ومن أين أتوا أصلا؟ وإلى أين هم ذاهبون؟

□ □ □

لست أخفى أن الحدث كان صاعقا بالنسبة لى، حتى شككت لأول وهلة فى هوية الفاعلين وقلت: إذا لم يكونوا عملاء، فهم بالقطع إما مجانين وإما جهلاء. تذكرت قصة كنيسة «سيدة النجاة» فى كسروان بجبل لبنان، التى زرعت فيها عبوة ناسفة انفجرت أثناء صلاة الأحد، و أودت بحياة أحد عشر شخصا وأصابت ٦٠ آخرين بجراح، وكان ذلك فى شهر فبراير عام ١٩٩٤، (أى منذ ثلاث سنوات بالضبط)،

(١) سورة طه: الآية ٩٤.

وتبين من التحقيق أن المخابرات الإسرائيلية هى التى دبرت العملية، وأن الفاعلين - وهم من موارنة لبنان - تلقوا تدريباتهم وجندوا فى إسرائيل، التى وفرت لهم جوازات سفر مزورة استخدموها للسفر من «جونية» فى لبنان إلى تل أبيب عبر قبرص. ولم تتورع إسرائيل، وهى تسعى لتحقيق مرادها، فى أن تستخدم موارنة لقتل إخوانهم الموارنة، أثناء الصلاة داخل الكنيسة!

لا أعرف إن كان احتمال من هذا القبيل يمكن أن يكون واردا فى حالة كنيسة (أبو قرقاص) أم لا، غير أننا لا نستطيع أن نعول عليه الآن، وإلى أن تسفر التحقيقات عن شىء يدل عليه أو يرجحه، فليس أمامنا سوى أن نتعامل مع القضية فى حدودها المحلية.

أدرى أنه من الصعب مقاومة الانفعال فى مواجهة المشهد المأساوى، لكننى أزعم أننا إذا استسلمنا للانفعال فربما حققنا للقتلة بعض غرضهم، وأهديناهم نجاحا مجانيا لا يستحقونه. ولست أشك فى أن مثل هذه النوازل تعد امتحانا ليس فقط لمدى متانة وعمق النسيج الوطنى فى مصر، وإنما أيضا لمدى سلامة إدراك الأمة وصواب ورصانة تفكيرها.

فى هذا الصدد، فإن المرء لا يسعه إلا أن يستهجن خطاب التهييج الذى طالعناه في بعض الصحف، والذى شبَّه - مثلا - حادث (أبو قرقاص) بمذبحة الحرم الإبراهيمى. حيث أزعم أن تلك سقطة لا ينبغى أن تمر دون تصويب ومراجعة. فليس ما جرى صراعا بين شعبين كما هو الحاصل على أرض فلسطين، ناهيك عن أن العلاقة بين الطرفين فى مصر ليست كعلاقة المحتل الإسرائيلى بالشعب العربى المقهور فى فلسطين.

على صعيد آخر، فإن المرء ليدهش أيما دهشة إزاء أولئك الذين يزايدون على الجميع فى لطم الخدود وشق الجيوب، ولا يشغلهم فى تلك اللحظات الدقيقة سوى محاولة تصفية حساباتهم مع الإيمان الدينى وجمهرة المؤمنين. بحيث ينحصر مطلبهم فى تطهير مؤسسات الدولة والمجتمع من كل ما يمت بصلة إلى الاثنين، بزعم أن الأول مصدر للتطرف، بينما الأخيرون نماذج له.

إن الأمانة والمسئولية تفرضان على كل من يتصدى للأمر أن يستعلى فوق الانفعال والهوى، ليس فقط احتراما لجلال الموقف وتقديرا لمشاعر الوطن الجريح، ولكن أيضا لتوفير الجو الملائم للتدبر والتفكر، ومن ثم إجراء حوار بناء يستهدف فهم ما جرى وقطع الطريق على احتمالات تكراره فى المستقبل.

قرأت كلاما رصينا للدكتور نعمان جمعة فى جريدة الوفد يوم الخميس الماضى (٢٠ / ٢) تناول فيه المسألة بحسبانها أزمة جيل وأزمة مجتمع، وربط بين جريمة (أبو قرقاص) وبين عدة حوادث أخرى مشابهة، شاذة وصادمة للإدراك العام شهدتها مصر بآخرة. وكان هذا التناول من نماذج محاولة الفهم النزيه الذى أحسبه فى مستوى جلال الموقف ومسئوليته.

□ □ □

وإذا جاز لى أن أشارك فى تدبر المسألة، فإننى أستأذن فى إثبات ملاحظات ثلاث أزعم أنها جديدة على مشهد العنف فى مصر، هى:

- أن هذه هى المرة الأولى التى يقوم فيها المتطرفون باقتحام كنيسة، فيما يمكن اعتباره اجتراء غير مألوف على أحد المقدسات.

- أن هذه أيضا هى المرة الأولى التى يطلق فيها المتطرفون النار على أناس لا يعرفونهم من الأقباط، الأمر الذى يعد مؤشرا على أننا بصدد عنف عشوائى ويائس. فى المرات السابقة، كان العنف يوجه إلى أشخاص بذواتهم، استنادا إلى حجج وذرائع شتى. أما هذه المرة فثمة هدف آخر، يحتاج إلى رصد وانتباه.

- على صعيد ثالث، فإن هذه هى المرة الأولى الذى تتضارب فيها بيانات القادة الهاربين فى الخارج حول عمل إرهابى، بين مسوغ ومبرر لما جرى وبين مستنكر له. الأمر الذى قد يعنى أن أجهزة الأمن نجحت فى ضرب أو إضعاف الجسور التى تربط بين قيادات الخارج وقواعد الداخل. وهو ما يثير احتمال أن نكون الآن بصدد جيل من المتطرفين الصغار خارج السيطرة، ويصعب التنبؤ بوسائله أو أهدافه. وأشدد على أن الذى قلته ليس أكثر من مجرد احتمالات، بدورها جديرة بالرصد والانتباه.

إن من السهل للغاية أن يقول قائل: إن الذين ارتكبوا الجريمة مخلوقات ولدت إرهابية ومشوهة فكريا وسياسيا، ومن ثم فإن «استئصالهم» هو الحل الأمثل. لكن تجارب عدة - عندنا وعند غيرنا - أثبتت أن ذلك المنطق لم يحل الإشكال، وأن استئصال شريحة أو جيل منهم لم يمنع من ظهور شرائح وأجيال أخرى. وهو ما يعنى أن هناك تربة وأجواء تفرخ تلك النوعية من السلوك، وتدفع أصحابه إلى انتهاج ذلك النهج البائس والشرير. إزاء ذلك، فإنه يصبح من المهم للغاية تحليل تلك التربة والتعرف على مكوناتها، حتى يتسنى علاج الداء من جذوره. وتلك مهمة لا ينهض بها سوى أهل

الاختصاص من فقهاء السياسة والاجتماع وعلم النفس والأمن على سبيل المثال، حتى لا نقع فى براثن التبسيطات المخلة التى أحالت إلى الأمن وحده مهمة حل الإشكال، أو اختزلته فى تجفيف منابع الثقافة الدينية، الذي يعد من قبيل التطرف فى الاتجاه المعاكس.

ولست أشك فى أن جهدا من ذلك القبيل يمكن أن يلقى الضوء على حقيقة الأسباب الاجتماعية والسياسية التى أسهمت فى إفراز الظاهرة، والتى تحدث الدكتور نعمان جمعة فى مقالته بالوفد عن نصيبها، ودعا إلى تدارك تداعياتها. لكنى أضيف تساؤلين إلى جدول المناقشة المرجوة. أحدهما يتعلق بمدى مسئولية شيوع ثقافة هتك المقدس فى العديد من أدبيات هذا الزمان، عن اجتراء أولئك الشبان على الكنيسة فى (أبو قرقاص)، حيث الموقف لا يختلف كثيرا إلا فى الدرجة بين من اقتحم كنيسة وأطلق الرصاص على من فيها، وبين من قال فيما اعتبر شعرا: أعطنى أى كنيسة أدوسها تحت نعلى!

التساؤل الثانى ينصب على مدى مسئولية الخطاب العلمانى الذى ما برح يستخدم ورقة الأقلية القبطية فى مسعاه لوقف مسيرة المشروع الإسلامى. الأمر الذى من شأنه أن يعطى بعض الشباب المسلم الذى تربى فى أوعية التدين العشوائى، انطباعا مؤداه أن الأقباط يشكلون عقبة في طريق حلمهم يتعين ترهيبها والتخلص منها. وبالتالى فقد فرض على الأقباط أن يصبحوا كبش فداء لغيرهم، وأن يدفعوا ثمن المعركة التى يخوضها العلمانيون محتمين بهم ومتمترسين وراءهم.

ليست هذه آراء، ولكنها مجرد تساؤلات ألحقها بالاعتذار، تستهدف نزع الألغام المبثوثة فى واقعنا، والتى ما انفكت تنفجر فينا بين الحين والآخر.

لنسمع صوت الكنيسة

حينما يفتح ملف الأقباط المصريين على مصراعيه فى الولايات المتحدة، ويستمر اللغط لعدة أسابيع فى واشنطن ونيويورك حول تعرضهم للاضطهاد و«التطهير العرقى»، فإن صوت الكنيسة المصرية ينبغى أن يسمع بوضوح فى المسألة.

لنا أن نقول: إن ذلك تدخل غير مشروع فى الشأن الداخلى لمصر، من جانب طرف أو أطراف سيئة النية ومشكوك فى حيدتها ونزاهتها، على الأقل من حيث إنها خاضعة تماما للنفوذ الصهيونى. ثم إن بيتها من زجاج فيما يتعلق بمعاملة العرب والمسلمين فى الولايات المتحدة.

لنا أن نقول أيضا: إن المؤسسات الأمريكية باتت تتعامل مع الشأن العربى والإسلامى بأسلوب يتسم بالاجتراء والتطاول، لا تستطيع أن تمارسه مع دولة آسيوية كالصين مثلا، التى يعمل لها الدبلوماسيون الأمريكيون ألف حساب، ويحرصون على استرضائها والحذر الشديد فى الحديث عنها. وقد بلغ الاجتراء حدا جعل المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ينتقد - فى مسلك غير مسبوق - حكما قضائيا مصريا تناول صلاحيات وزير الصحة المصرى فى منع الختان. ولكم تمنيت أن يقال للمتحدث الأمريكى على الملأ: الملاحظة مرفوضة شكلا وموضوعا، وهذا ليس من شأنك ولا من شأن الولايات المتحدة!

غير أن المحظور وقع، وأصبحت الفأس فى الرأس كما يقال، وأصبحت قضية الأقباط فى مصر مضغة فى أفواه الطبقة السياسية الأمريكية، وميدانا مفتوحا لخوض الخائضين وعبث العابثين والمُدعين. ومن ثم تعين علينا أن نتعامل مع المشهد كما هو، وليس كما تمنينا له أن يكون. وما دام الأمر كذلك، فلم يعد هناك مناص من أن نوفيه من جانبنا حقه، بالقدر الواجب من الصراحة والمسئولية، خصوصا أنه فى الشأن القبطى ليس لدينا فى مصر ما نستحى منه أو نخفيه.

ولنبدأ من أول الخيط . .

ذلك أن اللغط الدائر فى الولايات المتحدة له ثلاثة مصادر ، فيما بدا لنا حتى الآن على الأقل ، تمثلت فيما يلى :

● تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذى تحدث عن حقوق الإنسان فى مصر خلال عام ١٩٩٦ ، وفيه إشارة إلى تحقيقات أجرتها السلطات المصرية مع اثنين من المسلمين تخليا عن دينهما ودخلا فى المسيحية ، وإلى الضوابط المقررة لإقامة الكنائس فى مصر ، التى أدت مخالفتها إلى إغلاق كنيستين تابعتين للبروتستانت فى الإسكندرية عام ١٩٩٤ . وفى هذا الشق الذى تناول حرية العقيدة ، ذكر التقرير الصادر فى ٣٠ من يناير الماضى ، أن السلطات المصرية بدأت خطة لفرض سيطرتها على المساجد خلال خمس سنوات . الأمر الذى يعطى انطباعا لقارئ التقرير بأن ثمة ضوابط متفاوتة فى النوع والدرجة مفروضة على الجانبين[١] .

● المجلس البلدى لمدينة نيويورك ، الذى تقدم رئيسه بيتر فالونى بمشروع قرار له قوة القانون ، يقضى بمقاطعة الشركات التى يثبت أنها تتعامل مع الدول التى «تضطهد» المسيحيين . وحدد القرار خمس عشرة دولة بينها مصر . وقد وقعه ٢٥ عضوا بالمجلس ، ويفترض أن يناقش المجلس مشروع القرار هذا الصيف ، ثم يجرى التصويت عليه فى الخريف المقبل .

هناك شك فى أن يمر مشروع القرار ، لكن ما يعنينا منه فى السياق الراهن أنه ينطلق من التسليم بأن هناك اضطهادا للمسيحيين فى مصر وتلك الدول الأخرى ، وأنه اعتبر المقاطعة التى دعا إليها بمثابة ضغط على حكومات تلك الدول للعدول عن سياساتها . وهناك سابقة اعتمد عليها مؤيدو المشروع ، وهى أن ثمة قرارا سابقا صدر بمقاطعة حكومة جنوب إفريقيا بسبب موقفها العنصرى ، وفى مايو الماضى صدر قرار آخر بمقاطعة الشركات التى تعمل فى بورما ، للضغط على حكومتها الديكتاتورية .

يهمنا فى الموضوع أيضا أن مجلس مدينة نيويورك يدعو فى مشروع الكونجرس الأمريكى لاتخاذ قرار مماثل على المستوى الفيدرالى ، بحيث تقاطع الولايات كلها تلك الدول التى تمارس اضطهادا ضد المسيحيين .

---

(١) ملحوظة : الضوابط المفروضة على المساجد أشد ، لأنه لم يعد بمقدور أى خطيب أن يرتقى منبر مسجد إلا بتصريح خاص ، بينما هذا الشرط ليس قائما فى الكنائس .

• لجنة للعلاقات الخارجية فى الكونجرس، مختصة بالشرق الأدنى وجنوبى آسيا، وقد عقدت خلال الشهرين الأخيرين سلسلة من جلسات الاستماع لمناقشة اضطهاد المسيحيين فى الدول الإسلامية، ومصر فى مقدمتها بطبيعة الحال. وكانت تلك الجلسات بمثابة عروض لكل من هب ودب من الناس، الذين توافدوا من أماكن عدة وعرضوا على أعضاء الكونجرس صورا لمعاناة المسيحيين، الذين ادعوا أنهم يتعرضون للإبادة والتطهير العرقى، وما لا حصر له من أشكال الاضطهاد والتمييز. من هؤلاء كاتبة يهودية مولودة بمصر ومقيمة فى سويسرا اسمها «بات ياعور»، التى قدمت خلاصة دراسة لها عن اضطهاد الأقليات المسيحية واليهودية فى الدول الإسلامية، انطلقت من أن الدين الإسلامى «ينص» - هكذا مرة واحدة! - على اضطهاد الأقليات.

تحدث أمام اللجنة أيضا عدد من أعضاء الكونجرس، منهم السناتور جو ليبرمان (يهودى أيضا!) - ودعا إلى اتخاذ موقف حازم وتحرك سريع لإنقاذ الأقليات التى تتعرض «للإبادة» فى الدول الإسلامية، وخص بالذكر الأقباط فى مصر، والمسيحيين فى السودان والسعودية، والبهائيين فى إيران.

أغلبية المتكلمين طالبت بوقف المعونات الاقتصادية وحتى الإنسانية التى تقدمها الولايات المتحدة إلى تلك الدول. وحين تحدث نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية، قال: إن إدارة الرئيس كلينتون أولت الموضوع اهتماما خاصا، وإنه تم إنشاء إدارة بوزارة الخارجية لهذا الغرض، وإن الخارجية ستعد ابتداء من هذا العام تقريرا سنويا يقدم إلى الكونجرس عن اضطهاد المسيحيين فى أنحاء العالم. وستقوم السفارات الأمريكية بمتابعة الموضوع ورصد مؤشرات الحريات الدينية فى مختلف الدول لهذا الغرض.

كانت أمام اللجنة تقارير عدة، أحدها باسم لجنة «مسيحيى الشرق الأوسط»، التى تتخذ من نيويورك مقرا لها. وقد تحدث عن «مؤامرة إسلامية» تهدف إلى التطهير العرقى للأقباط فى مصر، وطالب بتدخل فوري من جانب الأمم المتحدة لإنقاذ الأمة القبطية من الإبادة! كذلك طالب التقرير بعقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الموضوع، وإيفاد مندوبين عن الأمم المتحدة للتحقيق فى «المذابح» التى يتعرض لها الأقباط المصريون . وفى هذا الصدد، دعت اللجنة إلى نشر قوات «المارينز» الأمريكية فى صعيد مصر لحماية القرى القبطية، قياسا على التدخل الأمريكى فى البوسنة!

هذا الكلام الذى ورد فى تقرير لجنة مسيحيى الشرق الأوسط تكرر بنصه فى نداء باسم «الهيئة القبطية» التى يفترض أنها تمثل الأقباط

المصريين[1] . وكانت هذه الهيئة قد دأبت خلال العامين الأخيرين على حث أقباط المهجر على توجيه رسائل بذات المحتوى إلى أعضاء الكونجرس، لكى يمارسوا ضغوطهم على الإدارة الأمريكية للضغط بدورها على الحكومة المصرية، وغيرها من حكومات العالم الإسلامى، ووقف تقديم أى معونات لها، ما لم تتوقف عن اضطهاد الأقباط وغيرهم من المسيحيين. وبين يدى عدد[2] من مجلة «الأقباط» التى تصدرها الجمعية القبطية الأمريكية، تضمن نص خطاب بالإنجليزية موجه إلى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب يكرر المعانى التى سبقت الإشارة إليها، وينتهى بالمطالبة بوقف المعونات الأمريكية المقدمة إلى مصر وغيرها من الدول، معززا ذلك بحجة أن «السياسة ينبغى ألا تكون على حساب حقوق الإنسان».

وتحت نص الخطاب حاشية مكتوبة بالعربية تقول: «نداء للإخوة الأقباط فى المهجر: رجاء أن تشاركونا هموم شعبكم القبطى فى مصر. والفرصة متاحة الآن بأن تكتبوا (خطاب) بخط اليد إلى المسئولين الأمريكان فى منطقتكم، لتشرحوا لهم ما يعانيه أهلكم الأقباط فى (بلده) مصر». وللتذكرة فقط، فإن الكلام عن مذابح الأقباط واضطهادهم ورد بصورة أكثر تفصيلا وإثارة فى الإعلان الذى نشر بصحيفة «الواشنطون بوست» فى ٣١ من يوليو عام ١٩٩٦، ووقعته الجمعيات القبطية فى الولايات المتحدة وأستراليا وكندا وأوربا، إلى جميع الجمعيات القبطية فى الغرب. وللعلم، فإن الإعلان ذكر أن المتطرفين الإسلاميين يخطفون الفتيات القبطيات بالتواطؤ مع الشرطة المصرية، وأن هؤلاء الفتيات يستخدمن كبغايا ومحظيات! ـ وأن الأقباط لا يعينون فى الوظائف الحكومية إلا إذا تحولوا إلى الإسلام، وأن السلطة المصرية تزعم أنها داعية سلام بينما أيديها مخضبة بدم الأقباط!

□ □ □

لقد نشرت تعليقات عدة على مشروع القانون المقدم إلى مجلس مدينة نيويورك، وعلى ما جرى فى لجان الاستماع التى دعت إليها لجنة الكونجرس، وكلها أشارت بأصابع الاتهام إلى «اللوبى الصهيونى» النشط فى الولايات المتحدة، الذى لا يتوقف عن الكيد لمصر وتشويه صورتها لأسباب مفهومة. وبرغم أن ذلك صحيح تماما، فإن هذه الكتابات أغفلت دور الجمعيات القبطية فى أمريكا وكندا بوجه أخص، التى تعد

---

(١) صادر عن المركز الثقافى القبطى فى جيرسى سيتى.

(٢) صادر فى سبتمبر عام ١٩٩٦.

مجلاتها ونداءاتها وخطابها على جملته، منبعا أصيلا لحملات التشويه المسمومة المسيئة إلى مصر، والمسكونة بكم مستلفت للنظر من المرارة إزاء انتمائها العربى والإسلامى. وتلك ظواهر لا تحيرنا وحدنا، ولكنها تحير أيضا مختلف الجاليات العربية فى الولايات المتحدة، التى طالما سمعت من أعضائها وممثليها تساؤلا عن السر فى ذلك التحامل من جانب الأقباط المصريين دون غيرهم من مسيحيى الشرق - أستثنى بعض موارنة لبنان - على العروبة والإسلام. حتى سألنى بعضهم فى أكثر من مناسبة: لحساب من يعمل هؤلاء؟!

أسارع هنا بالتنبيه على أن التعميم قد يظلم بعض أقباط المهجر، ممن أنكروا على قادة جمعياتهم والمجلات الناطقة باسمهم، موقفهم غير الصحى وتطرفهم فى التعامل مع السلطة المصرية والأغلبية المسلمة. وما زلت أذكر انتقادات سمعتها فى واشنطون من الدكتور رشدى سعيد لأولئك الغلاة الذين أساءوا إلى مصر كثيرا فى مختلف المحافل الأمريكية، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا. ولست أشك فى أن هناك آخرين من أمثال الدكتور سعيد موجودون فى الولايات المتحدة، ولكن صوتهم غير مسموع وسط الضجيج الذى يحدثه المتطرفون المهيمنون على الجمعيات القبطية.

لا مجال للتفصيل فى مضمون خطاب أولئك الغلاة، لكنى أستطيع أن ألخص ما خرجت به من قراءة مجلاتهم ونداءاتهم فيما يلى:

*حديثهم عما يجرى فى مصر يركز على أن الإرهاب يستهدف الأقباط وحدهم، ويبالغ فى شأن وحجم الوقائع، ولا يتورع عن التلفيق والاختلاق - كما رأينا توا - لإثارة الجماهير ودغدغة مشاعرهم. أسوأ من ذلك أنهم يزعمون أن المخططات التى تستهدف الأقباط تنفذ بالتواطؤ بين الإرهابيين والسلطة. أما الأسوأ من هذا أو ذاك، فإنهم يستعدون المؤسسات الأمريكية ضد الحكومة المصرية، ويلحون على ممارسة ضغوطها على مصر بكل السبل.

● أنهم دائمو التحامل على الإسلام والتنديد به، وهو أمر لا يسعدنا بطبيعة الحال، لكننا قد نفهم دوافعه. أما ما يتعذر فهمه، فهو تحاملهم على الانتماء العربى إلى حد الإنكار له والبراءة منه. فى عدد سبتمبر عام ١٩٩٦ من مجلة «الأقباط» دعوة لتسجيل أسماء الأقباط فى جداول الانتخابات «للحصول على مساندة الحكومة الأمريكية لقضايا الشعب القبطى فى مصر». وفى بيان الدعوة الصادر عن «الهيئة القبطية»، يلاحظ المرء أمرين: أن الهيئة وهى تحث جماهيرها لتسجيل أنفسهم ذكرت أن «الجالية

المصرية الأخرى - يقصدون المسلمين! - تسارع بتسجيل أفرادها وتذهب بكاملها للمشاركة فى أى انتخابات» - الأمر الثانى أن البيان ختم بعبارة تقول: «كما لا (تنسى) أن أصلك العرقى هو قبطى وليس (عربى)!». وفى عدد أكتوبر من نفس المجلة مقالة عن الأقباط والتعداد السكانى فى أمريكا سنة ٢٠٠٠، كتبها منير بشاى، ألحت على نفس الفكرة. ودعت أفراد الجالية أن يكتبوا فى استمارات التعداد أن جنسهم أبيض، وأن أصلهم العرقى قبطى وليس عربيا. وقد اعتبر الكاتب أن إطلاق كلمة عربى على كل من يتكلم العربية دون النظر إلى أصله العرقى، «يعد تزويرا فى أوراق رسمية».

• الصراع العربى الإسرائيلى غائب فى خطابهم بصورة عامة، وحينما يشار إليه يبدو الخطاب منحازا إلى الطرف الإسرائيلى. فى نفس العدد الذى أشرنا إليه توا، مقالة للدكتور شوقى كراس انتقد فيها سكرتير مجلس كنائس الشرق الأوسط فى ذلك الوقت - سورى اسمه الدكتور صموئيل جرجور - لأنه دعا إلى عروبة وإسلامية القدس، وزعم أنه حينما كانت القدس تحت الحكم العربى تحولت المنازل المحيطة بكنيسة القيامة إلى مراحيض. كما زعم أن المسيحيين تناقصوا فى الضفة الغربية بسبب تكرار اعتداءات الجماعة الإسلامية (لا ذكر لإسرائيل بالمرة). وحين تحدث عن مذبحة «قانا» فى لبنان، تبنى مفردات الخطاب الإسرائيلى بالكامل، وقال إنه قتل فيها عدد من «الإرهابيين» بواسطة الطائرات الإسرائيلية! - والإرهابيون هنا هم اللبنانيون المائة الذين احتموا بمعسكر القوات الدولية، وقررت القوات الإسرائيلية تصفيتهم وإبادتهم!

• أن نسبة غير قليلة من المعلومات التى يروج لها خطاب المهجر، بهدف استثارة الأقباط وتهييج مشاعرهم، مستقاة من بعض المجلات الأسبوعية التى تخصصت فى الإثارة المعتمدة على الافتعال والتلفيق، فضلا عن إحدى صحف المعارضة التى دأبت فى إحدى زواياها على تحريض الأقباط وتعميق الوقيعة بينهم وبين المسلمين. وفى مطبوعات المهجر حفاوة ملحوظة بأحد المراكز المشبوهة فى مصر، المعتمدة على التمويل الأجنبى، والتى بذلت جهودا متواصلة فى محاولة إثارة الفتنة الطائفية فى البلاد.

لا أعرف لماذا ننحى باللائمة على «اللوبى» الصهيوني فى الولايات المتحدة، بينما الجمعيات القبطية فى المهجر تقدم لها باستمرار زادا مجانيا من قبيل ما مررنا به، للكيد لمصر، ومحاولة التشهير بها وتركيعها.

إن كل ما قيل عن «اضطهاد» الأقباط فى مصر يمكن الرد عليه بسهولة بالغة، باعتبار أن ما قد يكون لحق بهم من أذى هو قليل من كثير لحق بغيرهم من المسلمين، وهو مستنكر ومدان ومرفوض من قبل المجتمع، وللسلطة موقف مشهود منه، حازم وشديد الصرامة. وقد فعلها أحد المثقفين المصريين قبل أيام، الدكتور صلاح عز، حين كتب ردا فى جريدة «الحياة» اللندنية على مقال مسموم نشرته لأحد الأقباط المهاجرين فى كندا عن الحالة القبطية فى مصر. لكنى أحسب أن الكنيسة الأرثوذوكسية ذات التقاليد الوطنية العريقة يجب ألا تلتزم الصمت فى هذا الموقف. يكفى أن يعلن البابا رفضه لاستخدام قوى أوضغوط أجنبية فى الشأن الداخلى المصرى، وأن أى مشكلات يواجهها الأقباط ينبغى أن تحل فى إطار الوطن ومن خلال مؤسساته، شأنها شأن غيرها من مشكلات المجتمع المصرى.

لنفعل شيئا إيجابيا يقطع دابر الفتنة، بدلا من الاكتفاء باتهام «اللوبى» الصهيونى وترديد شعار «الحق على الطليان»!

اضطهاد الأقباط فى مصر؟!

بأمر القراء أعود إلى ما ظننت أنى قلت فيه كلمتى ومشيت، متوهما أن الخروج من الموضوع بمثل سهولة الدخول فيه. وإذ تعلق الأمر بالأقباط، فإن الخروج لم يكن سهلا بحال. وعلى الرغم من أن الحديث كله انصب على أقباط المهجر وأفعالهم، فإن الخطابات التى انهالت علىّ من كل صوب بكثافة غير عادية فرضت علىّ موضوعا آخر، ما خطر لى أن أخوض فيه، فى الوقت الراهن على الأقل، وهو ملف الأقباط المصريين فى الداخل، الذين تحدث أهل الخارج عن تعرضهم «للاضطهاد» و «التطهير العرقى» و «الإبادة»، وما إلى ذلك!

. بعد نشر مقالى «لنسمع صوت الكنيسة» فى ١٥ من يوليو عام ١٩٩٧، توالت الأصداء حول معاناة الأقباط فى مصر، وظللت أقاوم التعليق على أول موجة من الرسائل لظنى أن الأجواء غير مناسبة للدخول فى الموضوع والمصارحة بصدده. فالأعصاب مشدودة والحساسيات زائدة، والثقة شبه مفقودة، فضلا عن أن صفحات الصحف ليست أنسب مكان لتناول أمر بهذه الدقة، فليس كل ما يعرف يمكن إشهاره على الملأ، كما أنه ليس كل ما يقال يفهم على نحو صحيح، أو يفسر بحسن نية.

غير أن استمرار تدفق الرسائل فى الأسبوعين الثانى والثالث لم يترك لى خياراً، فضلا عن أننى وجدت فى بعض الأصداء ما يستحق أن نقف عنده ونفكر فيه على نحو جاد.

قد يكون مفيدا التذكير بأن المقال الذى أثار الأصداء والخواطر انتقد مسلك جمعيات أقباط المهجر فى دعوتهم إلى وقف المعونة الأمريكية لمصر، بحجة تعرض الأقباط للاضطهاد فيها بالتعاون بين الإرهابيين والسلطة. وقد ختمته بدعوة قيادة الكنيسة لتحديد موقف من ذلك المسلك، قلت فيها ما نصه: يكفى أن يعلن البابا رفضه

لاستخدام قوى أو ضغوط أجنبية فى الشأن الداخلى المصرى، وأن أى مشكلات يواجهها الأقباط ينبغى أن تحل فى إطار الوطن ومن خلال مؤسساته، شأنها شأن غيرها من مشكلات المجتمع المصرى.

وإذا لاحظت أننى أقررت بوجود «مشكلات» ودعوت لحلها فى إطار الوطن ومؤسساته، فلعلك توافقنى على أن البيان الذى أصدرته الجمعية القبطية الكندية ردا على ما كتبت، كان مغلوطا ومضللا، حين زعم أننى طالبت قيادة الكنيسة بنفى وجود «اضطهاد» للأقباط فى مصر[1].

لقد كان ظنى فى البداية أننا سنتفق بسهولة على أن الذين قادوا تلك الحملة فى الخارج هم مجموعة من الغلاة الذين أعماهم التعصب عن إدراك المصالح العليا للوطن والأمة، أو ارتبطت مصالحهم بجهات يهمها تشويه سمعة مصر وتركيعها. وتصورت أننا كما ندين التطرف الإسلامى ونحتشد فى مواجهته، فلن نتردد فى إدانة ورفض كل تطرف آخر، بما فى ذلك التطرف القبطى. غير أن ذلك بدا إسرافا فى حسن الظن، لأن غالبية الخطابات التى تلقيتها من القراء الأقباط لم تر فيما يفعله أولئك الغلاة تطرفا، ولذلك فإنها تضامنت معه ودافعت عنه بصورة مستلفتة للنظر. أما الأقباط الذين أدركوا خطورة مسلكهم وتفهموا وجهة نظرى وتجاوبوا معها، فقد كانوا قلة. ولكم تمنيت أن أنشر نصوص تلك الخطابات أو فقرات منها، ولكن ضيق المساحة يعجزنى عن ذلك، خصوصا تلك التى تلقيتها من الأساتذة الدكتور فيليب رفلة، وسمير سليمان من طنطا، وعبد الملك كامل سلامة المصرى المقيم بفرنسا، وصبحى سليمان وكيل الوزارة بالمعاش، وإدوارد فكرى متى من الجيزة، الذى كتب تعليقا ناقدا لمسلك جمعيات أقباط المهجر تحت عنوان: السيد بعجر فى المهجر!

عند المقارنة، وجدت أن نسبة الأقباط الذين أيدوا ما ذهبت إليه، بين مجموع الذين كتبوا إلىّ كانت فى حدود ٣٠٪، أما الذين تضامنوا أو برروا مسلك أقباط المهجر فكانت نسبتهم ٧٠٪، الأمر الذى له دلالته فى السياق الذى نحن بصدده. غير أن التصريح الذى أدلى به البابا شنودة إلى زميلنا الأستاذ رجب البنا رئيس تحرير مجلة أكتوبر حسم الأمر بصورة ترضى كل ضمير وطنى غيور. فحين سئل فى الموضوع، قال ما نصه: «لا يرضينى أبدا ما يفعله بعض الأقباط المهاجرين، وكل من يسىء إلى مصر ليس منا». وحلل البابا تركيبة هؤلاء المهاجرين، قال: «إن عامل عدم الرضا يلازمهم

(١) كلمة اضطهاد استخدمها البيان، وإشارتى كانت إلى مشكلات.

منذ غادروا مصر . ومنهم من قضى فى الغربة سنوات طويلة ولم يعد يعرف حقائق ما يجرى فى بلادنا . ولذلك يصدق أى شائعة تصل إليه . . . وبعضهم أيضا خارج عن سلطة الكنيسة ومتمرد . . . لذلك يجب ألا نعطى لهذه القلة أكبر من حجمها[١] .

هذا الكلام المحكم غير المستغرب من البابا شنودة ، الذى لا تحتاج وطنيته إلى شهادة أو إثبات ، ينهى ما هو معلق بالنسبة للموقف من جمعيات أقباط المهجر . لذلك أطوى هذه الصفحة ، منتقلا إلي الموضوع الآخر الأكثر دقة وحساسية ، والذى تحدثت عنه باستفاضة خطابات القراء ، أعنى موضوع اضطهاد الأقباط فى مصر .

□ □ □

ملاحظاتى الأساسية على ما تلقيت من خطابات وما قرأت من تعليقات ومقالات تتمثل فيما يلى :

● أنها تعاملت مع مصطلح «الاضطهاد» وكأنه حقيقة مسلم بها . وقد تعمق هذا الشعور إلى الحد الذى اعتبر السلطة فى مصر شريكة فيه . ولم يكن الأمر مقصورا على انطباعات عبر عنها نفر من العوام ، ولكن هذه الشبهة أثارها بعض المثقفين البارزين ، منهم من نشر مقالا فى صحيفة «الحياة» اللندنية قبل أيام أشار فيه إلى تحيز السلطة ، وأثار مسألة عدد الأقباط فى الحكومة وبين المحافظين ورؤساء الجامعات ومرشحي الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب . . إلخ .

● أن الكثرة بدت مستغرقة فى هم الطائفة دون إدراك كاف لحقيقة أوضاع الوطن ، أعنى أن تلك الكثرة التى أفاضت فى سرد الوقائع والتفاصيل ظلت أسيرة الذات ، الأمر الذى لم يتح لها أن تربط بين تلك الوقائع والخرائط الاجتماعية والسياسية التى أفرزتها . ومن طرائف ما يذكر فى هذا الصدد ، أن قارئا من بورسعيد قال فى رسالته : إنه تم تخطيه فى الترقية لأنه قبطى ، وإن رؤساءه عينوا قبطيا آخر فى المكان الذى ظن أنه أكثر استحقاقا له ! ـ ووجدت آخر دلَّل على «اضطهاده» بأنه نجح بتفوق فى إحدى الكليات العملية ، ولكن الكلية فضلت عليه مسلما من أبناء الأساتذة . وتصادف أننى تلقيت شكوى من اثنين من المسلمين المتفوقين فى الكلية ذاتها ، عبرا عن غضبهما مما جرى وتساءلا : إلى متى تستمر محاباة أولاد الأساتذة ، بصورة تصيب الآخرين بالإحباط ، وتجعلهم يشعرون أنهم من فئة «أولاد الكلب»؟ !

---

(١) أكتوبر ـ ٣ / ٨ .

• الجميع دون استثناء أثاروا مسألة «الخط الهمايونى» والضوابط التى قررها لبناء الكنائس فى مصر، والجميع دون استثناء أبدوا استياءهم من أن إصلاح دورة المياه فى أى كنيسة يحتاج إلى صدور قرار جمهورى يصرح بذلك.

• شكا البعض من أنهم يتعرضون للإهانة من جانب المسلمين المحيطين بهم، الذين يلاحقونهم بعبارات التجريح، خصوصا نعتهم بأنهم كفار!

• الكثرة تساءلت بمرارة حينا وبحيرة حينا آخر عن موقف الإسلام من حقهم فى المواطنة، ومدى صحة ما قيل عن استبعادهم من القوات المسلحة، أو مطالبتهم بدفع الجزية، أو حقهم فى تولى الوظائف العامة.

• بسبب الحساسية المفرطة، حدث الخلط الدائم بين التصرفات الفردية والظواهر العامة، بحيث أصبح تصرف الفرد أو خطؤه محسوبا على الجماعة. فجريمة بعض الإرهابيين ضد كنيسة أو بعض الأقباط فى إحدى القرى تعتبر حملة إبادة منظمة، وكلام الأستاذ مصطفى مشهور عن الجزية يحسب على خطاب الحالة الإسلامية فى مجموعها، وغمز خطيب مسجد فى بعض عقائد المسيحيين يغدو سياسة لوزارة الأوقاف.. وهكذا. أمثال هذه الجرائم أو الأخطاء حين جرى تضخيمها ولم تحسب على أصحابها، فإنها تحولت إلى مرارات ترسبت فى النفوس، وغذت مشاعر البغض والنفور.

• الذين عبروا عن شكاواهم وانتقاداتهم لموقف المسلمين رصدوا وقائع كثيرة تجيب عن الأسئلة: ماذا وأين ومتى ومن؟ لكن الملاحظ أن أحدا لم يتطرق إلى السؤالين الجوهريين: لماذا؟ وما العمل؟ - أعنى أن أحدا لم يحاول أن يفسر ظهور ذلك الكم من السلبيات التى تلاحقت خلال العقدين الأخيرين. بكلام آخر، فإن التركيز بدا قويا على المشكلة، لكنى لم أصادف تحليلا بناء لها، يدلنا على ملابسات دخولنا فيها أو كيفية الخروج منها. فلم يسأل أحد مثلا: لماذا أصبح الناس الآن أكثر تعصبا وحساسية من ذى قبل؟ وإذا كان الخط الهمايونى قائما منذ ١٥٠ سنة، فلماذا تحول الآن فقط إلى عقدة العقد وقضية القضايا؟ ولماذا تزامن سب الأقباط بأنهم «كفار» مع ظهور جماعات تكفير المسلمين أنفسهم؟!

□ □ □

تعليقى على تلك الملاحظات، أو بتعبير أدق تفسيرى للمشهد كله، أوجزه فى النقاط التالية:

● إن العالم يشهد نزعة تنامى فى ظلها الشعور بالخصوصية والذات، استصحبتها مرحلة العولمة أو الكوكبية؛ إذ إن تسارع ثورة الاتصال وتطور وسائل ومفاهيم اختراق الحدود والانتقاص من سيادة الدول، هذه الرياح أحدثت ردود فعل معاكسة خشية الاجتياح والذوبان. الأمر الذى دفع قطاعات عريضة من البشر فى مختلف أنحاء العالم إلى استنفار دفاعات الهوية، ومحاولة القبض على الخصوصية بالأظافر والأنياب. وهى موجة كان لها صدى فى دول العالم النامى والعالم الصناعى المتقدم أيضا[1]. ولا غرابة فى أن يكون لذلك صداه فى مصر، على الجانبين الإسلامى والمسيحى. وهذا الاعتزاز بالخصوصية يمكن أن يعد ثراء يدفع إلى التكامل، ومن ثم يوظف إيجابيا، ويمكن أن يغذى الحساسية والتنافر، ويكون سبيلا إلى إذكاء التناقض. والميل فى هذا الاتجاه أو ذاك مرهون بعوامل عدة فى مقدمتها مدى الإيجاب أو السلب فى المناخ العام.

● إن العمل الوطنى فى مصر يواجه مشكلات عدة، أحسب أن فى مقدمتها غياب المشروع أو الحلم الذى يجمع الأمة ويحشدها وينمى ما هو مشترك بين عناصرها، ومن ثم يغذى الشعور بالانتماء إلى الوطن. ومن شأن غيبة هذه الرؤية أن ينفرط العقد ويحل التقاطع محل التلاحم، ويفرض الانتماء إلى الطائفة أو الجماعة نفسه بديلا عن الانتماء إلى الوطن.

أزمة المشاركة وصدقيتها فى التعبير عن المجتمع، مشكلة أخرى فى مصر. وليت الذين شغلوا أنفسهم بإحصاء عدد الأقباط المشاركين فى الوزارة أو الإدارة صرفوا ذلك الجهد في ضم أصواتهم إلى أصوات الداعين إلى ضرورة تمتع تلك المؤسسات بالشفافية التى تجعلها معبرة تعبيرا صادقا عن المجتمع. لأنهم لو فعلوا ذلك لكان تحركهم فى الاتجاه الصحيح، ولكانت دعواهم أجدى وأنفع، ولكان الأقباط فى موقعهم الطبيعى دونما حاجة إلى ممارسة ضغوط فى الداخل، أو استقواء بأحد فى الخارج.

● حينما تنامى الاعتزاز بالخصوصية فى الفراغ الناشئ عن غياب المشروع والحلم المشترك، صغر الوطن وكبرت الطائفة والجماعة، وتحول شعور الاعتزاز إلى تعصب

(١) فرنسا وإسبانيا وأيرلندا مثلا.

سرت جراثيمه بين الجميع ، مسلمين وأقباطا . غذت ذلك التعصب وعمقته عوامل عدة ، منها مثلا تراجع قيمة التسامح السياسى مما هيأ ظرفا مواتيا تماما لشيوع اللاتسامح على المستوى الدينى . منها أيضا غياب مدارس التربية الإسلامية الرشيدة ، الأمر الذى أفسح المجال لثقافة عشوائية مسكونة بالتشوهات والأفكار الغلط .

وإذا تأملنا جيدا الملاحظتين السابقتين ، فسوف ندرك مدى التغليط والالتباس فى حكاية اضطهاد الأقباط فى مصر ، سنكتشف أن الادعاء بأن السلطة ضالعة فيما يسمى بالاضطهاد ليس إلا وهما كبيرا ، أو افتراء لا أساس له ولا دليل عليه . وسنلاحظ أن ما يعانون منه من مشكلات هى فى الأساس سلبيات وآفات يعانى منها المجتمع بأسره ، وإن نضحت فى مختلف الاتجاهات بأشكال وصيغ مختلفة . من ثم يغدو النظر الطائفى لها خطأ جسيما ، لأنهم وإن عانوا من آثارها ـ كالتعصب مثلا ـ ينبغي أن يكون واضحا أنها لم تتوجه إليهم لأنهم أقباط ، ولكن لأنهم إحدى شرائح المجتمع الذى من الطبيعى أن يتأثروا بسلبياته فضلا عن إيجابياته .

• فى هذا السياق ، لا نستطيع أن نتجاهل الدور التخريبى للثقافة السوداء التى روجت لها منابر وأقلام عدة فى مصر . وأقصد بالثقافة السوداء ذلك الخطاب الذى يهدم ولا يبنى ، وينسف الجسور ويقطع الأواصر ، وفى الوقت ذاته يعمق المرارة والخصومة ، ويشعل نار الفتنة ما استطاع إلى ذلك سبيلا . هذا الخطاب ظل يوجِّه إرساله طيلة السنوات الأخيرة على موجات مختلفة . فثمة مراكز ممولة من الخارج كرست نفسها لرسالة تعميق شعور الأقباط بالاضطهاد[١] .

وثمة كتّاب نذروا أنفسهم للتهييج والتحريض ودغدغة مشاعر الأقباط ، حتى إن أحدهم كتب بآخرة يقول : إنهم ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية فحسب ، ولكنهم مواطنون من الدرجة الرابعة أو الخامسة فى مصر ! ـ وثمة صحف ومجلات صارت تتاجر بالإثارة ولا تتورع عن العبث بأى قيمة فى المجتمع ، وهى التى هولت مما أسمته مذابح الأقباط ، وأشاعت أنهم يقتلون فى الصعيد لأنهم يرفضون دفع الجزية . وهناك خصوم للتيار الإسلامى جعلوا همهم ترويع الأقباط من الإسلام وأهله ، وإقناعهم بأن الإسلام إذا دخل من الباب فليس أمامهم إلا أن يخرجوا من النافذة !

---

(١) لاحقا ضمت إلى القائمة «الأقلية النوبية» التى قد يفرض علينا أن نفتح لها ملفا آخر فى وقت قريب !

هذا البث المسموم كان له دوره فى إشاعة ثقافة البغض والتقاطع، التى عبر عنها مقال غير مسبوق، فى لغته ومعانيه، نشرته أسبوعية «الدستور» المصرية[1] ووقعها اثنان من الشبان الأقباط.

امتدح المقال الدكتور شوقى كراس، أحد زعماء غلاة أقباط المهجر ووصفه بأنه «رجل عظيم الشأن»، وهو الذى كتب فى عدد «يوليو» عام ١٩٩٧ من مجلة «الأقباط» التى يصدرها المجلس الثقافى القبطى فى نيوجيرسى قائلا: الأقباط فى مصر تحت حكم عنصرى متعصب، يهدف لتصفيتهم تماما، كمخطط النازى ضد يهود ألمانيا[2]!

مقال الشابين القبطيين ـ صدق أو لا تصدق ـ لم يذهب بعيدا عن كلام «الرجل العظيم». فقد ذكر أن الأقباط تعرضوا للقهر والتطهير العرقى فى ظل الحكم الإسلامى، الذى كان بمثابة «عصور إظلام وتخلف». وأشار إلى أن القبط عانوا من حكم الرومان، ثم «أتى العرب وهم أنكى وأمر». وعن الانتماء العربى قال الكاتبان: إن الانتماء إلى العروبة «لا شأن لنا به، فنحن لسنا عربا، ولا نفهم العروبة بمعناها الذى تروج له»[3]... إلخ.

على هذا المنوال مضى المقال الخطير الذى ينسف شرعية الانتماء الإسلامى والعربى، الذى يفترض أنه يشكل محور هوية ٩٤٪ من سكان مصر. وما كان لى أن أشير إليه إلا لأنه أول إعلان من نوعه تنشره الصحافة المصرية. وبرغم أن كتابين صدرا فى ذات الاتجاه، أحدهما بصورة فجة ومباشرة (سنة ١٩٩٦)، والثانى بأسلوب مراوغ وغير مباشر (سنة ١٩٩٥)، فإن الكتابين لم يلتفت إليهما أحد، وماتا فى الظلام. غير أن إشهار الرسالة على الملأ بهذه الطريقة له مغزاه الذى ينبغى أن يحمل على محمل الجد. وللأسف، فإننى سمعت الأفكار ذاتها من بعض الشباب القبطى عقب محاضرة حول «المواطنة» دعيت إلى إلقائها من جانب أسقفية الشباب بالقاهرة. وقلت فى تعليقى على تلك الأفكار إنها من الثمار المسمومة للثقافة المسمومة التى يروج لها الذين لا يريدون لمصر أمنا أو استقرارا، من حيث إنها فى حقيقة الأمر تقوض أسس التعايش ولا تتيح فرصة التلاقى.

---

(١) عدد ٣٠ / ٧.

(٢) ص ٣٨.

(٣) الكلام موجه إلى، والمقصود هو الهوية العربية الإسلامية.

يضعنا هذا الخطاب على مشارف إجابة عن السؤال : ما العمل؟ لا ، بل يدعونا إلى تأجيل الإجابة عن السؤال حتى نتوصل إلى اتفاق على أسئلة أخرى بديهية من قبيل : ما الموقف من هذه الدعوة إلى الطلاق والمفاصلة؟ وهل نحن عرب ومسلمون ، أم ماذا؟ وإذا كان التعايش القائم على المساواة والاحترام المتبادل مطلبا ، ففى أى سياق أو إطار يتحقق ذلك التعايش المنشود : فى الإطار الحضارى العربى الإسلامى المستقل ، أم فى إطار التبعية للنموذج الغربى؟

هل نطلب الكثير إذا قلنا إننا ما زلنا بحاجة لأن نسمع صوت الكنيسة ، خاصة وأننى على ثقة من أن لدى قيادتها الحكيمة والواعية الإجابة الصحيحة عن تلك الأسئلة ، بما يرد الصواب للطائشين ، ويشبع أشواق الغيورين على وحدة الأمة واستقلالها؟

الباب الثالث

الذى جرى لعقولنا

١ ـ دعوة لإطفاء الحرائق!

٢ ـ هذا «الترحيب المريب»؟!

٣ ـ كذبة إبريل الثقافية!

٤ ـ عبرة (أبو زيد) الأول!

٥ ـ عن حدث الساعة وحديثها!

٦ ـ لنغلق ملف «الردة»!

٧ ـ حرية لا «سربستيه»!

٨ ـ جنايتان بحق الماضى والحاضر.

٩ ـ «المهاجر» وعبرته.

١٠ ـ أزمة المثقفين.

١١ ـ فصل فى الحزن والحلم.

دعوة لإطفاء الحرائق!

لا أعرف كيف يمكن أن نتجنب الحرائق التى باتت تشتعل فى ديارنا بين الحين والآخر، لكنى أحسب أن كل العقلاء مطالبون بالمسارعة إلى محاولة إطفاء تلك الحرائق لا إلى إذكائها، خصوصا أن هناك خطابا متصاعدا يستهويه اللعب بالنار لسبب أو آخر.

لقد شهدت مصر فى الآونة الأخيرة حريقين تم افتعالهما من شرارات كان يمكن تطويقها فى اللحظات الأولى لاندلاعها، ولكن خطاب التأجيج والتهييج آثر أن ينفخ فى النار، وأن يصب عليها كل ما توافر من غاز وزيت، حتى تراجعت كل الهموم والقضايا الكبرى فى الوطن، وانصرف الناس إلى متابعة الحريق المصطنع حول «تكفير» الدكتور حسن حنفى أستاذ ورئيس قسم الفلسفة بجامعة القاهرة، والحريق الآخر المفتعل حول حق الأقباط فى المواطنة، وهل يدخلون الجيش أم لا؟ وهل يدفعون الجزية أم لا ؟!

نعم كلاهما مصطنع ومفتعل، كما سنرى توا، لأن كلا منهما لو أعطي حجمه الحقيقى، وتم التعامل معه بالقدر الواجب من الرصانة، والمسئولية، ما نال ذلك الحيز الكبير من الصخب والاهتمام، ولتجنب المجتمع أجواء التوتر والإثارة التى أشاعها الحريقان بغير مبرر. ولكن الذين يؤججون النيران وينفخون فيها تشغلهم فيما يبدو حساباتهم الذاتية بأكثر مما يشغلهم استقرار المجتمع وعافيته، ولهم «أجندتهم» الخاصة المختلفة عن أجندة المصلحة العامة وأولويات العمل الوطنى. بل أزعم أن النهج الذى جرى اتباعه فى المشهدين أو الحريقين كان أبعد ما يكون عن الحوار، وأقرب ما يكون إلى الاصطياد والتشهير.

تعالوا نستعرض معًا ملابسات المشهدين التى حاولت تحقيقها قدر استطاعتى، لكى نتثبت من صحة المنطوق الذى ندعيه، ولنبدأ بحريق «تكفير» الدكتور حسن حنفى..

فقد نشرت صحيفة «آفاق عربية» محدودة التوزيع فى مصر يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٩٧ مقالا لكاتب مغمور من بورسعيد انتقد فيه كتابات الدكتور حسن حنفى عنوانه «حسن حنفى يطالب بتغيير لفظ الجلالة»، ولكن المقال تجاوز الحيز المتاح فى الجريدة، فقطعه المسئول عن التحرير عند نقطة معينة، وذيله بعبارة أشارت إلى أن المقال طويل وكان على الكاتب أن يراعى الاختصار. أثارت هذه الملاحظة أحد أساتذة الأزهر - الدكتور يحيى إسماعيل - فوجه خطابا إلى رئيس تحرير الجريدة فى ٢٩ / ٤ / ١٩٩٧ حيا فيه كاتب المقال، وقال إن موضوعه كان يستحق أن تفسح له الجريدة حيزا كافيا، لأنه يتناول موضوعا مهما. ولأن الدكتور يحيى كانت له ملاحظاته على كتابات الدكتور حسن حنفى، فقد أورد فى خطابه إلى رئيس تحرير الصحيفة جانبا من تلك الملاحظات التى وصف فيها أعمال الدكتور حنفى بأنها «مشروع تدميرى».

بعد ذلك توالت مفاجآت ومفارقات عدة فى مقدمتها ما يلى:

● الخطاب الذى أرسله الدكتور يحيى إسماعيل إلى رئيس تحرير «آفاق عربية» يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ / ٤ / ١٩٩٧ تسرب مضمونه، أو وزعت صور منه على عدة صحف مختلفة (وهذا لغز يحتاج إلى حل!). وبدأ مندوبو تلك الصحف الاتصال بالرجل فى بيته مساء اليوم نفسه (الثلاثاء) لمناقشته فى رسالته التى لم تنشر.

● لم تنشر الصحيفة الأسبوعية خطاب الدكتور يحيى إسماعيل فى عددها الصادر يوم الخميس أول مايو، وإنما نشرته يوم الخميس التالى ٨ من مايو، أى أن الصحف ظلت تتحدث عن الخطاب لمدة عشرة أيام قبل نشر نصه!

● المفارقة التى حدثت هنا أن الكتابات الصحفية تجاهلت المقال الأصلى الذى تم نشره للأستاذ شعبان الموجى وانتقد فيه الدكتور حسن حنفى، وركزت على التعليق الذى لم ينشر للدكتور يحيى إسماعيل. ويمكن تفسير ذلك بأن الأول مجرد كاتب هاو وغير معروف، بينما الثانى أستاذ فى جامعة الأزهر، ثم إنه - وهذا هو الأهم - يشغل منصب الأمين العام لجبهة علماء الأزهر.

● لتأجيج الحريق، فقد اعتبر خطاب الدكتور يحيى إسماعيل غير المنشور «تقريرا» و«بيانا» صادرا عن جبهة علماء الأزهر. وأهم من ذلك وأخطر أنه اعتبر حكما بتكفير الدكتور حسن حنفى. وأكد شبهة صدور الكلام عن جبهة علماء الأزهر أن الدكتور يحيى إسماعيل استخدم فى مقاله ورقة حملت اسم الجبهة، وحين أراد أن يؤكد صفته

كأمين عام للجبهة، فإنه وضع ختم الجبهة إلى جوار توقيعه، وكان ذلك خطأ وقع فيه لا ريب.

● فى كل الأحاديث التى أجريت مع صاحب الخطاب، الدكتور يحيى إسماعيل، ورئيس جبهة علماء الأزهر الدكتور محمد عبد المنعم البرى، أكد الاثنان أن ما صدر ليس بيانا يعبر عن رأى الجبهة، ولكنه رأى شخصى للدكتور يحيى إسماعيل. وفى بيان أصدره الاثنان، أعلنا أن جبهة علماء الأزهر «لم تصدر أى بيانات بتكفير أى شخص فى أى وقت، كما أن الجبهة لا تنقب عما فى صدور الناس ولا تفتش فى ضمائرهم، ولا تزدرى عقائد الآخرين». رغم ذلك فقد أصر النافخون فى النار على أن ما صدر ليس إلا بيانا يعبر عن رأى جبهة العلماء. وذهبوا إلى حد استعداء السلطات عليها، ودعوا إلى ضرورة حلها. واتهموا وزارة الشئون الاجتماعية بالتقصير فى هذا الصدد، ونشرت صحيفة الأهالى عنوانا تساءلت فيه قائلة: من الذى يسمح لجبهة العلماء بخرق قانون الجمعيات؟ وأعرب مقال الصحيفة عن الدهشة لأنه لم يتم قمع الجبهة، فلم تحل حتى الآن (عقابا لها على بيان نفت مسئوليتها عنه!).

فى الوقت ذاته، تمسكت الصحف التى تعرضت للموضوع بأن نقد الدكتور يحيى إسماعيل لأعمال وكتابات الدكتور حسن حنفى، قصد بها تكفيره، وإضافته إلى قائمة «المرتدين»، الأمر الذى له تداعياته المعروفة، التى أصبحت ترتبط فى الذاكرة العامة بما لم تقصر كتابات الإثارة فى التنبيه إليه واستدعائه، بدءا بتطليق الرجل من زوجته وانتهاء بقتله!

□ □ □

لقد عمد الساعون إلى افتعال الحريق، إلى إطلاق عناوين مثيرة من قبيل: أنقذوا حسن حنفى ـ عملية تكفير الدكتور... ـ نحن نرد على التقرير الذى كفر الدكتور ـ مكفر الدكتور يقول كذا وكذا ـ كاتب بيان تكفير الدكتور حسن حنفى لم يقرأ كتبه... إلخ.

رغم كل النفى الذى قدمه الدكتور يحيى إسماعيل، وقبله الدكتور البرى رئيس جبهة العلماء، فقد أصر النافخون فى النار على إطلاق أوصاف التكفير والتقرير، وتمسكوا بأن هذا هو رأى الجبهة وليس رأيا خاصا بأحد أعضائها.

وكانت النتيجة أن طمس النفى الذى أعلن، وكذلك الإيضاحات التى قدمت، تحت وطأة العناوين المثيرة التى نشر تحتها الكلام. وبدا واضحا من الحوارات التى نشرتها

الصحف أن الذين قاموا بها لم يرضهم أن يكون ما كتبه الدكتور يحيى إسماعيل تعليقا وليس بيانا أو تقريرا، ولم يعجبهم أن تخرج جبهة العلماء من دائرة الاتهام، ولذلك فإنهم تعاملوا مع الأمر كما تمنوه وليس كما هو فى الحقيقة. والذي يقرأ جيدا الأحاديث المنشورة مع الدكتور يحيى إسماعيل ومع رئيس الجبهة الدكتور البرى، يدهشه مدى إلحاح محررى الصحف على انتزاع حكم بالكفر والردة على الدكتور حسن حنفى، وهو ما رفضه الاثنان بشدة، كما يستغرب أن أحد المحررين دعا رئيس جبهة العلماء إلى توسيع نطاق اشتباك الجبهة، بحيث يتجاوز أهل الفكر إلى الفنانين!

لولا ضيق المساحة ومحدوديتها لأوردنا نماذج من الحوارات المثيرة التى أجراها مندوبو الصحف مع الدكتورين البرى ويحيى إسماعيل، وأغلبيتها الساحقة، إن لم يكن كلها، حرصت على توسيع نطاق الحريق، وتحويل الحبة إلى قبة.

نعم، لقد جرحت مقالة الدكتور يحيى إسماعيل فكر الدكتور حسن حنفى، ولعلى أزعم أنه تعسف فى تأويل كلامه وكان قاسيا فى نقده له، لكن كل ما قاله كان منصبا على أعمال الدكتور حنفى، ولم يتطرق إلى شخصه أو عقيدته. ولم يكن هذا أول اشتباك مع فكر الدكتور حسن حنفى المثير للجدل. فما قاله عنه الدكتور محمد عمارة في كتابه «الإسلام بين التنوير والتزوير» أكثر تفصيلا وتوثيقا مما كتبه الدكتور يحيى إسماعيل، الذى نشرت «المصور» أنه يجهز كتابا للرد على المشروع الفكرى للدكتور حنفى، الأمر الذى ينفى زعم الأهالى أنه لم يقرأ كتبه.

الدكتور عمارة بدوره رد مقولات الدكتور حسن حنفى وجرح فكره، لكن ذلك ظل فى إطار الحوار المتحضر، الذى لم يتطرق إلى مسألة الاعتقاد، ولا أثار مسألة التكفير، بل إنه أنصف الدكتور حنفى حين أعرب عن التقدير لموقفه الوطنى الداعى إلى الاستقلال الحضارى والرافض للتغريب والتبعية.

بعد صدور كتاب الدكتور عمارة، نوقشت فى كلية دار العلوم رسالة دكتوراه ناقشت بتوسع أفكار الدكتور حسن حنفى، وكان عنوان الرسالة هو: فلسفة المشروع الحضارى، وقد أعدها باحث لامع هو أحمد جاد، واستعرض فيها الرؤى المختلفة لفكرة المشروع الحضارى. وكانت له انتقاداته ومآخذه على خطاب الدكتور حنفى.

ما أريد أن أقوله أن ما صدر عن الدكتور يحيى إسماعيل كان حلقة من حوار مستمر، مشتبك مع فكر الدكتور حسن حنفى، الذى عبر عن رأيه بحرية فى أمور كثيرة تتعلق بالرؤية الإسلامية، واستخدم الآخرون حقهم فى الرد عليه وتفنيد أفكاره، بدرجات متفاوتة من الجدة والحدة.

لم يتردد الدكتور حنفى فى هدم الكثير من الأفكار والتصورات المستقرة فى الإدراك الإسلامى العام، وكل الذى فعله الآخرون أنهم رفضوا موقفه، وحاولوا بدورهم هدم أفكاره أو بعضها على الأقل. وليس مفهوما لماذا كانت الحفاوة بكتابات الدكتور حنفى واعتبارها تنويرا ؟ ولماذا الضيق بردود الآخرين واعتبار كلامهم ظلامية وتكفيرا؟!

ثم، أهم من هذا وذاك: كيف يمكن أن يجري حوار جاد فى مثل هذه الأجواء الحافلة بالهوس والتصيُّد والإصرار على إشعال الحريق وتوسيع نطاقه، بدلا من التعامل مع ما جرى بحجمه الطبيعى دون لىّ أو افتعال؟!

□ □ □

الحريق الثانى لا يقل غرابة، وإن كنت أحسبه أشد خطورة، لأنه يمثل عبثا غير مسئول بنسيج المجتمع ولحمه الحى. ذلك أننى أعتبر أن بعض مثقفينا يتعاملون مع قضية الأقباط فى مصر بقدر غير قليل من الخفة واللامسئولية. وفتح ملف مواطنة الأقباط من آيات تلك الخفة، حيث لم يعد مقبولا عند الراشدين عموما وأهل النظر خصوصا أن نثير مناقشة حول ما إذا كانوا مواطنين أم لا، وما إذا كان عليهم أن ينخرطوا فى الجيش أم لا، وهل يدفعون الجزية أم لا؟

إننى أعتبر أن مجرد الجدل حول هذه الأمور التى حسمت واستقرت بين الأغلبية الساحقة من الباحثين والمثقفين المسلمين، ليس تعبيرا عن الخفة واللامسئولية فحسب، وإنما هو أيضا تعبير عن التخلف الفكرى والسياسى، قد لا يخلو من سوء نية مبيتة.

لقد انطلقت شرارة الحريق حين توجه أحد المحررين الشبان بسؤال إلى الداعية الإسلامى المعروف، الأستاذ مصطفى مشهور، حول حقوق الأقباط، قال فيه: كيف تكون هذه الحقوق كاملة إذا تم حرمانهم مثلا من دخول الجيش بدعوى أنهم لا يؤمنون بكلمة الله التى يجب على المسلمين إعلاؤها؟!

الخبث واضح فى السؤال، لأن السائل انطلق من افتراض أن الدولة الإسلامية تحرم الأقباط من دخول الجيش، وهو الطعم الذى ابتلعه الأستاذ مشهور، فجاء رده متجاوبا مع الطرح الذى بسطه أمامه صاحبنا، وقال كلامه الذى أقام الدنيا ولم يقعدها. وليس من شك فى أن الأستاذ مشهور لم يوفق فيما عبر به، وأن الكلام الذى نشر على لسانه لا يعد شذوذا واستثناء على الخطاب الإسلامى المعاصر فقط، بل إنه يعد شذوذا على ما هو معروف من أدبيات وخطاب حركة الإخوان ذاتها.

من هذه الزاوية، فليس لدينا دفاع عما نشر على لسان الأستاذ مشهور، بل إننا لا نتردد فى تغليطه، واعتباره زلة واجبة التصحيح. وهو ما فعله فى البيان التوضيحى اللاحق الذى صوب الكلام الأول، وقال ما ينبغى أن يقال فى شأن تقرير حق المواطنة لجميع أبناء البلاد من أقباط ومسلمين، ومن ثم حق الأقباط فى المساواة وفى تولى مختلف الوظائف العامة، وفى الوقت ذاته استبعد مسألة الجزية، مشيرا إلى خصوصية ملابساتها الواردة فى القرآن الكريم.

كيف تعامل النافخون فى النار مع الشرارة؟

لقد تجاهلوا كل ما قاله علماء المسلمين وباحثوهم المعاصرون فى المسألة، وأغلقوا به الملف، ولعلى أحد هؤلاء الباحثين الذين أسهموا بجهد بسيط فى صياغة العلاقة بين المسلمين والأقباط على نحو إيجابى، فى كتابى الذى صدر قبل ١٢ عاما بعنوان «مواطنون لاذميون». احتفوا بكلام الأستاذ مشهور الأول وهللوا له، وقرروا أنه التعبير الأوحد عن حقيقة فكر ما يسمى بالإسلام السياسى على إطلاقه. وقال قائلهم: «إن كل ما يزعمونه - يقصد دعاة الإسلام السياسى - عن إيمان بالديمقراطية والمساواة بين أبناء الوطن الواحد ما هو إلا تكتيك يخفي حقيقة الأفكار التى ستظهر بوضوح حين يصلون إلى الحكم كما يحلمون»(١).

على صعيد آخر، فإنهم رفضوا التصويب الذى صدر عن الأستاذ مشهور، وأصروا على أن كلامه الأول هو الأصدق والأوفق، ومن ثم خرجت مواكب الندابين تصرخ وتولول وتندب حظ الوطن، وقرأنا لمن أعادنا إلى نقطة الصفر وراح يبحث فى إجابة عن السؤال: هل نفرض الجزية على الأقباط؟، وكأنه يفتح ما كان مغلوقا، ويكتشف ما كان غامضا ومجهولا - وقرأنا لجهبذ آخر بحثا فى مشروعية الجزية فى عصرنا الراهن، وزف لنا مفت ثالث أن «الجزية ليست واجبة على الأقباط». وهناك آخرون لم يقصروا فى استثارة الأقباط وتحريضهم بعنوان يقول: اطردوهم من الجيش.. الأقباط يمكن أن يسهلوا مهمة العدو... إلخ.

وما كان للجنازة أن تنطلق على ذلك النحو، ولا لكل ذلك الصراخ والتهييج أن يقع. وما كان للمجتمع أن يرتج وتفزع ضمائر الناس فيه، لو أن الأمر وضع فى نصابه الحقيقى، وعومل الكلام بحسبانه رأيا شاذا رجع صاحبه عنه - إنه فقه إشعال الحرائق؛ الذى آخر ما ينشغل به هو الوطن وأهله!

---

(١) لو قالها غيره لاتهم بالتفتيش فى الضمائر!

هذا «الترحيب المريب»!

هذه إرهاصات فتنة ثقافية، غفر الله لمن أذكاها وأججها!

إن لم يكن الأمر كذلك، فقل لى بربك: بماذا تفسر تلك التظاهرة التى صاحبت إعادة نشر كتاب «من هنا نبدأ»، الذى ألفه الأستاذ خالد محمد خالد فى أول الخمسينيات، ثم رجع الرجل عما قاله فيه، وأعلن عن خطئه فيما ذهب إليه، وأثبت ذلك فى كتاب أصدره فى الثمانينيات؟ وبرغم ذلك، فإن الذين أعادوا نشر الكتاب بآخرة ما برحوا يهللون ويصفقون للخطأ الذى وقع فيه، ويصرون على أنه صوابه الوحيد؟!

ثم ما بالنا نرى قوما آخرين، لم يتخيروا من كل العطاء الفكرى الممتد للدكتور طه حسين غير كتابه «فى الشعر الجاهلى»، الذى ألفه فى منتصف العشرينيات، ونال فيه من القرآن الكريم، كما مس مقام النبوة، ثم رجع بدوره عن هذا الموقف حين أعاد طباعة الكتاب فى العام التالى مباشرة تحت اسم جديد، وحذف منه الإساءات التى طالت القرآن ونبى الإسلام. مع ذلك، فإن أولئك القوم أقاموا مهرجانا لتمجيد الكتاب الأول، واحتفلوا قبل حين بمرور ٧٠ عاما على صدوره، بحسبانه من العلامات الفارقة فى مسيرة «التنوير»!

أيا كان قدر المصادفة فى تتابع الحدثين، إلا أن رسالتهما تبدو واحدة، وهى تحتاج إلى مناقشة ومراجعة، لكننا سنبدأ بتحرير ما جرى، حتى تكون عناصر المشهد واضحة للجميع.

الحدث الأقرب هو ما لجأت إليه إحدى صحف المعارضة اليسارية (الأهالى) بإصدارها عددا خاصا، إجلالا لشخص الأستاذ خالد محمد خالد، الذى رحل عن عالمنا فى شهر مايو عام ١٩٩٦، وكان العنوان الرئيس للعدد ومادته الرئيسة، هو النص

الكامل لكتاب «من هنا نبدأ»، الذى قدمته وسط تظاهرة كبيرة اشترك فيها بعض الكاتبين، وعلى الصفحة الأولى أحاطته بهالة من التمجيد والتعظيم، ووصفته بأنه يحمل «الرأى الأصوب والأشجع، والأكثر مساهمة فى معاركنا السابقة والراهنة»!

لماذا تلك الحفاوة المبالغ فيها بالكتاب؟

فى الكتاب أفكار جيدة وجريئة لا ريب، وبمعيار زمانه فإنه اتسم بشجاعة مشهودة وانحياز ملحوظ إلى الاشتراكية والديمقراطية، لكن أكثر ما دفع البعض إلى الترحيب بالكتاب، كما يتضح من التعليقات المنشورة، أنه تبنى مقولة الشيخ على عبد الرازق التى عبر عنها فى العشرينيات، وادعى فيها أن الإسلام دين لا دولة. وبشكل عام، فإن الأستاذ خالدا فى كتابه ذاك بدا متأثرا بصورة نسبية بأدبيات الفكر الشيوعى، وكان ذلك أشد وضوحا فى الفصل الثانى الذى كان عنوانه «الخبز هو السلام». وقد أشار أحد كتاب العدد إلى ذلك التعاطف الذى دفع الأستاذ خالدا إلى كتابة مقال شهير رثى فيه الزعيم السوفييتى جوزيف ستالين عند وفاته عام ١٩٥٣، وكان عنوانه «طبت حيا وميتا يا رفيق»! - ذكر الكاتب - الأستاذ لمعى المطيعى - أن هذا المقال أسعد الماركسيين، ووجد فيه بسطاؤهم ما يعزز انطباعا خاطئا راج بينهم فى السابق مفاده أن «خالد محمد خالد» هو «الرفيق خالد» السكرتير العام للحزب الشيوعى[(١)].

بعد مضى ثلاثين عاما على صدور الكتاب، طور الأستاذ خالد فكره شأن كل عقل كبير، كما نور الله بصيرته. وحين أطل على رحلة عمره، وجدناه ينظر بعين القلق إلى تلك الحفاوة، حيث كتب فى مذكراته التى صدرت أخيرا بعنوان «قصتى مع الحياة» يقول: إن حركة الترحيب بالكتاب، لا سيما فى الخارج، جعلتنى أسأل نفسى: أترانى قدمت للشانئين على الإسلام (المتحاملين عليه والكارهين له) ما أثلج صدورهم وسرهم إلى هذا المدى من الترحيب المريب؟!

ربما كان تعبير «الترحيب المريب» هو أدق وصف استخدمه الأستاذ خالد فى تشخيص الحالة. وهو ينطبق على التظاهرة التى قوبل بها الكتاب فى الماضى، كما أنه لا يزال ينطبق على حفاوة البعض به حتى اللحظة الراهنة.

روى الأستاذ خالد فى مذكراته كيف أنه أمضى سنوات يفكر ويناقش مع نفسه «الحقيقة الموضوعية والتاريخية لمكان الإسلام، وبين كونه دينا وكونه دولة». وعلى حد

---

(١) ولم يكن ذلك صحيحا، لأن الرفيق خالدا كان الاسم الحركى للدكتور فؤاد مرسى سكرتير عام الحزب آنذاك.

تعبيره، فإن البحث «أفضى بى إلى أن هناك فارقا شاسعا ومسافة بعيدة جدا بين الحكومة الدينية والحكومة الإسلامية. فالأولى يضرب لها المثل بحكم الكنيسة فى ظلمات القرون الوسطى فى القارة الأوربية، والثانية - أى الحكومة الإسلامية - يضرب لها المثل بحكم الرسول وحكم الخلفاء الراشدين». وخلص إلى أن «الإسلام لا يعرف الحكومة الدينية التى عرفتها أوربا العصور الوسطى، واكتوت بنارها حيث حكمها القسس والبابوات. إنما يعرف الحكومة الإسلامية التى تستمد وجودها ونظامها وفكرها وضميرها من الشريعة الإسلامية، التى لم تترك صغيرة ولا كبيرة من احتياجات البشر إلا لبتها وغطتها وقالت فيها كلمة الفصل».

هذا الكلام بدا انقلابا فى فكر الرجل، يختلف بمعدل ١٨٠ درجة عما قاله قبل ثلاثة عقود فى كتابه الأول، خاصة فى فصله الثالث بعنوان «قومية الحكم». وإذ وصل إلى هذا الاقتناع، فقد أشار فى مذكراته إلى أنه قرر أن يتحدث مع قرائه «فى هذا الأمر الجديد» - وقال: «كان فى نيتى أن أعكف على تأليف كتاب بعنوان (ماذا أردت أن أقول) - أخضع فيه أفكارى المنشورة للنقد الذاتى، سواء ما يتعلق بهذه القضية أو بغيرها من القضايا والموضوعات».

طبقا لما أثبته فى مذكراته، فإنه حين شاعت فى المرحلة الساداتية مقولة «لا سياسة فى الدين، ولا دين فى السياسة»، التى كانت تتفق مع مذهبه القديم فى الحقيقة، فإنه قرر أن يتصدى لها بإعلان موقفه الذى انتهى إليه، ووصفه «بالأمر الجديد»، وهكذا أصدر فى الثمانينيات كتابه الذى جاء عنوانه «الدولة فى الإسلام».

□ □ □

حرص الأستاذ خالد فى السطور الأولى من كتابه على أن يعلن عن خطأ ما ذهب إليه فى كتاب «من هنا نبدأ»، حين ذكر أن الإسلام دين لا دولة، وحين عمم فكرة الحكومة الدينية على الحكومة الإسلامية.

بشجاعة تحسب له قال: أود أن أشير إلى أن تسمية الحكومة الإسلامية بالحكومة الدينية فيه تجنّ وخطأ. . . فالحكومة الدينية مؤسسة تاريخية نهضت على سلطان دينى، بينما كانت أغراضها سياسية، وأصلت الناس سعيرا بسوء تصرفها وتحكمها. . وهى فى المسيحية واضحة كل الوضوح، بينما الإسلام لم يشهد فى فترات استغلاله ما شهدته وما تكبدته المسيحية، لا سيما فى العصور الوسطى، عصور الظلام.

أضاف: لعل أول خطأ تغشى منهجى الذى عالجت به قديما قضية الحكومة الدينية، كان تأثرى الشديد بما قرأته عن الحكومات الدينية التى قامت فى أوربا. . . لقد كنت فى

قمة التأثر ببشاعة وجرائم الحكومة الدينية المسيحية، ثم عكست الصورة فى غير حق على الحكام السياسيين فى الإسلام واعتبرتهم حكومة دينية إسلامية!

تحدث عن خطأ آخر وقع فيه هو «تعميم نتائج ما اقترفه الجهاز السرى (لجماعة الإخوان فى الأربعينيات) باسم الإسلام . . . فى كلا الخطأين كان هناك خطأ فى المنهج ذاته . فقد جعلت ما تأثرت به من قراءاتى عن الحكومة الدينية فى المسيحية، وما تأثرت به من تحول بعض الشباب المسلم من نساك إلى قتلة . . جعلت هذا وذاك (مصدر) تفكيرى وليس (موضع) تفكيرى»، وفارق كبير بين الأمرين. «فعندما يكون الأمر مصدر تفكيرك فإنه يقودك فى طريقه هو، لا فى طريق الحقيقة . وتبصر نفسك من حيث تشعر أو لا تشعر مشدودا إلى مقدمات وسائرا نحو نتائج لم يأخذ الاستقلال الفكرى حظه فى تمعنها ودراستها . أما حين يكون الشىء موضع تفكيرك، فإنه يمد تفكيرك المحايد والمستقل بكل اعتبارات القضية المدروسة، دون أن يلزمك بحكم مسبق» .

بهذا الاستهلال الواضح، دخل الأستاذ خالد إلى موضوع كتابه الذى عبر فيه عن «اقتناعه الجديد بأن الإسلام دين ودولة» . والعبارة له، حيث شرح فى فصوله اللاحقة كيف وصل إلى هذه الحقيقة، وما شكل هذه الدولة، وما أغراضها وأهدافها حين تقوم .

لكى يرضى الرجل ضميره، فإنه أوصى أبناءه بألا ينشر كتاب «من هنا نبدأ» إلا إذا تصدره الفصل الأول من كتاب «الدولة فى الإسلام»، الذى أعلن فيه خطأه، وأثبت موقفه الجديد من فكرة الدولة والحكومة الإسلامية . والتزاما بالوصية، فإن ابن الفقيد الراحل ـ الأستاذ أسامة ـ حين استؤذن فى نشر نص الكتاب أخيرا، اشترط أن تكون مقدمته هى الفصل الأول من كتاب الدولة فى الإسلام . وهو ما تم بالفعل .

الذين قدموا كتاب «من هنا نبدأ» فى التظاهرة التى أشرنا إليها، لم يعجبهم الموقف المستجد لمؤلفه، فنشروا على الصفحة الأولى تمسكهم بما عدل عنه الرجل، وإصرارهم على أن ما اعتبره خطأ هو الرؤية «الأصوب والأشجع» (!!) ـ وفى صفحة داخلية ضمت تعليقات على الكتاب، انتقد أحد فقهاء اليسار رجوع الأستاذ خالد عن رأيه الأول، وأخذ عليه أنه «لم يظل على موقفه «المتحرر»(!) طويلا، بل شابه التراجع والمجاملة»!

نكتفى بهذه الخلاصة لواقعة «الترحيب المريب» بكتاب «من هنا نبدأ»، ونلقى نظرة على تظاهرة أخرى احتفلت بكتاب «فى الشعر الجاهلى»، بدورها تفوح منها رائحة «الترحيب المريب»!

□ □ □

كثيرون تحدثوا عن ملابسات صدور كتاب طه حسين عام ١٩٢٦، حيث كان عائدا لتوه من بعثته فى فرنسا، متبنيا الرؤية الغربية وسائرا على درب «ديكارت» الذى اتخذ من الشك وسيلة إلى اليقين، وهو ما صرح به الدكتور طه فى مستهل كتابه عن الشعر الجاهلى. وقد أفضى به منهجه ذاك إلى التشكيك فى بعض ما ورد فى القرآن الكريم، فذكر فى كتابه ـ مثلا ـ أن: للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل. وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضا، لكن ورود هذين الاسمين فى التوراة والقرآن لا يكفى لإثبات وجودهما التاريخى. أيضا تحدث الدكتور طه باستخفاف عن النبى عليه الصلاة والسلام، الأمر الذى أثار ثائرة كثيرين فى مصر آنذاك، وشغلت الدوائر السياسية والثقافية بالقضية، التى نوقشت فى مجلس النواب وفى الوزارة، وتلقى النائب العام بلاغات عدة اتهمت الدكتور طه حسين بتجريح القرآن والإساءة إلى نبى الإسلام، ومن ثم الإخلال بالنظام العام للمجتمع. وكان مقدمو تلك البلاغات خليطا من المواطنين وأعضاء مجلس النواب ورجال الأزهر وأبنائه. وتم التحقيق مع الدكتور طه، ثم جرى حفظ الأوراق لعدم توافر القصد الجنائى لديه.

وفى قرار حفظ القضية سجل رئيس النيابة الذى أجرى التحقيق أن الدكتور طه «تورط فى بحثه حتى تخيل حقا ما ليس بحق»، وأنه كان عليه أن يحتاط فى سيره «حتى لا يضل»، «وأن العبارات الماسة بالدين» التى أوردها فى بعض المواضع من كتابه، أوردها على سبيل البحث العلمى، مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها.. ولذلك يكون القصد الجنائى غير متوافر.

لقد برأ رئيس النيابة الكاتب ولم يبرئ الكتاب، الذى أثبت مساسه بالدين. وانتهى الأمر بسحب نسخ الكتاب من الأسواق. وفى العام التالى (١٩٢٧) قام الدكتور طه بتعديل الكتاب، فحذف منه الإساءة إلى القرآن والنبى، وأضاف بعض الفصول الجديدة، وسماه «فى الأدب الجاهلى». واعتبر ذلك عدولا منه عن موقفه السابق.

هكذا طويت صفحة كتاب فى الشعر الجاهلى، وتجاوزه الدكتور طه لاحقا فى مؤلفاته الإسلامية خصوصا كتابيه «على هامش السيرة» و «مرآة الإسلام». ليس ذلك

فحسب، وإنما صدرت دراسات علمية عديدة هدمت الفكرة الأساسية التي تبناها كاتبنا الكبير فى مؤلفه، وادعى فيها انتحال معظم الشعر الجاهلى، حيث أثبتت الدراسات عدم صحة ذلك الادعاء، كما ذكر الدكتور أحمد هيكل فى مقال أخير له بالأهرام[1]، وهو عمدة فى الموضوع كما هو معلوم.

برغم كل هذه الملابسات، فإن أولئك النفر من مثقفينا لم يجدوا كتابا مما ألف الدكتور طه حسين يستحق الاحتفاء به غير مؤلفه «فى الشعر الجاهلى» بطبعته الأولى، وليست المعدلة التى حذف منها الطعن فى القرآن والإساءة إلى نبى المسلمين؛ وهى الأجدر حقا بالحفاوة، بأى معيار سوى ومعتدل. لكنهم آثروا الاحتفال بكتاب «فى الشعر الجاهلى»، حيث أقاموا له تلك الندوة، التى ما برحت تقرظ الكتاب وتكيل المديح لشجاعة مؤلفه وجرأته وممارسته لحرية البحث والتفكير. لولا البحث الذى قدمه الدكتور أحمد هيكل، وزير الثقافة الأسبق، والذى انتقد فيه «تهور» طه حسين و«التجاوز غير المقبول الذى تورط فيه» و «الخطأ الذى انزلق إليه» - لولا ذلك لما سمع صوت يضع الكتاب فى إطاره الصحيح، ويبرز ما فيه من سلبيات وإيجابيات، بصورة موضوعية ومجردة.

فى هذين النموذجين الذين مررنا بهما، نلاحظ أن أولئك المثقفين عمدوا إلى انتقاء صفحات معينة من سجل اثنين من الأعلام للترحيب بها وتسليط الأضواء عليها. وهى صفحات تمثل شططا مبكرا، ليس مستغربا فى أى رحلة فكرية. وتلك الصفحات لا تعبر عن حقيقة الشخصية المحتفى بها، ولا عن مجمل عطائها الفكرى، خصوصا أن ذلك الشطط تم تجاوزه والاعتذار عنه، صراحة أو ضمنا.

لا يخلو المشهد من مفارقة طريفة، لأن بعض الذين احتشدوا فى تلك التظاهرات ينسبون أنفسهم إلى «التقدمية»، بينما نجدهم فى هذا الموقف قد أوغلوا فى السلفية. فهم لم ينحازوا إلى فكر قديم عفا عليه الزمن فحسب، وإنما يتمسكون بفكر قديم تجاوزه أصحابه أنفسهم وأنكروه. بحيث بدا أولئك المتظاهرون ملكيين أكثر من الملك!

ما أقدم عليه الأستاذ خالد والدكتور طه حسين ليس أمرا غريبا، ولكنه سلوك شائع بين كبار المثقفين، الذين لا تتجمد أفكارهم عند مرحلة معينة، ولكنهم يطورون رؤاهم وقناعاتهم باستمرار. بوجه أخص، فإن نسبة غير قليلة من المثقفين المصريين الذين انبهروا حينا بثقافة الغرب وأطروحته العلمانية، ما لبثوا أن صوبوا موقفهم وعادوا إلى دائرتهم الحضارية، حين اتسعت آفاقهم ونضجت أفكارهم، وخرجوا من إسار

---

(١) ١٣/ ٥/ ١٩٩٦.

الاغتراب الفكرى. ينطبق ذلك على الأستاذ خالد والدكتور طه حسين، كما ينطبق على الدكتور محمد حسين هيكل والعقاد ومنصور باشا فهمى وآخرين.

لا يخرج المشهد الذى نحن بصدده عن كونه محاولة لتوظيف الرموز الثقافية فى الصراع الفكرى الراهن بين التيارين العلمانى والإسلامى، الذى هو فى جوهره صراع بين رؤيتين أو مشروعين حضاريين مختلفين فى المرجعية والنموذج والحلم.

فى سياق الصراع، يغدو مثل ذلك الاختزال المخل للرموز الثقافية أحد أسلحة المواجهة. وفى حالات أخرى نجد هناك من يحاول «اختطاف» بعض الرموز والاحتماء بها، كما حدث فى سعى البعض إلى الإشادة بالإمام محمد عبده والتمسح فيه، فى الوقت الذى يتبنون فيه خطابا معاديا لمشروعه الفكرى ورؤيته الإسلامية. ثمة محاولة أخرى لاختطاف ابن رشد الفقيه والفيلسوف والطبيب الذى عاش فى القرن الثانى عشر الميلادى، وتقديمه على شاشة السينما بعين الرشديين اللاتين (الغربية) التى تخرج الرجل من قاعدته الإيمانية والإسلامية لكى تسلمه إلى المادية والعلمانية الغربية.

إن مثل ذلك الابتسار والاختزال لا يخل بموضوعية الخطاب وحيدته فحسب، وإنما هو نوع جديد من التطرف يتحدى الضمير الإيمانى ويستفزه، الأمر الذى يدعونا للتنبيه إلى أن مثل هذا المسلك هو من قبيل اللعب بالنار، الذى لا تؤمن عواقبه.

لذا لزم التنويه!

كذبة إبريل الثقافية!

لا نستطيع أن نستقبل كلام بعض مثقفينا عن الاحتفال بذكرى الاحتلال الفرنسى إلا على أنه «كذبة إبريل الثقافية». لا يمكن أن نأخذ الكلام على محمل الجد إلا فى حالة واحدة: أن نتخاطب بلغة العبث واللامعقول. وطالما لم يحدث ذلك، وقدر لنا أن نحتفظ بعقولنا داخل رءوسنا، وظلت رءوسنا فى مكانها فوق أكتافنا، فلا مفر من أن نصر على أن الأمر ليس أكثر من شائعة كاذبة، أو دسيسة مغرضة أريد بها إهانة الذاكرة المصرية!

إننا لا نتردد فى الإعراب عن التقدير للدور الفرنسى فى عهد الرئيس جاك شيراك، خصوصا موقفه المنصف من القضية الفلسطينية، ونضم صوتنا إلى أصوات المحتفين بذلك الدور والمحتفين به والمشجعين على ثباته وتواصله. لكننا لسنا مضطرين إلى أن نسحب تلك الحفاوة على مجمل التاريخ الفرنسى، فالرجل ليس استمرارا له، ولا هو مسئول عنه. وإذا كان مثل ذلك النوع من الحفاوة ممجوجا من الأساس، ويعد تزيداً وإسرافا ليس له ما يبرره، فإنه يتحول إلى إثم كبير حين يؤدى إلى نسخ التاريخ المصرى وهتك ذاكرة الأمة.

أدرى أن الذين يتحدثون عن الاحتفال المزعوم الذى يراد لمهرجاناته أن تبدأ فى عام ١٩٩٨ يقولون: «معاذ الله أن نحتفل بالاحتلال، ولكننا نحتفل بمرور قرنين على العلاقات الثقافية بين مصر وفرنسا. نحتفل بالمطبعة وباكتشاف حجر رشيد وبصدور كتاب «وصف مصر»، وبالتنوير الذى هلت علينا ضياؤه منذ ذلك الحين».

وهذه حجة مسكونة بالتدليس والتغليط. وإذا جاز لبعض المثقفين الفرنسيين أن يعتبروا عام ١٧٩٨ بداية «العلاقات الثقافية» بين مصر وفرنسا، فإن ما لا يجوز ولا يليق بأى معيار، أن يتبنى نفر من مثقفينا تلك المقولة، وأن يروجوا لها. ليس ذلك

فحسب، وإنما الأدهى والأمر، أن يدعونا للاحتفال بتلك المناسبة السعيدة التى هلت علينا بشائرها فى عام ١٧٩٨م!

يذكرنا وصف ما جرى فى عام ١٧٩٨ بأنه بداية «العلاقات الثقافية» مع فرنسا، بكتيب صدر فى عام ١٩٢٦، للمبشر والمثقف البريطانى إدوارد طومبسون، تناول فيه العلاقات بين بريطانيا والهند، واختار له عنوان «الوجه الآخر للعملة». أهم ما قاله المؤلف أن المصادر العلمية الرصينة فى بريطانيا، بما فى ذلك «تاريخ أوكسفورد للهند»، تقرأ التاريخ من وجهة نظرها الذاتية، وتتجاهل تماما وجهة النظر الهندية. ودلل على ذلك بشواهد عدة، منها أن المؤرخين البريطانيين ما برحوا يصفون «العصيان» الهندى الشهير على الحكم البريطانى عام ١٨٥٧ بأنه «هجوم همجى إرهابى على النساء والأطفال»، وحولوا شخصية الهندى إلى بربرى متوحش لا يفهم سوى لغة القوة. فى الوقت ذاته، فإن الهنود يعتبرون ذلك العصيان إحدى حلقات كفاحهم الطويل ضد الاستعمار، وردا على ما ألحقه بهم من قهر وذل ومهانة!

ما ميز طومبسون فى كتابه أنه كان من أوائل من انتبهوا إلى أن عملية ترجمة القوة السياسية والعسكرية الكبرى إلى لغة، لا بد وأن تتم على حساب الطرف الضعيف والمظلوم من الذين تقدم لغة القوة صورة مشوهة لهم.

ينطبق الكلام على الحالة التى نحن بصددها. فحين يقول بعض الفرنسيين إن عام ١٧٩٨ يمثل بداية العلاقات الثقافية مع مصر، فلا يسعنا إلا أن نقرر أن تلك هى قراءتهم لحدث ذلك العام، خصوصا أننا نعرف من أدبيات مرحلة المد الاستعمارى فى القرنين الثامن والتاسع عشر أن الدول الأوربية سوّغت اجتياحها لأقطار آسيا وإفريقيا واعتبرته «رسالة» استهدفت «تمدين الشعوب المتأخرة»، و«إشراكها فى التقدم الحضارى»[1]. نعرف أيضا أن جول فيرى رئيس وزراء فرنسا آنذاك هو الذى قال: إن مسألة الاستعمار تكتسى «بعدا إنسانيا وحضاريا، لأن للأجناس العليا حقا تفرضه على الأجناس السفلى». وأضاف: «أقول بأن لديها حقا وأقصد واجبا، فعليها واجب تمدين الأجناس السفلى»!

غير أن قراءتنا لحدث عام ١٧٩٨ لا بد أن تكون مختلفة تماما. فالمؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى، الذى عايش الحدث، عندما وصف وقائع تلك السنة قال: «هى

(١) العبارتان قالهما المستشار الألمانى بسمارك فى مؤتمر لممثلى الدول الأوربية عقد فى سنة ١٨٧٨م.

أول سنى الملاحم العظيمة، والحوادث الجسيمة، والوقائع النازلة، والنوازل الهائلة. وتضاعف الشرور وترادف الأمور، وتوالى المحن واختلاف الزمن، وانعكاس المطبوع، وانقلاب الموضوع، وتتابع الأهوال واختلاف الأحوال، وفساد التدبير، وحصول التدمير، وعموم الخراب وتواتر الأسباب، ﴿ **وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون** ﴾»!

ولأن الخبر كان له وقع الصاعقة على العالم العربى والإسلامي، لأنه كان بمثابة أول غزوة أوربية لقلب الأمة وأول اختراق لقلعتها الحصينة، فقد وجدنا مؤرخا يمنيا معاصرا لها، اسمه لطف الله جَحَّاف، يصف أهم أحداث تلك السنة بقوله: «فيها وردت الأخبار بدخول الفرانسة، جعل الله ديارهم دارسة، وغيرهم من الإفرنج والأبالسة، ديار مصر طهرها الله من الدنس، فاستولوا عليها، ومدوا أيدى الكفر إليها. وأظهروا بها الفساد، وتسلطوا على ما بها من المسلمين. ولا ثوا كل ذلك بضرب من الخداع، والمكر والحيل والأطماع».

هكذا، فإننا لا نكاد نجد أحدا من المؤرخين المعتبرين يتعامل مع سنة ١٧٩٨ إلا بحسبانها سنة الاحتلال الفرنسى الفظ لمصر، وبداية الغزو الاستعمارى للباب الأمامى للإسلام فى العالم العربى، على حد تعبير الدكتور جمال حمدان بعدما غزا المستعمرون بابه الخلفى فى القرن السابع عشر، الأمر الذى أدى إلى احتلال جزر الهند الشرقية (إندونيسيا) أولا، ثم الهند والملايو فى «وجبة» لاحقة.

□ □ □

مدهش حقا، بل مذهل إلى أبعد الحدود، سعى بعض المثقفين إلى الربط بين الغزوة الفرنسية وبين الحرية والتنوير. ولا أعرف كيف يمكن أن يقبل ضمير وطنى، بل ضمير علمى نزيه أن يغض الطرف عما أحدثته الغزوة الفرنسية من جراح وتشوهات، وما خلفته من أحزان فى الواقع المصرى خلال الأشهر الثمانى والثلاثين التى استغرقتها، ثم يحاول تجميلها، بتسليط الضوء على إيجابيات ومآثر لم تكن من مقاصد مدبرى الحملة بحال.

دارسو التاريخ يعرفون جيدا أمرين يغيبان عن الذين يلوكون الحديث عن الاحتفالات المزعومة: أولهما، أن جميع مذكرات المسألة الشرقية التى تلقتها الخارجية الفرنسية طوال عشرين عاما (من ١٧٧٠ إلى ١٧٩٠) دعت إلى الاستيلاء على مصر،

لاقتسام تركة الإمبراطورية العثمانية التى تدهورت أحوالها، ولمنافسة إنجلترا فى مجال الاستعمار بضرب خطوط اتصالها فى الهند وتأسيس قاعدة استعمارية لفرنسا فى الشرق.

الأمر الثانى، أن الاستيلاء على مصر كان جزءا من سياسة الدولة الفرنسية المتطلعة إلى التوسع والسيطرة، وليس ظاهرة مرتبطة بالثورة. وهذا ما قاله تاليران وزير خارجية فرنسا صراحة آنذاك.

وقد كان نابليون صريحا فى المنشور الذى وجهه إلى جنوده حينما كانت بوارجه تقترب من مصر، إذ قال لجنوده: إنكم موشكون على فتح له آثار بعيدة المدى فى حضارة العالم وتجارته، وستطعنون إنجلترا طعنة نجلاء، تؤذيها لا محالة فى أضعف مواطنها، انتظارا لليوم الذى تسددون فيه إليها الطعنة القاتلة(1).

لدينا إجابتان حاضرتان عن السؤال: ما الذى فعلته الحملة الفرنسية فى مصر؟ - إجابة قدمتها الدكتورة ليلى عنان أستاذة اللغة الفرنسية بجامعة القاهرة فى «كتاب الهلال» الذى صدر بعنوان: الحملة الفرنسية بين الأسطورة والحقيقة. والثانية فى كتاب للأستاذ محمد جلال كشك وعنوانه «ودخلت الخيل الأزهر».

فى الكتابين شهادتان من زاويتين مختلفتين. كتاب الدكتورة ليلى عنان يقدم قراءة للغزوة الفرنسية من خلال مؤلَّفَين فرنسيين، أحدهما حقق ١٩ خطابا أرسلها إلى زوجته أحد أعضاء حملة نابليون(2) - والثانى مذكرات كتبها أحد الفنانين الذين جاءوا مع الحملة، اسمه ڤيڤان دينون، وكتابه بعنوان: رحلة إلى مصر السفلى ومصر العليا.

أشارت الدكتورة ليلى عنان إلى حقيقة ضباط وجنود جيش نابليون، الذين حولتهم الأساطير إلى أنبياء للحرية والتنوير فى مصر. وذكرت أنهم من الجيل الذى عاش الثورة الفرنسيةالكبرى عام ١٧٨٩م، وهى الثورة التى قننت الإرهاب، ونصبت المشانق للمخالفين، وأشاعت الرعب فى فرنسا، وأشعلت فيها نار الحرب الأهلية. وقالت: إن ضباط الحملة، وفى مقدمتهم كليبر ومينو، اشتركوا فى تلك الحرب، الأمر الذى يصور لنا كيف كان سلوكهم مع المصريين فى ضوء ما فعلوه مع مواطنيهم.

---

(١) ذكر نابليون فى مذكراته التى كتبها فى منفاه بسانت هيلانة أنه كان ينوى الوصول إلى الهند فى ست سنوات.

(٢) اسمه فرانسوا برانوا بيه، ووظيفته مدير مشغل ملابس جيش نابليون الذى أطلق عليه جيش الشرق.

ذكرتنا أيضا بأنه بعد شهر واحد من عودة نابليون بونابرت إلى فرنسا، بإنه - رسول التنوير! - استولى على الحكم فى انقلاب عسكرى سلمه السلطة المطلقة، فكبت كل الحريات وأزال كل ما تبقى من مكاسب الثورة، حتى ألغى مبدأ الانتخاب وأغلق الصحف وتحول إلى ديكتاتور مستبد، توج نفسه إمبراطورا فى نهاية المطاف، حتى أوصل فرنسا إلى الخراب فى عام ١٨١٥م.

رسائل برانوابيه تحدثت بين ما تحدثت عن انتقام الجيش الفرنسى من الأهالى المصريين بقتلهم وإحراق بيوتهم، ووصف معركة إمبابة بأنها «مذبحة»، وتحدث عن العقوبات التى أنزلها الفرنسيون بالفلاحين الذين عجزوا عن سداد الضرائب التى فرضت عليهم. وروى كيف أن الجنرالات استولوا على النساء اللاتى تركهن المماليك، وكيف أنه - شخصيا - اشترى فتيات مسلمات ومسيحيات لإشباع رغباته الجنسية، وقد زوج إحداهن لخادم لديه، ثم حل محل العريس فى ليلة الدخلة، والعريس مسجون فى غرفة أخرى، لأن هذه كانت الوسيلة الوحيدة للنيل من الفتاة المصرية العفيفة. وفى أحد خطاباته ذكر أنه ذهب مع صديق له إلى سوق الجوارى، وعندما طلبا رؤية أجمل الفتيات وأغلاهن، اعتذر التاجر قائلا إنه لا يستطيع ذلك لأن الجنرال بونابرت حرم عليه بيع أى واحدة منهن قبل مجيئه! (لتوثيق العلاقات الثقافية!).

كتاب دينون تحدث بدوره عن المقاومة المصرية وجموع «المتعصبين» الذين شاركوا فيها، ثم عن الانتقام الرهيب الذى مورس ضدهم، وعن إحراق القرى ونهب محتوياتها، مما جعل الدكتورة ليلى عنان تتساءل: متى وجد الجيش الفرنسى وقتا لتلقين المصريين دروسا فى التنوير؟! - وبدورى أضيف: هل «التنوير» الذى عناه البعض عندنا هو ذلك الذى أحدثه اللهب الذى غطى القرى المصرية وأتى على الأخضر واليابس فيها، انتقاما من الفلاحين «المتعصبين»؟!

إجابة الأستاذ جلال كشك أكثر تفصيلا. قال إن الجيش الفرنسى ما إن دخل إلى القاهرة حتى بدأ جنوده يقومون بالمهام التاريخية لجيش احتلال تترى. ونقل وصفا أورده الجبرتى ذكر فيه: «وفى كل يوم ينقلون على الجمال والحمير من الأمتعة والفرش والصناديق والسروج، وغير ذلك مما لا يحصى، ويستخرجون الخبايا والودائع ويطلبون البنائين والمهندسين، والخدام الذين يعرفون بيوت أسيادهم، بل ويذهبون بأنفسهم ويدلونهم على أماكن الخبايا ومواضع الدفائن، ليصير لهم بذلك قربة ووجاهة، ووسيلة ينالون بها أغراضهم».

فى شهر أكتوبر من ذلك العام، الذى يراد الاحتفال فيه ببدء العلاقات الثقافية مع فرنسا، قامت ثورة القاهرة الأولى ضد الاحتلال ـ (أليست أجدر بالاحتفال؟) ـ وبوغت قادة الاحتلال بالانفجار الشعبى، فأصدر بونابرت أمره بضرب الأزهر بالقنابل وإبادة كل من تجمع فى داخله من الثائرين.

دخل جيش التنوير إلى الأزهر، «وهم راكبون الخيول، وبينهم المشاة كالوعول ـ هكذا قال الجبرتى، ثم أضاف ـ وتفرقوا بصحنه ومقصورته وربطوا خيولهم بقبلته. وعاثوا بالأروقة والحارات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة. ونهبوا ما وجدوه من المتاع، والأوانى والقصاع، والودائع والمخبآت بالدواليب والخزانات. ودشتوا الكتب والمصاحف، وعلى الأرض طرحوها، وبأرجلهم ونعالهم داسوها. وأحدثوا فيه وتغوطوا، وبالوا وتمخطوا. وشربوا الشراب وكسروا أوانيه، وألقوها بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروه، ومن ثيابه أخرجوه».

بعد القصف تمت تصفية بقية الحساب. قطعت رءوس الذين ألقى القبض عليهم وهم يحملون السلاح من شباب مصر ورجالها، وأعدم فى القلعة ثمانون من قادة الثورة يتقدمهم ثلاثة عشر شخصا من كبار العلماء. حتى شيخ العميان أعدموه بتهمة القيام بعمل مسلح ضد المدفعية الفرنسية. وكانت تعليمات نابليون أن تقطع فى كل ليلة نحو ثلاثين رأسا للمصريين الذين شاركوا فى الثورة، حتى يتعلم الجميع الدرس! وحسبما كتب «بورينى» سكرتير نابليون فى مذكراته، فإن جثث القتلى كانت توضع فى زكائب وتلقى فى النيل، وأن من بين الذين نفذت فيهم أحكام الإعدام كثير من النساء!

□ □ □

ما حدث فى القاهرة إبان ثورتها الأولى عام ١٧٩٨ تكرر مع ثورتها الثانية فى العام التالى، فانقض جنود جيش الاحتلال على المدينة حتى دمروها وروعوا أهلها. ووصف شاهد عيان منظر المدينة قائلا: عم الخراب أحياء بأكملها، وتمثل لنا شبحه المخيف فى الأزبكية. . . ولم يعد ممكنا أن تخطو خطوة إلا على كثبان الخرائب والأتربة. وكانت رائحة العفونة تنبعث من الرمم المدفونة تحت الردم. وزاد من هذا المنظر

فظاعة أن الجنود مدفوعين بفكرة النهب كانوا ينبشون الجثث من تحت الأنقاض والخرائب، وكلما أظهروا جثة زاد المنظر هولا وفظاعة.

هذه هي الصور المستقرة في الذاكرة المصرية - وفي التاريخ المكتوب - للمرحلة التي يراد لها أن توصف بأنها بداية العلاقات الثقافية مع فرنسا. أما الإيجابيات التي استصحبتها الحملة والتي يتنادى البعض لتسليط الضوء عليها والاحتفال بها، فالقدر المتيقن أنها كانت آثارا جانبية للغزوة، ولم تكن من مقاصدها الأساسية. فضلا عن أنها كانت أساسا لخدمة المشروع الاستعماري الفرنسي، وإعدادا لإمبراطورية الشرق التي حلم بها نابليون، ولم يقصد بها وجه الله ولا إرضاء سواد عيون المصريين!

آية ذلك مثلا أن مجلس الأعيان الذي شكله نابليون واعتبره البعض أول «برلمان» في مصر، كانت وظيفته الأساسية إخماد الثورة وجمع الأموال للسلطة المحتلة. وقد روى الجبرتي أنه بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية طلب منهم جمع «عشرة آلاف ألف»[1]. وحين استهول أعيان مصر الطلب، هب فيهم «ساري عسكر» قائلا ما معناه: إذا كنتم قد عجزتم عن إخماد الفتنة (يقصد الثورة) وإذا ما عجزتم أيضا عن جمع الأموال «فما فائدة رياستكم؟ وإيش يكون نفعكم؟!». وصف الجبرتي رد فعل أعضاء الديوان قائلا: «فبهت الجماعة وامتقعت وجوههم، ونظروا إلى بعضهم البعض، وتحيرت أفكارهم. ولم تزل الجماعة في حيرتهم وسكرتهم. وتمنى كل منهم أن لم يكن شيئا مذكورا. ولم يزالوا على ذلك الحال إلى قرب العصر، حتى بال أكثرهم على ثيابه، وبعضهم شرشر ببوله من شباك المكان»

بالله عليكم، هل في هذا السجل القاتم ما يستحق الاحتفال؟! وهل يمكن بتلك البساطة المدهشة أن يمسح أو يختزل في مجرد «العلاقات الثقافية»، تاريخ تلك الحقبة المحزنة، الحافل بالوقائع الرهيبة والجسيمة، والمخضب بدماء الألوف من الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم دفاعا عن كرامة البلاد واستقلالها؟!

هل هذا معقول؟!

احتفلوا بدخول المطبعة إن شئتم، أو باكتشاف حجر رشيد، أو بصدور كتاب وصف مصر، ولكن ليتم ذلك كله بعيدا عن عام ١٧٩٨، الذي فيه انتهك عرض مصر لأول مرة من قبل الغرب، على أيدي جنرالات الحملة الفرنسية.

---

(١) عشرة ملايين من العملة السائدة آنذاك.

قال لى الأستاذ محمد حسنين هيكل : إن الرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتران عرض عليه فكرة الاحتفال بمرور ٢٠٠ سنة على بدء علاقات البلدين ، وأنه اعترض بشدة على الفكرة قائلا إنه ليس هناك شعب فى الدنيا يمكن أن يحتفل بذكرى احتلال أرضه . وأضاف أن هناك مناسبات حضارية عديدة في علاقات مصر وفرنسا يمكن الاحتفال بها ، منها فك رموز الكتابة الهيروغليفية المدونة على حجر رشيد ، وهى أولى بالتأكيد من ذكرى مرور ٢٠٠ سنة على الحملة الفرنسية .

وحين سألت الأستاذ نجيب محفوظ عن رأيه فى الموضوع كان رده أنه لا يليق أن نقيم احتفالا من ذلك النوع ، وإذا أردنا أن نحتفل بأى تفاعل حضارى مصري فرنسى فينبغى أن يبتعد عن ظلال حملة نابليون ، وألا يرتبط ذلك بعام ١٧٩٨ على وجه التحديد .

إلى من نشكو الذين يحاولون توريطنا فى تلك الفضيحة؟ !

عبرة (أبو زيد) الأول!

«أخجلتمونا أمام الناس أعظم خجل. فالإفرنج مشتغلون بما يفيدهم، وأنتم مشغولون بما لا يفيد». هذه العبارة قالها قاضى محكمة الاستئناف فى الإسكندرية منذ ٧٧ عاما، قبل أن يعلن حكمه فى قضية اتهم فيها مواطن اسمه محمد أبو زيد (أيضا!) بالردة، كانت محكمة دمنهور قد قضت بتطليق زوجته منه!

سنروى الحكاية أولا من باب إنعاش الذاكرة، قبل أن نبدى رأيا فى القصة العبثية التى أثيرت فى مصر، وبدأت بعبث فى نصوص القرآن الكريم، وانتهت بعبث فى الحياة الشخصية، وأحيطت بحملة عبث مركب، بالنظام العام للمجتمع أولا، وبأولويات الحوار الوطني ثانيا، وبعواطف الناس وانفعالاتهم ثالثا.

موضوع أبى زيد الأول - مختلف في وقائعه. فقد كان الرجل فى مجلس خاص بدمنهور، جرت خلاله مناقشة حول الأنبياء والرسل. وحين أبدى رأيه فى الموضوع، قال إن نوحا عليه السلام هو أول نبى ورسول، وإن آدم لم يذكر فى القرآن كنبى أو رسول. أثار هذا الرأى آخرين وأغضبهم، حتى اتهمه أحدهم، وهو الشيخ محمد صالح الزواوى، بالكفر، وذهب إلى ما هو أبعد، حيث وكل اثنين من المحامين بتقديم دعوى «حسبة» إلى قاضى دمنهور الشرعى للحكم بردة الشيخ أبى زيد وتطليقه من زوجته، باعتبار أنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة يخرج صاحبه من الملة.

لدينا مصدران عالجا الموضوع. أحدهما رسالة بعنوان «مذكرة (أبو زيد) فى قضية آدم»، طبعتها «مطبعة السعادة» بالقاهرة سنة ١٣٣٦ هـ (١٩١٧ ميلادية). أما المصدر الثاني، فهو مجلة «المنار» التى كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا[١]، وقد عرضت المسألة تحت عنوان «التقاضى والتخاصم في رسالة آدم»، ونشرت أبرز تفاصيلها فى العدد الأول من مجلدها الحادى والعشرين (عام ١٩١٧).

---

(١) الشيخ أبو زيد كان من مريديه.

واضح من عنوان الرسالة الأولى أنها تضمنت مذكرة أبى زيد إلى قاضى دمنهور، التى حاول أن يثبت فيها صحة رأيه، وأن يفند الادعاءات الموجهة ضده. فقد استعرض أكثر من عشرين موضعا فى القرآن تطرقت إلى قصة آدم، ولم يكن فى واحدة منها تصريح بأنه نبى أو رسول. وانتهى من ذلك إلى أنه لا يوجد فى القرآن نص قاطع يفيد نبوته، حيث القطع لا يتم إلا بتصريح لا يحتمل اللبس. وبنى على ذلك أن القول بالنبوة يصبح على سبيل الظن، ومن ثم فالشأن فيه لا يعد من المعلوم بالدين بالضرورة. وكان وكيلا المدعى، - وهما محاميان شرعيان - قد اعتبرا نبوة آدم من عقائد الدين، وكفَّرا كل من لم يعتقدها من المسلمين.

بعد أن فنَّد الشيخ أبو زيد جميع الحجج التى ذكرها المحاميان فى ادعائهما عليه، قدم ثلاثة طلبات للمحكمة:

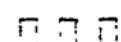
الأول: أن ترفض الدعوى لعدم صحتها وسوء قصد مدعيها.

الثانى: أن تحيل «هذين المحاميين على مجلس التأديب، إذ قد كذبا على الله ورسوله ودينه والمؤمنين. واحتالا بالكذب والافتراء على تكفير أهل الدين والتفريق بين المسلمين».

الثالث: أن تحكم عليهما وعلى موكلهما بما كانوا يطلبون علىّ، لأنهم قد باءوا بما رمونى به، ورد عليهم ما نسبوه إلىّ، عملا بقول النبى عليه الصلاة والسلام: لا يرمى رجل رجلا بالفسق أو الكفر إلا ردت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك».

مجلة «المنار» شرحت ملابسات القضية وموضوعها، وأشارت إلى أن الشيخ (محمد أبو زيد) قدم مذكرته إلى المحكمة الشرعية بدمنهور، أبدى فيها وجهة نظره فى مسألة نبوة آدم ورسالته. وبدلا من أن تناقش المحكمة الشرعية الابتدائية أدلة المدعى عليه، التى قدمها للمحكمة فى مذكرته، فقد فاجأته المحكمة وفاجأت العالم بالحكم الذى قالت فيه: إن نبوة سيدنا آدم عليه السلام ثابتة بالكتاب والسنة وبالإجماع، ومعلومة من الدين بالضرورة، لذا كفر جاحدها. وبعدما أورد القاضى بعض الاستشهادات التى استخلص منها ثبوت الكفر والردة بحق الشيخ أبى زيد، قال: وحيث إن المنصوص عليه شرعا أن المرتد عن دين الإسلام ينفسخ زواجه فى الحال ويفرق بينه وبين زوجته، (لهذا) فرقنا بين الشيخ محمد أبى زيد المذكور وزوجته.

علقت مجلة «المنار» على الحكم قائلة، إنه ظاهر البطلان بعدم انطباقه على الدعوى من جهة الصورة، وبعدم صحة ما استدل به القاضى. فأما الأول، فإن الشيخ أبا زيد قد صرح بأن نبوة آدم ورسالته ثابتتان بالأدلة الظنية (وليست القطعية) وهذا ليس إنكارا لها كما زعم القاضى. . وأما الثانى، فهو أن الردة تكون بجحد المدعى عليه للمعلوم من الدين بالضرورة. ونبوة آدم ورسالته ليست كذلك.



استأنف الشيخ أبو زيد الحكم أمام المحكمة الكلية الشرعية بالإسكندرية، التى قضت فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ بإلغاء حكم المحكمة الشرعية الابتدائية بدمنهور. ونشرت جريدة «وادى النيل» بالإسكندرية الخبر تحت عنوان: «إلغاء الحكم فى قضية سيدنا آدم»، وفيه ذكرت أن «قضية سيدنا آدم المعروفة عرضت على محكمة الإسكندرية الكلية الشرعية أمس، برئاسة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ مصطفى سلطان. وكان الزحام شديدا جدا. وقد حضر الجلسة جمهور كبير من المحامين الأهليين والشرعيين والعلماء. وكان المدعى عليه الشيخ محمد أبو زيد حاضرا ومعه اثنان من المحامين. وكان المدعى الشيخ محمد الزواوى حاضرا ومعه محامياه».

استمعت المحكمة إلى كلام المحامين، ثم سألت الشيخ أبا زيد عن رأيه فى نُبوة آدم. فكان رده: إن نفسى مطمئنة إلى أنه نبى، ونظرى فى النصوص هو الذى اطمأنت به نفسى. ثم قال: إن نبوة آدم ورسالته ليست من العقائد التى تثبت بالنص القطعى، حسب التعريف الأصولى.

قال القاضى: جاء فى مذكرتك ما يدل على أنك ترى الأدلة ظنية.

رد الشيخ أبو زيد: كلامى لا ينافى اعتقاد النبوة. ولا مانع من أن آخذ من الأدلة الظنية شيئا ترتاح به نفسى ويطمئن إليه ضميرى. وإن أدلة نبوة آدم عليه السلام، وإن كانت ظنية فى اصطلاح الأصوليين، فإنى مرتاح إليها. وليس هناك خلاف بين ما أقوله الآن وما قلته فيما مضى[1].

بعد الاستجواب، قالت جريدة «وادى النيل»: إن فضيلة الرئيس (القاضى) «أخذ يفيض فى نصائحه، وكان الأسف والألم آخذين من نفسه، فقال (موجها كلامه إلى

---

(١) واضح أن الرجل أراد أن يرضى المحكمة بالنتيجة التى أعلنها، بينما ظل متمسكا برأيه فى أن النبوة ليس لها دليل قطعى.

طرفى النزاع): أخجلتموننا أمام الناس أعظم خجل. فالإفرنج مشتغلون بما يفيدهم، وأنتم مشغولون بما لا يفيد. ألستم ترون الكسل والكذب اللذين يتفشيان فى الأخلاق حتى كادا يقتلاننا؟ - أفما كان الأولى أن نعالج هذين الداءين وغيرهما من الأدواء المنتشرة بيننا؟ - لقد كان الأولى أن يكتب القلم الذى كتبت به هذه المذكرة[1] فيما ينفع الأمة، فيقول لها: اتحدوا، لا تتحاسدوا. لا تتباغضوا. اعملوا كما يعمل غيركم. اطلبوا العيش بعزة النفس، لا بالمذلة للأمراء وغير الأمراء. ثم وجه كلامه إلى الجميع قائلا: نرجوكم يا رجال الدين أن تعالجوا الأدواء المنتشرة بين المسلمين».

استطردت الصحيفة قائلة: «وبعد أن فرغ فضيلته من هذه النصائح الثمينة، استحلف رجال الدين أن ينبذوا الشقاق وصغائر الأمور»، وقال: «إننى أعرف أنكم حزبان، أتيا ليسمعا ما نقضى به في هذه القضية، فأرجو أن تخرجوا متحدين».

نهض القاضى وهيئة المحكمة للمداولة، ثم عادت ليعلن القاضي قرارها على النحو التالى:

«الكفر شرعا هو تكذيب النبى عليه الصلاة والسلام فى شىء مما علم مجيئه به من الدين علما ضروريا، بحيث يستوى فيه الخاصة والعامة كالتوحيد وأركان الإسلام. وألحقوا به كفر العناد أو ما يدل على الاستخفاف، لتضمن ذلك معنى الجحود.

«ونبوة آدم وإن دل عليها الكتاب والسُّنة، واتفق عليها العلماء، ولم يعرف بينهم خلاف فيها، فإنكارها بأى شكل يعد ضلالة ومخالفة لما عليه المسلمون. إلا أنها ليست من ضروريات الدين بحيث يعرفها الكافة كالصلاة والصوم. بل هى من الأمور النظرية، والقول بأنها معلومة من الدين بالضرورة دعوى غير مقبولة.

«إن منكر شىء من الأمور النظرية مستندا إلى شبهة ولو غير صحيحة، لا يحكم عليه شرعا بالكفر، على ما هو الحق الذى يجب العمل به فى مذهب الحنفية. ذلك لأن الكفر نهاية فى العقوبة، فلا يكون إلا عن نهاية الجناية. وذلك بإنكار النص الثابت بالنص القطعى الخالى من الشبهة والاحتمال من الكتاب والسنّة المتواترة، أو الإجماع القولى الثابت تواترا. لذلك قالوا: لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن، أو كان فى عدم كفره رواية ضعيفة ولو فى مذهب غيرهم».

وبعد مناقشة الحجج الأصولية، قال القاضى: إن الفقهاء «احتاطوا نهاية الاحتياط فى عدم تكفير المسلمين»، ونقل عن الأصوليين قولهم إن: «الكفر شىء عظيم . . ولا

(١) يقصد مذكرة الشيخ أبى زيد، وتقع فى خمسين صفحة.

يخرج الرجل من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه. وما يشك فى أنه ردة لا يحكم بها. إن الإسلام الثابت لا يزول بالشك، إذ الإسلام يعلو..».

بعد ذلك كله قرر القاضى، الشيخ مصطفى سلطان، أن حكم محكمة دمنهور فى غير محله، ويتعين إلغاؤه.

«المنار» من جانبها احتفت بالحكم، وكتبت تقول: هذا الحكم هو الحق. وما ذكره القاضى الفاضل فى أثناء كلامه من المواعظ يرجى أن يزيد المدعى عليه - المظلوم فى تكفيره والتفريق بينه وبين زوجه - هدى. فإنه قد عاهد الله على يدنا بوقف حياته على خدمة دينه وأمته بمثل هذه المواعظ. وما كتب مذكرته (التى انتقد القاضى إضاعة الجهد فيها) إلا دفاعا عن دينه، وهو أثمن شيء يحرص عليه. فكانت كتابتها فى وقتها أفضل مما استحسن القاضى إبداله بها. وأما المبطلون المكفرون للمؤمنين مع علمهم بما ورد فى ذلك، فلم يتعظوا - وهم أحوج إلى الموعظة - إذ طلبوا إعادة النظر فى الحكم مخطئين به. وذلك يتضمن تكفير قاضى الاستئناف بزعمهم، لأنه قال بأن نبوة آدم مسألة نظرية لا قطعية. أم يقولون إن أبا زيد يكفر بما لا يكفر به غيره.

وفى متابعتها للقضية / المعركة، التى أصر المدعون فيها على الطعن فى قرار قاضى الاستئناف، أمام محكمة النقض، كتبت جريدة «وادى النيل» السكندرية فى عدد ٣ من يناير عام ١٩١٩ تقول: لم يقنع المدعون فى قضية «آدم» المعروفة بالحكم الذى أصدرته المحكمة الشرعية الكلية فيها. ويظهر أنهم لم يتأثروا بتلك النصائح الثمينة التى أفاض بها فضيلة رئيس المحكمة عليهم وعلى رجال الدين عامة، وإن أغلاها وأثمنها ترك الخلاف فى توافه الأمور، والاتفاق لمعالجة الأدواء التى تضر الأمة فى كل شيء.

ختمت الجريدة الخبر قائلة: «وإنا لا يسعنا إلا أن نأسف لهذه الحالة، فقد رفعوا التماس إعادة نظر إلى المحكمة». وفى جلسة ٢ من يناير أيد قاضي النقض رفض دعوى التكفير. وقال فى حكمه: «إن التطرف بدعوى أن نبوة آدم معلومة من الدين بالضرورة، توصلا لتكفير مسلم بأى وسيلة انقيادا لأحقاد نفسية، ثم الاستدلال عليها بما جاء بعريضة الالتماس، تعده المحكمة تهاترا وشغبا فى أمر بديهى، ومثله مكابرة مردود فى ذاته لا يستحق التفاتا».

ناقش القاضى ما جاء فى التماس المدعين على الشيخ أبى زيد، ثم قال إنه: مما تبين فى أسباب الحكم المستأنف، ومن الرجوع إلى الكتب التى أخذت منها أسبابه، وإلى

كتاب (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) للإمام الغزالى رضى الله عنه، نرى أن ما حكمت به محكمة الاستئناف هو ما يجب الحكم به شرعا، ويتعين لما ذكر رفض هذا الالتماس موضوعا، عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٣١ قانون نمر ٣١ لسنة ١٩١٠م.

وانتهى القاضى إلى أنه «بناء عليه، تقرر قبول هذا الالتماس شكلا، وفى الموضوع برفضه وعدم قبوله».

بعد إعلان جكم النقض، كتبت «المنار» تقول: نشكر للقاضى الفاضل تصريحه بما ظهر له من أن هذه القضية لم تكن صادرة عن غيرة على الدين، ولا حرص على أعراض المسلمين. وإنما هى أحقاد نفسية أثارها الحسد. وإلا فما بالنا لم نر أحدا من هؤلاء المكفرين لأهل الصلاح والإصلاح من المسلمين، لا يدافعون عن الإسلام بالإنكار على من يدعون إلى ترك جميع نصوصه، حتى نصوص الكتاب والسنّة والإجماع بجميع أنواعه، ويفضّلون ما يضعونه هم من القوانين عليها، كالذين يرد عليهم «المنار» من رجال القضاء الأهلى، ولا بالإنكار على المستبيحين لجميع الفواحش والمنكرات؟!

أسدل الستار على القصة بعد ذلك، حيث لم يتح لنا أن نرصد أصداءها فى أوساط النخبة المثقفة، لكنها بقيت شاهدا على مأساة مزدوجة تتكرر حينا بعد حين فى مجتمعاتنا. أولا حين يشغل الرأى العام بقضايا فارغة المضمون والجدوى. حيث لا نتصور أى قيمة أو فائدة لتقرير ما إذا كان آدم نبيا أم لا، ولا نعرف ما هو الإنجاز الذى يمكن أن يحققه أى طرف لو أنه انتصر فى تلك المعركة الوهمية! ومن المفارقات المستلفتة للنظر فى هذا السياق أن المعركة تجددت مرة أخرى فى لبنان إبان الثمانينيات، حين أصدر أحد الباحثين - عز الدين بليق - كتابا من خمسمائة صفحة حشد فيها جميع الأدلة التى تثبت أن آدم لم يكن نبيا وأن سيدنا نوحا هو أول الأنبياء. ورفع الأمر أمام القضاء، حيث ادعى عليه البعض أيضا بتهمة الكفر والردة. وبعدما شغلت الساحة اللبنانية بالقضية حينا من الدهر، برئت ساحة الرجل، ولا يزال حتى الآن معتزا بموقفه ومنافحا عن قضيته. وقد كان ذلك الباحث اللبنانى هو الذى جمع أطراف قصة أبى زيد الأول فى مصر، ونشر تفاصيلها - لكى يدافع عن موقفه - فى كتاب صدر بعنوان «التقاضى والتخاصم فى رسالة آدم. فى المحاكم الشرعية المصرية».

الوجه الآخر فى المأساة يتمثل فى نقل الخلافات الفكرية إلى ساحة القضاء، الذى يفترض أن ينصرف إلى دوره الحقوقى، الذى به ترد الحقوق إلى أصحابها، ولا يشغل باتخاذ مواقف تفرض عليه الانخراط فى تحيزات فكرية أو سياسية.

وهى خلاصة تضعنا على عتبات القضية التى شغلت الناس فى مصر وخارجها، وإليها نتطرق فى حديث لاحق.

عن حدث الساعة وحديثها!

هل نستطيع أن نخرج من الجدل الدائر حول قضية الدكتور نصر أبو زيد بالاتفاق على «لاءات» ثلاث: لا لتقييد حرية التعبير - لا للعدوان على المقدسات - لا للمساس بالقضاء من أى باب؟

للأسف فإن مثل ذلك الاتفاق يبدو متعذرا فى الأجواء الراهنة، التى يشتد فيها الصياح والصخب، ويعلو صوت خطاب تهييج المشاعر وإثارة الخواطر، حتى يبدو وكأن البعض يفضل أن يحيل الأمر إلى «جنازة» يشبعون فيها لطما للخدود وشقا للجيوب، أو تظاهرة يجرى التقاذف خلالها بالحجارة والأوحال. الأمر الذى من شأنه أن يحجب فرصة الحوار الجاد والمسئول، باعتباره يعالج الشطط بشطط آخر، والمنكر بما هو أنكر!

أسوأ ما فى ذلك التناول: أنه حول المسألة إلى قضية للمزايدة والإثارة وتصفية الحسابات، ويسد الطريق أمام التعامل معها كتجربة حافلة بالدلالات ومليئة بالدروس والعبر. وسواء كان الانفعال صادقا أم مزيفا، فهو فى النهاية يخاطب الغرائز، يدغدغها ويهيجها، ولا يحرك ساكنا فى الإدراك والعقل. من ثم، فإنه يبدو أمامنا وكأنه ركض شديد، لكنه فى الحقيقة لا يتقدم بنا خطوة واحدة إلى الأمام!

حين يصم المرء أذنيه عن الصياح الحاصل وينفض عن نفسه ركام الكتابات والأقوال الطائشة، وإذا ما استعاد سكينته وحاول أن يفكر فى الأمر بهدوء، فسيجد أن ذلك الاتفاق المنشود لن يتحقق ما لم تستجل أمور عدة، بعضها يتعلق بالحدث ذاته، وبعضها ينصب على الملابسات والأجواء التى أحاطت به، وهو ما سأحاول تبيانه فيما يلى.

• فيما يتعلق بالحدث، أحسب أن تكييفه شابه التباس شديد، بحيث لم يعد يعرف بالضبط ما إذا كنا بصدد موقف صحيح يتعين الدفاع عنه والحفاوة به، أم أننا إزاء موقف خاطئ للدكتور (أبو زيد)، ينبغى أن نعالجه بروية وحكمة؟

الذى لا يختلف عليه أهل الاختصاص، وأنا تلميذ لهم، أن الرجل أخطأ فيما ذهب إليه، حيث انتهك محارم ينبغى أن تصان، ومس أصولا مما لا يجوز الاختلاف فيه، الأمر الذى لا يشكل عدوانا على الضمير الدينى للأمة فحسب، ولكنه يعد عدوانا على النظام العام للمجتمع، ودستوره الذى ينص على أن الإسلام دين الدولة الرسمى، وأن الشريعة هى المصدر الأساسى للقانون.

يحلو للبعض فى هذا المقام أن يستشهد بقصة الدكتور طه حسين وكتابه «فى الشعر الجاهلى»، ومنهم من هلل لقرار النيابة فى عام ١٩٢٧م حفظ الدعوى، وزعم بأنها برأته وذهبت إلى أنه مارس حرية التفكير والتعبير، التى ينبغى أن تطلق بغير قيد ولا شرط.

وهذا استدلال فاسد ومغلوط، لأن رئيس النيابة الذى أمر بحفظ الدعوى أدان موقف طه حسين، وقد سجل عليه «التورط» و «الضلال» واستخدام «عبارات ماسة بالدين»، وقال ما نصه: إنه حذا فى بحثه «حذو العلماء من الغربيين، ولكن لشدة تأثر نفسه بما أخذ عنهم قد تورط فى بحثه حتى تخيل حقا ما ليس بحق، أو ما زال فى حاجة إلى إثبات أنه حق، فكان يجب أن يسير على مهل، وأن يحتاط فى سيره حتى لا يضل، ولكنه أقدم بغير احتياط، فكانت النتيجة غير محمودة».

وحين أمر رئيس النيابة بحفظ الدعوى، فإنه أرجع ذلك إلى أن الدكتور طه حسين لم يكن غرضه «مجرد الطعن والتعدى على الدين، وأن العبارات الماسة بالدين التى أوردها، إنما أوردها فى سبيل البحث العلمى، مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها»، الأمر الذى استخلص منه رئيس النيابة عدم توافر القصد الجنائى، فقرر حفظ الأوراق إداريا.

هكذا، فإن قرار النيابة كان حاسما فى إدانته لما ذهب إليه طه حسين من تشكيك فى صحة القصص التى أوردها القرآن الكريم، وفى مساسه بالنبى عليه الصلاة والسلام. لم يعتبره «إبداعا» ولا «تنويرا»، وإنما وصفه بالضلال والطعن فى الدين.

ـ وهذا فرق مهم يتعين الانتباه إليه. حيث الذى تمت تبرئته كان صاحب الكتاب وليس الكتاب ذاته.

وإذا جاز لنا أن نستطرد، لكى نجرى مقابلة بين موقف كل من الدكتور طه حسين والدكتور (أبو زيد)، فإننا نسجل ثلاث ملاحظات فى هذا الصدد: أولاها أن مساس الدكتور طه حسين بالقرآن كان على سبيل الشك تأثرا بالمنهج الديكارتى، ومحصورا فى بعض قصص الأنبياء، بينما الدكتور أبو زيد أرسل كلاما انطلق فيه من موقف اليقين وليس الشك.

الملاحظة الثانية أنه إذا كان الأول قد شكك فى الوجود التاريخى للنبيين إبراهيم وإسماعيل، وبالتالى تناول دائرة محدودة فى كتاب واحد، فإن الثانى ذهب فى الشطط إلى أبعد من ذلك بكثير فى كتب عدة، حتى خلع عن القرآن صفة التنزيل على سبيل المثال، الأمر الذى يدعونا إلى القول بأن ما أقدم عليه الأول هو مجرد «مخالفة»، بينما جريرة الثانى أقرب إلى «الجناية».

الملاحظة الثالثة أن الدكتور طه حسين تراجع عن موقفه وصوبه، فحذف الفقرات التى أساءت إلى مشاعر المؤمنين فى أول طبعة لاحقة من كتابه، وقد صدرت بعنوان مختلف هو «فى الأدب الجاهلى»، بينما الدكتور أبو زيد لا يزال على موقفه إلى الآن، ويزين له البعض أن ما فعله هو «اجتهاد» و «إبداع» ينبغى التمسك به لاستمرار مسيرة «التنوير»!

□ □ □

● يبقى بعد ذلك السؤال: هل عرض الأمر على القضاء هو العلاج الأفضل لذلك الخطأ؟

إجابتى عن السؤال بالنفى، بل أزعم أن خطأ الرجل عولج بخطأ آخر من جانب الذين دفعوا بموضوعه إلى القضاء، ولست أشك فى أن غيرتهم على الدين هى التى دفعتهم إلى ذلك، لكن من يتابع صدى القضية فى الداخل والخارج يستطيع أن يدرك بسهولة أن هناك من تصيدها للإساءة إلى الدين والتشهير به. الأمر الذى يدعونى إلى القول بأنهم أرادوا تدارك مفسدة صغرى فوقعوا فى مفسدة أكبر. وعند الموازنة بين المفسدتين، فإن المنطق الأصولى يدعونا إلى القبول بالمفسدة الصغرى، ليس سعادة بها أو رضا، وإنما لتجنب المفسدة الكبرى.

والذى لا شك فيه أن كل ما عبر عنه الرجل من آراء ومقولات - وهى ليست اجتهادات بالمناسبة - يمكن الرد عليه بسهولة بالغة، ومن علمائنا من عكف بالفعل على هذه المهمة، حيث أجرى الدكتور محمد عمارة دراسة لكل ما كتب الدكتور أبو زيد،

وأحسب أن مثل هذا الأسلوب هو الأفضل والأنجح، حيث الفكر أيا كان قدر الشطط فيه ينبغى أن يرد بفكر آخر. وقد كان هذا هو النهج القرآنى حتى مع الذين أنكروا الألوهية، فقد كان رده الدائم على هؤلاء ليس الإسكات أو القمع، ولكن المطالبة بالحجة والبرهان: ﴿ أم اتخذوا من دونه آلهة قل هاتوا برهانكم ﴾[1] - ﴿ أإله مع الله قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾[2].

وقد أشرت فى كتابات سابقة إلى أن الجسم الإسلامى فى أطوار عدة تمتع بقدر من العافية مكنته من استيعاب الكثير من موجات الشطط وتجلياته، وكما نقلت إلينا كتب التراث كنوز العلوم والفنون التى أبدعتها العبقرية الإسلامية، فإنها احتملت وحفظت أيضا تراثا من نوع آخر مسكون بالشطط والتجاوز، الذى يتعارض مع التعاليم بامتياز، بل إن بعضه يمس جوهر الإيمان. لقد اتسع صدر التجربة الإسلامية لكتابات الراوندى والرازى فى الإلحاد، ولصفحات العبث والمجون التى نقلها الأصفهانى فى «الأغانى» ولما حفلت به رسائل الجاحظ من شذوذ جنسى. كذلك حفظت لنا الأجيال كتابات الفرق الضالة، من المجسمة والمشبهة وغيرهم، وما دعا إليه بابك الخُرَّمى والهفت الشريف وأمثالهم ممن ذهبوا بعيدا فى أفكارهم حتى مرقوا من الدين..

القدر المتيقن أن مثل هذه التجاوزات لم يكن مرحبا بها من أهل الدين وجماهير المؤمنين، لكن الثابت أيضا أن ذلك الخطاب لم يقمع أو يصادر بدليل بقائه بين أيدينا إلى الآن. الأمر الذى يعنى أن المجتمع تمتع بقدر من العافية أتاح له أن يمر بتلك الظواهر مرور الكرام، وأنه كان يصحح نفسه بنفسه وينقى شوائبه ويعالج تجاوزاته اعتمادا على طاقته من العافية، واثقا من أن الدين لا تهزه تجاوزات من ذلك القبيل، وأنه ما شادّ الدين أحد إلا غلبه، وأن الزبد يذهب جُفاء، وأن ما ينفع الناس يمكث فى الأرض، وتلك من سنن الله فى الأرض.

● يتولد عن السؤال الذى طرحناه قبل قليل سؤال آخر هو: من المسئول عن وصول الملف إلى ساحة القضاء؟ - أدرى أن هناك ستة مدعين اختصموا الدكتور (أبو زيد)، وقدموا إلى المحكمة طلب التفريق بينه وبين زوجته، لكى يكون ذلك بابا للفصل فى مسألة الردة. غير أننى أحسب أن أولئك المدعين ما كان لهم أن يفعلوا ما فعلوه إلا بعد أن خرج ملف الموضوع من حرم الجامعة، وتحول إلى قضية شاغلة للرأى العام المصرى، حيث احتفى بها البعض واستفزت حيثياتها المنشورة آخرين، الأمر الذى

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٤.

(٢) سورة النمل: الآية ٦٤.

أحدث لدى الفريق الثانى أصداء متفاوتة وكان من تداعياتها لجوء نفر منهم إلى القضاء.

بكلام آخر، فإن الذين رفعوا القضية هم الفاعلون لا ريب، لكن هناك آخرين قاموا بدور «المحرضين» ينبغى الالتفات إلى دورهم أيضا. وهؤلاء لهم نصيبهم من المسئولية الأدبية عن تصعيد الأمر وبلوغه ما بلغ من مضاعفات.

فى هذا الشق، فإننى لا أتردد فى القول بأن ثمة طرفين يتحملان مسئولية إخراج القضية من إطار الجامعة، وفرضها على الرأى العام المصرى. وهذان الطرفان هما: الدكتور أبو زيد نفسه، والتناول الإعلامى للموضوع.

إذ يذكر الجميع أن المسألة بدأت برفض ترقية الدكتور أبى زيد لأسباب عدة، تعلق بعضها بالمستوى الأكاديمى لأبحاثه، وتعلق البعض الآخر بما احتوته كتاباته من مساس بالمعتقدات والمقدسات. وقد أثار ذلك الرفض لغطا داخل الجامعة، حيث أيده مجلسا القسم والكلية، بينما اعترضت عليه لجنة الترقيات. وحين اختلف الرأى على ذلك النحو، فإن رئيس جامعة القاهرة آنذاك، الدكتور مأمون سلامة، دعا الدكتور أبا زيد إلى مكتبه وأبلغه برغبته فى حل الموضوع داخل إطار الجامعة، وكان المخرج الذى اقترحه هو أن تشكل لجنة أخرى لفحص أبحاثه، غير أن الرجل رفض الاقتراح، وأصر على عرض قضيته على الرأى العام. وأغلب الظن أنه كان مدفوعا فى ذلك بنصائح بعض معارفه الذين تولوا بعد ذلك إثارة القضية من خلال المنابر الإعلامية. وهذا ما حدث بالفعل، حيث وجدنا أن الملف عرض بكامله على صفحات الصحف لمدة شهر ونصف الشهر تقريبا، بإلحاح مستلفت للنظر، وبتركيز على وجهة نظر واحدة، ذهبت بعيدا فى امتداح كتابات الدكتور أبى زيد، وأقحمت الرأى العام فى أدق تفاصيل القضية. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، وإنما هاجمت الأبواق الإعلامية التى تبنت وجهة نظر الرجل لجنة الترقيات وكل من انتقد أبحاث الدكتور أبى زيد، وكثف الهجوم على الجامعة ورموزها، فأهينت وجرحت ومرغ أنفها فى التراب!

وعندما علمت الجامعة الموضوع، وتمت ترقية الدكتور أبى زيد فى وقت لاحق، كان العيار قد انفلت وعبئ الرأى العام واستنفر، الأمر الذى انتهى باللجوء إلى القضاء وانعطاف المسألة فى اتجاه آخر، فنجحت العملية ومات المريض!

□ □ □

● حين وصل الأمر إلى ساحة القضاء، بدا المشهد محزنا إلى حد الفجيعة. إذ بدلا من أن يطمئن الجميع إلى أن الأمر أصبح بين أيد أمينة، وأن العدالة حين تأخذ مجراها الطبيعى فإن كلمتها ستغدو عنوان الحقيقة، أو الحقيقة ذاتها على حد تعبير بعض القانونيين - بدلا من ذلك فإن نفرا من الناس أرادوا للقضاء فيما يبدو إما أن يمتنع عن نظر الموضوع، وإما أن يقضى فيه بما يستجيب لهواهم. وهؤلاء وأمثالهم لم يستوعبوا حقيقة أن أى قضية تعرض على القضاء فإنه لا يستطيع أن يرفضها، طالما استكملت مقوماتها. وهو فى قضائه لا يتعامل مع أشخاص أوصفات أو تيارات سياسية، ولكنه يعزل نفسه عن ذلك كله ويتعامل فقط مع الوقائع ونصوص القانون. وكل قاض يدرك تماما أنه ليس هناك حكم يرضى الجميع، ولكنه لا بد أن يرضى طرفا ويحزن آخر. من ثم فهو لا يهمه من المستفيد ومن المتضرر، ومن الفريق الذى سينتصر ومن ذا الذى سيخسر القضية أو ينهزم.

حين قضت محكمة الاستئناف بغير ما يشتهى البعض، ثاروا ثورة عارمة، وهاجموا بصورة جارحة المحكمة بقضاتها الثلاثة، وهم من أرفع قضاة مصر مكانة وعلما، ولكل منهم خبرة تجاوزت ثلاثين عاما. واستخدمت في ذلك بعض منابر الإعلام أسوأ استخدام، حتى اضطرت هيئة المحكمة إلى تقديم بلاغ إلى مجلس القضاء الأعلى متضمنا وقائع المساس بالقضاء التى يحاسب عليها القانون. وأحيل البلاغ إلى النائب العام، الذى آثر فيما يبدو تطويق الأمر وتهدئة الموقف، فى ظل الزوبعة الجامحة المثارة، فلم يحرك البلاغ واحتفظ به.

تكررت القصة مع محكمة النقض بقضاتها الخمسة، وهم أعلى درجة وأرسخ قدما، حيث هوجمت المحكمة بدورها هجوما قاسيا ومقذعا، ولم يدرك الذين شنوا ذلك الهجوم الظالم أن تلك المحكمة لا تبحث موضوع الدعوى المعروض عليها، لكنها فقط تحقق فيما إذا كانت محكمة الاستئناف أخطأت فى تطبيق القانون أم لا. وإذ تبينت أن المحكمة لم تقع فى خطأ من ذلك القبيل، فإنها أيدت الحكم، الذى جدد الزوبعة الهوجاء، حتى قال بعض الطائشين: إن محكمة النقض أعطت تصاريح بالقتل!

لم يقف الأمر عند ذلك الحد، وإنما هوجم مرفق العدالة كله، ورماه البعض بتهمة الاختراق من جانب بعض التيارات السياسية[1] - وتشنج آخرون فطالبوا بتدخل السلطة

(١) كأن محكمة الاستئناف لو حكمت لهم بما يشتهون لكان معنى ذلك أن القضاء مخترق من جانبهم!

التنفيذية لإيقاف الحكم، الأمر الذى يعد دعوة لإهدار مبدأ الفصل بين السلطات. حتى بدا فى النهاية أن هناك من هو على استعداد لتدمير أغلى شىء و كل شىء لكى يكسب قضية!

• إذا خرجنا من دائرة القضية وتأملنا ملابساتها، فربما كان أول ما يخطر على البال السؤال التالى: لماذا يلجأ البعض فى حسم الخلاف الفكرى: إما إلى القضاء وإما إلى السلاح؟

وإذا لاحظنا أن القضاء لم يقحم فقط فى القضايا الفكرية، ولكنه أقحم أيضا فى بعض القضايا السياسية، حيث أنشئت أحزاب بحكم المحكمة، فإن ذلك يستلفت نظرنا إلى أن الطاقة الكامنة فى المجتمع أكبر من قنوات «التصريف» الطبيعى المتاحة، الأمر الذى يستلفت نظرنا إلى أهمية توسيع تلك القنوات لكى تستوعب طاقة المجتمع وحركته الفكرية والسياسية.

بكلام آخر، فإن المشهد الراهن بمثابة إعلان عن غياب قيمة الحوار، بصورة تلح على ضرورة تفعيل آلياته وتوسيع قنواته، بحيث تستعيد القيمة مكانتها فى الإدراك العام، ومن ثم تعصمنا منابر الحوار المفتوحة لكل الاتجاهات من احتمالات الزلل، ولا يضطر هذا الفريق أو ذاك إلى محاولة تصفية خلافاته خارج وعاء تلك المنابر.

على صعيد آخر، فإننى أزعم أن غياب الإجماع الوطنى حول القضايا الكبرى، وافتقادنا المشروع الذى يجسد الحلم المشترك الذى تتلاقى عليه الإرادات وتشحذ من حوله الهمم، هذه الثغرة التى يعانى منها العمل الوطنى فى بلادنا، هى التى تنفذ منها عوامل التشرذم والفرقة و«فيروسات» الانشغال بالقضايا الهامشية التى تؤدى إلى تآكل المجتمع واحتراب فئاته. وإذا صح ذلك، فربما كانت التجربة الراهنة حافزا على الانتباه إلى أهمية استدعاء ذلك الحلم المشترك، والإلحاح على ضرورة التطلع إلى الأهداف العليا عبر إحياء مشروع الأمة، الذى أحسبه كفيلا بحث الجميع على الاستعلاء فوق الحساسيات والمرارات، ومن ثم الانشغال بالهموم الكبيرة دون القضايا الجزئية أو الصغيرة.

من ناحية ثالثة، فإن التجربة أثبتت أننا ما زلنا بحاجة إلى التعامل بقدر أكبر من الجدية والمسئولية مع المقدسات والحرمات. إذ ينبغى أن يدرك الجميع أن حرية التعبير - مثلا - مما ينبغى أن نتمسك به ونعض عليه بالنواجذ، لكن هذه الحرية إذا لم تحترم القيم

الأساسية للمجتمع فإنها تفتح الباب لشرور وفتن لا حدود لها. وإذا عن للبعض أن يحتشدوا دفاعا عن حق القلة فى التجاوز، فينبغى ألا يغيب عن بالهم أن للأغلبية المؤمنة فى المجتمع حقوقا واجبة الاحترام.

ثمة حرمات أخرى جرى انتهاكها وسط الزوبعة الحاصلة، فقد تم الاجتراء على الجامعة حينا وعلى القضاء والقضاة حينا آخر كما مر بنا، وذلك تجاوز للخطوط الحمراء ينبغى الانتباه إليه والحذر منه.

وإذ نحمد للقيادة السياسية فى مصر حرصها على كبح تلك النزوات فى الآونة الأخيرة، خصوصا حين تطاول البعض على القضاء، فإن ذلك يطمئننا مؤقتا. لكنه لا يبدد قلقنا كلية، لأن ما جرى يعنى أن ثمة خللا فى واقعنا الثقافى يحتاج إلى تصويب، ولا يمكن التعويل دائما على التصويب القادم من أعلى.

إن تدارك تلك القائمة من الثغرات يفتح الطريق إلى الاتفاق على «اللاءات» الثلاث التى أشرنا إليها فى مستهل الكلام، الأمر الذى أحسبه يهيئ فرصة ممتازة لوفاق وطنى ننشده، وطال انتظارنا له.

لنغلق ملف «الردة»!

سنعود إلى قضية «الرِّدة»، لا لكى نفتح الملف، وإنما لكى نلح على إغلاقه. ولست أعرف متى ولا كيف يمكن أن يتم ذلك، لكنى أزعم بأن تلك مهمة ينبغى إنجازها بأقصى سرعة، لأن جدول أعمالنا الوطنى حافل بما هو أهم وأولى. وكل استدراج أو تورط فى أمثال تلك الاشتباكات الجانبية هو فى المحصلة النهائية سحب مباشر من رصيد العمل الوطنى وصرف للأمة عن الانشغال بقضاياها المصيرية، التى كلها فى مهب الريح الآن.

هذه العودة ليست اختيارا منى ولا تطوعا. ولكنها امتثال لأمر القراء الذين ما برحوا يدعوننى للخوض فى الموضوع. وسأقتصر على ثلاث نقاط بدت قاسما مشتركا أعظم فيما تلقيت من رسائل، وهى: مفهوم الردة - العلاقة بينها وبين حرية الاعتقاد والفكر - حكم المرتد ومغزى الحديث النبوى: «من بدل دينه فاقتلوه».

فالردة تعنى الرجوع. وفى الاصطلاح الشرعى يقصد بها كفر المسلم بقول أو فعل يخرجه عن الملة، وهى ليست شيئا واحدا، ولكنها فى رأيى درجات ومراتب، أخص بالذكر منها ثلاثا هى:

● مرتبة الشك الذى يفضى بصاحبه إلى عدم الإيمان بالله وكتبه ورسله وغير ذلك من أصول الإيمان ومقتضياته. والأصل فى هذه الردة أنها لا تعرض صاحبها للعقاب فى الدنيا، لأنها شأن يتعلق بضمير الفرد واقتناعه الداخلى. والأصل فى الإيمان هو الاختيار والاقتناع. والقاعدة الكلية الحاكمة لهذا الموقف أنه ﴿ **لا إكراه فى الدين قد تبيَّن الرُّشْد من الغىّ** ﴾[1].

ويستند الرأى القائل بعدم العقاب على تلك الردة «الصغرى»، إذا جاز التعبير، إلى نص قرآنى يحيل أمر الحساب والعقاب عليها إلى الله سبحانه وتعالى يوم الحساب. فتقول الآية: ﴿ **ومن يرتدد منكم عن دينه فيمتْ وهو كافر فأولئك حَبِطت أعمالهم فى**

(١) (البقرة: ٢٥٦).

الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾[1] . وسياق الآية واضح فى أنه ينذر المرتد بعذاب الله فى الآخرة .

ومن علمائنا من لا يعتبر مجرد خروج المرء من الدين وإنكاره للإسلام بينه وبين نفسه ، نوعا من الردة ، حيث الردة المعتبرة شرعا لا تنسحب على الفكر إلا إذا ارتبط بإعلان أو فعل .

• مرتبة ثانية يتجاوز فيها المرء حدود ذاته ، ويتجه إلى زرع بذور الشك فى نفوس الآخرين ودعوتهم إلى الإلحاد . وفى هذه الحالة ، تصبح الدعوة عدوانا على النظام العام فى المجتمع الإسلامي وإهدارا لبعض مقوماته الأساسية . وعندئذ يحق للمشرع أن يحدد الإجراء الواجب اتخاذه للدفاع عن النظام العام وعن مقومات المجتمع ، وإذا كان خدش الحياء العام يعد جنحة فى نظر القانون الجنائى ، فإن خدش الإيمان أو الضمير العام أولى بالتجريم والعقاب .

وعلى الرغم من أن جمهور الفقهاء يرون أن عقوبة الردة فى هذه الحالة هى القتل ، فإن هناك رأيا آخر مخالفا انحاز إليه الإمام النخعي شيخ أبى حنيفة ، وأخذ به الإمامان الثورى والنووى ، وهما من شوامخ أهل العلم والأصول ، كما يؤيده أكثر فقهائنا المعاصرين . ويدعو ذلك الرأى إلى استتابة المرتد المجاهر بإلحاده أبدا . بمعنى أنهم يرون دعوته إلى التوبة بين الحين والآخر ، حتى يتوفاه الله ، غير أنه فى هذه الحالة ينبغى أن يتحمل النتائج القانونية المترتبة على اختياره ، فيما يتعلق بأحواله الشخصية على سبيل المثال . وإذا رأت السلطة التشريعية أن تعاقب المرتد لعدوانه على النظام العام للمجتمع ، فهذا شأنها ، حيث يغدو الأمر عندئذ دفاعا عن مقومات المجتمع وليس عن العقيدة وحدها .

• مرتبة ثالثة يذهب فيها المرتد إلى أبعد ، حيث لا يقف عند حد تغيير ولائه للدين ، وإنما يذهب إلى إشهار السلاح فى وجه السلطة وترويع المجتمع ، أو تغيير ولائه للوطن والتحاقه بمعسكر أعدائه . وفى هذه الحالة تشدد العقوبة ، ويصبح الحكم بالإعدام مبررا . ولا يكون الإعدام هنا عقابا على مجرد الردة ، وإنما هو لعلة أخرى تتراوح بين البغى والحرابة فى الحالة الأولى ، وبين الخيانة العظمى فى الحالة الثانية .

فى قراءة للحالات التى يجوز فيها قتل المسلم ، التى وردت فى الحديث النبوى وكان منها حالة «المارق من الدين ، المفارق للجماعة» ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : إن فراق الجماعة المعنى هنا يكون «بالمحاربة» .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢١٧ .

أما الحديث النبوى «من بدل دينه فاقتلوه»، فإنه موضع مناقشة ومراجعة من جانب كثير من الفقهاء. فقد عقب الشيخ محمود شلتوت عليه قائلا: إن «وجه النظر قد يتغير في المسألة إذا لوحظ رأي الأكثرية القائلة بأن الكفر لا يثبت بحديث الآحاد (كما فى الحالة التى نحن بصددها)، وأن الكفر بنفسه ليس مبيحا للدم، وإنما المبيح للدم هو محاربة المسلمين والعدوان عليهم، ومحاولة فتنتهم عن دينهم».

لاحظ الشيخ شلتوت ومن قبله الشيخ رشيد رضا أن الحكم فى النص جاء عاما، بحيث يمكن أن يشمل كل من بدل دينه، مسيحيا كان أو يهوديا. ورأى آخرون أن سيدنا عمر بن الخطاب لم ير عقوبة القتل لازمة للمرتد فى كل حال، وإنما يمكن أن تسقط أو تؤجل، إذا قامت لذلك ضرورة ما، كالحرب مثلا.

الدكتور يوسف القرضاوى له تأويل آخر للحديث، فسَّر به رأى عمر بن الخطاب. حيث يذهب إلى أن النبى عليه الصلاة والسلام قال مقولته فى هذه الحالة «بوصفه إماما للأمة ورئيسا للدولة، أى أن هذا قرار من قرارات السلطة التنفيذية، وعمل من أعمال السياسة الشرعية، وليس فتوى وتبليغا عن الله، تلزم به الأمة فى كل زمان ومكان وحال»[1]. وبناء على ذلك الرأى، فإن قتل المرتد يترك أمره للسلطة التشريعية لتحديد الشروط والحالات التى يجوز فيها ذلك (كالبغى والخيانة) والحالات التى ترى فيها عقوبة أخرى.

هذا باختصار هو الرأى الشرعى فى مسألة الردة كما أفهمه. غير أن النظر إلى المسألة قد يختلف حين يطبق ذلك الرأى على الواقع، حيث ينبغى أن يخضع الأمر حينئذ لموازنات عدة بين المصالح والمفاسد. فهذا الذى قلناه يسرى بحق مجتمع استقر وضعه الإيمانى واكتمل بناؤه الإسلامى. أما حين يكون ذلك المجتمع فى طور التكوين ولم يتوافر له حظ معقول من الثقافة الإسلامية، أو حين تواجه الأمة تحديات جساما تهدد أمنها أو استقلالها بحيث يصبح لم الشمل الوطنى هدفا له أولويته، أو حين تشتد الحملة على الإسلام وأهله ويكثر لهما المتربصون والمتصيدون. . فى مثل هذه الحالات، فإن التعامل مع قضية الردة قد ينحو نحوا مغايرا.

وإذا كان النبى عليه الصلاة والسلام قد دعا إلى وقف حد السرقة أثناء الحرب، وامتنع عن معاقبة المنافقين الذين خانوه، لتفويت الفرصة على المشركين للاصطياد فى المياه العكرة، ونقل آنذاك قوله إنه رأى ذلك حتى لا يقال إن محمدا يقتل أصحابه. إذا كان النبى قد أجرى أمثال تلك الموازنات، فماذا يمنعنا نحن من أن نفكر بذات المنطق؟

---

(١) ملامح المجتمع المسلم ـ ص ٣٣.

أعنى أنه إذا كانت هناك مصلحة عليا تقتضي تأجيل تطبيق الحكم الشرعى فى مسألة ما، كالردة أو غيرها، فإن إعلان شرط المصلحة واجب فضلا عن أنه سنّة. ذلك أن الأحكام الشرعية لها مقاصد لا تتحقق إلا إذا وضعت تلك الأحكام فى موضعها الصحيح إذا ما تم تنزيلها على الواقع. ولذلك فرق علماء الأصول بين الرواية التى تتعلق بفقه النص، وبين الدراية التى تتعلق بفقه الواقع؛ ودعوا إلى ضرورة الجمع بين الفقهين.

هى ذات التفرقة التى أشرنا إليها فى مقام سابق بين الشهادة وبين الفتوى، والأولى تنصب على مجرد العلم بالنص أو الحكم الشرعى، بينما الثانية بمثابة تنزيل للنص على الواقع. ولم يعجب الكلام بعض المتعالمين الذين لم يدركوا مراميه، فاستهجنوه واتهموه، وما برحوا يغمزون فيه ولا يزالون.

إذا نظرنا إلى الواقع فسنجد أن كل الذى أشرنا إليه من محاذير قائم فيه بامتياز، سواء على صعيد تواضع البناء الإسلامى، أو الحاجة إلى توفير وترشيد الثقافة الإسلامية، أوعلى صعيد التحديات الخارجية والداخلية التى تواجهها الأمة، أو الحملة المتزايدة على الإسلام وأهله، خصوصا فى العالم الغربى.

فى هذه الأجواء، يغدو فتح ملف الردة ترفا لا نملكه، وتعبيرا عن الخلل فى الأولويات والموازنات، ويصبح المطلب الملح هو إغلاق هذا الملف وترحيله إلى أوان آخر، والتفكير بسرعة فى كيفية حشد الصف الوطنى للدفاع عن المصالح العليا للأمة، المهددة من كل صوب.

□ □ □

لماذا انفتح ملف الردة أصلا؟

يحتاج الأمر إلى بحث ومناقشة، لأننا إذا نجحنا فى تشخيص الأسباب التى أدت إلى إثارة القضية على ذلك النحو لأول مرة فى التاريخ المصرى المعاصر، فقد يساعدنا ذلك على معرفة كيفية إغلاق الملف ونزع فتيل المشكلة. وإذا جاز لى أن أجتهد فى هذه النقطة، فإننى قد أرجع المسألة إلى ثلاثة أسباب أو مصادر رئيسة هى:

● أولا: شيوع ثقافة نفى الآخر وغياب قيمة الحوار، الأمر الذى أدى إلى تقليص مساحة التسامح الفكرى. وهذه عناوين تلخص أزمة غياب القيم الديمقراطية فى مجتمعاتنا العربية. ذلك أننا - دون مبالغة - نتلقى دروسا يومية فى قهر الآخر وقمعه، وتخوينه أيضا.

الآخر عندنا متهم أصلا لأنه مختلف. والاختلاف لا يحمل بحسبانه رؤية مغايرة لتحقيق المصلحة الوطنية، ولكنه يستقبل باعتباره تعبيرا عن عدم الولاء. وحين يختزل الوطن فى شخص أو جماعة، فإن عدم الولاء للشخص ينزل المرء منزلة الخيانة، ومن ثم يخرجه من الملة الوطنية. وقد كان ذلك النفى المبنى على الطعن فى الولاء الوطنى بابا خرج منه نفى آخر مبنى على الطعن فى الانتماء العقيدى. ولذلك قلت مرارا: إن التكفير فى السياسة كان مقدمة لظهور التكفير فى الدين.

● ثانيا: الفراغ الفكرى والسياسى، لأن طاقات الناس الفكرية والروحية إذا لم تستثمر على نحو إيجابى لصالح مشروع الأمة وقضاياها الكبيرة.. إذا جرى تهميش المجتمع ولم يشارك فى صناعة مصيره، فإنه لا بد أن ينكفئ على نفسه ويصرف طاقته تلك فى توافه الأمور وصغائرها.

إن أولئك الذين يجهدون أنفسهم فى ملاحقه المتفلتين من الدين أو المنكرين له، لو أنهم وجدوا قضية أخرى أهم تشغلهم وتستثير همتهم، لما التفتوا إلى ما شغلوا أنفسهم وشغلونا به.

لو أنهم أدركوا أن ثمة مشتركا من أي نوع يجمعهم مع الآخر.. لو أن هناك هما وطنيا يلتقون عليه مع ذلك الآخر، لما خطر ببالهم أن يفكروا فى قياس اعتقاده أو التحقيق فى أقواله وأفعاله.

المشكلة يا سادة أننا نفتقد بشدة أى إجماع وطنى حول أى قضية عامة. لذلك فقد تراخت أيضا وشائج الانتماء إلى الأمة، وأصبح شاغل البعض منا هو الانتصار على أشقائنا وإخوتنا، وليس على أعدائنا الحقيقيين. بل انقلبت الأمور رأسا على عقب، حتى لم نعد نعرف العدو من الصديق، وأصبح ممكنا ومقبولا مثلا، أن نتحاور مع العدو ونبدى استعدادا للتوصل إلى حل وسط معه، بينما نعجز عن التحاور مع الصديق والشقيق، ونرفض أن نلتقى معه فى أى نقطة.

● ثالثا: التجاوزات التى صدرت عن رموز التطرف العلمانى. ذلك أننا ينبغى أن نقرر بأن كثيرين وقعوا فى محظور الخلط بين التطرف والتدين، حتى أصابوا بسهامهم الطائشة قيما عزيزة وغالية استنفرت الضمير الدينى بعدما استفزته. وسواء تم ذلك بقصد أو بغير قصد، فالشاهد أن تلك التجاوزات أحدثت ردود أفعال متعددة بين جماهير المؤمنين. وحين شغل البعض بحرية غير المتدينين أو الملتزمين، فإنهم لم ينتبهوا إلى أنهم أقلية محدودة وسط محيط واسع من الجماهير المؤمنة، التى استشعرت أن عقيدتها أصبحت فى خطر. وفى تلك الغفلة، فإن الذين تحدثوا عن حرية غير المتدينين نسوا أن الأغلبية المتدينة لها حريتها وحماها واجب الاعتبار والاحترام. وحين علا

صوت التجاوز واتسع نطاقه، فإن المجتمع المستَفَزّ لم يجد وسيلة يدافع بها عن نفسه سوى أن يشهر فى وجوه المتجاوزين سلاح الردة.

فى ظل اللاحوار، وإزاء شدة الهجمة، ظهر الشوك على جسم المجتمع لكى يتولى مهمة الصد والرد، وتم ذلك من خلال أفراد عاديين لا علاقة لهم بالسياسة أو أى جماعات منظمة، تماما كما يفعل حيوان «القنفذ»، الذى ينكمش ويطلق الشوك من جسمه كى يدافع عنه فى لحظة الخطر.

سأورد مثلا أخيرا للتجاوز الذى أعنيه، قرأته فى مقال لأحد الكتاب نشرته مجلة «روز اليوسف» فى الأسبوع الماضى[1]. المقال مكرس لهدم فكرة الدولة فى الإسلام. فيه جانب فكاهى حقا لأنه ينفى عن الدولة الإسلامية الأولى صفتها استنادا إلى أنه لم يكن لديها تنظيم سياسى أو إدارى أو وظيفى (قبل ١٤ قرنا!)، كما أنه لم يتوافر لها نظام للشرطة أو مرافق عامة أو جهاز لجباية الضرائب (!) غير أن المدهش فى الأمر أن الكاتب حين تحدث عن صاحب الرسالة ومؤسس الدولة، قال ما نصه: لقد كانت للنبى بعض الامتيازات التى كانت تماثل امتيازات رؤساء القبائل، منها على سبيل المثال، حقه فى اصطفاء ما يشاء من الغنائم، أو من يشاء منها، حيث اصطفى صفية بنت حيى بن أخطب من بين سبايا اليهود وتزوجها!

ما الذى نتوقعه من المسلم العادى حين يقرأ هذا الكلام، الذى يصور نبيه على هيئة شيخ قبيلة معنى باصطفاء الأموال والنساء من الغنائم؟! - أترك الإجابة للقارئ، وأسأل سؤالا آخر خارج النطاق الإيمانى والتاريخى هو: ما المصلحة الوطنية فى تقديم نبي الإسلام على هذه الصورة؟

□ □ □

حين نتحدث عن أمة جريحة ومهزومة، تريد أن تلملم شملها وتحشد قواها لكى تستعيد عافيتها وتواجه تحدياتها، هل يقبل من الناحية الوطنية البحتة، أن تزرع بذور الفتنة بين أبنائها، وأن تنهال المعاول على ثوابتها ومقدساتها؟

وهل لنا أن نحسن الظن بأمثال تلك المحاولات الدءوبة لتفكيك الأمة، بتأليب فئاتها وقطع وشائجها، وتجريح ثوابتها وهدمها؟ - فهذا يضرب فى الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، وهذا يشكك فى القرآن الكريم، الذى هو قدس الأقداس، وذاك يحط من شأن النبى عليه الصلاة والسلام. والرابع يحقر من الصحابة ويزدريهم، والخامس يزيد الطين بلة فيسمى ذلك كله إبداعا وتنويرا!

---

(١) عدد ٣/ ٧/ ١٩٩٥.

ألسنا فى ظروفنا الراهنة أشد ما نكون حاجة إلى سد ذرائع الفتنة وحشد الجميع، مسلمين وأقباطا ومؤمنين وغير مؤمنين، وملتزمين وغير ملتزمين، لتعزيز الصف الوطنى فى مواجهة المخاطر التى تتهدد الجميع؟

وأليس من شأن استمرار أمثال تلك الادعاءات أن تشغلنا بمعارك جانبية لا طائل من ورائها ولا يعلم إلا الله أثرها ومداها، تنهك الأمة وتبدد طاقتها وتستهلك عافيتها؟ ثم، بماذا نصف مثل هذا المسلك؟ هل نعده اعتدالا أم تطرفا؟! وأليس ذلك ابتذالا وإهانة للإبداع والتنوير؟!

فى دراسة لإسرائيل شاحاك، داعية حقوق الإنسان الإسرائيلى، حول طرد العرب (الترانسفير) فى العقيدة الصهيونية، روى نكتة معاصرة فى إسرائيل، خلاصتها أن بين اليهود كثيرين لا يؤمنون بالله، إلا أنهم مع ذلك يعتقدون أنه منح إسرائيل لليهود!

وإخواننا هؤلاء ليسوا فى ذكاء الملحدين اليهود، الذين تحلوا بالواقعية الشديدة وكانوا براجماتيين للغاية. إذ برغم أنهم لا يؤمنون بالله، فإنهم وجدوا أن فكرة «أرض الميعاد» التى يدعى المؤمنون من اليهود بأن الله خصصها لهم، وجدوا فيها فكرة نافعة تسوّغ استيلاءهم على أرض فلسطين، فأيدوها واستخدموها «وتعصبوا» لها!

ولو كانوا يتمتعون بذكائهم لاحتفظ كل منهم برأيه الخاص فى مسألة العقائد والمقدسات، ولقالوا دعونا نستثمر الطاقة الروحية العظيمة التى يفجرها الإسلام فى ضمائر المؤمنين، لكى ندافع عن كرامة الأمة ونستعيد حقوقها المسلوبة، ولكى نعلن الجهاد ضد الظلم والتخلف ولصالح البناء والتقدم.

ما نريد أن نقوله فى النهاية، أن هذا ليس أوان التفكيك وضرب الثوابت واستفزاز ضمائر المؤمنين، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من أبناء هذه الأمة. لأن الحفاظ على وحدة الأمة والدفاع عن ثوابتها هو أحد معايير الوطنية. وإدراك هذه الحقيقة من قبل الجميع هو أحد الضمانات الأساسية، ليس لإغلاق ملف «الردة» فحسب، وإنما أيضا لإطفاء ما لا حصر له من الحرائق التى ما برحت تشب فى ساحتنا كل حين، حتى كادت تحيل بلادنا أرضا جافة وقاسية، لا ينبت فيها سوى الشوك والمر!

لقد قلت فى مستهل الكلام إننى لا أعرف كيف ولا متى يغلق ملف الردة، لكننى أحسب أننا قد عرفنا الآن «من» المسئول عن هذه العملية. إنه كل المثقفين المخلصين، إذا اعتصموا براية الوطنية وقرروا أن يذودوا عن ثوابت الأمة، وعن حمى الوطن وحلمه.

حرية لا «سربستيه»!

هل الإساءة إلى الكعبة فى عرض مسرحى يدخل فى «حرية الإبداع»، أم لا؟

السؤال أثاره عرض مسرحية «اللعبة» ضمن مهرجان المسرح التجريبى، الذى شهدته القاهرة فى عام ١٩٩١، وقيل إن بعضا من مشاهدها أعطى ذلك الانطباع، حيث صعدت راقصة فوق رمز للكعبة، وأدت فوقه بعض الحركات الإيقاعية.

أحدث العرض أصداء عديدة، طالت المسرحية والمخرج، ونقلت الموضوع إلى خطب الجمعة وتعقيبات الصحف، حتى انتهت إلى فتح ملف حرية الإبداع، وحدود علاقة الدين بالثقافة.

إلى ذلك، فقد صرنا بإزاء واقعة وقضية: واقعة العرض، وقضية الإبداع والدين والثقافة. الشق الأول يحتاج إلى تحقيق، أما الثانى فهو يحتاج إلى مناقشة وتحرير.

ولست فى موقف يسمح لى بالحديث فى شأن الواقعة، لسبب جوهرى هو أننى لم أشاهد العرض الذى تم إيقافه، لكنى قرأت التعقيب الاحتجاجى الذى كتبته زميلتنا الناقدة الأستاذة صافى ناز كاظم، واعتبرت فيه أن العرض جارح للمشاعر والمقدسات الإسلامية[1]. وسمعت من مخرج المسرحية الأستاذ منصور محمد ما ينفى ذلك الانطباع، حيث ذكر أن ما قدمه كان مشهدا أراد أن يثبت به أن الناس صاروا فى هذا الزمن يتعبدون بالنفط وليس بالكعبة، وأن المشهد الرمزى للكعبة انصب على مرحلة الجاهلية وليس بعد الإسلام. أى أنه أراد إسقاطا سياسيا، لا يشكل مساسا بالمقدس الإسلامى. ولكى يبرئ ساحته، فإنه طلب أن يحتكم فى ذلك إلى شيخ الأزهر أو المفتى، ليقرر أى منهما ما إذا كان المشهد الذى أثار الضجة مسيئا حقا للمشاعر الإسلامية أم لا.

ما لدى فى تحقيق الواقعة إذن هو مجرد «شهادات» فقط، يمكن إيرادها وتسجيلها، لكنها لا توفر مادة كافية للحكم فى المسألة، لذا فإننا ننحى الواقعة جانبا، وننصرف إلى

---

(١) المصور ـ عدد ٦/ ٩/ ١٩٩١.

مناقشة القضية التى أثيرت بهذه المناسبة. فذلك هو ما يعنينا بقدر أكبر، حيث المحاورة، لا المحاكمة، هى هدفنا الأخير.

فى هذا الصدد، فإننا نلاحظ مايلى:

• أن مخرج المسرحية لم يقل ما قاله الذين انبروا للدفاع عنه. لم يتحدث عن حرية الإبداع والتجريب، وإنما خلاصة ما سمعته منه أن الذى فهمه البعض من مشهد الكعبة لم يخطر على باله، وأن الذين تلقوا عمله باعتباره مهينا لأى قيمة دينية فهموه على نحو خاطئ. وفى رسالة رد وإيضاح بعث بها إلى جريدة «الأحرار» (٢٣ / ٩) قال ما نصه: وإذا كان المعنى (الذى قصده) لم يصل للبعض من حسنى النية أصحاب الإيمان الصادق.. فإليهم أقدم اعتذارى لما سمعوا به. من هذه الزاوية تصبح «المرافعات» التى قدمت حول الموضوع مقدمة فى قضية منعدمة أصلا.

• أن الذين تصدوا للدفاع عن موقف المخرج (الذى نفاه!) اتفقوا على رفض المساس بالقيم الدينية، ولكنهم اعتبروا الفن مسألة منفصلة، قائلين بأن الاعتراض على المشهد المنسوب للمسرحية هو مصادرة لحق الفنان، وتعسف فى وضع حدود على خياله، خصوصا وأن المهرجان الذى افتتحت به المسرحية أقيم تحت شعار التجريب.

• أن الذين أقاموا مرافعاتهم على فكرة إطلاق العنان لخيال الفنان وممارساته دون أى ضوابط، هم أنفسهم الذين وعينا عليهم وهم يهاجمون بضراوة فكرة «الفن للفن»، ويستبسلون فى الدفاع عن شعار «الفن الملتزم»، ويعتبرون الموقف الأول، الذى تحولوا للدفاع عنه الآن، «أنانية بورجوازية تخدم قيم المجتمع الرأسمالى وتفسد ضمير المجتمع» ـ والعبارة منقولة نصا من مقال لأحدهم.

□ □ □

مناقشتنا لها شقان: أحدهما يتعلق بالحجج التى أثيرت، والثانى ينصب على ما نتصوره رؤية إسلامية لحرية الفكر والإبداع. وهو الشق الذى كثيرا ما يتعرض للغمز والتجريح، خصوصا فى السنوات الأخيرة التى تصاعدت خلالها حدة الاشتباك مع الإسلاميين.

لا نستطيع أن نناقش كل ما قيل فى موقف الدفاع، ولكن بين أيدينا نصا نموذجيا نشرته صحيفة «الأهالى» الناطقة بلسان حزب التجمع اليسارى، كتبته السيدة فريدة النقاش، التى ترأس تحرير مجلة «أدب ونقد»، وكانت بمقالتها تلك تعلق على الضجة التى أثارتها مسرحية «اللعبة»، وعلى انتقاد الشيخ محمد الغزالى لقصة كتبها أحد الأدباء، وتلمس فيها شيخنا الراحل دعوة لوقف شرائع الحدود.

قالت الكاتبة فى تعقيبها ما يلى: إن هذا الأسلوب الذى عفا عليه الزمن فى التعامل مع الفن... يلحق أضرارا فادحة بتطور ثقافتنا، وذلك بالإصرار على إلحاقها بالدين،

برغم أن الميدانين قد انفصلا فى العالم المتحضر كله منذ زمن بعيد، فأصبحت الثقافة عالما مستقلا بذاته، له قوانينه وضروراته، وبقى الدين مقدسا كما هو. وأن يعاود البعض وبإصرار، فرض رقابة المقدس على الدنيوى بطبعه، فلا بد أن يلحق الأذى مرة ثانية بالاثنين معا، فيفقر دنيا الثقافة المتنوعة التى لا تزدهر إلا فى مناخ حرية الفكر والتعبير، ويضع الدين فى اختبارات قاسية، هو بطبيعته الخاصة لا بد أن يبقى بمنأى عنها، لأن نتائجها غير مضمونة، وغير محمودة فى غالب الأحيان[1].

النص يتضمن دعوة مزدوجة: إحداهما تتبنى موقف إطلاق حدود الأعمال الفنية والأدبية، دون الالتزام بأى قيمة أو «سقف». والثانية تطالب بفصل الثقافة عن الدين، وهو ما أسمته فى موضع آخر برفض رقابة المقدس على الدنيوى.

وإذا صح استنتاجنا ذاك، فنحن - فى صدد النقطة الأولى - نجد تناقضا واضحا فى منطق الزميلة الكاتبة. فهى من ناحية تسجل «أن أحدا لا يدعو ولا يقبل إهانة الرموز الدينية»، بينما مقالتها تصب فى وعاء القبول بتلك الإهانة، وتسعى لتبرير هذا الموقف، مرة لأنه إبداع وفن، ومرة لأنه تجريبى.

لكن سؤالنا الأهم هو: هل تعنى حرية التفكير أو الإبداع عدم التزامه بأى قيمة على الإطلاق؟

وإذا كانت الإجابة بالنفى، فمن المهم أن نعرف ما هى تلك الحدود التى يتعين على الجميع مراعاتها، بحيث لا يقع انتهاكها أو تجاوزها؟

فى هذا الصدد، يروى أن الأتراك العثمانيين حينما ترجموا كلمة «الحرية» عن الثورة الفرنسية، فإنهم أعطوها مقابلا بالغ الغرابة هو: «سربستيه»، أى انعدام الحدود أو الانفلات. وربما كان عذر العثمانيين آنذاك أنهم وقعوا تحت تأثير اندفاع الفرنسيين آنذاك لتدمير وهتك كل القوالب والأفكار والأنماط السابقة، خصوصا ما تعلق منها بأطروحات الكنيسة والبابوية. ولم يجدوا فيما لاحظوه سوى أن الأمر نوع من الانفلات الذى لا يبالى بأى قيمة.

وأكثر ما نخشاه أن يكون بعضنا قد مر بنفس الحالة، كرد فعل للقهر الذى تعيش فى ظله أغلب شعوب الأمة العربية، فذهب بعيدا فى تصوره للحرية، حتى أرادها بالفعل «سربستيه»!

لكننا إذا تخلصنا من الانفعال ومنطق رد الفعل، فإننا لا نكاد نجد عقلا سويا يفسر فكرة الحرية بأنها تسويغ للتحلل من أى شىء، بغير ضابط ولا رابط.

---

(١) الأهالى - ١١ / ٩.

فى ذات الوقت، فإننا نستسخف فكرة اعتبار تجريح العقائد وهتك الغيب والسخرية أو الازدراء بالمقدسات، هو المعيار الوحيد لقياس مدى توافر الحرية فى أى مجتمع.

أيضا فإننا نستغرب فكرة سكوت البعض على مصادرة آرائهم فى الشئون الدنيوية، وعجزهم عن الدفاع عن حرية أصواتهم فى الانتخابات أو حتى حرية أوطانهم، ثم استئسادهم فى الدفاع عن حرية إهانة عقائد الخلق. وكأنهم يريدون بتهجمهم على عالم الغيب، أن يعوضوا فشلهم وإحباطهم فى عالم الشهادة!

فى كل المجتمعات التى تعرف الاستقامة واحترام الذات، لا بد أن يكون هناك «سقف» لممارسة الحرية. وإذا استرشدنا بأحكام المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية، التى لا هى متعصبة ولا متطرفة ولم تثبت بحقها أى شبهة أصولية، فإنها تقرر بوضوح أن حرية الرأى والتفكير، وحرية الإبداع، التى تتمتع بالحماية القانونية والدستورية، هى فقط تلك التى تحترم القيم الأساسية للمجتمع. أما ما هى تلك القيم الأساسية، فذلك شأن قد يتغير من بلد إلى بلد، وقد يجتهد فى صدده أهل البلد الواحد، منهم من يرتفع «بالسقف» فيوفر مساحة واسعة للحركة، ومنهم من يهبط به فيؤدى إلى نتيجة معاكسة، لكن القدر المتيقن أنه لا مفر من «سقف»، وأن عناصر ذلك السقف ومكوناته هى قيم المجتمع الأساسية.

ذلك قدر يكفينا فى اللحظة الراهنة، وسنعود إلى تطبيقاته عندنا بعد قليل.

بقيت مسألة فصل الثقافة عن الدين ورفض رقابة «المقدس على الدنيوى».

ونحن لا نعرف كيف يمكن أن نفصل الثقافة عن الدين فى الواقع العملى. ذلك أن قيم كل مجتمع هى العمود الفقرى لثقافته، وإذا كان لتلك القيم مصادر عدة، مثل التقاليد الموروثة والأعراف السائدة وعموم الخبرة الإنسانية، فإن الدين يظل الإطار المرجعى الأول لقيم المجتمع، سواء كان مسلما أو مسيحيا أو بوذيا، أو حتى وثنيا!

إن القول بأن العالم «المتحضر» أجرى ذلك الفصل، فاستقلت الثقافة بقوانينها، وظل الدين مقدسا كما هو، لا يخلو من تبسيط مخل هو أقرب إلى التدليس الفكرى. فإذا كان الذين قاموا بتلك الجراحة المفتعلة، قد قدموا السيد المسيح عليه السلام مصابا بالشذوذ الجنسى فى شريط سينمائى، ولم ينكروا فكرة أن تصعد راقصة فوق الكعبة المشرفة، فكيف يمكن الادعاء بأن الدين ظل مقدسا كما هو؟!

ثم، لماذا تصاغ علاقة المقدس (الدينى) بالدنيوى، باعتبارها علاقة رقابة وقسر؟ ولماذا لا تعتبر - كما هى فى الأساس - علاقة تفاعل وتكامل واحترام متبادل، تتم لصالح حماية المثل العليا للمجتمع؟

لماذا هذا الضيق والتبرم بالمقدس، واعتباره عبئا ثقيلا يراد إزاحته، بينما هو فى الأساس سبيل لاستقامة الخلق وسعادتهم فى الدنيا والآخرة؟

لماذا تستبعد فكرة توظيف المقدس فى مقاصده الأساسية، لتتحقق به عمارة الدنيا ونهضة الأمة، على أكتاف مجتمع تسوده السماحة والسلام، وترفرف عليه رايات العدل والحرية؟

لئن قيل إن البعض أساء استخدام المقدس، ووظفه فى نقيض الذى سقناه ـ وهذا حق ـ فإن حل ذلك الإشكال لا يكون بإعلان الحرب على ما هو مقدس، وتشويهه فى وعى الأمة. وإنما يكون بتجنيد كل ما هو متاح من طاقات وقدرات لتصحيح المسيرة، بحيث يوظف المقدس فى مقاصده المقررة، سلاحا يحمى أحلام الأمة لا سيفا يسلط على مستقبلها، وهو هدف يستحق أن يلتقى عليه ويناضل من أجله كل المخلصين الغيورين على الحاضر والمستقبل.

أما الاشتباك مع المقدس، فهو قد يرضي هوى البعض أو يصفى حساباتهم الفكرية والتاريخية، لكنه يظل فى نهاية المطاف دعوة إلى هدم المعبد فوق رءوس الجميع، تتبنى ضمنا شعار «علىّ وعلى أعدائى»!

□ □ □

نأتى إلى موقف الإسلام من حرية الفكر والإبداع، وهو الشق الثانى والأهم فى الخطاب الذى نحن بصدده.

إذا اتفقنا على أن ممارسة التجريح والسباب والإهانة لا تندرج تحت عنوان «الحرية»، وإنما تنتمى إلى «السربستيه» بالمفهوم العثمانى، فذلك يعنى أن معنى الحرية الذى نتحدث عنه هنا ينصرف إلى حق الحوار والاختلاف، على أساس من احترام الآخر والاعتراف بشرعيته.

فى هذا الإطار، فإننا نذهب إلى أن «السقف» الذى وضعه الإسلام أعلى بكثير مما يتصور كثيرون. وننبه ابتداء إلى ركائز ثلاث ينهض عليها الفهم الإسلامى لموضوع الحرية:

الأولى: أن كرامة الإنسان من عناصر المقدس فى الإسلام، وهذه الكرامة مقررة

بأمر الله سبحانه وتعالى لكل إنسان، بصرف النظر عن دينه أو مذهبه أو عرقه، حيث الإنسان هنا قبل الإسلام.

الثانية: أن الإسلام أقر بالاختلاف فى الدين، واعترف للآخر هنا بحقوقه وشرعيته. وجواز ذلك فى شأن الدين، يجعله أجوز فى مختلف شئون الدنيا.

الثالثة: أنه لا شيء فى الإسلام مغلق الباب أمام المناقشة، فى أمور العقيدة أو الشريعة. الخطاب القرآنى ذاته خير شاهد على ذلك. حيث هو من الناحية المنهجية كتاب حوار بالدرجة الأولى، يرد على جميع التساؤلات والاتهامات التى أثيرت حول وجود الله وحقيقة القرآن والنبوة والبعث وغير ذلك. لقد أثبت القرآن مقولات الناقدين والمشركين والملحدين، ورد عليها واحدة واحدة، حتى قيل عنه بحق إنه «جاء تخليدا للفكر المضاد». ولأنه اعتمد ذلك الأسلوب، وحث على الحوار والاستدلال الدائم بالبرهان، فإنه أرسى أساسا لمجتمع حر يتمتع فى ظله كل إنسان بحق مناقشة كل شيء، فى الدين والدنيا. «والمقدس» هنا لا يلجم الناس أو يصيبهم بالخرس، ولا يلزمهم بأكثر من الاحترام وتوخى أدب الحوار، سواء كان ذلك بالكلمة أو الصورة والتشكيل.

ثمة اجتهادات معاصرة فى هذا الصدد، من بينها ما أورده العلامة أبو الأعلى المودودى فى مشروعه المقترح للدستور الباكستانى الذى نص فيه على حق غير المسلمين فى أن يدعوا إلى دينهم، وأن يبينوا محاسن عقائدهم، «وأن ينتقدوا الإسلام فى حدود القانون... والمراد بذلك أنه مما يسمح به لكل فرد منهم أن يبقى متمسكا بديانته، وأن يبين من الأسباب والوجوه ما يعوقه عن قبول الإسلام. فمما يستلزم كل ذلك أن يذكر فى بيانه من أمور الإسلام ما لا ينشرح معه خاطره لقبوله، وكذلك يجوز له أن يظهر من الشبهات والشكوك فى عقائد الإسلام وشعائره ما لا يكون افتراء أو طعنا».

بطبيعة الحال، فإن ذلك يفترض مناخا صحيا للحوار، يقول من شاء بحق الإسلام ما شاء من آراء - بغير افتراء أو طعن - ويتاح لغيرهم أن يرد بغير اتهام أو تجريح. ذلك فى شئون العقائد، التى هى من الأصول، فما بالك بغير ذلك من الفروع، والأمران من أخص خصائص المسلمين؟!

ندرك أن ذلك موضوع بحث كبير، لكننا حرصنا هنا على أن ننبه بإيجاز إلى الإطار الذى يرسمه الإسلام لحرية التفكير والرأى. ولا نختلف على أن بين أهل العلم من يضيق من ذلك الإطار، ويهبط بالسقف إلى مستويات دنيا، تصادر الرأى الآخر وقد تقهره. ونقر بأن بين بعض شبابنا من يتعامل مع المسألة بأفق أضيق وبتشنج ممجوج. مع

ذلك، فنحن نتحدث عما قرره الإسلام وليس عما يفعله بعض المسلمين. ثم إننا نرى أن السبيل الأصوب للتعامل مع تلك الأوضاع لا يكون بنفى الإسلام أو الاشتباك معه، ولكنه يكون بالإصرار على دعوة الجميع إلى فهم صحيح ورشيد للإسلام. خصوصا وأن ذلك الفهم الذى ننشده ثابت فى القرآن والسنة، وله أنصاره بين عقلاء المسلمين.

لكننا نسجل أسفا عميقا لأن الهوى يغلب المصلحة هنا، حيث يفضل البعض الاشتباك مع الإسلام على إدارة حوار مسئول مع عقلاء المسلمين.

فقط عندما تلوح راية الإسلام، تصبح «السربستيه» بديلا عن الحرية!

جنايتان بحق الماضى والحاضر!

لنا عتاب شديد على المخرج الكبير يوسف شاهين لأنه أخفى عنا حله «العبقرى» لمشكلة الإرهاب طيلة السنوات الماضية. ولا أعرف كيف طاوعته نفسه على الصمت خلال تلك السنوات، وهو لا بد يدرك الجهد الشاق الذى بذلته الدولة فى مصر لمواجهة الإرهاب، والعناء الذى تحملته بل والثمن الذى دفعه الوطن، بينما الحل فى جيبه، وقد آثر أن يحتفظ به لكى يفاجئنا به فى فيلم «المصير».

لذلك، فلعلى لا أبالغ إذا قلت إن «المصير» ليس فيلما فقط، ولكنه أيضا - وبلغة الساعة - «مبادرة» أطلقها يوسف شاهين لاستئصال شأفة الإرهاب والخلاص منه. وهو فى تلك المبادرة يزف إلينا اكتشافه المثير، ويعلن على الملأ بوضوح وبكل ثقة أن «الرقص هو الحل»!، وفى حالة الاستعصاء ينضاف إليه الغناء. وهذا الكلام ليس فيه أى هزل، ولكنه جد مائة فى المائة. وقد استشهد فى مبادرته برجل فوق الشبهة، تنحنى له كل الرءوس إجلالا واحتراما، هو ابن رشد. نعم أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسى الفقيه والمتكلم، والفيلسوف والطبيب، قاضى أشبيلية وقرطبة، شارح المعلم الأول أرسطو، وأهم فيلسوف مسلم أثر فى الغرب طيلة القرون السبعة الماضية.

ليس هذا فحسب، ولكنه اختبر المبادرة أمامنا وحققت نجاحا مذهلا، فقد اختطف فى الفيلم شابا كانت الجماعة الإرهابية قد جندته، ودربته لمدة ثلاثة أسابيع على العنف والقتل، بعدما أجرت له غسيل المخ اللازم، وملأت قلبه بالحقد والكراهية للمجتمع، بل ولأبيه خليفة المسلمين فى قرطبة[1] - مع ذلك فقد وضع الشاب بعد استعادته فى غرفة مغلقة، وربط بحبل فى مقعد، وتم تجريب الوصفة السحرية أمام المشاهدين ليطمئن المتشككون ويصدق المكذبون. وما إن بدأ الرقص وتعالت أصداء الطبل والزمر، وتم تكثيف العلاج بجرعة قوية من الغناء الشجى، حتى بطل السحر واسترد

(١) لأنه كان معدا لقتله، فيفترض أنه تلقى تدريبا من العيار الثقيل.

الشاب وعيه المفقود، وتبخر من أعماقه وعقله مخزون الكره والحقد، وولد الشاب من جديد. هكذا، في مشهد لم يستغرق دقيقتين تم نسف أثر التجنيد المركز الذى استمر ثلاثة أسابيع!

فضلا عن ذلك، فقد دلّنا يوسف شاهين فى الفيلم على شىء آخر غاب عنا، وهو أن تلك الفئة من الفنانين تملك قدرات خارقة لا تخطر على عقل بشر. فالذى اختطف الشاب من الجماعة الإرهابية ليس كتيبة من القوات الخاصة ولا فرقة من الصاعقة ولكنه «نفر» واحد، كل موهبته أنه مطرب. نعم مطرب، ومن الغجر أيضا. وهذا المطرب المعجزة [١] قفز فوق فرس انطلق به كالسهم صوب القلعة التى يتحصن فيها الإرهابيون، منتهزا فرصة فتح أبوابها لكى يملأ الأتباع أعينهم من رؤية أمير الجماعة، وفى لحظة انقض المطرب المعجزة على الأمير وصوب خنجرا نحو رقبته، بينما عشرات الأتباع من الإرهابيين الأشداء المدربين على القتل وقفوا مذهولين يتفرجون عليه وكأنما أصابهم المس، رغم أن صفا طويلا منهم كان يقف وراء ظهره، ولو نفخ فيه بعضهم لطار! ـ لكنها قوة الموهبة الفنية الجبارة التى شلت الجميع، ومكنت المطرب من إنجاز مهمته وخطف الشاب، والعودة به إلى حيث تم استئصال بذور الإرهاب التى زرعت فى قلبه بعد حفلة الرقص الصاخب!

لا تسأل: كيف فعل المطرب المعجزة فعلته؟ فذلك شأن المخرج وسره. ويكفيه ما تكبده لاكتشاف هذه الحقيقة. ولأنه فنان كبير، فقد آثر أن يبلغنا الرسالة بطريق غير مباشر، لكى نفهم أننا لم نكن بحاجة لبذل كل ذلك الجهد الأمنى الذى شارك فيه رجال الشرطة والأمن المركزى والمباحث وخبراء مكافحة الإرهاب. إذ كان بوسع كتيبة المطربين أن تنهض بالمهمة دون تردد. ولكن قصر نظرنا واستغراقنا فى الحل الأمنى أفقدانا القدرة على إدراك أهمية الحل الفنى. ولا أحسب أن أحدا من أولئك الفنانين يمكن أن يتأخر عن أداء تلك الرسالة الوطنية النبيلة. ولا شك فى أن الأمر يستحق أن نحشد له كل مطربينا من عمرو دياب وحتى أحمد عدوية. وينبغى ألا نتردد فى استقدام أى معونة أو دعم من الخارج لهذا الغرض، حتى إذا اضطررنا إلى دعوة كاظم الساهر أو راغب علامة أو وائل كافورى!

□ □ □

أكرر أن هذا الكلام ليس هزلا، ولكنه جد. إن شئت الدقة فقل إنه ليس كله هزلا، والجد فيه منصب على الأفكار الأساسية، أما الهزل فلا يتجاوز التداعيات والاستطرادات. ويعلم القارئ ربما أن ذلك ليس من دأبى، وأننى لا ألجأ إلى مثل ذلك

---

(١) محمد منير.

الأسلوب إلا على سبيل الاستثناء وفى ظل ظروف بالغة الخصوصية. وفيما يتعلق بفيلم «المضير» فقد ذهبت لمشاهدته متهيبا التجربة، بعد الحملة الدعائية الضخمة التى أحاطت به، واعتبرته فتحا غير مسبوق أو ملحوق. شجعنى على ذلك أنه لمخرج متميز مثل يوسف شاهين، وأنه يقدم علما إسلاميا ضخما هو ابن رشد، ويحاول من خلاله الإسقاط على مشكلة التطرف والإرهاب فى واقعنا المعاصر. وزاد من تهيبى للموقف أننى قرأت لأحد النقاد المحترمين[1] قوله إن من يهاجم «المصير» فهو إما جاهل أو غوغائى أو متطرف. الأمر الذى أعطانى انطباعا بأن باب الاجتهاد مغلق فى الموضوع. ولأسباب ليست خافية على أحد، فقد ركزت أثناء مشاهدة الفيلم جيدا، وذهبت لأراه مرة ثانية، حتى أتجنب الوقوع فى المحظور، وأفلت من التصنيفات التى أنذرنا بها زميلنا الناقد!

غير أنى بعد أن مررت بالتجربة، أجد نفسى فى موقف الإمام أبى حنيفة الذى دخل عليه رجل مهيب الطلعة بينما كان يلقى أحد دروسه، فأخذ بمظهره واعتدل فى مجلسه بأن ضم رجلا له كانت ممدود. وظل على تلك الحال بعض الوقت والرجل المهيب جالس قبالته، إلى أن تكلم وألقى عليه سؤالا تافها أدهش أبا حنيفة، فقال قولته المشهورة: آن لأبى حنيفة أن يمد رجله!

بعد المشاهدة الثانية رددت مقالة أبى حنيفة بضمير مستريح. شجعنى على ذلك أننى اكتشفت أننى لست وحيدا فى الصدمة، خصوصا بعد النقد الذى نشرته صحيفة «الدستور»، تحت عناوين مثل: فيلم يقول لك: إما أن تكون إرهابيا مجرما أو ترقص مع ليلى علوى ـ المصير: حل يوسف شاهين الراقص لمشكلة التطرف ـ تمخض الجبل فولد فأرا لامعا ـ عاطف العراقى[2]: أتمنى لو كان بمصر محكمة لمواجهة الغش الفكرى!.. إلخ.

إزاء ذلك، صار بوسعى أن «آخذ راحتى» فى الحديث عن الفيلم، ولم أجد تعبيرا عن فجيعتى فى مضمونه إلا هذا الأسلوب الذى لم أصطنع فيه شيئا. ولعلى لست بحاجة لأن أذكر أننا فى مصر نسخر من الشىء لا لسعادتنا وفرحتنا به، ولكن ربما لشدة غيظنا منه ونقمتنا عليه، وأحيانا أسانا عليه!

ولكى أنصف الرجل، فإننى أقول بمنتهى الجد والصراحة إننى خرجت من الفيلم بشعور قوى، هو خليط من الانبهار والفجيعة. الانبهار بالتصوير والمناظر والموسيقى

---

(١) الزميل رءوف توفيق رئيس تحرير مجلة صباح الخير.

(٢) أستاذ الفلسفة المتخصص فى ابن رشد.

والغناء، والفجيعة فى كل ما عدا ذلك، أو قل إنه انبهار بالشكل وفجيعة فى المضمون، علما بأن القيمة الحقيقية لأى فيلم هى فى النهاية برسالته ومضمونه.

بنفس الجدية والصراحة أقول إن يوسف شاهين بإصراره على كتابة السيناريو مع آخر، فإنه خاض معتركا عجز عن فهمه واستيعابه. ولأنه أراد أن يوظف ابن رشد لأمر انتواه، فإنه عبث بالتاريخ إلى أبعد مدى حتى يحقق مراده. فحين أراد أن يصطنع جماعة إرهابية فى عصر ابن رشد، فإنه انتزع صفحة من التاريخ جرت وقائعها قبل نصف قرن من ذلك الزمن، وجعل حركة محمد بن تومرت مؤسس دولة الموحدين هى تلك الجماعة الإرهابية. وحين أراد أن يضم إلى حاشية الخليفة عالما متدينا ويجسد فيه النفاق والخيانة، فإنه انتزع صفحة أخرى من التاريخ وقرر اغتيال فقيه لم يعش عصر ابن رشد، هو فى الأغلب القاضى عياض الذى يعد أحد اثنين كانا يجسدان الثقافة المغربية والأندلسية فى القرن الحادى عشر الميلادى[1] ، حتى قيل فيه: «لولا عياض لما ذكر المغرب»، وألف فيه شهاب الدين المقرى «أزهار الرياض فى أخبار عياض». اغتاله يوسف شاهين حين قدمه رجلا منافقا وخائنا وأعطاه اسما آخر هو الشيخ رياض.

وحين أراد أن يفتعل معركة حربية فى نهاية الفيلم، فإنه انتزع صفحة ثالثة من التاريخ جرت وقائعها بعد ١٢ سنة من وفاة ابن رشد.

هذه مجرد نماذج لاستباحة التاريخ التى لجأ إليها يوسف شاهين فى الفيلم، على نحو لا تجرؤ عليه السينما فى الغرب، ولو فعل مخرج فرنسى مع نابليون ما فعله يوسف شاهين مع ابن رشد لقامت عليه الدنيا ولم تقعد، ولانتهى فنيا وأدبيا. فى هذا الصدد، فإننى أوافق تماما الدكتور عاطف العراقى فى أن الفيلم من الناحية التاريخية نوع من «البكش» أو التدليس. وأن أى دارس للفلسفة العربية سيحتاج إلى غسيل مخ بعد مشاهدته. ولعلى أضيف إلى كلامه أن أي مشاهد فى بلاد المغرب التى تعرف ابن رشد جيدا سيعتبر الفيلم «فضيحة» لا تغتفر بحال.

أدرى أن الفنان ليس مؤرخا، لكن تلك المقولة ينبغى ألا تكون ذريعة لإطلاق يد الفنان بغير ضابط ولا رابط لكى يعبث بصفحاته ووقائعه كيفما شاء. وإنما ينبغى أن يكون هناك حد أدنى من الأمانة فى التعامل مع وقائع التاريخ، خصوصا حين يزعم أنه يقدم قضية من خلال شخصية تاريخية معينة يسميها باسمها فى الفيلم.

□ □ □

(١) الآخر هو ابن الخطيب.

أعرف ويعرف كثيرون أننى لست مؤهلا لتقديم أى نقد فنى للفيلم، لكنى أزعم معرفة بالرجل الذى اختير رمزا وبطلا، بل كان ضحية له. كما أزعم أننى من المهتمين بالموضوع الذى أراد أن يعالجه والقضية التى تصدى لها. ولهذا سأقصر حديثى فى هاتين المسألتين.

● فيما يتعلق بابن رشد، لست أتردد فى القول بأن يوسف شاهين أساء إليه أيما إساءة، ومسخه بجرأة تثير الدهشة، حتى قدمه فى صورة على النقيض تماما مما كان عليها.

فابن رشد أطل علينا فى كتب السير والتاريخ رجلا جادا مهموما بالفلسفة والفقه والطب، ظل منكبا طيلة حياته على التحصيل والتأليف. ومما قاله الأستاذ العقاد فى كتابه الذى ألفه عنه، أنه «لم يذكر قط عن القاضى الفيلسوف خبر من أخبار التبسط لمجالس اللهو والطرب، مما استباحه جملة أبناء عصره. ومنهم طائفة من العلماء والحكماء. بل كان يتعفف عن حضور المجالس، وبلغ من تعففه عما لا يراه خليقا بعلمه ومكانه من القضاء أنه أحرق شعرا نظمه فى الغزل أيام شبابه».

وفى مواضع أخرى، قال إنه كان يحسن المساجلة ولا يحسن المنادمة.. ولئن كان أعلم أهل زمانه بالفلسفة والفقه، فإنه كان أجهلهم بفنون المنادمة والسياسة... ولا شك فى أن هذا الجهل كان له شأن أى شأن فى تعجيل نكبته التي لا ترجع كلها إلى أحوال عصره، ولا تخلو من رجوعها فى بعض أسبابها على الأقل إلى أحواله.. إلخ.

هذا الرجل الوقور والجاد قلبه يوسف شاهين رأسا على عقب. فهو أولا ألغى منه «الفقيه»، وحين استعرض كتبه أسقط منها واحدا من أهمها، وهو «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، لأنه كان يعبر عن ذلك البعد فى شخصيته، ناهيك عن أننا لم نره طيلة الفيلم يذكر الله أو يركع له ركعة واحدة[1]- فى الوقت ذاته فإنه قدمه باعتباره رجلا محبا للأنس والطرب والمجون. ومن أقرب ندمائه أسرة غجرية لم نرها إلا فى حالة رقص أو غناء. وفى مشاهد عدة رأيناه مستمتعا بجلسات الأنس هذه، وسمعناه يقول: إن الرقص والغناء هما تعبير عن حب الحياة[2]. بل وجدناه فى لحظة يغنى مع الأسرة الغجرية بصوت خفيض. وهو الذى كان يتعفف عن حضور تلك المجالس ولم يذكر عنه **قط** - لاحظ قط هذه - خبر من أخبار التبسط لمجالس اللهو والطرب!

---

(١) ربما لكى يظهره بمظهر المثقف «المستنير»، المشغول بالعقل والمستعلى على الغيب.

(٢) الفقيه والفيلسوف الكبير لم تخطر على باله تعبيرات أخرى!

أما ثالثة الأثافى، فقد تمثلت فى مشهد إخراجه من قرطبة، بعد أن قرر الخليفة نفيه وإحراق كتبه. فقد رأيناه وهو يحمل حاجياته على عربة يجرها حصان، ومن هذه الحاجيات أريكة حرص على أخذها معه. فى هذا الموقف الدرامى العصيب، وبينما كتبه تلتهمها النيران والناس يتصايحون مهللين، فوجئنا بهذا الرجل الكبير صاحب العقل الجبار يقول لزوجته عابثا: هل تذكرين ليلتنا الأولى بعد الزواج على هذه الأريكة[1]؟!

● أما قضية الفيلم ورسالته فهى غاية فى البساطة والسذاجة، وهو ما يتجلى فى الأطروحة التى قدمها. فالمتدينون عنده فريقان: أحدهما ناعم ومسالم (يمثلهم الشيخ رياض) وهو رمز للنفاق والخيانة (متواطئ مع الأسبان)، والآخر إرهابى ومجرم (يمثلهم أمير اسمه الجلالا وجماعته، الذين هم فى الأصل جماعة ابن تومرت). والاثنان يعملان بالتنسيق بعضهما مع بعض، ولهما هدف واحد هو الاستيلاء على السلطة، بينما الخليفة مخدوع فيهما، وهو الذى قرب الشيخ رياض وشمله برعايته. ولأن ابن رشد كان فى حالة تناقض مع هذا التيار، فقد عملت رموزه على إزاحته وطرده وحرق كتبه.

سذاجة الإسقاط فى الأطروحة تبعث على الدهشة إلى حد كبير. فالرسالة التى تقدمها هى صورة طبق الأصل من النظر الغربى المسطح لموضوع «الأصولية»، وما تردده بعض الدوائر الأمنية. فالمتدينون: إما منافقون وإما إرهابيون، وليس بينهم معتدل يوحد الله ويرجى منه خير يذكر. ثم إنهم يمثلون مؤامرة واحدة، ويعملون بالتنسيق فيما بينهم. أضاف يوسف شاهين إلى هذه الأطروحة اكتشافه العبقرى، المتمثل فى مواجهة خطر الأصولية بالرقص والغناء بالدرجة الأولى. ولهذا أصبح الخيار المتاح أمام الناس فى رؤية الفيلم، هو إما أن يلتحقوا بمعسكر المنافقين والإرهابيين، وإما أن ينضموا إلى فريق الراقصين (الذى انحاز إليه ابن رشد!). ولا خيار ثالث أمامهم!

وإذ بدت الأطروحة بهذه السذاجة، فإن السيناريو الذى قدمها جاء هزيلا بصورة غير مبررة، من حيث إنه كان مباشرا وخاليا من أى ذكاء أو رقى. فالمخرج لم يترك

---

(١) بالمناسبة، الحوار كان عاميا بصورة فجة وأحيانا غير مفهوم.

فرصة للمشاهد لكى يستنبط أو يفكر، وإنما افترض فيه دائما إما الغباء وإما البلاهة، وألقى على مسامعه بأفكاره جاهزة أحسبها منقولة نصا عن بيانات جهاز الإعلام الأمنى! ـ الأمر الذى أحدث فجوة كبيرة بين تهافت الأطروحة، وبين الجهد الكبير والمبهر الذى بذل فى إخراجها.

□ □ □

لقد شعرت بالاستياء فى البداية حين وجدت على الشاشة إشارة إلى الفرانكوفونية واشتراك وزارة الخارجية الفرنسية فى تمويل الفيلم، لكن هذه الإشارة فسرت لى إقحام يوسف شاهين لشاب فرنسى فى القصة، وقيام هذا الشاب بتهريب كتب ابن رشد إلى أوربا التى عرفت قدر الرجل واحتفت بمؤلفاته، بينما رأينا المسلمين فى الفيلم يحرقون تلك الكتب والجماهير تهتف «الله أكبر ـ يحيا العدل»!

فى النهاية، أدركت أنّ الفيلم ليس موجَّها لنا، وإنما يخاطب الغرب؛ فلم يغازلهم فقط، وإنما أيضا قال لهم ما يحبون سماعه بالإسقاط البائس الذى قدّمه لواقعنا، والتشويه الذى تعمده لصورة المتدينين. لكن الغربيين الذين موّلوا الفيلم، ضنّوا عليه بأى جائزة فى مهرجان (كان)، إنما أعطوا المخرج الكبير جائزة يستحقها عن تاريخه الفنى ومجمل أعماله. ولا أدرى لماذا ضحك على الناس. وأثبت فى الإعلانات وفى المقدمة أن الفيلم حائز على جائزة المهرجان الذهبية، علما بأنه لم يكن مضطرا إلى ذلك على الإطلاق. تماما كما أنه لم يكن مضطرا لإقحام ابن رشد فى الفيلم ومسخه بالصورة الشائهة التي ظهر بها! ـ ولم يكن مضطرا لتطعيم فيلم يجسد تجربة ذلك الرجل الجليل بالمشاهد الجنسية المبتذلة والفجة.

إن جناية المخرج ليست على الماضى وحده، لكنها على الحاضر أيضا!

«المهاجر» وعبرته!

دعونا نتفق على شيء نستخلصه من أزمة فيلم «المهاجر»، ليس فقط من باب التنادي إلى كلمة سواء، ولكن أيضا لكي نقلل من عدد الحرائق المشتعلة في ساحتنا الثقافية، وربما هدانا ذلك لاحقا إلى سبيل يمكننا من أن نصرف طاقة الاشتباك والاحتراب الأهلي، في مواجهة التحديات الماثلة التي تهدد جميع الفرقاء وتوشك السفينة أن تغرق بكل ركابها.

لنتفق بشكل مبدئي على أمور ستة هي:

** أن الأنبياء يجب ألا يجسدوا في الأعمال الفنية بأي صورة. وعلى الرغم من أنه لا يوجد نص شرعي يحرم تصوير الأنبياء أو تجسيدهم، كما أنه ليس هناك رأي فقهي سابق في المسألة لأنها لم تثر من قبل، فإن الحظر اجتهاد حديث وصحيح اتفق عليه علماء المسلمين، يستند إلى أكثر من حجة عقلية معتبرة هي:

● أن نماذج الأنبياء ينبغي أن يحتفظ لها بصورتها المثالية في الأذهان، بحيث يظل النبي الحامل لكلمة الله ورسالته في مكان النجم الهادي والمضيء في الوعي والضمير. وهو إطار يخدش لا ريب إذا تقمص النبي شخص ما في سياق عمل فني ما، فبدا على ما ينبغي أن يكون عليه الأنبياء من سمو وطهر وورع، ثم قدر لهذا الشخص ذاته أن يلعب أدوارا أخرى في أعمال فنية تظهره مرة مهرجا، ومرة أخرى شريرا ومجرما، وفي مرة ثالثة ماجنا وعابثا أو معتوها. ولئن حدث ذلك، فقل لي بربك: ألا يؤثر حينئذ على صورة النبي في الوجدان العام؟ وألا ينال من توقير الأنبياء والرسل في نهاية المطاف؟

قال لي صديق إنه حين رأى فيلم «المهاجر»، وقدر له بعد ذلك أن يقرأ سورة يوسف في القرآن الكريم، فإن شخصية الممثل «خالد النبوي» الذي لعب دور النبي يوسف (منتحلا اسم «رام» في الفيلم) ظلت مهيمنة على مخيلته طيلة القراءة، ومن ثم أحدثت

تشويشا غير مبرر على استقبال التلاوة وإيقاعها، الأمر الذى يجعلنا نسأل: لماذا يفرض علينا أى مخرج تصوره الخاص لنبى من أنبياء الله؟! ولماذا لا يطلق العنان لخيالاتنا لكى يتصوره كل واحد منا كما يحب ويتمنى؟! وإذا كان الفنان سيقدم إبداعا فى تقديم الشخصية النبوية، فلماذا يقتحم وجداننا لكى يقمع إبداعاتنا الخاصة لتلك الشخصية؟!

● أن فتح الباب أمام تجسيد الأنبياء يستصحب فتحا مماثلا لاختلاف الاجتهاد الفنى فى تصويره، وربما إساءة استخدام ذلك الباب. تؤيد ذلك تجربة السينما الغربية ذاتها، التى أساءت كثيرا إلى شخصية النبى عيسى عليه السلام، حتى قدمته فى فيلم «الإغراء الأخير للمسيح» فى صورة شككت فى احتمال إصابته بالشذوذ الجنسى. وهو ما أثار غضب الجماهير فى بعض المدن الفرنسية، فقامت بإحراق بعض دور السينما التى عرضته، بينما امتنعت دور أخرى عن تقديمه إلى الناس.

● أن علماء الأزهر تمسكوا بالرؤية الإسلامية الفلسفية التى تعتبر الدين موقفا، والأنبياء رموزا ترتبط بقيم عليا وخلق رفيع وسلوكيات نبيلة. وهى رؤية يتوارى فى ظلها جسد الشخص وهيئته، ويبقى منه النموذج والمثل ومنظومة القيم التى بشرت بها رسالته. لذلك فإن علماء المسلمين ينكرون على بعض الباحثين الغربيين استخدامهم لمصطلح «المحمديين» فى وصف أتباع نبيهم عليه الصلاة والسلام، برغم إجلالهم لشخص النبى واعتزازهم به، وفى المقابل يتمسكون بمصطلح «المسلمين»، لأن الأول يرتبط بالشخص بينما المصطلح الثانى يعبر عن القيمة (تسليم الوجه لله).

خلاصة وجهة النظر التى دعت إلى عدم تجسيد الأنبياء وإظهارهم فى السينما أو الأعمال الفنية الأخرى أن الأنبياء ينبغى أن يظلوا شموسا تشرق على الناس دائما من عل، بإضاءات القيم والتعاليم التى بشروا بها. بينما يعمد بعض أهل الفن إلى هتك هذه الصورة، أحيانا بحسن نية، من خلال استدعاء شخوص الأنبياء فى أعمال «درامية» تتنزل المثل الأعلى من عليائه السامقة، وتوظفه فى سيناريو قد يصيب وقد يخيب[1]. ومن ثم نجد أنفسنا أمام استخدام للقصص القرآنى لأغراض سياسية أو تجارية أو ترفيهية. وهو ما يتأبى عليه الضمير الدينى والوطنى.

● أن القصص القرآنى ينبغى أن يحتفظ له بذات القداسة التى تحيط بأى نص دينى، باعتباره كلام الله الذى هو حق وصدق، ولا يحتمل الزيادة أو النقصان. هو قصص حقا، لكنه يختلف بشكل جوهرى عن أى قصص آخر، لسبب جوهري هو أن الإيمان

(١) لاحظ أن فيلم المهاجر مجرح فنيا ووطنيا أيضا، من حيث إنه منحاز إلى التطبيع مع إسرائيل.

بكتاب الله يرتب إيمانا مماثلا بأن ذلك القصص هو من قبيل رواية ما حدث للأمم التى خلت. ليس فيه تأليف أو خيال، ولا علاقة له «بالفنتازيا». هو للعبرة وليس للتسلية أو الترفيه. ومن أراد أن يوظف القصص القرآني فى نقل العبرة إلى الناس بأى أسلوب فنى، فعليه أن يلتزم بإطارها المنزل، وألا يدخل عليها شيئا من خيالاته، متذرعا بالحبكة أو الأسباب الدرامية أو مقتضيات التشويق أو الإخراج. لأن أمثال تلك الإضافات تفتح باب العبث بالنص الدينى، ومن ثم بالمقدس. وهو منزلق خطر يستوجب أقصى درجات الحذر والحيطة.

وليس لى أن أتكلم فى النواحى الفنية، لكنى أتصور أن هناك فرقا بين رواية القصة واستلهام بعض أفكارها. من أراد أن يروي القصة، فليس له أن يضيف إلى وقائعها شيئا من عنده، مثلما فعل يوسف شاهين في فيلم «المهاجر» بتقديمه لغراميات النبى يوسف (رام)، أو بابتداعه لشخصية النحّات المصاب بالشذوذ الجنسى، أو القائد العسكرى المصرى المصاب بالعجز الجنسى[1]. إلى غير ذلك من الإضافات التى أدخلت على الصورة القرآنية.

أما من أراد أن يقتبس فكرة ويقيم عليها ما شاء من بناء تاريخى أو درامى، فهو حر فى ذلك، شريطة ألا تكون إسقاطاته مباشرة على القصص القرآني، والإسقاطات التى من ذلك القبيل واضحة فى فيلم «المهاجر» الذي قدم النبى يعقوب (الأب)، كما قدم إخوة يوسف عليه السلام ونقمتهم المعروفة عليه، إلى غير ذلك من التفاصيل التى لا تدع مجالا للشك فى أن هذه محاولة لتقديم القصة القرآنية بصورة غير مباشرة. وهو ما نعتبره انتهاكا للضوابط التى ندعو إليها.

● أن لكل مجتمع مقدسات واجبة الاحترام. وأن صيانة تلك المقدسات أمر لا يفرضه الالتزام الدينى فقط[2]، وإنما هي واجبة أيضا، لأنها من صميم النظام العام للمجتمع. ولسنا نفهم لماذا تشن الحملات على الأغنيات الهابطة، وتحذف المشاهد والعبارات التى تخدش الحياء العام، بينما يمارس البعض ضغوطا شديدة لتمرير ما يخدش الضمير الدينى.

لا أختلف مع من يرى أن هناك بعض التيارات الفكرية الإسلامية التى تتعامل بحساسية مع الفن، وقد تكن عداء له. وهى تيارات كلها حديثة طرأت على مجتمعاتنا ضمن ما طرأ من متغيرات سلبية أفرزتها ظروف بائسة. بل وأضع يدى فى أيدى كل

(١) بالمناسبة علمت أن الفنان الكبير محمود مرسى رفض أداء هذا الدور، وكان له رأى سلبى فى السيناريو.
(٢) ونحن هنا لا نتحدث عن المقدسات الإسلامية وحدها، ولكننا نعني المقدسات المسيحية واليهودية أيضا.

المخلصين الذين يسعون إلى مقاومة ضغوط تلك التيارات ودحض أفكارها وإفشال مساعيها. لكننى أنبه في الوقت ذاته إلى أن مواجهة الجمود لا تكون بالانفلات، فكلا الموقفين من قبيل التطرف المذموم. من ثم، فإن فتح الباب على مصراعيه لهتك المقدس وخدش المشاعر الدينية، مع الهجوم على المؤسسات القائمة على الشأن الدينى أو الإزدراء بها، ذلك كله يساعد تيارات التشدد ولا يقاومها، لأنه يعطى انطباعا مغلوطا عن الموقف من الدين، ويعزز دعاوى الآخرين التى تنتقص من التزام المجتمع أو إيمانه. وإذ يتوازى ذلك مع خطاب إعلامى أصبح بعضه يروج للجنس والابتذال علنا، فإن المشهد يبدو وكأنه محاولة لتكثيف جرعة استفزاز الضمير الدينى، ومن ثم توسيع نطاق النقمة والمرارة، وهو بالضبط ما ينبغى ألا نفعله، فى ظروفنا الراهنة بوجه أخص.

من حق أى أحد أن يتساءل عن حدود ذلك المقدس وطبيعته. وردى على ذلك أن فى البلد مؤسسات دينية وقانونية قادرة على النهوض بذلك الدور، ولها أن تقرر فيه ما تراه محققا للمصلحة العامة وعلى الجميع أن يحترموا ما تنتهى إليه هذه المؤسسات.

لا يفوتنا هنا أن نسجل أنه إذا كانت بلادنا قد ابتليت بتيارات الجمود أو التطرف الدينى، فإن ذلك لم يكن همَّها الوحيد، لأن تيارات التفلّت والتطرف العلمانى باتت تشكل جزءا من المحنة التى نعانى منها. ولا نتردد هنا فى أن نصرح بأن نفرا ممن ينتمون إلى تلك الشريحة الأخيرة أصبحوا يطلقون خطابا يعتبر أن تجريح العقائد وغمز الغيب والعبث بالمقدسات من شروط التنوير والإبداع، ومن التجليات الضرورية لممارسة حرية التعبير والتفكير.

إن شئنا مزيدا من المصارحة، فإننا نقول بأن بيننا من يسعون سعيا لحوحا لاستثمار الأجواء الراهنة، المعبأة بمشاعر الرفض للتطرف وأهله، لتصفية حساباتهم مع مجمل ظاهرة الإحياء الإسلامى، التى ما برحوا يطلقون عليها أوصافا جارحة مثل «الردة الحضارية» و«الظلامية» ودعوات «التخلف» والعودة إلى «القرون الوسطى». . . إلخ. وفى خطاب يقوم على هذه الركائز، فإن هتك المقدس يصبح أمرا طبيعيا، ومواصلة صب النار على الزيت لتوسيع نطاق الحريق لكى يأتى على المشاعر الإيمانية من جذورها يغدو سلوكا مفهوما وليس مستغربا!

● الأمر الرابع الذى نحن أشد ما نكون حاجة للاتفاق عليه أيضا، هو مفهومنا الذى تراوح واختلف لقضية الحرية. ذلك أننا لا نعرف مجتمعا على وجه الأرض فى الحاضر أو الماضى لا تتوافر لديه ضوابط لممارسة الحرية.

والمبدعون لا يتحركون فى فراغ، ولا يعيشون وحدهم فى هذا العالم، ولكنهم جزء لا يتجزأ من نسيج اجتماعى أكبر، وممارستهم لإبداعهم مشروطة بوجوب الحفاظ على ذلك النسيج، واحترام المجتمع المحيط بهم، وبوجه أخص عقائد الناس ومقدساتهم

التى هى ركن أساسى فى النظام العام للمجتمع . ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن بعض النخب الفكرية والسياسية تدافع بحماسة عن حرية غير المتدينين، الذين هم استثناء على المجتمع فى كل الأحوال. لكنهم ينسون أن الأغلبية المتدينة لها أيضا حريتها واجبة الاحترام.

تغنينا عن أى تأصيل أو تفصيل للفكرة، شهادة مهمة لواحد من كبار رجال القانون فى مصر، هو الدكتور عصمت سيف الدولة، يقول فيها: إن سلامة المجتمع وجودا وحدودا وأرضا وبشرا، شرط موضوعى لحق حرية التعبير فيه. بمعنى أن من يعبر عن فكرة دارت فى رأسه تتضمن تقويض المجتمع، أو المساس بعناصر وجوده (كما هو)، ولو حتى فكرة استبدال مجتمع آخر به، يرتكب تحريضا على تقويض المجتمع، ولا بد للمجتمع أن يجرمه ويحرمه ويمنعه أو يقيده. ـ والمجتمع ليس مجرد وجود وحدود، وأرض وبشر. بل ثمة رابطة تضم كل هذه المفردات، لكى تصبح مجتمعا واحدا. وهى بعد نتيجة تاريخية لتفاعل كل المفردات. إنها ما يسمونه الحضارة. ويعنون بها القيم المادية والروحية، والفكرية والفنية والأخلاقية الخاصة بالمجتمع المعين، والتى يستنكر الناس تحقيرها أو الخروج عليها. وتتضمن كل الدساتير وكل القوانين فى العالم أحكاما تحرم وتجرم وتمنع الاعتداء بحجة حرية التعبير على تلك العناصر المتداخلة فى تكوين المجتمع نفسه.

إننا لا ندافع عن الذاكرة التاريخية، ولكننا ندافع عن الضمير الإيمانى. ومن المفارقات المستلفتة للنظر هنا أننا نجد تاريخنا مستباحا لكل من هب ودب من الناس، بما فى ذلك عصره الذهبى المتمثل فى الخلافة الراشدة التى جرح رموزها بعض «المتنورين». بينما لا تسمح إسرائيل لأى باحث أو مفكر فى أى مكان فى العالم أن يفكر على نحو مختلف فى مسألة أفران الغاز المنسوبة إلى النازيين فى الحرب العالمية الثانية. وقد أشرت فى مقام سابق إلى قائمة الملاحقات والعقوبات التى وصلت إلى حد السجن والفصل من الوظيفة، وتعرض لها باحثون وناشرون كبار فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، لمجرد أنهم شككوا أو تجرءوا على إنكار أفران الغاز!

مرادنا أشد تواضعا من ذلك بكثير، فنحن نتحدث عن الإيمان وليس مجرد الذاكرة، عن الدين الأسمى لا التاريخ الذى هو أدنى. ونتوجه بخطابنا إلى إخوتنا وبنى جلدتنا، وليس إلى العالم الذى ما برحت بعض أبواقه الإعلامية تطعن فى إيماننا وديننا كل حين. ولو أن فيلما كهذا الذى نتحدث عنه مس شعرة من التاريخ اليهودى لقامت الدنيا ولم تقعد، ولما فتح أحد فمه بكلمة عن الحرية أو حقوق التعبير والإنسان، وإلا جلد بسوط «العداء للسامية»!

● أن الاحتكام إلى القضاء وسلطة القانون لفض أى خلاف أو اشتباك يظل فى أسوأ حالاته سلوكا حضاريا ينبغى أن نقدره، وأن نحث الجميع على اللجوء إليه إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. وهو قيمة نحتاج فى الظروف الراهنة إلى الدفاع عنها وتثبيتها فى الوعى العام. وأيا كان رأينا فى موضوع النزاع أو تقييمنا لأطرافه، فإن التوجه إلى القضاء لحسمه هو خيار أرقى وأفضل ألف مرة من الاحتمالات البائسة الأخرى التى أصبحت تلوح فى الأفق الآن، وفى مقدمتها لجوء البعض إلى تسوية حساباتهم بأنفسهم بوسائل العنف المادى. من هذه الزاوية وبرغم أننا لسنا سعداء بالمشهد كله، فإن المحامي الذى رفع قضية ضد يوسف شاهين مخرج فيلم «المهاجر»، ينبغى ألا يقارن بذلك الذى تربص بالأستاذ نجيب محفوظ وحاول اغتياله بسكين. والكتابات التى وضعت المدعى الأول والجانى الثانى فى مربع واحد وقعت فى خطأ جسيم، سوّى بين احترام القانون وإهداره، وهى تسوية انفعالية ومجحفة من شأنها أن تحدث تداعيات سلبية كثيرة، وقد تكون خطيرة.

● أستأذن فى اقتباس أفكار النقطة السادسة والأخيرة من كتاب «الإسلام بين الشرق والغرب» الذى تناول فيه مؤلفه على عزت بيجوفيتش (رئيس البوسنة الحالى) العلاقة بين الدين والفن:

إن وجود عالم آخر (فى الغيب) إلى جانب عالم الطبيعة المشهود، هو المصدر الأساسى لكل دين وفن. وإذا لم يكن هناك سوى عالم واحد لكان الفن مستحيلا. وفى الحقيقة فإننا سنجد فى كل عمل فنى إيحاءة ما إلى عالم لا ننتمى إليه ولم نخرج منه، وإنما طرحنا فيه أرضا، والفن فى جوهره ذكريات أو توق إلى ذلك العالم الآخر.

إن الدين والأخلاق والفن فرع سلالة واحدة انبعثت بفعل الخلق الإلهى، لذلك فإن إنكار «الداروينية» للخلق هو إنكار شديد التطرف ليس للدين فحسب، وإنما أيضا للأخلاق والفن والقانون. فإذا كان الإنسان مصنوعا حقا على طراز «داروين»، وإذا لم يكن يوجد على الإطلاق سند للإنسان ولا مجال لروحه أو ذاته، فإن الفن لا مجال له، وإن الشعراء وكتاب التراجيديا يضللوننا ويكتبون هراء لا معنى له.

وفى هذه النقطة الحاسمة تكمن الوحدة الأولى، وربما الأكثر وثوقا، بين الفن والدين، وفى الوقت نفسه الهوة المطلقة الفارقة بين الفن والعلم. العلم يكتشف، أما الفن فيبدع. وضوء النجم البعيد الذي اكتشفه العلم كان موجودا قبل اكتشافه، أما الضوء الذى يلقيه الفن علينا، فقد أبدعه الفن بنفسه فى اللحظة نفسها. فبدون الفن لم يكن لهذا الضوء أن يولد. إن العلم يتناول الموجود. أما الفن فهو نفسه خلق، إنشاء جديد.

إن الفن هو ثمرة الصلة بين الروح والحقيقة، وبين مصدرهما: الله.. والإلهام الإنسانى يعبر عنه بطرق مختلفة. فالدين يعبر عن الخلود والمطلق. وتؤكد الأخلاق على الخير والحرية، ويؤكد الفن على الإنسان والخلق. وهى كلها فى أساسها نواح مختلفة لحقيقة جوانية واحدة.

فى جذور الدين والفن هناك وحدة مبدئية. فالدراما ذات أصل دينى. سواء من ناحية الموضوع أو التاريخ. كانت المعابد هى المسارح الأولى بممثليها وملابسها ومشاهديها. وكانت أوليات المسرحيات الدرامية طقوسا ظهرت فى معابد مصر القديمة. أما الدراما الإغريقية، فقد انبثقت من أغانى الكورال فى تكريم الإله «ديونيسوس».

يتحدث الفن عن الشخصية، ويتحدث الدين عن النفس. ولا اختلاف بينهما، إنما الاختلاف فى طريقة التعبير عن الفكرة نفسها. يتجه الدين إلى النفس، ويحاول الفن الوصول إليها.. أن يستحضرها أمام أعيننا.

إن الفن فى بحثه عما هو إنسانى، أصبح باحثا عن الله.

□ □ □

إن اتفاقنا على هذه الأمور الستة يحل قسطا كبيرا من المشكلات الثقافية التى نواجهها، ويحقق لنا فرصة مواتية لتحقيق ما ننشده من سلام مدنى واستقرار اجتماعى.

أزمة المثقفين!

متى وكيف يكتسب الكاتب والمثقف عموما شرعيته فى خرائط زماننا؟!

حين مات الدكتور نجيب الكيلانى، الأديب المتميز، ولم تشر إلى النبأ صحافتنا القومية والأدبية بكلمة، فإن ذلك بدا شاهدا على أن ثمة شيئا «غلطا» فى حياتنا الثقافية. إذ لا يتصور المرء فى ظل أى ظروف طبيعية أن يغيِّب الموت أديبا راسخ القدم مثله، له أكثر من ٨٠ قصة ورواية، ونال جوائز التقدير فى مصر والعالم العربى والإسلامى، وظهرت بعض رواياته فى السينما[١]، وقررت الدولة فى مصر بعضا آخر على ثانويات الستينيات[٢]. . لا يتصور المرء أن تكون صفحة الرجل على ذلك النحو من الثراء والإشراق، ثم يتم تجاهل نبأ وفاته بذلك الشكل المدهش الذى حدث طيلة الأسابيع الثلاثة الماضية. ولم يكن ذلك من قبيل الاحتشام والزهد فى الكلام، لأننا نرى كل حين سرادقات إعلامية تنصب ومرثيات وبكائيات تدبج، ونائحين وندابات يتوزعون على مختلف قنوات الإرسال، حزنا على راحلين آخرين من الأدباء والفنانين، هم دونه شأنا بكثير. الأمر الذى يحتاج إلى تحليل وتفسير.

شأن كل الحوادث البسيطة والرمزية التى تحمل فى ثناياها دلالات ومؤشرات تتجاوز حدودها، فقد اعتبرت أن إماتة الدكتور نجيب الكيلانى مرة ثانية فى الخطاب الإعلامى والثقافى، المصرى خاصة، يعد قضية بأكثر منها حادثة محزنة أو مفجعة.

لقد كان كتاب جوليان بنيدا «خيانة المثقفين» من أصداء أزمة المحاكمة الظالمة التى تعرض لها الضابط اليهودى الفرنسى ألفريد دريفوس. وهى المحاكمة التى أثارت لغطا كبيرا فى فرنسا فى بداية القرن الحالى، وأحدثت انقساما حادا بين المثقفين وفى الرأى العام، بسبب الملابسات التى اكتنفتها، وأدت إلى الحكم بالسجن مدى الحياة على إنسان كان واضحا لدى الجميع أنه برىء من تهمة تخابره مع الألمان. وكان بنيدا أحد الذين هزهم الحدث، وأفزعهم موقف المثقفين الذين رفضوا الدفاع عن دريفوس،

---

(١) ليل وقضبان. (٢) قصة الطريق الطويل.

واستسلموا لمشاعر التعصب القومى، وأسهموا فى إطلاق الشعارات المتطرفة التى أذكت العداء لكل ما له صلة بالألمان. وإذ تزامنت انفعالاته تلك مع صدمة الحرب العالمية الأولى، فإنه ذهب إلى أن المثقفين يتحملون قسطا من المسئولية إزاء التردى السياسى والأخلاقى الذى أدى إلى الجريمة الأولى والكارثة الثانية، فأجرى محاكمته للمشهد الثقافى فى عصره خلال كتابه، الذى أعاد طباعته بعد الحرب العالمية الثانية تحت نفس العنوان، وأدان فيه المثقفين الذين تعاونوا مع النازيين، وأولئك الذين انحازوا إلى الشيوعية دون تفكير أو نقد لبنائها الفلسفى والفكرى.

ثمة اختلاف فى الدرجة حقا، لكنى أحسب أن إهدار قيمة كاتب بقيمة الدكتور الكيلانى هو ظلم كبير، بله فضيحة ثقافية ينبغى ألا نمر عليها بسهولة، الأمر الذى يسوغ لنا أن نفتح الملف ونتحدث عما يمكن أن نسميه «أزمة المثقفين».

المثقفون الذين أعنيهم هم القابضون على ناصية الخطاب العام، أو الذين يشكلون الوعى العام، ممن اصطلح على تسميتهم بـ: ضمير الأمة. صحيح أن كل الناس مثقفون بدرجة أو أخرى، ولكن لا يقوم كل الناس داخل المجتمع بتلك الوظيفة: وظيفة المثقف. وهذه عبارة دقيقة وصائبة، صاحبها هو الفيلسوف الماركسى الإيطالى أنطونيو جرامشى، وقد اعتبرت أحد أهم تعريفات المثقف فى القرن العشرين.

المثقف طبقا لذلك التعريف هو إنسان تجاوز ذاته، واختار أن يخاطب المجتمع معبرا عن همه أو وجدانه أو حلمه، هو كائن «مشع» بالضرورة، والمعرفة هى بضاعته الأساسية. حتى وصفه الدكتور إدوارد سعيد بأنه كل إنسان يعمل فى أى حقل يرتبط بإنتاج وتوزيع المعرفة.

من هذه الزاوية، فإن المثقف الحق لا يمكن أن ينعزل عن مجرى الحياة المحيطة به، لأنه كائن منتم بطبيعة الدور الذى اختار أن ينهض به. وانتماؤه يتراوح بين عموم المحيط الإنسانىّ وبين أمته وقيمه ومُثُله العليا. وهو لا يستطيع أن ينجح فى وظيفته إلا إذا ملك حريته واستقلاله عن مؤسسات السلطة، وكان فى خطابه ناقدا ومبصرا.

وأستاذنا الدكتور زكى نجيب محمود هو القائل بأن الكلمة الحقيقية هى الكلمة الناقدة. والدكتور إدوارد سعيد حين تحدث عن «تمثلات المثقف» فى أولى محاضراته بالإذاعة البريطانية قال: إن على المثقف ألا يسعى بحال إلى إرضاء سامعيه أو دغدغة مشاعرهم، لأن قضيته ووظيفته هى أن يشيع الحرج والاعتراض، بل حتى الامتعاض.

ومن أجمل ما قرأت فى هذا المعنى، مقال نفيس لنزار قبانى نشر تحت عنوان «الكتابة عمل انقلابى» - عرض فيه المسألة على نحو يستحق أن يقرأ بعناية أكثر من مرة. من الفقرات التى وضعت تحتها خطوطا حمراء ما يلى:

الكتابة هى عمل انقلابى. عمل يستهدف تغيير هندسة الكون وهندسة الإنسان. وعندما يغيب الشرط الانقلابى فى الكتابة ينتهى مبرر وجودها. بتعبير آخر، ليس ثمة كتابة لا ترج، ولا تخض، ولا تخلخل، ولا تحدث حفرة عميقة فى داخل الوجدان الشعبى.

لا كتابة بغير تحريض. وكل قصيدة يكتبها شاعر هى تحريض لغوى على السمو والتمدن، والانعتاق والحرية.

الكتابة هى الجلوس على حافة الهاوية، لا على فراش حرير، ولا على سجادة تبريزية، ولا على كرسى هزاز. إنها الإبحار فى فضاء من الأسئلة، دون أن يكون معك تذكرة للعودة.

الكتابة ليست مصحة، ولا تكية، ولا ملجأ عجزة، ولا مركزا طبيا تعالج فيه أعصابنا بالإبر الصينية والحمامات المعدنية. وهى بالتأكيد ليست شركة تأمين، تؤمن لديها على أصابعنا ضد الكسر وضد الحريق، وضد الاصطدام ببولدوزرات النظام، وشاحناته العسكرية.

الكتابة ليست مقهى نشرب فيه الشاى واليانسون، وليست اصطيافا على شواطئ «نيس» و«كان» و«جزر الكانارى». إنها اشتباك يومى بالسلاح الأبيض، ضد القبح والتخلف، والفكر الفاشستى.

الكتابة ليست فعل امتثال، ولا فعل رضوخ، ولا فعل تنازل. ولكنها فعل انقضاض على كل بشاعات هذا العالم.

لا يمكن للكاتب أن يهرب من رائحة البشر، ومن مصافحة البشر، ومن أكل خبز البشر، ومن النوم فى سرير واحد مع أحزان البشر. الكتابة هى سلطة مطلقة على الورقة. سلطة متحررة من كل الاستعمارات السياسية والاقتصادية، ومن كل الجيوش الأجنبية ومراكز القوى - سلطة لا تخضع إلا لسلطتها هى.

من يقول لك إنه كاتب محايد، فهذا يعنى أنه كاتب ميت. ليس فى الكتابة منطقة منزوعة السلاح، أو منطقة حرام، أو منطقة تتولى قوات الأمم المتحدة فيها الفصل بين

المتحارين. الهدنة فى الكتابة مهمة مستحيلة. والكاتب الحقيقى هو الكاتب الواقف دائما على الخطوط الأمامية.

الكاتب ليس مواطنا فى مدينة (نعم)، ولكنه مواطن فى مدينة (لا). والكتبة الذين يوقعون على بيانات السلطة دون أن يروها، إنما يوقعون على شهادة وفاتهم.

الكاتب الذى يعلق على جبينه غرة من نمر السيارات الرسمية، يتحول إلى شاحنة لنقل النفايات[1].

□ □ □

لا بد أن يستلفت نظرنا فى هذا السياق أن ثمة رصيدا معتبرا فى الثقافة الإسلامية يعالج مسألة علاقة المثقف - الذى كان يطلق عليه وصف العالم - بالسلطة. للأئمة مواقف مشهودة فى المسألة، يتقدمهم الإمامان أحمد بن حنبل والعز بن عبد السلام. وللفقهاء اجتهادات بغير حصر لضبط تلك العلاقة، لكن أهم مرجعين فى الموضوع وقفت عليهما هما: كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام أبى حامد الغزالى (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ) الذى أفرد فصلا فى الجزء الثانى من كتابه «لما يحل من مخالطة السلاطين الظلمة وما يحرم، وحكم غشيان مجالسهم والدخول عليهم والإكرام لهم». وكتاب «تبعيد العلماء عن تقريب الأمراء»، للفقيه الحنفى على بن سلطان القارى (المتوفى سنة ١٠١٤هـ)، الذى حققه الدكتور محمد على المرصفى أستاذ التربية بجامعة طنطا.

حينما يطالع المرء مجمل النصوص والاجتهادات الواردة فى كتابى الغزالى والقارى يلاحظ أنها تتوزع على موقفين: تحذير المثقف من الارتباط بأصحاب السلطان عموما، ونهيه عن التعامل مع السلطان الظالم بوجه أخص.

فى باب التحذير، يذكر الحديث النبوى: العلماء أمناء الرسل، ما لم يخالطوا السلطان ويداخلوا الدنيا. وإذا خالطوا السلطان وداخلوا الدنيا فقد خانوا الرسل، فاحذروهم واعتزلوهم - والحديث: أبغض القراء (العلماء) إلى الله تعالى الذين يزورون الأمراء. ونقل عن أبى ذر قوله: لا تغش أبواب السلاطين، فإنك لا تصيب شيئا من دنياهم إلا أصابوا من دينك أفضل منه. وقال عبادة بن الصامت: حب القارئ الناسك الأمراء نفاق، وحبه الأغنياء رياء.

(١) الحياة اللندنية - ١٤ / ١٢ / ١٩٩١.

وقال سحنون، الفقيه المالكى، ما أسمج بالعالم أن يؤتى إلى مجلسه فلا يوجد، فيسأل عنه فيقال عند الأمير! ـ ونقل عنه قوله: إن العالم إذا تردد على القاضى ثلاث مرات بلا حاجة، فلا تجوز شهادته!

والإمام أحمد بن حنبل هو القائل: الدنيا داء، والسلطان داء، والعالم طبيب. فإذا رأيت الطبيب يجر الداء لنفسه فاحذره! أما حذيفة صحابى رسول الله فهو من قال: إياكم ومواقف الفتن. قيل وما هى؟ ـ قال: أبواب الأمراء.

وعند أبى هريرة فإنك: إذا رأيت عالما يلوذ بباب السلطان، فاعلم أنه لص!

انطلق الإمام الغزالى فى تناوله لموضوع السلاطين الظلمة من الآية القرآنية: ﴿ **ولا تركنوا إلى الذين ظلموا** .. ﴾[1]. وقال: اعلم أن لك مع الأمراء والعمال الظلمة ثلاث أحوال: الحالة الأولى وهى شرها، أن تدخل عليهم. والثانية وهى دونها أن يدخلوا عليك، والثالثة وهى الأسلم أن تعتزل عنهم فلا تراهم ولا يرونك.

ومضى يقول: الداخل على السلطان معرض لأن يعصى الله تعالى، إما بفعله وإما بسكوته، وإما بقوله وإما باعتقاده. أما الفعل، فالدخول عليهم فى غالب الأحوال يكون إلى دور مغصوبة، وتخطيها والدخول فيها بغير إذن الملاك حرام. فأما السكوت فهو أنه سيرى فى مجلسهم الفرش والحرير وأوانى الفضة. والحرير الملبوس عليهم وعلى غلمانهم حرام. وكل من رأى سيئة وسكت عليها فهو شريك فيها. . . وأما القول فهو أن يدعو للظالم أو يثنى عليه أو يصدقه فيما يقول من باطل.

ولا يجيز الغزالى الدخول على الحكام الظلمة إلا بعذرين، الأول: أن يكون من جهتهم أمر إلزام لا أمر إكرام، وعلم أنه لو امتنع أوذى أو فسد عليهم طاعة الرعية واضطرب عليهم أمر السياسة. فيجب عليه الإجابة، لا طاعة لهم، بل مراعاة لمصلحة الخلق، حتى لا تضطرب الولاية.

أما العذر الثانى، فهو أن يدخل عليهم فى رفع ظلم عن مسلم سواه أو عن نفسه.

فى الحالة الثانية التى يدخل فيها السلطان الظالم على العالم، فإن الإمام الغزالى يرى أن جواب السلام على السلطان واجب، ويجب على العالم أن ينصحه ويرشده إلى طريق المصلحة.

ويفضل الغزالى اعتزال السلاطين، وهو الحالة الثالثة، «فلا يراهم ولا يرونه، وهو الواجب، إذ لا سلامة إلا فيه».

---

(١) سورة هود: الآية ١١٣.

لاحظ أنه كان يعبر عن رؤيته لعصره (العباسى الثانى)، لذلك كانت شدته فى الحرص على كرامة أهل العلم فى أجواء التدهور السائدة. ومع ذلك فإنه لم يغلق أبواب التواصل بين الأمراء والعلماء، حيث قرر فى ختام كلامه: إن قلت إن علماء السلف كانوا يدخلون على السلاطين، فأقول نعم، تعلم الدخول منهم (بالعزة والكرامة) ثم ادخل!

□ □ □

إذا تجاوزنا هذه الخلفية وانتقلنا إلى الواقع سائلين عن مكمن أزمة المثقفين وعناصرها، فسنجد أن الأزمة تتمثل فى أمور ثلاثة هى: التطور التقنى الهائل فى فنون الاتصال ـ التسييس ـ الاستقطاب. وسنعرض فيما يلى لكل عنصر بإيجاز.

● فالمثقف لم يعد يخاطب الناس مباشرة كما كان الحاصل حتى العقود الأولى من القرن الحالى. لأن وسائل الاتصال الفعالة التى يقف التليفزيون على رأسها قد دخلت وسيطا بينه وبين الجمهور. وأصبح بوسع تلك الوسائل الحديثة أن تبرز مثقفا أو تقتله، وأن تقدمه فى الإطار الذى يروق لها، بل أصبح بمقدورها أن تفرض على الجمهور مثقفين مزيفين، عن طريق تسليط الأضواء القوية عليهم بإلحاح متكرر، الأمر الذى يجعل أولئك المثقفين يخترقون وعى الجمهور رغما عنهم، وتسبغ عليهم أحجام وأوصاف كبيرة تتجاوز حقيقتهم بكثير.

هذا التطور فى فنون الاتصال جعل الباب إلى الشهرة ميسورا، من ثم فلم تعد الجودة هى الشرط الوحيد لشهرة الكاتب، وإنما دخلت الأضواء الصناعية وعمليات الإبهار الفنى كعنصر إضافى أصبح له تأثيره الذى لا ينكر فى الترويج للمثقف وبيعه للناس.

لا نشك فى أنه لا يصح إلا الصحيح فى نهاية المطاف، وأن العمل الثقافى الجيد يفرض نفسه على الجميع، لكن هذا المنطوق يصدق على المنظور التاريخى بالدرجة الأولى. بمعنى أن الأضواء التى تصطنع مثقفا قد تبيعه للناس حينا من الدهر، لكن ذلك لن ينطلى عليهم فى كل حين. وسيدرك الجمهور فى لحظة ما أنه بصدد بضاعة زائفة ونماذج مزوقة وفارغة. صحيح أيضا أن التقنيات يمكن أن تروج للمثقفين المزورين والمدعين، لكنها أيضا يمكن أن تروج للمثقفين الحقيقيين وأعمالهم المضنية. لكن ملاحظتنا تنصب أساسا على تأثير تحكم طرف ثالث فى علاقة المثقف بجمهوره، وحالة ما إذا عمد ذلك الطرف الثالث إلى استخدام قدراته فى الاتجاه الغلط.

• فى ظل تعاظم ثورة الاتصال وتقدم فنون التأثير على الوعى، وجدت السياسة فى هذه الأدوات وسيلة فاعلة فى مخاطبة الجمهور. وأدركت أن المثقف بحكم قدراته ومواهبه يمكن أن يكون صاحب الدور الأعظم فى التعبير عن التوجهات السياسية من خلال تلك الأدوات. واكتسب المثقف دورا أكبر فى هذا المجال بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وسقوط فكرة الدولة الشمولية، وارتفاع رايات الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. ذلك أنه فى دول العالم الثالث التى لم تستطع أن تتجاوب مع تلك القيم بشكل كاف، وفى نفس الوقت أصبح متعذرا عليها فى ظل الأجواء المستجدة أن تستمر فى سياستها الشمولية، فى تلك الدول صار المثقف هو أفضل أدوات التسويغ والتبرير وتزيين الأوضاع الراهنة.

كانت نتيجة ذلك أن أنظمة كثيرة حرصت على إلحاق المثقفين أو إغوائهم لكى ينهضوا بالدور المطلوب منهم. من ثم فإن علاقة المثقف بالسلطة قامت على أساس من التبعية وليس الحوار. وظهر فى السنوات الأخيرة ما يمكن أن يسمى بالخطاب الثقافي المسيَّس. الذى ربما خدم السياسة كثيرا، لكن المثقف ظل ضحيته الحقيقية.

• الاستقطاب هو العنصر الثالث فى أزمة المشهد الثقافى. وأبرز أشكاله هو ما نراه الآن من انقسام المثقفين إلى معسكرين: أحدهما علمانى، والآخر إسلامى. الأمر الذى صبغ الحوار الثقافى المفترض بصبغة أيديولوجية قائمة على الصراع والنفى المتبادل. وكانت النتيجة أن غاب الحوار والنقد الحر، وأصبح النقض هو البديل عنهما. ويصدق على هذه الظاهرة وصف «أدونيس»: إن الكتابة العربية تتحرك فى غابة من الأسلحة. كأن هذه الكتابة خنادق يملؤها مسلحون يتصارعون حول الموت. ولكل فى هذا الصراع خططه وأحلافه. ولا ترتبط رسالة الكتابة هنا بإرادة الكشف المعرفى، بل بإرادة التغلب والسيطرة. كأن هذه الكتابة، بتعبير آخر، حرب بين أشخاص وأحلاف وجبهات[1].

وداخل القبيلتين، العلمانية والإسلامية، هناك قبائل أخرى صغيرة متحاربة ومتنافية بدورها، تضم «شللا» وعصابات وأحيانا «مافيات»، مشغولة بكسب الحروب، ولا صلة لها بمشاغل الأمة أو مستقبلها.

رحم الله نجيب الكيلانى فقد كان فى موتته الثانية - الإعلامية - ضحية عناصر الأزمة الثلاثة، حتى عاش فى الظل ورحل فى السر!

---

(١) الحياة - ٧/ ٥/ ١٩٩٢.

فصل فى الحزن والحلم

تحتاج إلى تحقيق ونظر، واقعة أن مصر كلها خرجت فى جنازة الأستاذ أحمد بهاء الدين. لست أعنى بكل مصر عدد البشر بطبيعة الحال، لكنى أقصد رموز البلد باختلاف ألوانهم وأشكالهم، وتياراتهم الفكرية والسياسية. سيقول قائل إن منهم من ذهب أداء لواجب أو مشدودا بعاطفة أو مدفوعا بالفضول. هذا صحيح، لكننى أزعم أن الأمر أبعد من ذلك وأعمق، فالأستاذ بهاء ينتمى إلى تلك الفئة المنقرضة من النخبة التى ينعقد من حولها إجماع الناس. حتى إنك إذا تأملت المسرح الراهن فستهولك لا ريب ندرة تلك الرموز الجامعة، وإذا أردت أن تحصى نظائره فسوف يقفز إلى ذهنك اسم واحد على الفور، وستحتار كثيرا وتتردد فى الثانى، وإذا عثرت على ثالث فستجد أنك بذلت جهدا شاقا، وقدمت تنازلات كثيرة!

فى الدائرة الصغيرة التى وقفت فيها لحظة وداع جثمان الأستاذ بهاء، وجدت حولى كلا من محمد فائق ومحمد سيد أحمد وفردوس عبد الحميد ويوسف شاهين وسمير تادرس وإيهاب شاكر. وحين مددت البصر وجدت خليط البشر مدهشا، ساسة وكتابا وفنانين ومهنيين، وخلقا كثيرا لا أعرفهم، وإن ميزت بينهم وجه زميل دراسة فى ثانوية حلوان، لم ألتقه منذ أربعين عاما. ألوان الطيف السياسى والفكرى كلهم كانوا هناك: القوميون والناصريون والإسلاميون والوفديون والماركسيون والوطنيون المستقلون، الرجال والنساء والمسلمون والأقباط واللامنتمون.. إلخ.

كل واحد من هؤلاء ربطته بالأستاذ بهاء وشيجة ما، إن لم تكن بالشخص والإنسان، فبالكاتب والقيم التي زكاها ودافع عنها. أعنى أن كل واحد من الذين خرجوا لوداعه وجد فيه شيئا من ذاته، من شوقه أو همه. وتلك قيمة الرمز الكبير، الذى يشكل نقطة لقاء بين الجميع، الأشباه والنظائر والأضداد، بصرف النظر عما بينهم من اختلافات أو حتى مرارات.

حين حاولت أن أجد تفسيرا لذلك الالتقاء الواسع حول أحمد بهاء الدين وذلك الحزن العميق الذي خيم على نهر البشر الذى سار وراء نعشه، أدركت أنه يمثل الكثير مما نفتقده. أقلام عديدة تحدثت عن استقلاله ونزاهته وصلابته، وحرصه على أن يظل ضميرا لأمته وليس بوقا لأحد. لكنى أحسب أن ثمة بعدا فى شخصيته لم يلق حظه الكافى من الانتباه، وهو أنه كان من دعاة الجمع وليس الطرح. وقليلون هم الذين يتمتعون بتلك الفضيلة فى كل زمان، وهم أقل من القليل فى زماننا بوجه أخص!

إن الكبار وحدهم هم الذين يستطيعون رؤية فضائل الآخرين ويحرصون على استثمارها لصالح كل ما هو خير وبناء، بينما الصغار مهجوسون بالنواقص والعورات. والأولون ـ والأستاذ بهاء منهم ـ هم أهل الجمع والإضافة بامتياز، بينما الآخرون يركنون إلى الخصم والحذف ولا يجيدون سوى الطرح والإقصاء.

أتحرج كثيرا من الكتابة عن تجربتى الشخصية معه لأسباب عدة أهمها أننى أتمنى أن أحبس نفسى عما يقع فيه كثيرون حين يكتبون عن آخرين من الراحلين، فيسرفون فى الحديث عن أنفسهم وأمجادهم، ولا يتورعون عن الوقوف فوق جثة الراحل إشباعا للذات وإرضاء للأنا. حسبى فقط أن أقول إن الأستاذ بهاء انتمى إلى مدرسة فكرية ذات توجه علمانى فى الأساس شأن كثيرين من مثقفى جيله، وكانت له اشتباكاته المشهودة مع التيار الإسلامى الذى أنتمى إليه، مع ذلك فقد كان معي كبيرا ونبيلا، طيلة سنوات عملى معه، فى «الأهرام» أو فى مجلة «العربى»، التى اختارنى لكى أعاونه فى تحريرها حين اضطرتنا الظروف للنزوح إلى الكويت فى المرحلة الساداتية. وأضفى علىّ من تشجيعه ما كان له الأثر الكبير فى رحلتى الفكرية والمهنية خلال العقدين الأخيرين.

وبخلاف كثير من العلمانيين، فإنه ظل شديد الاهتمام والاعتزاز بالدائرة الحضارية الإسلامية، الأمر الذى انعكس بوضوح على مجلة «العربى» فى عهده، فقد كان صاحب التوجه إلى العالم الإسلامى بعد أن قامت المجلة بدورها فى التعريف بالعالم العربى، وهو الذى اقترح أن تعنى المجلة بالتراث المعاصر إضافة إلى اهتمامها بالتراث القديم. وهو الذى دعانى إلى مواصلة «المشاكسات» التى بدأتها فى صفحة الفكر الدينى بالأهرام ـ وكان هو الذى اقترح إصدارها، وحملنى مسئولية الإشراف عليها فى منتصف السبعينيات ـ فاحتملت مجلة «العربى» بابا بعنوان «للمناقشة» استمر عدة سنوات، وجلب له صداعا كان فى غنى عنه، لأنه تعامل مع كثير من القضايا الإسلامية الشائكة.

لست أنكر دور عاطفتى الشخصية فى تقييم تلك العلاقة التى أعتز بها، لكنى أكاد أجزم بأن ذلك كان موقفه مع كل الذين خالفوه فى الرأي، حيث ظل وفيا لموقف الإضافة وليس الخصم، والجمع دون الطرح.

بعضنا لم يكْن مرضيا عنه سياسيا، وأسماؤهم مدرجة على قوائم «أصحاب السوابق» لدى أجهزة الأمن، وحين كان الوشاة يتطوعون لإخباره بذلك - وفى الصحافة جماعات متفرغة لممارسة تلك الرذيلة - فإنه كان يصم أذنيه، ويعلق ضاحكا بقوله: إن الذين لهم تاريخ سياسى أفضل بكثير من أى كائنات أخرى بلا تاريخ. فالأولون فى أسوأ حالاتهم لهم موقف، بينما الآخرون فى كل حالاتهم بلا موقف!

لا يقولنّ أحد إن انفتاح الأستاذ بهاء وتسامحه الفكرى راجعان إلى علمانيته، فتلك أكذوبة كبيرة، لأن العلمانية العربية خصوصا صارت مرتبطة بثقافة النفى والإقصاء، ناهيك عن أنها موصومة بالعمل على صك مصطلح فى وحشية كلمة «الاستئصال». إنما موقفه ذاك راجع بالدرجة الأولى إلى ما تمتع به من عقل وقلب كبيرين، إضافة إلى فضائله الأخرى بطبيعة الحال.

كثيرون يرصدون ذلك التزامن بين غياب الأستاذ بهاء عن الساحة، وبين إرهاصات انكسار الحلم العربى. وذلك جانب مثير فى الصورة لا ريب، لأن أمراضه التى أصابته ارتبطت بانتكاسات العرب وفجائعهم، حتى صارت سيرة مرضه هى ذاتها سجل أحزان العرب المعاصرين، فضلا عن أن السنوات التى تتابعت بين سكوت قلمه وفيضان روحه هى بامتياز سنوات تآكل الحلم العربى وإجهاضه. غير أن ما هو جدير بالرصد أيضا، ذلك التزامن بين غيابه وبين بروز الاستقطاب الفكرى الحاد فى الساحة العربية، حيث جرى شق الصف الوطنى وتفتيته. فتجمعت بعض شراذمه فى جانب وأقامت لنفسها متاريس وخنادق رفعت فوقها الراية العلمانية، واحتشدت شراذم أخرى فى معسكر مقابل ثبتت على واجهته الراية الإسلامية. وتفرغت الجبهتان لاقتتال بدا أنه لن يتوقف قبل إفناء الآخر. فى هذه الأجواء توارت الراية الوطنية، إذ حجبها اقتتال القبيلتين، وأصبحت بلادنا تعيش مفارقة عبثية، حين صارت أوطانا بلا وطنيين!

أسوأ من ذلك وأمر، أن كلمة «الوطنية» ذاتها غدت من المفردات الغريبة فى لغة هذا الزمان، شأنها شأن مفردات أخرى، كالتداول والعروبة والوحدة مثلا.

سواء كان الحق علينا أم على «الطليان» - كما يقال - فالحاصل أن رحيل الأستاذ بهاء عنا بدا مواكبا لحالة الانفراط تلك. ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن ذلك تزامن أيضا مع طور تفسخ «العقد الاجتماعى» بين طرفيه التقليديين، الأمر الذى يضاعف من الحزن، ويلقي على كاهل كل الوطنيين مزيدا من المسئولية عن ضرورة التحرك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

إن المشهد يبلغ ذروة مأساويته حين نلمح اختفاء رموز الإجماع الوطنى فى تلك اللحظات العصيبة التى يتراجع فيها الإجماع حول أى قضية وطنية. لا تسأل عن المشروع الوطنى الذى غدا حلما بعيد المنال، لكننا نفتقد ذلك الإجماع حول قضايا مثل الاستقلال والديمقراطية، أو حتى حول تحديد هوية العدو أو الصديق، فقد تعددت المذاهب والرؤى فى التعامل مع تلك العناوين، واعترتها الثقوب والاختراقات، حتى صارت مفتوحة «للاجتهاد» والتأويل، وأحيانا مطروحة فى مناقصات ومزايدات علنية. الأمر الذى يعنى فى نهاية المطاف أنه لم تعد لدينا «ثوابت» نتفق عليها وتحتشد للدفاع عن حياضها.

□ □ □

رحيل الأستاذ بهاء يحرك هذه الأحزان ويهيجها، سواء لكونه من رموز الإجماع الوطنى، أو لأنه كان من رواد الدفاع عن ثوابت الأمة وحلمها، وأجد المناسبة فرصة لفتح ذلك الملف الذى لا بد لنا أن نتعامل مع عناوينه وعناصره يوما ما، لأن جميع المخلصين من الوطنيين فى هذه الأمة إذا لم يجدوا سبيلا لاكتشاف المشترك بينهم، فإنهم يهيئون السفينة التى تحملهم للغرق، إن عاجلا أو آجلا.

ذكَّرنى مشهد الجنازة بصورة لا أنساها، أشرت إليها فى مقام سابق، وكنت قد وقعت عليها ذات يوم بينما كنت أقرأ شيئا عن مجالس العلم فى العصر العباسى. قال خلف بن المثنى، وهو من أهل الفصاحة والبلاغة فى زمانه، لقد شهدنا عشرة فى البصرة، يجتمعون فى مجلس لا يعرف مثلهم فى الدنيا علما ونباهة، هم: الخليل بن أحمد صاحب النحو (وهو سنِّى)، والحميرى الشاعر (وهو شيعى)، وصالح بن عبد القدوس (وهو زنديق ثنوى)، وسفيان بن مجاشع (وهو من الخوارج الصفرية) وبشار بن برد (وهو شعوبى خليع ما جن)، وحماد عجرد (وهو زنديق شعوبى)، وابن رامس الجالوت الشاعر (وهو يهودى)، وابن نظير المتكلم (وهو نصرانى)، وعمر بن المؤيد (وهو مجوسى)، وابن سنان الحرانى الشاعر (وهو من الصابئة) - كانوا يجتمعون

فيتناشدون الأشعار ويتناقلون الأخبار، ويتحدثون فى جو من المودة والألفة، حتى لا يكاد يخطر على بال الرائى أن بين أولئك المتحلقين ذلك الاختلاف الشديد فى دياناتهم ومذاهبهم!

لا أحسب أن المشاركين فى الجنازة كان بينهم ذلك القدر من التنوع، لكن القدر المتيقن أن المسافات بينهم أبعد وأطول مما كانت بين شهود مجلس العصر العباسى قبل أحد عشر قرنا!

هل كانوا أكثر ثقة فى أنفسهم؟ أم أكثر تسامحا؟ أم كانوا أكثر تحضرا ورقيا بحيث قدموا علاقاتهم الإنسانية على غيرها من العلائق والوشائج؟ - لا أعرف على وجه الدقة، لكن الثابت أنهم أدركوا المشترك بينهم فتعلقوا به واستثمروه لصالح التعايش والتفاعل، وهو ما فشلنا فيه.

حين يقلب المرء صفحات سجل الحضارة الإسلامية، يبهره ثراء فصل التعايش بين المختلفين، حتى إن المرء ليدهش حقا للكيفية التى قلبت بها الصورة رأسا على عقب، حتى صارت الهوية الإسلامية مرتبطة فى الأذهان بالقطيعة والمفاصلة، وإهدار حق الآخر وأحيانا إهدار دمه. وهو نجاح لا بد أن يسجل لأبالسة هذا الزمان وعبقريتهم فى المسخ والتشويه وغسيل المخ!

فى أجواء التسامح، انتعشت الفرق والملل والنِّحَل، ووصل الاختلاف إلى محيط الأسرة الواحدة حيث كان يجتمع تحت السقف الواحد أربعة أخوة مثلا، أحدهم سنِّى، والثانى شيعى، والثالث خارجى، والرابع معتزلى. لا يخاصم أحد أحدا ولا يكفّره أو يقمعه. بل كان يجتمع فى البيت التقى والفاجر، هذا ينصرف إلى عبادته، وذاك يستغرق فى مجونه. ومما تذكره كتب الأدب فى هذا الصدد أن أخوين كانا يسكنان فى دار واحدة. التقى يسكن فى الطابق الأرض والآخر الماجن يسكن فى الطابق العلوي. فسهر ذلك الماجن ليلة وعنده بعض أصحابه يغنون ويطربون ويصخبون، مما أزعج التقى ومنعه النوم، فمد رأسه إلى أخيه الماجنى وناداه بالآية القرآنية: ﴿ **أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض** ﴾؟! فأجابه الماجن على الفور مرددا شطرا من آية أخرى تقول: ﴿ **وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم** ﴾!

فى مسيرة النبى عليه الصلاة والسلام أنه امتدح حاتم الطائى الذى مات على الشرك، وقال: إنه «كان يحب مكارم الأخلاق». ويروى أن ابنته دخلت على النبى ففرش لها عباءته وأجلسها وأكرمها وعبر لها عن تقديره ومحبته لأبيها.

ويروى أنه جيء برجل سكير إلى النبى فضربه الناس، ثم جيء به مرة ثانية وثالثة، فسبَّه أحدهم قائلا: «لعنة الله عليك، ما أكثر ما يجاء بك»! فغضب النبى وقال: لا تلعنوه فإنه يحب الله ورسوله.

سمعت شيخنا محمد الغزالى رحمه الله يقول إنه حين قرأ القصة تملكته الدهشة، وتساءل: كيف يحب الرجل الله ورسوله ويسكر؟! ـ ولم تتبدد دهشته إلا حين قرأ فى البخارى أن ذلك الرجل كان من ضعفاء الخلق، ويعيش فى المجتمع هائما على وجهه، فأدرك أن الخمر تمكنت منه حتى عجز عن مقاومة إدمانها. وحينئذ قال: إن مثل هذا النوع من الناس لا ندعو عليه، وإنما نبحث له عن حل. واستشهد فى السياق بما ذكره موطأ مالك عن سيدنا عيسى عليه السلام، إذ نقل عنه قوله: «إنما الناس رجلان: مبتلى ومعافى، فارحموا أهل البلاء، واحمدوا الله على العافية».

حين تفرست فى وجوه السائرين فى الجنازة، وأدركت بُعد المسافات الفاصلة بين فرقاء هذا الزمان، بل بعدهم عن تلك القيم التى استقرت فى ثقافة الأمة وذاكرتها التاريخية، كان السؤال الذى خطر على بالى هو: لماذا جرى ما جرى؟ وهل نحن عاجزون عن رأب صدوع الصف الوطنى وانتشاله من وهدته، بحيث يسترد عافيته، وينهض على قاعدة التكامل، متجاوزا كمائن التقاطع والتخاصم؟

لا مفر من الاعتراف بأن الوطنيين المخلصين من مختلف الاتجاهات لم يقدموا ما يكفى من مبادرات للدفاع عن منظومة التكامل، وأن منهم من استسلم لخطاب التقاطع والتخاصم متأثرا بالتعبئة القوية التى عمقت المخاوف، وخلَّفت فى الإدراك صورة منفرة للآخر، جعلت من التواصل مغامرة مرهوبة محفوفة بالمخاطر.

لا بد أن نعترف أيضا بأن ثمة أطرافا لها مصلحة أكيدة فى استمرار الاحتراب بين القوى الوطنية، سواء لأن ذلك يشغلها من الانصراف إلى المشترك الأكبر المتمثل فى الهم العام، أو لإنهاء حساباتها التى تريد تصفيتها مع هذا الطرف أو ذاك.

ولا يغيبن عن أحد فى هذا الصدد أن الغلاة على الجانبين الإسلامى والعلمانى لا يكون لهم شأن، ولا يعلو لهم صوت ولا ينتعش لهم أمل، إلا فى أجواء التخاصم والاشتباك والاحتراب.

آخر طرف أشير إليه فى قائمة المسئولين عن انفراط عقد الإجماع الوطنى هو العامل الخارجى، الذى لا أشك فى أنه يسعى ويتمنى أن يستمر التشرذم والالتهاء، غير أننا

نعفيه من بذل أي جهد في هذا السبيل، لأننا بما نرتكبه من أخطاء أو حماقات، وبما يتوافر في ساحتنا من خصومات ومرارات، نحقق له مراده بالمجان!

لسنا عاجزين عن رأب الصدوع، لكن الإحباط أشاع بين المخلصين قدرا لا يستهان به من فتور الهمَّة. ناهيك عن أننا أصبحنا نعيش مفارقة عبثية تتمثل في التبشير بثقافة التنافي والخصام في الداخل مع إخوتنا وبني جلدتنا، بينما نتداعى للتبشير بثقافة السلام في الخارج، مع الغرباء من أعداء أمتنا ومغتصبي أرضنا وحلمنا!

تطلعت إلى الذين تصادف وقوفي بينهم في جنازة الأستاذ بهاء وقلت: ما الذي يمكن أن تجنيه مصر لو أننا راكمنا حاصل جمع ما لدى القطب الناصري محمد فايق والمفكر الماركسي محمد سيد أحمد، والفنانة القديرة فردوس عبد الحميد والمخرج المبدع يوسف شاهين، والوطني القبطي سمير تادرس، ورسام الكاريكاتير المجد إيهاب شاكر، وواحد مثلي له انتماؤه الإسلامي؟ ماذا لو شكل هؤلاء حلقة شبيهة بتلك التي شهدها العصر العباسي، فاحتفظ كل واحد بموقفه ومذهبه، ثم تنافس الجميع في حب الوطن، وانضاف الخير الذي لدى كل منهم إلى ما عند الآخر؟

لقد جمع بيننا الحزن على افتقادنا لأحمد بهاء الدين وما يمثله، فمتى يجمع بيننا الحلم من أجل الوطن؟

ليس ذلك سؤالا، ولكنه دعوة حارة موجهة إلى كل الوطنيين.

الباب الرابع

أحزان مصر الأخرى

١ ـ فقه «البلطجة» وهمها!

٢ ـ القارعة!

٣ ـ ليس بالوعظ وحده!

٤ ـ لغم مصرى اسمه «البطالة».

٥ ـ دفاعنا الأخير فى خطر!

٦ ـ بين بولاق الدكرور وباريس.

٧ ـ فى بيتنا شرخ!

٨ ـ تفكير آخر فى مسألة «العمارة».

٩ ـ الذى حدث فى الصعيد.

١٠ ـ رسالة من تحت الماء!

١١ ـ حين يقتل ٧٠ طفلا!

١٢ ـ رغيف الخبز: الأزمة والعبرة.

فقه «البلطجة» وهمها!

اسمحوا لنا أن نتواضع مؤقتا، ونهبط من سحابات وأبراج الحديث عن آفاق سنَة ألفين، لكى ننشغل بهمٍّ من بقايا عصر الغابة، اسمه «البلطجة»!

وللعلم، فالكلمة تركية الأصل. و«البلطة» هى نوع مشهور من الفئوس، ومقطع «جى» يضاف فى التركية للتعبير عن الاحتراف، فالذى يستخدم البلطة يسمى «بلطجى»، وهو اشتقاق دخل لغتنا التى عرفت «القهوجى» و «الأجزجى» و«الجزمجى». وفى قاموس «المنجد»، فإن البلطجى كان الشخص الذى يرافق وحدات الجيش التركى ويقطع الأشجار التي تعترض طريقها. وحين اشتهر أحد الولاة الأتراك بقسوته ودمويته أطلق عليه «بلطجى باشا»، وظل المصطلح مرتبطا بالعنف حتى الآن، وإن تطور محتواه.

لقد كان آخر ما توقعته أن أتلقى خطابا من قارئ يسألنى فيه عن مشروعية الاستعانة بالبلطجية، ناهيك عن أنه آخر ما خطر لى على بال، أن أشهد زمنا تصبح فيه «البلطجة» ظاهرة مجلجلة فى المجتمع، وعنوانا ثابتا فى الصحافة اليومية، وهاجسا يؤرق أعدادا متزايدة من البشر، ليس فى أقاصى مصر وأطرافها النائية، ولكن فى قلب القاهرة وأهم ميادينها وأحيائها.

سنبدأ بالمهم، ثم ننتقل إلى الأهم. .

الخطاب تلقيته من قارئ فى محافظة الغربية، سألنى عن الرأي الشرعى فى حالة الاستعانة بالبلطجية لاسترداد حق له مهدد بالضياع. وقال إنه توجه بالسؤال إلى الجهات المعنية بشأن الفتوى، إلا أن أحدا لم يحمل كلامه على محمل الجد، فلم يتلق ردا.

فهمت من قصته الطويلة أن صاحبها موظف بالمعاش، خرج من الوظيفة والدنيا بمبلغ ٩٠ ألف جنيه. ولأنه رجل متدين، فقد امتنع عن إيداعه فى المصرف بسبب شبهة

الربا، وآثر أن يوظفه فى التجارة، فدخل فى شركة مع آخر، نصب عليه واستولى على المبلغ. وقد استطاع أن يثبت حقه أمام القضاء، وحصل على حكم واجب النفاذ يلزم الشريك بالرد، لكنه عجز عن تنفيذ الحكم، لأن الشريك «رتب أموره» مع الشرطة المحلية. وقد نصح أخيرا باللجوء إلى «البلطجية» لكى يستردوا له حقه نظير خمسة فى المائة من قيمة المبلغ. أما كيف سيتم ذلك، فالإجابة معروفة، وهى أنهم سيستخدمون الإكراه، بدءا باقتحام شقة الرجل، وانتهاء بالاعتداء عليه بالضرب هو وأسرته. وقد شجعه على قبول العرض والحماسة له، أن آخرين استعانوا بمجموعة من البلطجية واستردوا حقوقهم فى حالات مشابهة أو مماثلة. ولكن الذى يمنعه من المضى قدما وإتمام الصفقة، خشيته من أن يكون بما فعل قد ارتكب إثما يحاسبه الله عليه، وقد بلغ من العمر مبلغا يدعوه إلى الإكثار من الحسنات وليس المعاصى والسيئات!

حيرتنى الرسالة، ليس فقط لأن السؤال بدا صعبا بالنسبة لى على الأقل، ولكن أيضا لأنها تعاملت مع موضوع البلطجية بحسبانهم بديلا مطروحا وجاهزا لاسترداد الحقوق.

□ □ □

فيما تعلق «بالفتوى»، فقد استعنت بما لدى من مراجع، وسألت من أعرف من أهل العلم. ووجدت أن الإمام السيوطى فى «الأشباه والنظائر» أجاز دفع الرشوة لكى يحصل المرء على حق له استعصى تحصيله بالوسائل العادية. واستثنى هذه المسألة مع أربع حالات أخرى من قاعدة «ما حرم أخذه حرم إعطاؤه»، وقال: إن الرشوة فى هذه الحالة «حرام على الآخذ حلال على المعطى»، لأن الأول لم ييسِّر توصيل الحق إلا بعد الدفع، ولذا فإنه يستحق الحساب على مسلكه، بينما الثانى اضطر إلى ذلك لينال حقه، فلا تثريب عليه! ـ وهذا الرأى الذى أخذ به السيوطى (شافعى المذهب) أيده فيه، أو لم يختلف عليه معه أحد من أصحاب المذاهب الأخرى.

وجدت أيضا أن الشيخ سليم البشرى، شيخ الأزهر الأسبق، أفتى بأن صاحب المال المسروق، إذا عرف مكانه وتمكن من سرقته من مغتصبه، فإن الشرع يجيز له ذلك. وأدركت أن ما قاله الشيخ البشرى له أصل فى التراث الفقهى، حيث صنف الأصوليون المسألة بحسبانها «استردادا لما أخذ خفية». واعتبروا أن المال المسروق أخذ من صاحبه ووضع فى حرز، فسعى الرجل إلى الحصول على حقه بطريقته «الخاصة». وذهبوا إلى

أنه لا يعد سارقا، لأنه يأخذ ماله ولا يستولى على شيء من مال الغير. وهذا رأى لم يختلف عليه أتباع المذاهب المختلفة، ولكن المسألة التى اختلفوا عليها هى فيما يتعلق بعدم عثور صاحب المال على عين ماله، ووقوعه على شيء بمثل قيمته[1]. فى هذه الحالة أيد الشافعية دون غيرهم، مبدأ أخذ البديل، وقالوا: والظافر بحقه أو بمثل حقه جاز أخذه عندنا. وهو ما أثبته السيوطى أيضا فى «الأشباه والنظائر».

قارنت النموذجين بقضية السائل، ومشروعية استعانته بالبلطجية فى استعادة حقه، فوجدت أن هناك فرقا من وجهين: الأول أن فى استعانته بفئة من الأشرار - أصحاب السوابق ومعتادى الإجرام - من شأنه تشجيعهم على ذلك السلوك. ولئن كانوا فى هذه الحالة يستردون حقا، إلا أن حظهم من الباطل أكبر. ومن شأن تشجيعهم على أعمالهم تلك: ترويع الخلق، وتهديد أمن المجتمع، وذلك غير جائز قطعا.

الأمر الثانى أن البلطجية فى سبيل أدائهم لمهمتهم سوف يستخدمون الإكراه لا ريب، إذ القوة والعنف هما أداة تعاملهم مع الآخرين. واعتداؤهم بالضرب على الشريك النصاب، هو افتئات على حق السلطة فى العقاب من ناحية، ثم إنه يمثل عدوانا وإيذاء للرجل فى بدنه من ناحية ثانية، الأمر الذى قد يسبب له عاهة أو يفضى إلى موته. وفى كل الأحوال، فإن اقتحام شقته وتهديدهم له ولأسرته فيه ترويع للجميع، وذلك كله من المنهيات التى لا يقبلها الشرع. ومن ثم، فالصفقة كلها لا تجوز، والاختلاف كبير بينها وبين الحالتين السابقتين اللتين أجازهما الفقهاء.

هذا هو ردى على السؤال، الذى قررت نشره، ليس فقط لأنه طلب منى ذلك، بعدما أصبحت البلطجة - على حد قوله - من الشيوع بحيث شكلت جزءا من الواقع الذى يتعين التعامل معه للأسف، ولكن أيضا لدلالة الرسالة وطرافتها، ولما قد يكون فى النشر من فائدة.

غير أنى لا أستطيع أن أمرر موضوع الرسالة دون الإشارة إلى التكييف الفقهى لمسألة «البلطجة»، إذ أزعم أنها إحدى صور جريمة «الحرابة» المعروفة فى الفقه الإسلامى. فالتعريف الشائع للبلطجة أنها «احتراف استخدام القوة والعنف فى ارتكاب أفعال مخالفة للقانون لحساب الفاعل أو لحساب الغير». وهى بهذا المفهوم قريبة الشبه جدا بالحرابة، التى يعرفها الفقهاء بأنها: «خروج جماعة أو فرد ذى شوكة إلى الطريق العام بغية منع السفر فيه، أو سرقة أموال المسافرين، أو الاعتداء على أرواحهم». وعقوبة

---

(١) بمعنى أنه لم يجد المبلغ المسروق منه - ألف دولار مثلا - ولكنه وجد شيئا آخر بذات القيمة، فيديو أو ساعة أو غير ذلك.

الحرابة فى التشريع الإسلامى هى الإعدام أو النفى[1]، وهى من أقسى العقوبات المنصوص عليها فى القرآن الكريم. باعتبار أن من شأن الحرابة ترويع الخلق وتهديدهم فى أموالهم وأعراضهم ودمائهم، ومن ثم إثارة الفزع فى المجتمع وتهديد أمنه، ولذلك اعتبر مرتكبها «محاربا لله ورسوله»، واستحق عقوبة مغلظة على النحو الذى عرفت.

□ □ □

حين حاولت استيعاب موضوع «البلطجة» والاطلاع على خلفياته، رجعت إلى أرشيف «الأهرام». وكان تقديرى أننى سأعثر على ضالتى فى ملفات الجرائم والحوادث، لكن الظاهرة فرضت نفسها على العاملين فى الأرشيف فيما بدا، حتى وجدتهم قد اضطروا لتخصيص ملف مستقل لها بعنوان «البلطجة» بدأ يستقبل القصاصات بكثافة ابتداء من عام ١٩٩٥م، الأمر الذى يحتاج إلى تفسير من جانب أهل الاختصاص، من حيث إنه يوحى بأن مؤشر «البلطجة» حقق صعودا ملحوظا فى مصر ابتداء من ذلك العام.

أول ما لاحظته فى الملف أن ثمة كلاما كثيرا عن الظاهرة، بحوادثها وشخوصها وأصدائها، بينما لا يكاد المرء يجد تحديدا واضحا لحجمها، ولو على نحو تقريبى. نعم يخرج قارئ الملف بانطباع قلق من الصورة التى يطالعها، لكنه لا يستطيع أن يحدد مدى لذلك القلق، وإنما يظل مهيئا للحدود الدنيا والقصوى فى ذات الوقت.

وجدت تشخيصا مفيدا للحالة عممته وكالة أنباء الشرق الأوسط فى ٣/ ٦ يلقى الضوء على طبيعة المشكلة. فيشير إلى دراسة أعدتها مصلحة الأمن العام حذرت فيها من تفشى ظاهرة البلطجة فى المجتمع المصرى وتنامى حوادث استخدام القوة والتهديد، بهدف إشاعة الرعب والفزع بين المواطنين. لم تتحدث الدراسة عن عدد الحوادث ولا إلى أى مدى تنامت، كما لم تطلع الرأى العام على أعداد أولئك البلطجية، لكنها قالت إن «بعض المجرمين» احترفوا أعمال البلطجة بالأجر لحساب بعض أصحاب المصالح غير المشروعة. وهم يلجئون فى ذلك إلى الإتلاف والتخريب وحرق الممتلكات والتعدى على الغير بالأسلحة والأدوات الحادة والمواد الكيمياوية. وأكدت دراسة المصلحة أن الظاهرة أصبحت تشكل تهديدا للمصالح الاجتماعية، وطالبت بإصدار تشريع لتجريم أعمال البلطجة قبل أن تستفحل وتشكل خطرا على النمو والاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر.

---

(١) بمعنى الحبس فى غير بلد الجانى.



غير أني وقعت على صورة أوفى، في تحقيق نشره الأهرام في ٢٩ من يونيو عام ١٩٩٧ بعنوان: في الشوارع الآن بلطجي للإيجار، وقد أعدته الزميلة نادية يوسف.

من المعلومات والإشارات المهمة التي تضمنها التقرير ما يلي:

- تصريح سمير أبو دوح رئيس نيابة الجمالية بأن أخذ الحق بالقوة أو سلب حقوق الآخرين بالإكراه في تزايد مستمر، خصوصا في المناطق الشعبية والأسواق، وقوله إن الظاهرة كانت منتشرة بين بعض رجال الأعمال (أي أعمال ؟!) الذين كانوا يستأجرون البلطجية، ولكنها صارت شائعة الآن بين الناس العاديين. ثم إشارته إلى أن بطء إجراءات التقاضي، وسوء استخدام حق التقاضي، من الأسباب الرئيسة لعزوف البعض عن أخذ حقه بالطرق القانونية المشروعة، واللجوء إلى استخدام القوة والعنف والإكراه في مواجهة الخصوم.

- أن هناك عائلات في بعض أحياء القاهرة الشعبية احترفت البلطجة وبرع أفرادها فيها، بحيث إنهم أصبحوا يتفننون في ضرب ضحاياهم ضربا مبرحا، بحيث يؤدي ذلك إلى إنزال أقسى أنواع الألم بهم، دون أن يترتب على ذلك وفاة أي منهم. ولذلك ترتفع «تسعيرة» البلطجية في تلك الأحياء، التي في مقدمتها حي «منشأة ناصر».

- في حي إمبابة بالقاهرة، وصل عدد جنح الضرب واستخدام القوة ضد الآخرين المسجلة بقسم الشرطة ٩٠٠ حالة في شهر واحد، بمعدل ٣٠ حالة في المتوسط يوميا وأكثر من جنحة كل ساعة. وحسبما ذكر رئيس مباحث إمبابة المقدم ماهر عيسى فإن هناك آخرين ترتكب بحقهم مثل هذه الجرائم، لكنهم يخجلون من اللجوء إلى القانون لأخذ حقوقهم، ويفضل كل منهم أن «يأخذ حقه بيده»! - وهو يتحدث عن الظاهرة، قال: إن البلطجة ليست مقصورة على الرجال وحدهم، وإنما للنساء فيها باع ونصيب أيضا!

- من المعلومات المثيرة التي تحدث عنها المقدم ماهر عيسى أن تسعيرة ضرب الخصم في «إمبابة» مائة جنيه (٣٠ دولارا). أما القتل وإحداث عاهة مستديمة فتسعيرته ٥٠٠ جنيه. الأغرب من ذلك أن العديد من البلطجية يقدمون خدمات الضرب والتخريب والخطف وهتك الأعراض والقتل أحيانا، مقابل جلسة مخدرات أو مجاملة لصديق وردا لجميله!

من المعلومات الأخرى المستلفتة للنظر التي صادفتها في الملف أن البلطجية في الأقاليم خاصة أصبحوا يرهبون الجميع، بما في ذلك ممثلو بعض الأجهزة الحكومية. وفي حالات عدة، ارتكب نفر من البلطجية حوادث لم تحرك الشرطة، بل لم يتحرك

المسئولون عن الإسعاف لإنقاذ ضحايا الضرب والطعن، خشية أن يتعرضوا لأذى الجناة، الذين يتسلحون بالخناجر والمطاوى والمواد الكاوية، وأحيانا يهددون بها من يتقدم أو يتدخل لصالح ضحاياهم!

من تلك المعلومات أيضا أن بعض ضباط الشرطة يستخدمون البلطجية كمرشدين، وفى سبيل ذلك فإنهم يغضون الطرف عن أنشطتهم الأخرى.

منها أيضا أن البلطجية لهم دورهم فى أيام الانتخابات، حيث يستعين بهم بعض المرشحين لترهيب خصومهم أو لإفساد حملاتهم الدعائية، وإذا ما نجح هؤلاء المرشحون فإنهم يبسطون حمايتهم على البلطجية الذين وقفوا إلى جوارهم وعاونوهم، الأمر الذى يقوى من نفوذهم ويجعلهم مرهوبى الجانب من جانب عامة الناس.

لا مجال للخوض فى تفصيلات الحوادث التى يرتكبها البلطجية، لكن من الواضح فى الملف أنهم ينتشرون على مساحة واسعة فى عالم الجريمة، وأن أبرز نشاط لهم يتمثل فى ابتزاز الخلق وفرض الإتاوات عليهم تحت تهديد السلاح، إلى جانب نشاطهم كوكلاء للعنف وتصفية أى حسابات.

□ □ □

نحن إذن بإزاء ظاهرة ليست هينة، لا فى ذاتها ولا فى دلالاتها. إذ هى تعنى ظهور أو استشراء نوعية من الجرائم غير المألوفة فى مصر، وهى البلد المنضبط تاريخيا، الذى تتمتع فيه السلطة المركزية بسلطان وهيبة مشهودين، شأنها شأن المجتمعات الفيضية[1]. والانفلات فى مثل هذه المجتمعات يعد شذوذا نادرا فى تاريخها.

أما الدلالات فهى كثيرة، وتحتاج إلى دراسة معمقة من جانب الخبراء والمختصين. والانطباع الذى خرجت به فى هذا الصدد هو أن بروز الظاهرة وثيق الصلة بمجموعة من الأسباب تعبر كلها عن خلل فى البنية الاجتماعية، فى مقدمتها ما يلى:

● تراجع قيمة احترام القانون والنظام العام. فحين يدرك المرء أن القانون لن يعطيه حقه، وأن المؤسسات الشرعية عاجزة عن الوفاء بذلك الحق، فمن الطبيعى أن يفكر - كما حدث مع صاحب الرسالة التى مررنا بها - فى أن يأخذ حقه بيده أو بيد «عمرو»! -

(١) وهى التى تعتمد على الفيضان، وتتحكم السلطة فى توزيع المياه ومن ثم تصبح قبضتها قوية على المجتمع.

وحين يرى ويسمع أن البلطجية يستخدمون فى ترجيح كفة طرف فى الانتخابات، فإن ذلك يعد نموذجا يشجع على الاحتذاء.

• ارتفاع معدلات البطالة، حيث أغلب البلطجية هم فى نهاية المطاف عاطلون قرروا أن يستخدموا عضلاتهم فى كسب الرزق.

• التركيز على الأمن السياسى والانشغال به على حساب الأمن الاجتماعى. حتى صار «الإرهابى» هو فقط الذى يهدد النظام السياسى، بينما اعتبر «البلطجى» أقل خطرا، فى حين أنه بدوره إرهابى بامتياز. بله أخطر من الأول، لأن البلطجى احترف الإرهاب الذى صار مهنة له. بينما الأول تورط فيه فى لحظة تاريخية عارضة.

هذا الخلل فى التوازن بين ما هو سياسى واجتماعى، أدى إلى تراخ نسبى فى القبضة الأمنية على الشارع المصرى، الأمر الذى وفر تربة مواتية لظهور البلطجة واستشرائها.

• طول إجراءات التقاضى، الأمر الذى يؤخر تحصيل الحقوق لعدة سنوات، مما يدفع أصحابها إلى العزوف عن اللجوء إلى المحاكم والتعويل على الأساليب الأخرى البديلة - والسريعة قطعا - لبلوغ المراد.

• افتقار التشريعات المعمول بها إلى عنصر الردع. ومن ثم استهانة البلطجية بها وتماديهم فى ارتكاب جرائمهم، خصوصا أن الضرب يعد جنحة عقوبتها القصوى السجن ثلاث سنوات، ما لم يفض إلى عاهة أو موت.

وإذا ما قدر للموضوع أن يبحث بين الخبراء والمختصين، فلست أشك فى أنهم سيتطرقون إلى تأثير الأزمة الاقتصادية والمشكلات التربوية ودورها فى إفراز الظاهرة. أما إذا لم يعن أحد بالمسألة، وأشهر المعنيون شعار «كله تمام». فلن يبقى أمامنا سوى أن نتفاهم مع «البلطجية» مباشرة لحل الإشكال!

القارعـــة!

من بين مختلف النوازل والبلايا الاجتماعية التى حلت بمصر طوال الثلاثين سنة الأخيرة على الأقل، تظل جريمة ميدان «العتبة» هى القارعة!

إذ لا أعرف جريمة صدمت الناس وجرحت مشاعرهم واستفزت ضمائرهم بمثل ما فعلته تلك الجريمة، التى لم يكن أسوأ ما فيها هو بشاعتها، وإنما كان الأسوأ هو الأسلوب الذى اتبع فى ارتكابها، والملابسات التى أحاطت بها. الأمر الذى رشحها بامتياز لاستكمال مواصفات وشرائط «القارعة»، من حيث إنها تفجر بمنتهى الحدة مجموعة من القضايا الحيوية فى واقعنا الراهن، ومن ثم فإنها تستدعى على عجل قائمة من الملفات التى حان أوان فتحها، وتعين جرد محتوياتها وإجراء حوار صريح حول وظائفها ومضمونها.

لا مجال للحديث فى تفاصيل الواقعة والتكييف القانونى للجريمة التى انبنت عليها، فذلك أمر متروك للنيابة والقضاء. إنما القدر المتيقن أن فعلا فاضحا وفاحشا - (هتك عرض) - وقع على مرأى من الجميع وسط أحد أكبر وأعرق ميادين القاهرة، فى وقت يعج فيه الميدان بالزحام والحركة، التى تستمر إلى ما بعد منتصف الليل فى ليالى رمضان خاصة.

الذى لا يُختلف عليه أيضا أن الناس صعقوا عندما قرءوا قصة الجريمة فى صحف الصباح. حتى صار حديثها على كل لسان، ولم يعد هناك مجلس من أى نوع يشارك فيه المرء إلا ويجد الناس يضربون كفا بكف، ويسألون فى دهشة وأسى: هل هذا معقول؟!

إزاء ذلك، فإننا نذهب إلى أن وزير الداخلية لم يحالفه التوفيق عندما حاول التهوين من الجريمة أمام مجلس الشعب المصرى، قائلا: «إن الأمر عادى يحدث مثله فى جميع أنحاء العالم. وفى مدينة مثل القاهرة التى يتحرك فيها ١٥ مليونا، لا ينبغى أن نستغرب

وقوع مثل هذه الأحداث، لأننا لا نعيش فى المدينة الفاضلة التى تحدث عنها أفلاطون كما أن المجتمع به نسبة ٦٠٪ من الأميين»[١].

كفانا مدير مصلحة الأمن العام مئونة رد كلام الوزير وتبسيطه للجريمة حتى اعتبرها «أمرا عاديا». فقد نشر «الأهرام» تحقيقا حول الموضوع على ذات الصفحة السابعة التى تضمنت بيان الوزير وتقرير جلسة مجلس الشعب. وأورد التحقيق آراء بعض المسئولين وأهل الاختصاص، كان بينهم مدير الأمن العام - اللواء حلمى الفقى - الذى قال: إن «الحادث هزني كمواطن وكأب وزوج. فالمتهمون تجردوا من أى مشاعر أو أحاسيس. إنهم حيوانات فى صورة آدمية. وهذه هى المرة الأولى خلال ٣٢ سنة التى يصادفنى فيها حادث بمثل هذه المواصفات».

كان تعليق مدير الأمن العام أدق وأصوب فى وصف الحدث. ومن ثم، فإن كلامه اعتبر شهادة على جسامة الجريمة وفظاعتها، وشذوذها على النسق الاجتماعي المصرى. لا يقلل من شأن الجريمة ومأساتها أنها تحدث فى جميع أنحاء العالم، ونحن لا نعرف أي عالم ذلك الذي تحدث عنه وزير الداخلية. وبفرض وقوع مباذل أو جرائم من هذا النوع الخسيس فى أى مكان بالكرة الأرضية، فإن ذلك لا يسوغ تمرير المسألة فى مصر واحتسابها من الأمور العادية التى لا ينبغى أن تصدم الناس أو تستثيرهم. وفى كل الأحوال، فالعبرة ليست بمدى وقوع أو شيوع الجريمة فى العالم الخارجى، وإنما هى بتقييم الجريمة قياسا على ظروف المجتمع المصرى ذاته، بنسقه العام وقيمه والضوابط الاجتماعية والخلقية الحاكمة له. ولعلنا لسنا بحاجة لأن نذكر بأن شيوع الشذوذ الجنسى فى العديد من المجتمعات الأوربية والأمريكية، لاينبغى بحال أن يعد معيارا لاعتبار ذلك أمرا عاديا فى مصر، برغم أنه يحدث فى «أرقى المجتمعات» و«أحسن العائلات»!

□ □ □

تستفزنا جريمة ميدان العتبة حقا لذاتها ولملابساتها كما قلنا، لكن الذى يقلقنا أنها تأتى فى سياق يكاد يوحى بأننا بصدد ظاهرة تتشكل، بعدما تعددت جرائم الاغتصاب فى القاهرة وضواحيها[٢]. ليس هذا فقط، وإنما يتسع السياق أيضا ليشمل تصاعدا موازيا فى مؤشرات جرائم السرقة والخطف والرشوة والاعتداء على المال العام. الأمر الذي يوحى بأن ثمة حالة من الانفلات العام الاجتماعى والأمنى تحتاج إلى تحقيق

(١) الأهرام - ٢٤ من مارس عام ١٩٩٢.

(٢) من المعادى إلى إمبابة مرورا بمصر الجديدة ومدينة نصر، وأخيرا ميدان العتبة.

وضبط. ولذلك قلنا إنه آن الأوان لمناقشة عدد من الملفات التى يستدعيها ذلك التطور المؤرق. إذ المجنى عليه والمهدد هذه المرة هو المجتمع بأسره. ومن ثم، فهو الحاضر والمستقبل معا. فى مقدمة تلك الملفات واجبة البحث ما يلى:

● ملف التطرف فى السلوك الاجتماعى الذى لا نكاد نرى أحدا مشغولا به، بينما الأبصار كافة مشدودة إلى التطرف الفكرى والسياسى. وما تعدد الجرائم الشاذة التى تتجاوز ما كان مألوفا ومتعارفا عليه، إلا من نماذج ذلك التطرف الأول الذى نعنيه - إن ثمة حالة من التوتر الحاد أصبحت ملازمة للسلوك الاجتماعى العام، وصارت تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة فى كل ميدان، والجريمة هى أحد أهم هذه الميادين. وثمة افتراضات نظرية تساق فى تفسير ذلك التوتر، يدور أغلبها فى فلك الأزمة الاقتصادية والبطالة واليأس. بينما يمكن أن تثار الأوضاع الاجتماعية فى هذا السياق، وبخاصة دور البيت والمدرسة ومسئولية أجهزة الإعلام، والمناخ السياسى العام بما يسوده من قيم وما يوفره من نماذج ومثل تحتذى إيجابا وسلبا.

لأن تشخيص المشكلة لم يتم، فعلاجها ليس واردا فى الحسبان، والنتيجة أننا نفاجأ كل حين بإفرازات واقع الأزمة، ويظل دورنا محصورا فى حالة التلقى المنتظم للصدمات المتتالية. دون أن تتاح لنا فرصة فهم مصدر ذلك التطرف فى السلوك وعلاقة الاجتماعى فيه بالسياسى والدينى. وهل نحن بصدد تربة وظروف تفرز تطرفا فى مختلف الميادين، أم أن لكل ميدان أسبابه الخاصة والمتميزة؟

● ملف الشباب منسى بدوره أو مسكوت عنه على أحسن الفروض. حتى ليبدو أن شبابنا مطلوب منه أن يتشكل ذاتيا، دون رعاية أو توجيه من أحد. أو أنه مدعو للالتحاق بمدارس التربية التى تنشأ فى الظلام، ولا يعرف من يديرها، وإن كنا نعانى الكثير من إفرازاتها. نعم، نعرف أن ثمة مجلسا أعلى للشباب لا يتحرك إلا فى حدود الرياضة والمهرجانات الاستعراضية التى تقام فى بعض المناسبات، ثم إنه مشغول بكرة القدم بالدرجة الأولى. وإذا ما تجاوز المرء حدود هذه الدائرة، وحاول أن يسأل: ما المطلوب من الشباب؟ وكيف يربون؟ ومن يربيهم؟ ولأى هدف؟ وفى إطار أى مشروع وطنى أو قومى أو أى رؤية حضارية؟ فإن أحدا لن يفهمك، ولن تسمع ردا من الذين قد يفهمون ما تقول. ربما وجدت كلاما مكتوبا عن خطط ثلاثية أو خمسية أو أهداف مستقبلية، لا تصاغ إلا لسد الخانات وصرف الميزانيات، ولا يأخذها أحد مأخذ الجد!

إزاء ذلك، فلا مفر من الاعتراف بأن ثمة حالة ضياع فى محيط الشباب، تسلمه إلى التيه والفراغ، وتفقده «بوصلة» الاتجاه إلى المستقبل، الأمر الذى يفسد علاقتهم

بالمجتمع، حتى يصبحوا عبئا عليه وليس عونا له. وفى هذه الحالة، فإنهم ينزلقون بسهولة إلى مجالات الانحراف المتعددة، من تعاطى المخدرات إلى الجريمة بمختلف صنوفها وأشكالها.

• ملف القيم السائدة فى المجتمع، التى لا بد أنها تأثرت بمختلف متغيرات الواقع الاجتماعى، الإيجابى منها والسلبى، لكننا لا نعرف على وجه التحديد طبيعة تلك المتغيرات ولا اتجاهاتها، برغم أننا نستشعر تراجعا نسبيا فى مؤشرات القيم الأخلاقية والاجتماعية، عكست جريمة ميدان العتبة بعضا منه، سواء فى جانب الشبان الذين مارسوا الفعل الفاضح، أو الجمهور الذى لم نعرف أن أحدا حركته «الغيرة» أو «الشهامة» أو «النخوة» للحيلولة دون الجريمة أو التصدى لمرتكبيها.

فى حدود ما أعلم، فليست لدينا سوى دراستين علميتين عالجتا موضوع القيم ومؤشراتها فى المجتمع المصرى، إحداهما أجراها الدكتور محمد إبراهيم كاظم فى الستينيات والسبعينيات، والثانية أجراها فى نهاية الثمانينيات الدكتور يوسف سيد محمود، والاثنان من أساتذة التربية. فى الدراسة الأخيرة التى اعتمدت على عينات من طلاب الجامعة وتابعت تطور القيم بين شرائحهم طيلة ثلاثين عاما (حتى سنة ١٩٨٩)، تبين أن ثمة قيما هبطت بين شرائح الشباب فى مقدمتها: الصدق ـ الأمن ـ العدالة ـ قواعد السلوك ـ الكرم ـ التسامح ـ التكيف والتوافق ـ الحكمة ـ الاستقلال.

مما أثبتته الدراسة أيضا أن الشباب يتجه إلى المظهرية ولا يعنى بالقيم العملية، ويفتقد روح المغامرة أو حب البحث والتقصى، فضلا عن أنه «يتسم بالعدوانية والتسلط، وقد يكون ذلك ناتجا عن عدم إحساسهم بالعدالة والأمن. وذلك ينعكس على بعض القيم المهمة، مثل الانتماء وحب الوطن. ولهذا نجد أن الشباب من طلاب الجامعة اليوم يستهترون بالعمل العام والخدمة العامة والمال العام».

هذا الكلام المهم نشر فى كتاب سنة ١٩٩٠ ضمن سلسلة «قضايا تربوية»، تحت عنوان: «تغير قيم طلاب الجامعة». لكن أحدا لم يلق بالا له، ولم يأخذه على محمل جاد. ومن ثم، فقد تركت خريطة القيم لكى تتشكل على نحو عشوائى، طبقا لما تمليه الظروف المتغيرة والضغوط الطارئة.

إن التناقض الظاهر بين مواقف واتجاهات مؤسسات تشكيل الوعى، تربوية كانت أم دينية أم إعلامية، لا يفسر إلا بغيبة تصور منسجم لنسيج القيم الإيجابية الذى ينبغى أن يلتزم الجميع بإعلاء شأنه والدفاع عنه، وإطار القيم السلبية الذى ينبغى أن يجرى التصدى له وإعلان الحرب عليه من كل باب.

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن القيم لا تزرع بمجرد الوعظ والتلقين، وإنما تبث ويروج لها أيضا - وأولا - بالقدوة والمثل، فإن ذلك التصور يوسع من دائرة التناول، ويشرك مجمل الأوضاع السياسية فى مسئولية إرساء القيم الإيجابية والدفاع عنها. الأمر الذى يعنى تعدد جوانب بحث ملف القيم، وضرورة كشف مجاهله ومؤشراته المحجوبة عن الأنظار من خلال حوار علمى يتسم بالجدية والمسئولية.

• ملف الانضباط والأمن فى الشارع المصرى، فالانطباع السائد أن حجم الانفلات الحاصل تجاوز حدود الأخلاق والتربية، وأصبح ظاهرا بشكل ملموس فى عموم الشارع المصرى. فى هذا الإطار، فإن ثمة إحساسا قويا بتراجع احترام النظام والقانون، وبقلة الاهتمام بالأمن الجنائى مع المبالغة فى التركيز على الأمن السياسى.

وعلى كثرة ما يتردد الحديث عن سيادة القانون، فالشواهد كثيرة على أن انتهاك القانون والتحايل عليه أصبح ظاهرة مستلفتة للنظر، لا فرق فى ذلك بين وزير يرفض تنفيذ حكم القضاء، أو مؤسسة سياسية تتجاهل القانون أو تطوعه لخدمة مصالحها، أو مراكز قوة اقتصادية تخصصت فى اختراق القانون والعبث به.

على صعيد آخر، فينبغى أن نعترف بأن الشعور بالأمن تراجع إلى حد كبير فى الشارع المصرى خلال السنوات الأخيرة. وهو انطباع سائد فى أوساط عديدة، عبر عنه القاضى الذى عرضت عليه جريمة «العتبة» عندما أمر بحبس المتهمين. وما تنشره الصحف عن حوادث تقع فى العاصمة، وفى شوارعها الآهلة بالسكان بوجه أخص، يدل على أن هناك ثغرة ليست هينة ينبغى أن تعالج على وجه السرعة. وتبرير ازدياد معدلات الجريمة بالحديث عن الأزمة الاقتصادية والبطالة لا ينبغى أن ينتهى بالسكوت على القصور الأمنى أو الدعوة إلى تمريره واحتماله. فظروف الأزمة تستدعى مزيدا من رفع الكفاءة الأمنية، فضلا عن أن تلك الظروف هى الاختبار الحقيقى لتلك الكفاءة. وكما أن «الأمن المركزى» استحدث لمكافحة الشغب، الذى يهدد أمن النظام والسلطة، فعلى أهل الاختصاص فى الأمن أن يستحدثوا من الوسائل ما يعيد إلى المجتمع شعوره بالأمن والأمان. فتلك مسئوليتهم بالدرجة الأولى، وهى حجر الأساس الذى لم يختلف عليه بين المذاهب السياسية كافة التى تناولت وظيفة الحكومة فى العصر الحديث.

المشكلة تنشأ من انقلاب الصورة، حيث تستبدل بحراسة الحكومة الحكومة الحارسة، وتعطى الأولوية بالتالى للأمن السياسى على غيره من صور الأمن الجنائى أوالاجتماعى وذلك شق فى الصورة الأمنية يحتاج إلى إثبات وتحقيق، برغم الشواهد التى تدل عليه والموحية بصحته. وإذا كان جهاز الأمن المركزى دليلا على التطور

الكمى فى قدرات حماية الأمن السياسى، فإن مؤشر الأداء النوعى يمضى فى ذات الاتجاه. من قبيل ذلك، أن حادث مقتل ضابط المباحث فى الفيوم أفرز ردود أفعال سريعة وملموسة فى أنحاء الجمهورية كافة، استهدفت «تمشيط» قطاعات واسعة من شباب الجماعات الإسلامية، طالت أكبر عدد ممكن من «الملتحين» السائرين فى الشوارع، وأدت إلى مصادرة عدة مئات من الدراجات البخارية والآليات، بينما لم نستشعر اهتماما مماثلا بأى قضية جنائية أخرى مهما بلغت فظاعتها.

غني عن البيان هنا أننا لا ندعو إلى التراخى فى التعامل مع القضايا السياسية، وإنما دعوتنا منصبة إلى توجيه اهتمام مماثل إلى الجرائم والجنايات الأخرى، التى تهدد أمن المجتمع وليس فقط تلك التى تمس أمن النظام. إننا نريد أن نستعيد صوت رجل الشرطة الذى كان حاضرا ومسموعا طوال الليل فى مختلف الشوارع والحواري والنجوع، ولا يكفينا فى ذلك أن نرى جموعهم فقط فى الكمائن المنصوبة للمتطرفين!

● ملف الردع القانوني واجب الاستدعاء بدوره، للتحقق مما إذا كانت العقوبات المقررة أصبحت توفر الردع المستهدف منها، فى ظل المتغيرات التى طرأت خلال السنوات الأخيرة. لقد قرأنا تصريحا عقب جريمة «العتبة» للمحامى العام لنيابات وسط القاهرة - المستشار هانى خليل - وصف فيه العقوبة المقررة قانونا عن هتك العرض بأنها «كلام فارغ»[1]. وهى إشارة تنبهنا إلى ضرورة مراجعة النصوص القانونية الخاصة بالجنايات المختلفة من تلك الزاوية التى تحدثنا عنها. بحيث تشدد العقوبة إذا ثبت أنها دون الأثر المطلوب للاعتبار والردع. وكما عولجت قوانين كثيرة تتعامل مع الحالة السياسية على وجه السرعة، بحيث لم تترك شاردة ولا واردة إلا ولاحقتها وحكمتها، فإن «الطوارئ» الاجتماعية التى نمر بها تتطلب جهدا مماثلا، ربما أكبر وأسرع.

إن الأمر فى مجمله يحتاج إلى مناقشة واسعة بين أهل الاختصاص والمسئولية والخبرة. وإن شئنا أن نتصدى بشكل حازم للانفلات الحاصل، فربما كان مفيدا أن ينهض فريق بمهمة تقصى حقائق الظاهرة وجذورها، قبل البحث عن الحلول وكتابة بطاقات العلاج. ومصر لا تنقصها الكفاءات ولا الخبرات، ولكن المشكلة تكمن فى النظام أو الإدارة التى توظف تلك الكفاءات فى الاتجاه الصحيح.

---

(١) تتراوح بين ٣ و ٧ سنوات.

ليس بالوعظ وحده!

لا نعرف إن كان باب الاجتهاد فى المسألة السكانية بمصر قد أغلق أم لا ، لكن الذى نعرفه أن فى الأمر كلاما كثيرا لم يقل !

الذى قيل إلى الآن أن طفلا يولد فى مصر كل ١٩ ثانية ، وأننا نستقبل كل يوم ٤٥٤٥ مولودا جديدا ، الأمر الذى أوصل تعداد الشعب المصرى فى شهر مارس الماضى إلى أكثر من ٥٤ مليون نسمة .

قيل أيضا إن التزايد فى السكان بتلك المعدلات المرتفعة أدى إلى تزايد الاستهلاك فى المواد الغذائية كافة ، من القمح واللحوم إلى السكر والألبان وغير ذلك . وزيادة الاستهلاك أدت إلى زيادة الاستيراد . وهذه الأخيرة أدت إلى زيادة العجز فى الموازنة ، مما استصحب معه زيادة فى الاقتراض والمديونية الخارجية ، التى هى ثالثة الأثافى والسيف المسلط على رقاب الجيل الحالي والجيل القادم .

وإذا صحت أرقام نشرة صندوق النقد الدولى ، فإن واردات مصر خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر عام ١٩٨٨ - أى فى فترة تسعة أشهر - بلغت خمسة عشر مليارا ومائة وأربعة وعشرين مليونا من الدولارات ، بينما الصادرات المصرية للخارج لم تتجاوز ثلاثة مليارات وستمائة وثلاثة وسبعين مليون دولار . وهو ما يعنى أن حجم العجز التجارى خلال تلك الأشهر التسعة بلغ أحد عشر مليارا وأربعمائة وواحدا وخمسين مليون دولار !

ما العمل إزاء تلك النتيجة المؤرقة ، بل المخيفة؟

الحل فى الحمل ! - هكذا كان الرد السريع والمباشر . فإذا قلت معدلات الحمل والتناسل ، وتوقف سباق الإنجاب - كما قيل - فسوف يقل عدد الأفواه المطلوب إطعامها كل يوم ، وسينخفض معدل الاستهلاك ، وستقل الحاجة إلى الاستيراد ، وهذا سيؤدى

بدوره إلى توفير العملات الصعبة، وتخفيف ضغوط الاقتراض، وإطلاق سراح الأمة من سجن المديونية الكئيب والرهيب.

لما عرضت القضية على هذا النحو، اتجهت كل العيون إلى المشكلة السكانية، التى اعتبرت أصل الداء وأس البلاء، واعتبرت مكافحة الخطر السكاني أحد محاور الخطاب الإعلامى طوال الأسابيع الأربعة الأخيرة، وانطلقت الأصوات والأقلام تدق نواقيس الخطر، وتحذر من مغبة «الانفجار القادم» و«سباق الأرانب» و«القنبلة السكانية» التى تهدد الجميع بالكرب والثبور وبعظائم الأمور!

انتقد أحد كتابنا أن الناس مكدسون فى ٤٪ فقط من أرض مصر، بينما ٩٦٪ من مساحة البلاد صحارى مهجورة ليس فيها حياة.

وتساءل آخر: لماذا لا تتدخل الدولة بسلطة التشريع لوقف خطر الطوفان البشرى الزاحف كل يوم؟ وسمعنا صوتا يدعو إلى استخدام قانون الطوارئ للحد من الإنجاب!!

ودعا ثالث إلى ضرورة تدريس المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة فى المعاهد والجامعات، وألح على أن يتضمن امتحان آخر العام فى كل صف دراسى سؤالا فى الموضوع!

أضاف زميلنا الكاتب قائلا: حتى حصة الدين، فإنه من الممكن إبراز الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية التى تتناول جوانب حيوية مهمة تتعلق بالمشكلة السكانية وبحلها!

وبدأت إحدى الصحف حملة ضد زيادة النسل، قالت فى تقديمها: «ليست هذه دعوة لتحديد النسل، ولكنها دعوة لتنظيم الأسرة.. الخطر قائم، والانفجار قادم، ما لم نسارع بكل مؤسساتنا وأفرادنا ـ للتحرك ـ فى مواجهة المارد الذى يلتهم كل مواردنا، وكل جهودنا للتنمية».

وكتب زميل كبير لنا قائلا: إنه إذا أعيتنا الحيل وضاقت بنا السّبُل، فلن يكون أمامنا سوى الحل الهندى، الداعى إلى تعقيم الرجال!

ودخل آخرون فى التفاصيل، مطالبين بقطع الرعاية والمعونة عن أى أسرة بعد الطفل الثالث، و«بتهديد الأسر» التى تقترف جريمة الإنجاب بعد هذا الحد، وبممارسة مختلف الضغوط الممكنة لترهيب الناس من المغامرة بالإنجاب.

وإزاء ذلك، فقد كان طبيعيا أن تكثف حملات «التوعية» عبر الإذاعة والتليفزيون في البرامج والإعلانات، حتى ينبه الناس إلى الخطر القائم والقادم.

وغنى عن القول أن نشير إلى الاستنفار الذى حدث فى جهاز تنظيم الأسرة للغاية ذاتها: الاجتماعات التى عقدت، واللجان التى شكلت، والمقترحات التى قدمت، والإمكانات التى قدرت، والسيارات التى عبئت وجهزت، والاعتمادات التى رتبت وخصصت.. وهكذا!

باختصار، ما إن ظهرت الإشارة الخضراء، واتجه السهم إلى المشكلة السكانية حتى اندفع الجميع نحو القبلة المرسومة بهمة عالية ومن كل صوب، حتى كاد أمثالى ممن لم يسهموا فى المسيرة أن يستشعروا أنهم قصَّروا فى أداء فرض عين وجب على أهل الخطاب، وتكليف وطنى لا يشرف أحدا أن يتخلى عنه!

وحتى لا يلتبس الكلام على أحد، فإنى أسارع إلى القول بأنى لا أختلف فى اعتبار التزايد السكانى بالمعدلات المرتفعة المرصودة مشكلة تنوء بحملها طاقة البلاد فى أوضاعها الراهنة، ولكنى أجادل فقط فى الإطار الذى قدمت من خلاله المشكلة، وفى ترتيب وضعها ضمن أولويات الهم الوطنى والقومى، ثم فى كيفية التعامل معها، فى ذاتها وفى الظروف المحيطة بها.

أيضا أسارع إلى القول بأن الشق الشرعى فى الموضوع لا يمثل عقبة بأى حال. فالقواعد الشرعية المتفق عليها تبيح المحظورات فى ظل الضرورات، وتنهى عن كل ما فيه ضرر أو ضرار. فقط، على أهل الاختصاص أن يتثبتوا من أن هناك ضررا أو ضرورة، وإن استيقنوا من ذلك، فلصاحب القرار أو ولى الأمر أن يتخذ ما يراه مناسبا من إجراءات، لرفع الضرر أو تجاوز الضرورة، دون تعسف أو عدوان.

بالتالى، فليس من الصواب أن نحصر المناقشة فى التساؤل عما إذا كان الإسلام يبيح تنظيم الأسرة أم لا، لأن السؤال الأهم والأولى بالدراسة والإجابة هو ما إذا كانت هناك حاجة حقيقية إلى تنظيم الأسرة أم لا؟

بل أكاد أذهب إلى أن التعامل مع قضية التخلف والمديونية من مدخل تنظيم الأسرة ليس هو المدخل السليم. وإذا تعددت المداخل والأبواب، فالمقطوع به أن باب تنظيم الأسرة لا ينبغى أن يكون أولها.

□ □ □

وقبل أن نسوق حجتنا فيما ندعيه، نستلفت النظر إلى «نقطة نظام» فى البداية، تنصب على تلك الدهشة التى اعترت كثيرين من الكاتبين والمعلقين إزاء تنامى أعداد السكان بالمعدلات التى أشرنا إليها، وتمركزهم فى شريط ضيق على ضفتى وادى النيل، مع هجران المساحة الكبرى من أرض مصر.

هذه «الدهشة» تصيبنا بدهشة أكبر!

فهذا الذى فوجئ به الجميع، بتفصيلاته التى ملأت المقالات والعناوين مصحوبة بعلامات الاستنكار والتعجب، هذا كله لا اكتشاف فيه ولا مفاجأة!

أعنى أن معدلات الإنجاب، والزيادة اليومية والشهرية والسنوية فى مجموع السكان، معروفة ومعلنة سلفا منذ أكثر من عشر سنوات! ـ وفى المسائل السكانية بوجه أخص، ليس هناك سر خفى ولا مفاجأة غير متوقعة، اللهم إلا إذا حدثت كارثة طبيعية غيرت مسار الحياة فى البلاد، أو تفشى وباء لا قدر الله، فأهلك النسل والحرث. فيما عدا ذلك، فتوقعات السكان فى كل بلد وفى كل قارة، وفى الكرة الأرضية بأسرها، معروفة لمدة عشر سنوات قادمة على الأقل، فنحن نعرف من الآن[1] أن عدد سكان مصر سنة ٢٠٠٠ سيكون سبعين مليون نسمة. والرقم الذى أدهش كثيرين هذه الأيام ـ ٥٤ مليون نسمة ـ معروف منذ أكثر من خمسة عشر عاما. وفى ملف السكان فى مصر، وجهاز التعبئة والإحصاء، بأرشيف «الأهرام» بيانات مفصلة عن توقعات السكان فى سنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠.

والأمر كذلك. فلسنا نرى وجها للدهشة أو المفاجأة فى مسألة الزيادة السكانية، وبنفس القدر فإننا نستغرب حقا تلك الدهشة التى عبر عنها البعض إزاء «اكتشاف» أن المصريين يعيشون على ٤٪ من رقعة بلادهم. لأن هذه المعلومة تدرس منذ عدة عقود فى منهج الجغرافيا للسنة الثالثة الإعدادية، ضمن كتاب «مصر والوطن العربى»!

الذى نريد أن نقوله هو أنه إذا كانت تلك معلومات «أكاديمية»، ثابتة فى كتب ومراجع الدراسات السكانية والجغرافية، فلماذا بالله عليكم نحولها فجأة إلى أخبار «ومانشتات»، كأنها أسرار تذاع لأول مرة؟!

لسنا فى مقام الحساب أو العتاب، لأن هناك ما هو أهم فى هذه النقطة. هو أن عدم

(١) فى سنة ١٩٨٩.

الانتباه إلى تلك المعلومات أو عدم الإحاطة بها، إن جاز على الصعيد الإعلامى فإنه لا يجوز على الصعيد التنموى. فهو خطأ عند الأولين وخطيئة عند الأخيرين!

ولئن كان هناك معلوم من الدين بالضرورة، يجرح سلامة اعتقاد الجاهل به، فإن هذا الذى نحن بصدده معلوم من السياسة بالضرورة، من جهله أوتقاعس فى واجباته إزاءه، فإنه يخل بالتزامه إزاء متطلبات العمل الوطنى. وبالتالى فإن الذين ينطبق عليهم ذلك القصور تجرح أهليتهم لشغل مواقع الصدارة التى يتبوءونها.

والأمر كذلك، فلسنا نحسب أنه من الصواب أن يوجه اللوم والتقريع إلى الناس لأنهم تناسلوا وتزايدوا. إنما اللوم والحساب ينبغى أن يوجها بالدرجة الأولى إلى الذين لم ينهضوا بمسئولياتهم وواجباتهم الوطنية على النحو المرجو، إزاء تلك التوقعات المعروفة سلفا، منذ عقد من الزمان على الأقل.

وإن شئنا أن نختصر الطريق، فإننا نقول إن التخطيط للتنمية هو المدخل الطبيعى والأساسى لحل مشكلة التخلف، وليس «مكافحة» تزايد السكان. ربما كانت توعية الناس وترشيدهم بأضرار الإفراط فى الإنجاب مما يدخل فى إطار التنمية فى شقها الاجتماعى، إلا أن التنمية على ذلك الصعيد لها عناصر أخرى أهم[1]. فضلا عن ذلك، فإن مجال التنمية الاقتصادية يظل هو الساحة الأوسع لخوض المعركة ضد التخلف.

ليس يكفى أن تستنفر منابر التوجيه والوعظ لتعبئ الناس ضد التزيد فى الإنجاب أو الاستهلاك، وإنما الأهم من ذلك والأولى أن تسبق تلك الدعوة سياسة للتنمية الاقتصادية تتسم بالحزم والجدية والمثابرة.

من اليسير أن يطالب الناس بتحمل مسئوليتهم تجاه ضبط الاستهلاك وتخفيف المديونية، ولكن من الصعب أن تطالب السلطة نفسها بأن تخطط وتنفذ، وبأن تضرب المثل فى خفض الإنفاق والإسهام فى تخفيف تلك المديونية. وما لم يستشعر الناس حقا أن السلطة بسلوك رموزها وإنفاقهم يضربون ذلك المثل المرتجى، فلن يجدى الوعظ ولا حملات التعبئة ولا أبواق التنبيه والإنذار.

---

(١) مثل تدريب وتأهيل الأيدى العاملة، وتربية الأجيال على قيم الإيمان المنتج، ووضع سياسة تعليمية تستجيب لمتطلبات التنمية.

ليس بوسعنا أن نستجلب شعبا جديدا تنطبق عليه المواصفات المطلوبة لاجتياز الأزمة، ولكن بوسعنا أن نضع سياسات وخططا جديدة تحقق ذلك الهدف.

والسياسات والخطط التى توضع لعلاج وعبور الفجوة الغذائية - مثلا - هى الإسهام الحقيقى والرئيس لحل مختلف مشكلات العجز الاقتصادى والتخلف. والإنجاز على هذا الصعيد هو الذى يمهد الطريق لمطالبة الناس بتحمل مسئوليتها فى أى اتجاه.

أضع خطا أحمر أو أكثر تحت كلمة **الإنجاز**، لأننا صرنا نسمع عن أننا سعينا هنا واتفقنا هناك. ووضعنا الخطط، وحشدنا الإمكانات، ورصدنا الميزانيات، وما إلى ذلك. وبات هذا المنطق يدعونا لأن نحمد الله ونرضى، ونطمئن إلى أننا نمضى بالاتجاه السليم. وهذا صحيح بصورة نسبية لا مطلقة.

فنحن لا نكف عن حمد الله فى السراء والضراء، لكن السياسة عند رجل الشارع هى إنجاز يلمسه، تماما كما أن كرة القدم هى أهداف فى نهاية الأمر. لا يكفى بذل الجهد وسلامة القصد ونبل الهدف، لأن العبرة هى بالنتيجة، بما ييسر على الناس حياتهم ويلبى احتياجاتهم الأساسية، وهى شديدة التواضع، أو حتى بما يشعرهم بأن ثمة أملا قريبا فى ذلك.

لسنا نرى موجبا للتلويح بفكرة تعقيم الرجال، التى أحسبها تتعارض مع الشرع، إلا أننا لم نفهم لماذا لم يذكر أن حكومة الهند عندما واتتها الجرأة لطرح الفكرة - التى أسقطت أنديرا غاندى فى الانتخابات لاحقا - هذه الحكومة هى التى نجحت فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح، لشعب يزيد تعداده على ٧٠٠ مليون نسمة؟!

لقد سلحها الإنجاز بشجاعة المغامرة بالدعوة إلى التعقيم.

□ □ □

زميلنا الكبير الذى كتب ملوحا بما أسماه «الحل الهندى»[١] كان منصفا ومصيبا فى نقطة أخرى. إذ ذكر فى مقاله المنشور بمجلة المصور[٢] أنه «قبل اتخاذ أى إجراء لوقف نمو السكان، ينبغى أن يعاد توزيع السكان على أرض مصر. وقد نكتشف حينئذ أننا بحاجة إلى مزيد من السكان». فبينما القاهرة مكدسة بالملايين، نجد أن هناك مدنا ومحافظات بأكملها تشكو من قلة السكان وندرتهم، فى سيناء والوادى الجديد

(١) الأستاذ محمود السعدنى.
(٢) عدد ٥ من مايو عام ١٩٨٩.

والصحراء الغربية، فضلا عن المدن الجديدة: (١٠ رمضان)، و(٦ أكتوبر)، و(مدينة السادات).

هذه البقع الخالية أو الخاوية تحتاج إلى بشر يملئونها ويعمرونها، فضلا عن أن منطقة كشبه جزيرة سيناء بكل غناها وثرائها ومستقبلها المشرق، تعانى من القفر والهجران. والكثافة السكانية مطلوبة لها بشدة، ليس فقط لاستثمار طاقاتها وثرواتها الكامنة، ولكن أيضا لأسباب إستراتيجية، من صميم مقتضيات الأمن القومى المصرى، بل الأمن العربى على إطلاقه.

ما الذى يعنيه ذلك؟

هو يعنى باختصار أن هناك سوء توزيع للقوى البشرية فى مصر، وأن هناك خللا مشهودا فى الخريطة السكانية: تكدس ينوء بحمله شريط الوادى الضيق فى جانب، وفراغات تتشوق إلى البشر والعمران فى جانب واحد.

وعلى ذكر الوادى، فإن الدعوة إلى الخروج من الوادى الضيق، إلى الأراضى الشاسعة على الجانبين، ومد مياه النيل أو استثمار المياه الجوفية هنا وهناك، هذه الدعوة مما جفت حلوق الباحثين من كثرة ترديدها والإلحاح عليها.

نحن نتحدث عن مجرد التوزيع الرأسى للقوى البشرية فى داخل مصر، ولم نتحدث عن الكيفية التى يتم بها استثمار تلك القوى، والخلل الفادح الذى يشهده ذلك الجانب، والذى كان من مظاهره أن مصر التى تشكو من كثرة البشر، لجأت فى بعض الأوقات إلى استيراد بشر آخر، للعمل فى مشروعات المقاولات وبعض الحرف، وللخدمة فى المنازل، وهو الباب الذى استجلبت من خلاله مصر عمالا كوريين وأتراكا، وخبازين هنوداً، وشغالات من الفلبين!

لم نتحدث أيضا عن استثمار تلك الطاقات البشرية المصرية الفائضة، لا على الصعيد الإقليمى (فى ليبيا والسودان) ولا على الصعيد العربى، الذى يتعرض جناحه الخليجى إلى زحف متواصل من جانب العمالة الآسيوية عامة، والعمالة الهندية خاصة.

حصرنا أنفسنا فى الاحتياجات المصرية - القطرية البحتة، ولم نرتكب أيا من منكرات وآثام زماننا، فلم نتورط فى الدعوة إلى أى تعاون - التهمة «تخابر»! - لا إقليمى، ولا عربى!

على الصعيد القطرى أيضا، تعالوا نتأمل تلك الصورة التى على صفحات الأهرام القاهرية يوم الثلاثاء الماضى (٩ من مايو):

نشر زميلنا الأستاذ صلاح منتصر فى زاويته اليومية رسالة لخبير مصرى فى مصايد الأسماك، هو الدكتور صلاح الدين الزرقا، شرح فيها كيف تدهورت الثروة السمكية فى مصر خلال العقدين الأخيرين، مما أسهم فى تعميق الفجوة الغذائية التى نشكو منها، والتى نحمل زيادة النسل بمسئوليتها.

ذكر الدكتور الزرقا الذى كان كبير خبراء مصايد الأسماك بالمنظمة الدولية للأغذية والزراعة، أن مصر محسودة فى محيطها المائى الهائل الذي تبلغ مساحته ستة ملايين فدان. ومن هذه المساحة لا تحصل مصر سنويا على أكثر من كمية تتراوح بين ١٥٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف طن. بينما تضطر إلى استيراد ١٠٠ ألف طن من السمك كل سنة. وهذا الذى يستجلب كله، المحلى والمستورد، يوفر للمواطن المصرى ٤ كيلو جرامات فقط فى المتوسط، مقابل معدل يتراوح بين ١١ و ٢٠ كيلو جراما فى الدول الأخرى المنتجة للأسماك!

وبسبب ضعف إمكانات الصيد، وفوضى ممارسة هذه المهنة دون أى التزام بالضوابط والقوانين، فإن إنتاج مصايد ا لبحر الأبيض المتوسط تدهور إلى حد مفجع. فبينما كان حجم ذلك الإنتاج فى الستينيات ٣٨ ألف طن فى السنة، وصل الآن إلى ١٥ ألف طن فقط! ـ وقس على ذلك الحاصل فى بقية المصايد.

ماذا يعنى ذلك أيضا؟

يعنى بصورة مباشرة أن هناك إهدارا لثروة أخرى مهمة تملكها مصر، أدى إلى انتكاس عملية الإنتاج، رتب مزيدا من الشح فى الموارد الغذائية، ومزيدا من تفاقم الأزمة بالتالى.

إذا تتبعنا مسلسل «هدر الإمكانية» فى مجالات إنتاجية أخرى، فى مقدمتها الزراعة والصناعة، فسوف نصل إلى النتيجة ذاتها. إن هناك تقاعسا فى الجهد التنموى، مطلوب تعويضه وتغطيته عن طريق تراجع النمو السكانى. وهو ما يوحى بأن الحل الجذرى والصعب لم يطرق له باب بالقوة المطلوبة. أما الحل الثانوى السهل، الذى يعتمد منهج إلقاء الكرة فى مرمى الآخر، فهو الذى يروج له وتسلط عليه أقوى الأضواء.

لا نريد أن نقع فى محظور إنكار كل جهد يبذل أو بذل باتجاه التنمية الاقتصادية، لكن الذى ينصب عليه حديثنا هو حجم فاعلية ذلك الجهد، وثماره بالتالى، ثم كون الجهد يوظف فى الاتجاه الصحيح أم لا؟

قد تعجبنا مهارة اللاعبين ولياقتهم وأخلاقهم، لكننا مضطرون إلى حساب نتيجة المباراة بما تحقق من أهداف سجلت فى الشباك، وأمكن احتسابها بالأرقام!

□ □ □

مسألة الاستهلاك الزائد التى شملتها عاصفة الاحتجاج والإنكار الرسمى، وثيقة الصلة حقا بالنمو السكانى المعروفة معدلاته سلفا كما قلنا، والذى من واجبات الحكومة أن تتحسب لمواجهته بالتخطيط والتنمية. لكن للقضية وجها آخر يكشف عن خلل فى الواقع المصري ينبغى عدم التهوين من شأنه.

استهلاك القمح - علة العلل - هو الذى يجسد هذا الخلل ويشير إليه. فمشكلة القمح لا تكمن فقط فى أن الناس تزايدوا، ولكنها تكمن أيضا فى أن القرية المصرية التى ظلت طوال عهودها مكتفية في غذائها وخبزها، تحولت من منتجة إلى مستهلكة. بعدما كانت القرية تزود المدينة ببعض ما تنتجه، أصبحت عبئا على المدينة بما تستهلكه.

هذا الخلل الهيكلى الخطير ضاعف من استهلاك القمح، فضلا عن أنه غدا مؤشرا لميلاد مشكلة أخرى تتمثل فى تغير أنماط الاستهلاك فى المجتمع المصرى، وتحول خلاياه المنتجة إلى طاقات مستهلكة وسالبة.

الذى نريد أن نقوله إن اختزال مشكلة التخلف فى كثرة الإنجاب والاستهلاك، تشخيص يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، فإلقاء الكرة فى مرمى الأهالى خطأ فى التقدير والتوجيه، لأن مكانها الحقيقى ينبغى أن يظل فى مرمى الحكومة، لا يبارحه حتى تنهض بمسئولياته وواجباتها أولا. وبعد ذلك لن تجد صعوبة لا فى دعوة الأهالى، ولا فى استجابتهم - والله أعلم!

لغم مصرى اسمه « البطالة »!

يدهش المرء حقا، كيف نجلس هكذا هادئين مطمئنين فى مصر، وتحتنا جميعا ذلك اللغم الكبير الذى اسمه «البطالة»؟!

لقد أصيب مهندس شاب بمرض نفسى اسمه «الذهان»، من جراء تعطله عن العمل، ويأسه من مستقبل لم ير فيه علامة إشراق أو بارقة أمل. لما تقصيت الأمر، فوجئت بأن سجلات نقابة المهندسين فى القاهرة، تشير إلى أن هناك ٢٢ ألف مهندس قاعدين في بيوتهم بغير عمل. قلت: إذا كان هذا هو شأن المهندسين، فما بال غيرهم من خريجى العلوم والحقوق والآداب والتجارة؟!.. ألجمنى الرقم الآخر، الذى تتحدث عنه سجلات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. والذى يشير إلى أن عدد العاطلين فى مصر يقترب من ثلاثة ملايين نفر، وأن معدلات البطالة تضاعفت فى الفترة ما بين منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات.

قلت على الفور: هذه ليست قضية بطالة، لكنها قضية أمة معرضة للخطر!

كانت هذه العبارة، باستثناء كلمة «البطالة»، قد وردت فى سياق التقرير الذى أعدته اللجنة الأمريكية لإصلاح التعليم، الذي نشر فى عام ١٩٨٣م، بعنوان: خطاب مفتوح إلى الشعب الأمريكى - أمة فى مواجهة الخطر - حتمية التغيير.

وقصة هذه اللجنة أن الأمريكيين فوجئوا بأن الاتحاد السوڤييتى (السابق) سبقهم إلى إطلاق القمر الصناعى «سبوتنيك»، مما أحدث صدمة قوية لدى مختلف الأوساط المعنية بمستقبل الأمة. إذ كان إطلاق «سبوتنيك» علامة على تفوق للسوڤييت فى هذا الميدان، اعتبر بمثابة إنذار للأمريكيين، القوة العظمى المقابلة، المطمئنة إلى ضمان تفوقها على السوڤييت.

كان أول ما فعله الأمريكيون أن اتجهوا إلى السياسة التعليمية، ليفتشوا فيها عن مصدر الخلل، وسبب ذلك التخلف. شكلوا فى عام ١٩٨١ لجنة رفيعة المستوى ضمت ثمانية عشر عضوا من أعلام الباحثين وأهل الخبرة فى مجالات التربية والصناعة والسياسة العامة. وبعد عشرين شهرا أصدرت اللجنة تقريرها الشهير، تحت العناوين التى أشرنا إليها، وضمنته توصياتها لإصلاح نظام التعليم الذى به تستطيع الولايات المتحدة أن تستعيد السبق والتفوق، وذاعت من التقرير عبارة تقول: لو قامت قوة معادية بفرض نظام تعليمى متدنى الأداء، لكان ذلك سببا كافيا لإعلان الحرب! - وفى مستهل التقرير جاءت تلك العبارة التى استخدمناها توا، وفيها ذكر مُعدُّوه أنها ليست قضية مدارس، ولكنها قضية أمة معرضة للخطر!

فكرة التقرير، وعناوينه وتوجهاته الأساسية، كانت أول ما استعدته عندما أتيح لى أن أتابع مختلف جوانب مشكلة البطالة فى مصر، منذ أطلَّت خيوطها من خلال الرسائل التى أتلقاها من القراء فى شتى الموضوعات.

قصة المهندس الشاب الذى أصيب «بالذهان»، رواها أبوه فى رسالة تلقيتها منه. فى أعقاب مقال نشر لى تحت عنوان «أجراس الخطر»، حاولت فيه أن أسلط الضوء على بعض المؤشرات المقلقة فى الواقع المصرى الراهن، على المستويين الخاص والعام. كانت هناك خطابات تقول بصريح العبارة: لا تتعب حالك. أنت تنفخ فى قربة مقطوعة. وتساءل آخر مغتاظا ومحزونا: لمن تدق الأجراس؟!

المهندس الزراعى على العزبى، وكيل الوزارة السابق بالإصلاح الزراعى، كتب رسالة يقول فيها: إذا كانت ظاهرة الإدمان وانتشار السموم البيضاء قد أفزعتك - في مقال الأجراس - فهناك كارثة أخرى راقدة فى حياتنا تتمثل فى بطالة المتعلمين من خريجى الجامعات، «فالبطالة إهدار لطاقات البشر، وباب للإدمان، ومصدر للجريمة التى يتسع نطاقها وتتنوع فنونها فى مصر عاما بعد عام، ومؤشر سلبى لمستقبل لا يعلم احتمالاته غير الله» - وأضاف: إن أجراس الخطر التى أطلقتها لا يكفى أن ندقها بين الحين والآخر. بل يجب أن نقرعها كل يوم، ليل نهار، لتوقظ النائمين قبل فوات الأوان.

لاحظت أن ثمة رسائل عدة تشير بقوة إلى ذات المشكلة - البطالة - وكيل وزارة آخر، لم يذكرا اسمه، قال إنه يتلقى طلبات للتوظف فى أى عمل من مهندسين شبان تخرجوا منذ أربع وخمس سنوات، وهو ما أثار انتباهه ودهشته، فضلا عن قلقه

الشديد، لأن له ابنا يدرس الهندسة الآن، ويتوقع له أن ينضم بعد عامين إلى طابور العاطلين!

غير أن رسالة الأب الذى أصيب ابنه بمرض «الذهان» كانت تجسد مختلف جوانب المشكلة. لم يذكر الرجل اسمه، لكنه اكتفى بالتوقيع فى نهاية الخطاب بكلمتى «أب متألم». وقد روى القصة على النحو التالى:

هو موظف محال إلى المعاش، والزوجة موظفة بالأوقاف. له ثلاثة أبناء تخرجوا فى الجامعة، وتصور أن تخرجهم سينهى صفحة المشقة المضنية التى عانى منها طيلة حياته، ليوفر لهم متطلبات المعيشة والتعليم. الثلاثة لم يجدوا عملا بعد تخرجهم. لزموا البيت عدة سنوات. اثنان اشتغلا فى وظفة حراس ليليين. الثالث ـ المهندس ـ «كان أملنا فى مستقبله أفضل، سواء لطبيعة تخصصه الذى توهمنا أنه تخصص رفيع لا يخيب أمل حامله، أو لأنه كان وديعا وتقيا وبارا. لكنه بدوره لم يجد عملا. زملاؤه اشتغلوا، كل حسب ثقل واسطته. من كانت واسطته وزيرا فما فوق عين فى البنوك والشركات الاستثمارية، أو فى شركات البترول، التى تعطى موظفيها رواتب مرتفعة، نصفها بالدولار الأمريكى. من كانت واسطته دون درجة الوزير، عمل فى القطاع العام والبنوك الوطنية والهيئات الحكومية الأقل درجة. أما «الغلابى» أمثالنا، فمكتوب عليهم أن ينتظروا قرارات التعيين التى تصدرها اللجان الوزارية للقوى العاملة. وهذه اللجان يبدو أنها لم تجتمع منذ عدة سنوات».

طال الانتظار بالابن المهندس، فبدأ بالانطواء والجلوس بمفرده. لم يعر الأب الأمر اهتماما فى البداية، لكنه لاحظ بعد عدة أشهر من انطواءاته أنه بدأ يهذى ويقوم بكلام غير مفهوم، ويأتى بحركات غير طبيعية. عرضه على أخصائى الأمراض النفسية، الذى قال إن الابن مصاب بمرض الذهان... «صعقت. فقد خسر الولد مستقبله وخسرت أنا ابنى، الذى سهر طويلا، وكافح سنوات عدة ليحصل على مجموع مرتفع، يحقق به حلمه فى أن يصير مهندسا. ولما صار، كانت تلك نهايته»!

لم يكن هذا هو الخطاب الوحيد الذى يروي قصة مهندس متعطل. لكن الخطابات تعددت بصورة دفعتنى إلى محاولة تقصى الأمر فى نقابة المهندسين بالقاهرة، لأعرف حجم المشكلة، وهل هى حالات فردية، أم أنها ظاهرة عامة.

هناك وجدت الصورة على النحو الذى ذكرت، والذى تجاوز حدود البطالة المقنعة للمهندسين إلى نسبة عالية من البطالة الكاملة. استشعرت فى النقابة أن الأمر أجل من أن يتجاهل، سواء لأن رقم البطالة بين المهندسين كبير ومخيف، أو لأنه يعبر عن حالة عبثية فى الواقع المصرى لا يمكن فهمها. فالمهندسون دعامة مهمة للتنمية فى أى مجتمع يريد أن يعبر حاجز التخلف وفجوته. وبالتالى فيفترض أنهم بين أهم السلع رواجا فى مصر الحاضر والمستقبل، لكن الأمر جاء على خلاف ذلك تماما!

دعت نقابة المهندسين إلى مؤتمر حاشد لبحث مشكلة البطالة بين شبابها، ضحايا العبثية واللامنطق. وبعدها عقدت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة مؤتمرا آخر لبحث ظاهرة البطالة فى مصر بوجه عام.

□ □ □

إذا جاز لى أن أصنف ما تلقيته من خطابات فى الموضوع، فقد أميز بين ثلاثة مستويات للبطالة:

● مستوى نعرفه، وكنا نشكو منه حتى أواخر الستينيات، ويتمثل فيما يعرف بالبطالة المقنعة. وهى التى تتمثل فى جموع الخريجين الذين يعينون فى مختلف المواقع، حيث لا عمل يؤدونه، وفى بعض الأحيان لا مكان لهم من الأساس، لا مكتب ولا مقعد! - والذين كتبوا إلى من هؤلاء، قال بعضهم إنهم يذهبون إلى «أعمالهم» مرة فى أول كل شهر لقبض الراتب. وقال آخرون إنهم يجلسون فى إحدى الطرقات (فى محافظة سوهاج)، وقال فريق ثالث إن رؤساءهم يلزمونهم بالتوقيع فى ساعتى الحضور والانصراف، فيجيئون فى الصباح، ثم يغادرون مقر العمل إلى الشارع، ويحضرون بعد الظهر للتوقيع فى ساعة الانصراف!

● مستوى المتعطلين تماما، من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، من أمثال المهندس الشاب الذى أصيب «بالذهان»، وهؤلاء هم بمثابة «الحالة القصوى». وقد تلقيت من أحدهم خطابا بتوقيع «مصرى ميت». والتوقيع كاف فى الإشارة إلى مضمونه، الذى تجاوز حالة الإحباط واليأس، إلى النقد المر والنظرة السوداوية لكل ما هو قائم.

«لقد فقدنا الشعور بالانتماء» - «لم نعد نثق فى أحد أو نصدق أحدا» - «كيف ينتج الشعب، وهو يرى جهده وعرقه يسرق وينهب؟! - كيف ينتج، وهو يرى الغنى

الفاحش فى جانب، وآخرين يبحثون عن بقايا الخبز وسط القمامة فى جانب آخر»؟!ـ على هذا المنوال مضى خطاب المصرى الميت!

• مستوى المؤهلين الذين اضطرتهم ظروف الحياة وضغوطها إلى البحث عن أى مورد لتوفير لقمة الخبز. خريج العلوم الذى اشتغل فى محل لتصفيف الشعر، وزميله الذى لم يجد مكانا إلا فى ملهى ليلى. وخريج الزراعة الذى عمل فراشا فى فندق، وخريج التجارة الذى التحق بمقاول للبياض. وخريج الآداب الذي عمل سائقا على جرار ميكانيكى. ودارس الرياضة البحتة الذى كتب يقول إنه يخفى عن زملائه أنه يعمل «تليفونجى»ـ عامل بدالة ـ ودارس التاريخ الذى صار يرتزق من غسيل السيارات، بعدما رشحه زميل دفعته ـ الحاصل على تقدير جيد جدا ـ «وفقه الله» فى العمل «مناديا» فى موقف للسيارات ـ والوصف من عنده ـ أما الذين انضموا إلى الجالسين على الأرصفة فى بعض الميادين الكبيرة التى يلتقى فيها عمال التراحيل، والذين عملوا فى المقاهى والمطاعم، والذين اشتغلوا حراسا للبنايات وأنفارا لدى مقاولى البناء، هؤلاء وهؤلاء، حدث عنهم ولا حرج.

جميعهم نحوا الشهادات جانبا، وأسقطوا من أعمارهم سنوات الدراسة الجامعية الأربع أو الخمس، وشقوا طرائق متعددة، بدءوا من نقطة الصفر يتعرفون على أصول المهنة أو الحرفة. طرقوا تلك الأبواب بعد انتظار التعيين فى الوظائف الحكومية الموعودة طوال ثلاث أو أربع أو خمس سنوات، ولما يئسوا، حولوا وجهتهم وأكثرهم فى سن الخامسة والعشرين. ولو أن أى واحد منهم سلك ذلك الطريق فى وقت مبكر لكان له شأن آخر عندما يبلغ ذلك العمر.

□ □ □

لاحظت فى خطابات المتعطلين وذويهم أمورا خمسة:

ـ أنهم جميعا يعتبرون أن الحكومة مسئولة عن تعيينهم وتأمين مستقبلهم. وهو التزام أخذته الحكومة على عاتقها فى مصر فى مرحلة الستينيات، فى ظروف مغايرة تماما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتحاول الآن أن تتحلل منه، ولكنه بقى راسخا فى الوعى العام. على الأقل فى قاع المجتمع المصرى، حيث الشرائح الفقيرة ومحدودة الدخل.

ـ أن الوظيفة الحكومية مازالت تشكل هدفا لدى هؤلاء. لا لأنها توفر دخلا أو أملا، فقد باتت تؤمن الكفاف بالكاد، ولكن لسببين آخرين. أولهما أنها أحد ركائز الاستقرار، من حيث إن الموظف ضامن لدخل يأتيه كل شهر مع الحوافز والمكافآت، حضر أم لم يحضر، تقاعس أم أنجز. وثانيهما أن الوظيفة صارت عند البعض بابا للتربح والكسب الإضافى، سواء من الأبواب غير المشروعة فى نطاق العمل، أو من الأبواب المشروعة خارج العمل. والفساد الإداري معين على الأولى، بينما التسيب الوظيفى معين على الثانية. إذ بات ممكنا أن يعمل المرء فى وظيفة حكومية، بينما هو فى الوقت ذاته مندوب لشركة فى القطاع الخاص، أو عامل فى مقهى أو متجر، أو سائق على سيارة أجرة!

ـ أن الحرفة ما زالت عملا يخجل الجامعي من أدائه. وبعض الذين كتبوا فى هذا الصدد ـ منهم ـ كانوا يقولون ما خلاصته أن الزمن جار عليهم، حتى تدهور بهم الحال واحترفوا! ـ ولولا الضغوط المعيشية القاسية، لفضّل الواحد منهم أن يبقى عاطلا، عن أن يحترف هذه المهنة أو تلك. غير أن المرء لا يستطيع أن يتجاهل أيضا حجم الضغوط الأسرية التى تنمى شعور الخجل عند أولئك الخريجين. أعنى أن الأهل ـ الآباء والأمهات بالدرجة الأولى ـ يندبون حظهم ويلعنون الزمن، الذى بدد حلم كل واحد منهم فى أن يكون ابنه موظفا محترما، فإذا به ينتهى إلى عامل نظافة أو سباكة!

ـ أن الكل يتطلعون إلى السفر للخارج. يسعون إلى الهجرة أو يبحثون عن عقود عمل. وهم لا يمانعون من الاشتغال هناك فى أحط المهن والأعمال، يقبلون ذلك بصدر رحب، لأنهم ـ من ناحية ـ سيكونون بعيدين عن الضغوط الاجتماعية التى تلاحقهم فى مصر. ثم لأنهم يعرفون أن تلك الأعمال هى المحطة الأولى وليست الأخيرة. أى أن لديهم «أملا» فى أن «يترقوا» إلى وظائف أخرى بعد سنة أو ثلاث أو خمس. أما فى مصر فالأمل مفقود والحلم موءود!

ـ أن هذه الجموع يتعذر تصنيفها ضمن قوى المجتمع المنتجة. حتى الذين يحترفون منهم، إما أنهم يعتبرون الأعمال التى يمارسونها مؤقتة وعارضة، حتى يأتى «الفرج» من أى اتجاه، وإما أن طبيعة ما يؤدونه من أعمال لا تدخل ضمن المهن المنتجة بأى معيار. من قبيل ذلك: الخدمة فى المقاهى والمطاعم وغسيل السيارات «والنداء» عليها، وتوزيع عينات ومنتجات شركات القطاع الخاص.

□ □ □

أول ما يرد على الذهن من تفسيرات مشكلة البطالة، هو أنها ثمرة حالة الركود الاقتصادى أو الكساد القائمة حاليا، والتى هى نتاج تراكمات عديدة بعضها عالمى، وبعضها محلى. غير أن ذلك يظل أحد التفسيرات، وليس التفسير الأوحد للمشكلة، أو قل إن ذلك هو التفسير الأيسر، الذى تقدمه البيروقراطية لتبرر به التخلى عن مسئولياتها أو عجزها.

لأهل النظر رأى آخر. والبحوث التى قدمت إلى مؤتمرى نقابة المهندسين وكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، حافلة بالاجتهادات والرؤى الغنية، التى تشكل إسهاما طيبا فى فهم المشكلة ومحاولة حلها. فى بحث ممتاز حول «المناخ الثقافى والبطالة»، للدكتور ممدوح عبد الحميد فهمى، أستاذ الرياضيات والفيزياء بهندسة القاهرة، تعريف للبطالة بأنها تعبير عن فشل المجتمع فى أن يحول طاقاته الحيوية إلى قوى تنفعه فى تحقيق أهدافه.

فى بحث آخر حول «الاختيار التكنولوجى والبطالة»، ذكر الدكتور أحمد حسن مأمون، مدير البحوث بقطاع النقل البحرى، أنه من أعجب المفارقات أن تحدث البطالة بين المهندسين فى دولة نامية، وهى تأخذ بأسباب التنمية والتقدم، لأن المعروف أن إحدى المشكلات الكبرى التى تعوق التنمية هى نقص عدد المهندسين عن احتياجات التنمية. أما أن يكون الأمر على العكس من ذلك، فذلك مؤشر خطير يحتاج إلى الدراسة والتحليل.

أضاف الباحث أن الركود الاقتصادى ليس هو سبب البطالة بين المهندسين كما قد يبدو لأول وهلة، لأن هناك دلائل قوية تشير إلى أن مشكلة البطالة تنبئ عن وجود تصدع قوى فى البنية الصناعية، تظل البطالة أحد مظاهره.

الدكتور سيد دسوقى رئيس قسم الطيران بهندسة القاهرة، قال فى بحث عميق حول «التعليم والبطالة»: إن مشكلة البطالة فى مصر هى فى الحقيقة «مشكلة غياب الفلسفة والمنهاج للتنمية الراشدة.. فنحن نتبنى عالم أشياء لم نخطط لصنعه، ولم نتعلم لبنائه. إنها بصراحة غياب دور العقل، أى دور الدولة»!

لسنا نبالغ إذا قلنا إن بحوث مؤتمر نقابة المهندسين بوجه أخص، كانت بمثابة محاكمة للواقع الاقتصادى والاجتماعى الثقافى، ودعوة ملحة إلى مراجعة عناصر ذلك الواقع، ليس فقط لحل مشكلة البطالة، ولكن أيضا لنزع الفتيل من اللغم الكامن فى قلب المشكلة!

من مجموع البحوث التى قدمت إلى المؤتمرين، نستطيع أن نستخلص مواضع للخلل نوجزها فيما يلى:

• خلل فى سياسة التعليم يفصل بين ما يتلقاه الشباب ويؤهل له، وبين احتياجات الواقع ومتطلباته، كأن فلسفة التعليم وبنائه ومراحله تنتمى إلى مجتمع آخر يعيش مشكلات مغايرة ويخطط لأهداف لا علاقة لنا بها. وفيما قدرته إحدى الأوراق المقدمة، فإن «نقطة الانطلاق فى عملية الإصلاح هى ضرورة ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة التنموية». وهو ارتباط نفتقده، وتحقيقه يحتاج إلى ثورة حقيقية فى التعليم، لا تتم إلا فى ضوء دراسة متأنية تحكمها المصالح العليا، وليس الأهواء العارضة.

• خلل فى سياسة التدريب وتأهيل الحرفيين، يتمثل فى وفرة الإمكانات والهياكل المعدة لمباشرة هذه الوظيفة، وانعدام فاعلية تلك الإمكانات والهياكل. وقد سمعت من أحد خبراء التدريب أن الإمكانات المتاحة الآن فى مصر، تسمح بتدريب وتأهيل الشعب المصرى بأكمله خلال عشر سنوات، ولكن هذه الإمكانات فشلت فى أن تؤدى رسالتها، فظلت الفجوة كما هى بين كفاءة البشر واحتياجات المجتمع فى مختلف الاتجاهات.

• خلل فى البنية الصناعية والإنتاجية عموما، من شواهده أن الصناعة المصرية التى بدأت رحلتها منذ حوالي ٦٠ عاما (منذ سنة ١٩٣٠م) ما زالت تعتمد على العالم الخارجي. فنصف مستلزمات الإنتاج تستورد من الخارج. وحصة الصناعات التحويلية (فى معناها الضيق) كانت تمثل فى الخمسينيات حوالى ١٣ أو ١٤٪ من الناتج المحلى، وبعد ثلاثين عاما (فى الثمانينيات) لم تتجاوز تلك النسبة ١٧٪. والبحث الذى قدمه الدكتور مختار هلودة، رئيس جهاز التعبئة والإحصاء، إلى مؤتمر المهندسين حول الموضوع شهادة جديرة بالدراسة فى هذا الصدد.

• خلل فى نسيج القيم الاجتماعية والإنتاجية السائدة. فقيم المرحلة، تفرز لمصر «إنسانا ليس عائلا، وإنما عالة، مستهلكا وليس منتجا، كتلة لا طاقة، وكما لا نوعا»- وهذا المنطوق استخدمه الدكتور حامد الموصلى أستاذ هندسة الإنتاج بجامعة عين شمس، فى بحث مهم له يدعو إلى دخول مفهوم التنمية الذاتية فى المجتمعات المصرية المحلية. قيم «العالة» هذه تفشت فى ظل مرحلة التفسخ الاجتماعى والاقتصادى الذي صاحب الانفتاح، فيما بين السبعينيات والثمانينيات. وأسهمت فى إفساد المناخ

الثقافى، الذى غاص فى محيطه الدكتور ممدوح عبد الحميد، وبين فى بحثه حقيقة الخلل والعلل فى بنية القيم السلبية فى الواقع المصرى.

البحوث كثيرة، والفحوص بغير حصر، حتى لم يعد فى الأمر غموض أو التباس. وأكثر ما نخشاه أن يظل منهج التصدى للمشكلة ماضيا على درب البحث والفحص والتمحيص، لا يتجاوزه. وكأن القائمين على هذا الأمر من أصحاب مدرسة البحث للبحث، وليس البحث للحل. وكأنما كتب علينا أن ندور فى فلك الكاتب المصرى الشهير بين التماثيل الفرعونية، بحيث نؤدى نحن دور الكاتب، ويؤدى غيرنا دور الفاعل!

إن الأمر أجل من أن يترك ليتفاقم عاما بعد عام، وإنما هو بحاجة إلى مواجهة جذرية وشجاعة. فالمثلث البغيض الضاغط على قلب مصر، المتمثل في التضخم والمديونية والبطالة، لن يرخى قبضته ولن يفض حصاره الكئيب، بعقد المزيد من المؤتمرات وأكداس البحوث ونداءات الساسة أو استغاثاتهم.

إن عملا كبيرا وشاقا ينتظر أولى الحزم والعزم. ولذا فإننا لا نجد فى التعبير عن مرادنا أبلغ وأوجز من تلك العناوين التى تصدرت التقرير الأمريكى الذائع الصيت. فنوجه الخطاب المفتوح إلى الشعب المصرى، وننقل ما تلا ذلك من كلمات: أمة فى مواجهة الخطر-و.. حتمية التغيير!

هل وصلت الرسالة؟!

دفاعنا الأخير فى خطر!

آثر ضابط الشرطة عالى الرتبة أن يتابع مباراة كرة القدم، فتخلف عن مهمة الحراسة التي كلف بها، الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف إلى هروب المتهم الأول فى قضية اغتيال الدكتور المحجوب، التى هى أهم قضية سياسية فى مصر الآن.

أثبتت «الأهرام» تلك الواقعة فى التقرير الذى نشرته صبيحة الأحد ٢١ من إبريل عام ١٩٩١. فى المتابعات اللاحقة، تبين أن الضابط الأصغر لم يقم بواجبه فى حصر عدد المتهمين الذين كانوا معه. وأن أمين الشرطة حاول استخدام المسدس فى مطاردة من هرب، لكن الرصاصة لم تنطلق منه، وأن الشرطى المجاور للمتهم كان أعزل بغير سلاح، فغدا عاجزا عن فعل أى شىء. وإذا صحت تلك المعلومات المنشورة، فمعنى ذلك أن كل الذين أنيطت بهم مهمة الحراسة قصروا فى أداء واجباتهم، من الضابط الكبير إلى الشرطى الصغير! ـ وهو ما يشير إلى أن المسألة لم تكن تقصيرا فرديا، وإنما كانت قصورا عموميا!

عندى مائة قصة من هذا القبيل، عبثية كلها للأسف، لكنها تشهد بأن ثمة انهيارا ملحوظا فى قيم الالتزام والأداء بمصر، تتفشى آثاره فى مختلف المجالات والاتجاهات. وإذا كانت واقعة هروب المتهم فى القضية السياسية قد لقيت حظا أكبر من الاهتمام، لأسباب مفهومة، فإن خطورة القصص الأخرى أنها صارت جزءا من الحياة اليومية يمارس على مساحات عريضة من المجتمع، وتتآكل فى ظله أنساق القيم الإيجابية يوما بعد يوم. الأمر الذى يهدد جذور العافية فى جسم الأمة، ويبدد أملها فى النهوض، فضلا عن التقدم.

فعندما ينفلت الأمر على ذلك النحو الذى مر بنا فى قِطاع تقوم شرعيته على الانضباط الصارم، فلابد أن ينبهنا ذلك إلى أن جراثيم التسيُّب قد مرت بما لا حصر له من المؤسسات، حتى وصلت إلى تلك الدائرة الحساسة.

ضع يدك الآن على أى خلية من خلايا الجسم، وستفاجأ على الفور بأن أعراض انهيار القيم الإيجابية تعشش فى جنباتها. فى المستشفى والمدرسة والجامعة والمصنع والإدارة الحكومية. عدد ما شئت من مؤسسات أو مرافق، وفتش فيها عن قيم الانضباط والإتقان والجد والمثابرة والإنجاز والمعرفة والتفوق، ستكتشف بعد حين أنك تبحث عن سلع لا تتوافر فى «السوق» إلا نادرا! - وأن نقائضها تتقدم بامتياز ملحوظ ومؤرق!

قيل لى إن مرضى غرفة الإنعاش كانوا يتركون دون أى رعاية طيلة فترة الإفطار فى شهر رمضان، وإن بعضهم كان يترك حتى السحور، وهم الذين يفترض أن تراقب حالاتهم دقيقة بدقيقة على شاشات تليفزيونية خاصة. وروى جماعة من أهل المرضى أنهم كانوا يستغيثون كل يوم طالبين النجدة، لإنقاذ مرضاهم من مخاطر الموت المفاجئ، لكنهم لم يصادفوا مرة أحدا يستمع إلى استغاثتهم: لا طبيب ولا صيدلى ولا مساعد ولا ممرضة.

عندما يحدث ذلك فى مستشفى استثمارى مرموق فى القاهرة، فلنا أن نتخيل الحال فى المستشفيات الحكومية الأخرى فى العاصمة وبقية المدن، ولنا أن نتصور حجم المأساة فى الوحدات الصحية بالقرى النائية.

وعندما اطلعت على محتويات ملف لما يحدث فى الجامعات، بين بعض المديرين والعمداء والأساتذة، خصوصا فى مجالى الانتهاكات العلمية والمخالفات الإدارية والمالية، أذهلنى الذى رأيت، وأقفلت الملف بسرعة، لأن الرائحة كانت تزكم الأنف وتكاد تصيب المرء بالإغماء!

وعندما قيل لى فى بلدة «حدائق حلوان»، التى تبعد عن القاهرة عشرين كيلو مترا، إن مدخل البلدة الرئيسى ظل مغلقا طيلة سبع سنوات كاملة، بسبب حادث ترتب على حفريات المجارى، قلت إن المسئولين عن الأمر يستحقون أن يعطوا الجائزة فى أى مسابقة عالمية حول «موات الضمير»!

وعندما قال مسئول مرة إن «القانون فى إجازة»، ورفض آخر تنفيذ حكم المحكمة العليا لأن جهازه «سيد قراره»، وتكررت حالات انتهاك القوانين من جانب بعض الوزراء، والتحايل عليها من جانب وزراء آخرين، ثم شاع بين الناس أن من الوزراء من امتنع عن الامتثال لحكم القضاء لسبب أو آخر. ظننت أن أمثال تلك الحوادث

بدت فى حينها مجرد ممارسات جانحة، ولكنها كانت فى حقيقة الأمر معاول متلاحقة مسددة إلى قيم احترام القانون والنظام، التى هى الركن الركين فى بناء الدولة الحديثة.

□ □ □

لا أريد أن أعدد أو أستطرد. خصوصا وأننى على يقين من أن كل مواطن مصرى لديه كم مماثل من الوقائع والقصص، وربما كان منها ما هو أكثر إثارة وفجيعة. إنما أردت فقط أن أستلفت النظر إلى أن حادث الهروب الذى وقع كان بمثابة الجزء الذى ظهر من جبل الثلج، وأن تحت السطح الكثير الذى لم تسلط عليه الأضواء.

لسنا إذن بصدد «حادث» أخل بالانضباط المفترض فى جهاز الشرطة فقط، وإنما نحن فى مواجهة «ظاهرة» اجتماعية تحتاج إلى مواجهة أشمل وأعمق، وما يهمنا هنا هو «إثبات الحالة» على ذلك النحو أولا، ثم الاجتهاد فى تحقيق أسبابها ثانيا. مع التنبيه إلى أن الأمر يستحق أن يجرى من حوله حوار أوسع، لأنه يتعلق بالبنية الأساسية التى تقوم عليها نهضة الأمة.

هو حديث مُمضّ وثقيل على النفس، فى المرحلة الراهنة خصوصا. حيث يستشعر المصريون درجة عالية من الإحساس بالذات، فى أعقاب حملة المديح والإشادة بالخصال الحميدة التى أحاطت بمصر خلال الأشهر الماضية، مرسلة من الأطراف التى استحسنت موقف القاهرة من أزمة الخليج. وهو الموقف الذى جاء - فى شق منه - كاشفا عن عمق حضارى معتبر، ومستجليا بعض السجايا الطيبة التى تشرِّف كل شعب.

خطابنا الإعلامى لم يقصر فى إبراز الثناء والإطراء، والمبالغة فيهما، حتى شط آخرون وتجاوزوا حدود الزهو إلى مشارف المن. وذهبوا فى ذلك إلى اعتبار الموقف المصرى عجيبا فى زمانه وفريدا فى بابه. وقد أساءوا من حيث لم يحتسبوا عندما أعطوا انطباعا للآخرين كأن السجايا التى امتدحوها مما لا عهد لمصر به، وكأنها «محدَثة» فى النهوض بالواجب أو الالتزام بشرف الموقف إزاء الأشقاء العرب!

ونحن لا نريد أن نقلب صفحة الإشادة بالمناقب، لنعرض صفحة تعداد المثالب. لكننا نتعامل مع الصفحتين باعتبارهما وجهين لحقيقة واحدة. وفى بلد بحجم وعمق مصر، من الطبيعى أن تتعدد الأوجه وتتدرج الألوان. وما هو إيجابى لا ينفى أن للسلب وجوده، والعكس صحيح.

ولكى نضبط مسار الحوار، فإننا ننبه إلى أمور بذاتها هى:

• أننا نتحدث عن النصف الفارغ من الكوب حقا، لكننا لا ننفى أن ثمة نصفا مليئا له دوره فى الإرواء وجدارته بالاعتزاز. ونحن نعتبر أن تكثيف الضوء على الخصال الحميدة ينبغى ألا يصرف انتباهنا عن الأمراض والآفات التى تهدد خلايا الجسم. ونذهب فى ذلك إلى أن صحة أى جسم لا تتحقق بالهتاف لحسن الطلعة ونضارة الوجه وبروز العضلات، وإنما تكون بتحصين الجسم ضد الأمراض، واستئصال كل داء يصيبه أولا بأول.

• أننا عندما نركز على انهيار قيم الأداء والالتزام فى مختلف القطاعات، لا ننفى أن ثمة خلايا حية وواعدة فى قطاع الإنتاج بوجه خاص. وتجربة مدينة «العاشر من رمضان» الصناعية - مثلا - تلمع فيها إشراقات تجدد فينا الأمل وتبعد شبح اليأس. على ذلك فحديثنا منصب على القاعدة التى تحتمل الاستثناء بطبيعة الحال.

• أن الانهيار الذى تزعمه ليس وليد الساعة، ولا هو إفراز مرحلة بذاتها، ولكنه ثمرة تراكمات تحصلت عبر السنين. ذلك أن تداعى بناء القيم لا يتم فجأة أو فى فترة زمنية قصيرة، وإنما يستغرق عهودا وربما عقودا، وإن جاز أن تزداد معدلات التصدع فى مرحلة دون أخرى، طبقا لطبيعة المناخ المواتى والتربة المهيأة.

• أننا نؤمن بأنه ليست هناك شعوب جيدة بطبعها وأخرى رديئة. وإنما هناك شعوب تربى لترتقى فى سلم التقدم، وأخرى لا تربى، بالمفهوم العلمى للكلمة، فتهوى فى مدارج التردى والتخلف. وتلك واحدة من سنن الله فى الحياة، بمقتضاه يصنع الناس قدرهم. يغيرون من أنفسهم فيتغير واقعهم، صعودا أو هبوطا.

□ □ □

عندما أذاع التليفزيون المصرى مسلسل «ضمير أبلة حكمت»، ولقى تلك الحفاوة الواسعة من جانب الجميع، فإن أحد أهم الأسباب التى وفرت له النجاح، أنه استدعى فى وعى الناس تلك القيمة الغائبة المسماة بالضمير، والتى هى جماع قيم الأداء والالتزام الشريفة التى تعارف عليها الجميع. لا نقلل من امتياز العناصر الفنية الأخرى - التأليف والأداء والإخراج - لكننا نحسب أن الموضوع مس وترا حساسا فى أعماق الناس. فجسد لهم نموذجا يفتقدونه ويتشوقون إليه. نموذج لأداء الواجب والتفانى

فيه، الذى توارى أمام حصار الجيوش المدججة بمختلف القيم المضادة، وزحفها على العديد من المواقع المتقدمة فى مختلف الأنشطة. الأمر الذى أدى إلى تراجع جميع مفردات قاموس «الواجب» فى عالم الالتزام والأداء، وخروجها بالتالى من ثقافة المرحلة.

مما يدعو للأسف أن القضية لم تنل حظها الكافى من الدراسة العلمية، على أهميتها البالغة[1]. وبينما حققت دراسات بغير حصر ظاهرة التطرف الدينى، فإن الخلل فى القيم الاجتماعية السائدة لم يحظ بذات القدر من الاهتمام. وتفسير ذلك راجع - ربما - إلى أن التطرف الدينى أصبح مهددا للأمن السياسى بشكل خاص، الأمر الذى أعطاه أولوية مطلقة فى العناية من جانب المستويات كافة. وإزاء الاتجاه العام إلى «تسييس» كل شىء، بمعنى التعامل مع مختلف القضايا بحسابات خدمة المصلحة السياسية الراهنة، فقد تراجع الاهتمام بمشكلة خريطة القيم السائدة، التى تصب فى مجرى الأمن الاجتماعي وبالمعيار الذى ذكرناه، فإن اعتبارات الأمن السياسى كانت هى الأرجح، على ما بين المسألتين من صلة وثيقة.

وفى حدود ما نعلم، فإن دراستين علميتين تعرضتا لتحقيق مسألة القيم فى مصر. إحداهما فى الستينيات، وأشرف عليها الدكتور محمد إبراهيم كاظم عميد كلية التربية بجامعة الأزهر آنذاك. وقد أجريت لحساب إدارة البحوث بوزارة الشباب. والثانية دراسة قام بها الدكتور يوسف محمود المدرس بكلية التربية فى الفيوم، للنشر ضمن سلسلة «قضايا تربوية».

ولا مجال هنا لاستعراض تفاصيل الدراستين وما توصلتا إليه من نتائج، خصوصا وأننى تعرضت للدراسة الأولى من قبل، بينما الدراسة الثانية تحت الطباعة، ولم يتسن لى الاطلاع عليها. وإنما عرفنى بها الدكتور سعيد إسماعيل على أستاذ التربية المعروف، الذى تولى مراجعتها، باعتباره مشرفا على إصدار السلسلة، لكن أكثر ما يهمنا فى نتائج الدراستين أمور حيوية ثلاثة نكاد نستشعرها جميعا هى :

- الأمر الأول أنهما تثبتان حقيقة «الأزمة» فى القيم الإيجابية السائدة الآن فى المجتمع المصرى.

- الثانى أن الأزمة أوضح ما تكون فى مجالى «القيم المعرفية» و«القيم العملية».

(١) ذلك مؤشر آخر له دلالته!

ـ الثالث أن التدين يحقق تناميا متصاعدا بمضى الوقت.

وإذ أفضنا فى الأمر الأول، فإن وقفتنا ستكون مع الأمرين الثانى والثالث.

قال لى غير واحد من أساتذة التربية: إن قيم التحصيل والتفوق تراجعت إلى حد كبير بين الشباب. نعم، يبرز الحرص على التفوق فى امتحانات الثانوية العامة، حيث تتزايد المجاميع العالية بين الشباب عاما بعد عام. ولكن ذلك هو ظاهر الأمر فقط، لأن حقيقته هى أن أكثر أصحاب تلك المجاميع العالية لا يلحون على ذلك بدافع من الرغبة فى التفوق، ولكن بسبب أنهم يتطلعون إلى الالتحاق بالجامعات. سواء لأن المؤهل الجامعى لا يزال يمثل قيمة أدبية فى مصر، أو لأن ذلك سبيلهم للحصول على عمل، حيث تكلف الحكومة بعضهم حينا، وتتولى وزارة العمل توزيع الآخرين على الأجهزة الحكومية حينا آخر.

على ذلك، فارتفاع المجاميع ليس دليلا أكيدا على الرغبة فى التفوق، خصوصا وأن أغلب أصحاب تلك المجاميع لا يظهرون ذات القدر من التفوق فى المرحلة الجامعية. هو حرص على المكانة الاجتماعية أو الوظيفة لا أكثر.

أحد أولئك الأساتذة قال إن المناخ الراهن يقلل كثيرا من أهمية القيم المعرفية، لأنه يعطى انطباعا للجميع بأن المعرفة ليست بالضرورة سبيلا إلى التقدم والترقى، ولا هى سبيل إلى توفير معدل أعلى من الدخل.

أضاف: ثمة رسالة ضمنية صارت مستقرة فى الوعى العام تقول إنه: بغير التحصيل العلمى أو التفوق المعرفى، يستطيع المرء أن يحتل مكانة وظيفية رفيعة، ومستوى أعلى من الدخل ـ لماذا إذن يكد الشباب وينفقون سنوات طويلة من أعمارهم من أجل التحصيل أو التفوق؟!

لقد انفصلت المعرفة عن الترقى، ولم تعد شرطا لازما لبلوغ الطموح الوظيفى أو الاقتصادى. حتى أصبح مثيرا للانتباه أن نسبة البطالة بين الأميين أقل منها بين الجامعيين، بل صارت دخول الأميين أعلى بكثير من دخول المتعلمين!

قال تربوى مخضرم: إن رفع شعار المفاضلة بين «أهل الثقة وأهل الخبرة»، وتقديم الأولين على الآخرين، كان إعلانا مبكرا على الجميع بأن الولاء والطاعة أهم من المعرفة. وإذا تذكرنا أن ذلك الحوار جرى فى مصر منذ ثلاثين عاما، فلنا أن نتصور

الرحلة التى قطعها تراجع قيم المعرفة، حتى وصلنا الآن إلى المشهد المحزن الذي نحن بصدده.

□ □ □

القيم العملية تأثرت بهذا المنطق - فإزاء تراجع قيم التحصيل والجد والتفوق، وتقدم قيم الكسب والوجاهة والثراء السريع والمحسوبية، كان من الضرورى أن ينعكس ذلك كله على الواقع. فلماذا يجهد المرء نفسه فى إنجاز عمل ما، إذا ما كان ميسرا له أن يحقق ذلك الإنجاز بضربة حظ واحدة؟! ولماذا يراهن الواحد على شقاء سنين، بينما بواسطة نافذة يستطيع أن يخطف الفرصة ويحقق المراد؟!

لقد انهارت قيمة «الإتقان» فى القيم العملية، حتى لم يعد أحد يتقن شيئا. لا الباحث ولا الموظف ولا الصانع ولا الزارع. فالإتقان يحتاج إلى جهد، والجهد يحتاج إلى وقت، وتحت ضغط الرغبة العارمة فى الكسب السريع، فأمثال تلك الشروط تعد مضيعة للوقت. إذ الوقت أثمن من أن يضيع فى الإتقان! - وفضلا عن هذا وذاك، فثمة رسالة أخرى مستقرة فى الوعى العام، ملحقة بالرسالة السابقة، تقول أيضا: إن الإتقان ليس شرطا للتقدم. تكفيك «الفهلوة» والثقة ومتانة العلاقات العامة!

نكتفى بهذين المثلين لنخلص إلى أننا إذا واجهنا تصدعا فى قيم المعرفة والقيم العملية على ذلك النحو، فمعنى ذلك أننا بإزاء إشارات حمراء قوية، وجرس إنذار عالى الصوت، يدعونا إلى الانتباه أولا، ثم التحرك السريع ثانيا.

تنامى القيم الدينية يشكل فى ظاهره مفارقة تستدعى المراجعة. حيث يفترض أن اتساع محيط التدين يؤدى بالضرورة إلى مزيد من الترويج للقيم الإيجابية فى المجتمع. لكننا نتصور احتمالين فى تفسير المفارقة. أحدهما أن يكون ذلك التدين منقوصا بطبيعته، من حيث إنه محصور فى المساجد ومنعزل عن الواقع[1].

الاحتمال الثانى أن ضغوط الواقع السياسية والاقتصادية، خلقت مناخا يتعذر على التعاليم الدينية اختراقه أو تغييره، باعتبار أن البذرة الصالحة لا تنبت زرعها المرجو ما لم تتوافر لها التربة المواتية.

---

(١) لاحظ أن ثمة تعبئة إعلامية واسعة كانت تحض على ذلك.

ذلك يقودنا مباشرة إلى السؤال الأهم : ما العمل؟

الدراستان اللتان ذكرناهما، وكل أهل الاختصاص الذين ناقشتهم يقولون فى صوت واحد : التربية هى الحل[1]!

لكن الجميع يحذرون من الخطأ فى فهم الإجابة. فالتربية فى النهاية ليست مسئولية وزارة بذاتها، ولكنها مسئولية كل مؤسسات الدولة السياسية والثقافية والإعلامية. وهى فى ذات الوقت جزء من تصور لمشروع النهضة الذى يلبى طموح الأمة وأشواقها. إذ قبل أن نربى أجيالنا، فلا بد أن نعرف : نربيهم على أى أساس؟ ومن أجل ماذا[2]؟

ثم إن التربية ليست فقط تعاليم تلقن، ولكنها أيضا سلوك يحتذى ومناخ صحى يتنفس فيه الناس، يساعد على نمو القيم النبيلة، وازدهارها. واحتكار السلطة يصادر ذلك كله، ويشيع مناخا سلبيا تترعرع فى ظله مختلف القيم السلبية. ولأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، فإن النماذج والمثل العملية والأجواء التى تشيع من جراء ذلك، تصبح أكثر فاعلية من المواعظ، وإن كانت بنصوص القرآن ذاته.

لما سمعت هذا الكلام قلت لمحدثى : إذا طبقنا تلك المعايير على الواقع، فستكون النتيجة مفاجأة تصدم الجميع : إذ ليس أسوأ ما فى الأمر أن ثمة انهيارا فى أنساق القيم الإيجابية بالمجتمع، لأن الأسوأ هو أنه ليس هناك أحد يربى أحدا!

إن خط دفاعنا الأخير فى خطر محقق!!

---

(١) أحدهم لاحظ أنه بعد دمج وزارتى التعليم العالى والعام فى مصر حذفت كلمة «التربية» التى اقترنت دائما بالتعليم، وصار اسمها وزارة التعليم فقط!

(٢) فى هذا الصدد ذكر الخبراء أن المدارس والمناهج فى وضعها الحالى عاجزة عن أن تنهض بأى دور حقيقى فى التربية. وقال أحدهم: إن إسقاط تلك الوظيفة من عنوان وزارة التعليم هو تصرف لا شعورى يعبر عن لحظة صدق نادرة!

بين بولاق الدكرور وباريس!

هاتان القصتان اللتان جرت وقائعهما فيما بين بولاق الدكرور ـ الضاحية القاهرية ـ وباريس، فيهما خلاصة كل الذى نريد أن نقوله فى تحرير أزمة «المساءلة»، التى لا نمل من القول بأنها «فريضة غائبة»، إذا لم تستحضر من أى باب وتلوح فى كل موقع، فلن يستقيم لنا أمر أو ينصلح حال.

□ القصة القاهرية سنختصرها فى مشاهد ثلاثة، هى عبارة عن نصوص نشرتها جريدة «الأهرام» ضمن أخبار الحوادث الداخلية فى أيام ثلاثة على النحو التالى:

● المشهد الأول (١٤/ ١١/ ١٩٩٤): أخطرت النيابة العامة بوفاة طفل فى الثانية عشرة من عمره، من نزلاء مؤسسة الأحداث ببولاق الدكرور، إثر إصابته بحالة صرع مستمرة أودت بحياته، دون أن يبادر أحد من الأطباء المنتدبين لرعاية هؤلاء المعاقين ذهنيا لنجدته[١]. وحدثت مفاجأة حين انتقل وكيل النيابة لمعاينة جثة الطفل عيد أحمد كامل، حيث اكتشف أن أجزاء كبيرة من جسمه قد التهمتها الفئران المقيمة فى المؤسسة، فى غفلة من المسئولين. وكشف التحقيق عن أن الطفل يقيم بالمؤسسة منذ ٨ أشهر، وأنه يعانى من حالة صرع مزمنة، وقد أصيب فى الساعة الواحدة صباحا بحالة صرع مستمرة أدت إلى وفاته. كما قرر الطبيب المنتدب للمؤسسة فى صباح اليوم التالى أنه عقب وفاة الطفل، قام بعض المسئولين عن الدار بنقل جثته إلى غرفة مجاورة لعنبر الأطفال لحين التصرف فيها. وتبين أن الفئران تسللت إلى الغرفة، والتهمت أجزاء من رأسه وجسده. أمرت النيابة بندب طبيب شرعى لتوقيع الكشف الطبى على جثة الطفل لبيان سبب الوفاة، واستدعاء المسئولين عن المؤسسة لسؤالهم.

الزميلة حنان بكرى التى كتبت الخبر أنهته بعبارة قالت فيها: هذا بلاغ إلى وزارة الشئون الاجتماعية لاستبيان حالة الإهمال المتفشية داخل إحدى المؤسسات التابعة لها، والتى يذهب ضحيتها أطفال لا حول لهم ولا قوة.

---

(١) ثبت فى التحقيق أن الطفل ظل مدة عشر ساعات يعانى من أزمة الصرع.

● المشهد الثانى: بعد ٤٨ ساعة - فى ١٦ / ١١ / ١٩٩٤ -: أكدت الدكتورة آمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية عدم وجود شبهة إهمال فى حادث وفاة الطفل عيد أحمد كامل، بمؤسسة الأحداث ببولاق الدكرور، وأن الوفاة نتيجة هبوط حاد فى الدورة الدموية والتنفسية، وليست نتيجة التهام الفئران لأجزاء من جسده. وقالت الوزيرة إن الطفل التحق بالمؤسسة بناء على أمر تنفيذى، وهو مجهول الاسم والهوية. إضافة إلى أنه كانت تنتابه نوبات صرع اشتدت عليه قبل الوفاة بأسبوع، حيث كان يعالج. وأكدت أن النيابة أمرت بنقل الجثة لتشريحها، وجاء فى تقرير الطبيب الشرعى أن الوفاة بسبب هبوط حاد بالدورة الدموية، فأمرت النيابة بدفن الجثة فى مقابر الصدقة.

● المشهد الثالث (يوم ٢٠ / ١١)، استمعت النيابة إلى أقوال مدير مؤسسة الأحداث الضالين ببولاق الدكرور. فى حادث وفاة الطفل عيد أحمد كامل. . فى التحقيقات قرر مدير المؤسسة أن نظامها يمنع أساسا قبولهم للأحداث الضالين المصابين بحالة الصرع، إلا أن إدارة تصنيف الأحداث لا تقوم بالكشف الطبى الدقيق على الأطفال عند توزيعهم، وتكتفى بالكشف الطبى الظاهرى، بالتالى فإن المسئولين عن المؤسسة لا يكتشفون مرض الأحداث إلا بأخرة، بعد التحاقهم بها. قرر أيضا أنه بالنسبة لوجود الفئران والقطط بالمؤسسة فهو «أمر عادى»، ناتج عن أن المؤسسة توجد فى منطقة عشوائية، وأنه خاطب جمعية التأهيل المهنى للمعوقين بالجيزة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، منبها إياهم إلى أن المؤسسة توجد فى مكان غير صحى بسبب قربها من مصرف صحى وسوق للخضراوات، وطالب بنقلها إلى مبنى آخر. وبرر قصور الإصلاحات بالمبنى بأن المؤسسة جهة حكومية تعتمد على الإعانات، وهى محدودة وغير كافية.

بعد ذلك، اختفت أخبار القضية من صفحة الحوادث، حيث لم يعد فيها ما يستحق النشر. ولم يحاسب أحد على الإهمال فى الكشف على الطفل المريض عيد أحمد كامل، ولا على تركه لمدة عشر ساعات وهو يعانى من الصرع دون إنقاذ، ولا على إلقائه فى غرفة تعرض فيها جسده الغض لنهش القطط والفئران، ولا على وجود تلك الحيوانات التى توحشت فى مبنى للأحداث، ولا على وجود المبنى فى المكان الغلط. وبعد أن نفت وزيرة الشئون الاجتماعية شبهة الإهمال فى القضية، وأبرأ مدير مؤسسة الأحداث ذمته بقوله إنه أبلغ المختصين بسوء أحوالها ولم يتحرك أحد، ومن ثم اعتبر

وجود القطط والفئران المتوحشة بها «أمرا عاديا» . . وبعد دفن الطفل المعقور والمجهول في مقابر الصدقة ، فإن الخطوة الطبيعية التالية هى دفن القضية برمتها ، وإسدال الستار عليها تماما فى نهاية المطاف!

□ □ □

□ □ القصة الباريسية تلتقى مع القصة المصرية فى محورين هما : الإنسان والمسئولية . وقد تتابعت أحداثها منذ عشر سنوات ومازالت مستمرة حتى الآن ، لأن القضاء لم يقل كلمته الأخيرة فى تحديد المسئولية عنها بعدما اتسع نطاق التحقيق حتى شمل أكبر الرءوس فى السلطة .

بدأت القصة فى الفترة بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . حين استخدمت بعض المراكز الصحية دماء ملوثة بفيروس «الإيدز» فى إسعاف أعداد من المحتاجين والمرضى . وتبين أن المركز الوطنى الفرنسى لنقل الدم كان على علم بتلوث الدماء التى يجرى توزيعها ، لكن مسئوليه أهملوا فى تقرير إعدام تلك الكميات وحظر التعامل بها .

كانت نتيجة ذلك الاستهتار والإهمال ، أن أصيب ١٢٠٠ شخص بمرض فقدان المناعة (الإيدز) ـ توفى منهم حوالى ٣٠٠ حتى بداية العام الحالى .

اشتكى المصابون وأسر الضحايا إلى القضاء ، حيث رفعوا قضية فى سنة ١٩٩١ على المسئولين فى وزارة الصحة . استغرقت التحقيقات والمداولات سنتين ، إلى أن أصدرت محكمة الاستئناف حكمها بالسجن على مدير مركز نقل الدم ، الدكتور ميشيل غاريتا ـ لمدة أربع سنوات ، مع غرامة قدرها ١٠٠ ألف دولار . كذلك صدر حكم بسجن مساعديه الاثنين ، أحدهما لمدة أربع سنوات والثانى لمدة سنتين .

غير أن الذين رفعوا الدعوى لم يكتفوا بإدانة الثلاثة والحكم عليهم بالسجن . وقال بعضهم إن أى قاتل لفرد واحد يحكم عليه بالسجن لعشرات السنين ، فكيف يمكن أن يكون العقاب على قتل ٣٠٠ شخص هو أربع سنوات فقط؟! ـ كما أنهم احتجوا على اتهام مدير المركز ومساعديه بالغش والتسميم فقط ، وقالوا إنهم قتلة وليسوا غشاشين .

أهم من ذلك أن أسر الضحايا والجمعيات الأهلية التى تضامنت معهم اعتبروا أن حصر التهمة فى ثلاثة أشخاص هو نوع من التهوين من شأن الجريمة ، وأن المسئولين الكبار ينبغى أن يحاسبوا أيضا ، لأنهم مسئولون عن السياسة التى أدت إلى تلك

النتيجة، واستندت فى ذلك إلى أن الحكومة التى رأسها دوران فابيوس - القائمة آنذاك - عملت على خفض موازنة الإدارة العامة للصحة بمبلغ مقداره حوالى ستة ملايين فرنك فرنسى (أكثر من مليون دولار)، واستخدمت هذا المبلغ لتمويل مشروعات أخرى، منها المركز الدولى للمعلوماتية.

هذا الخفض أدى إلى إضعاف موارد الأجهزة الصحية ومنها مركز نقل الدم، الأمر الذى دعا المسئولين عن المركز إلى الإحجام عن إعدام الدماء الملوثة، واستمرار صرفها للناس. وهناك قرائن تدل على أن وزارتى الشئون الاجتماعية والصحة أبلغتا بالموقف ولم يتحرك المسئولون فيهما.

إزاء ذلك، قدم ١١ بلاغا إلى السلطة القضائية طالبت بمحاسبة رئيس الحكومة فابيوس، ووزير الصحة السابق إدمون أرفيه، ووزيرة الشئون الاجتماعية السابقة جورجينا دوفوا.

على صعيد آخر، أثير الموضوع أثناء مناظرة تليفزيونية مع الرئيس فرانسوا ميتران، فرفض الحديث عن أسماء السياسيين الذين يتحملون المسئولية عن الحادث، لكنه قرر أمام الجميع أنه ينبغى معاقبة: «كل من ينبغى أن يعاقب عن هذه المأساة المريعة».

قال الرئيس أيضا: إن محاكمة السياسيين[1] أمام المحكمة العليا، ينبغى أن يتم بعد تعديل مادتين فى الدستور يعتريهما نوع من الخلل، لأنهما تمزجان بين تهمة الخيانة العظمى والجرائم العادية التى يمكن أن يرتكبها المسئولون خلال مزاولتهم لعملهم.

لم تمض أسابيع على هذا الكلام حتى تقدمت الحكومة إلى البرلمان باقتراح تعديل مادتى الدستور، وتمت إجازة التعديل ضمن إصلاحات دستورية أخرى، وأصبح من الممكن بعد ذلك تشكيل المحكمة العليا، ومن ثم استدعاء رئيس الحكومة والوزيرين السابقين لتحديد مسئولية كل منهم عن الأسباب التى أدت إلى توزيع الدم الملوث، وإصابة ١٢٠٠ مواطن فرنسى به.

فى الصيف الماضى دعى الثلاثة لسماع أقوالهم أمام المحكمة العليا، وثار جدل حول توجيه تهمة «التسميم» إليهم. وكان موضع الجدل هو التكييف القانونى لفكرة «التسميم»، حيث رأى المدعى العام فى المحكمة أن المقصود به هو الاعتداء على حياة شخص آخر، دون توافر نية القتل. وقد غضبت وزيرة الشئون الاجتماعية السابقة جورجينا دوفوا لدى سماعها بذلك، وقالت إنها تهمة غير معقولة، «لأنه لا يمكن بحال تصور وزراء فى فرنسا كانت لديهم نية الإيذاء»!

---

(١) يقصد رئيس الوزراء السابق ووزيريه الاثنين.

لم تقل المحكمة كلمتها الأخيرة بعد، لأن ملف القضية لا يزال مفتوحا، والجدل حولها لا يزال مستمرا. مع ذلك فإن مشاهد القصة التى تتابعت حتى الآن هى أكثر ما يهمنا فى الموضوع.

أعنى أنه لا يهمنا حكم المحكمة كثيرا فى اللحظة الراهنة، وإنما نحن معنيون بالمسار الذي اتخذته القضية بدءا بمحاسبة الصغار وانتهاء بمساءلة الكبار.

□ □ □

سيقول قائل إن الضحية فى حادث بولاق الدكرور هو شخص واحد، طفل معوق مجهول الأب والأم وليس له «صاحب»، بينما ضحايا حادث باريس هم ١٢٠٠ شخص، مات منهم ٣٠٠، وهؤلاء لهم صوت وأهل. ولا بد أن يضيف آخر: إن حادث بولاق الدكرور فردى واستثنائى لا ينبغى أن يقاس عليه أو يعتد به.

أجادل فى النقطتين، مقررا أن المسألة ليست فى شخص واحد، ولا هو حالة استثنائية. برغم ذلك فإن المصير البشع الذى لقيه الطفل عيد أحمد كامل، حتى وإن كان حالة استثنائية، هو حدث يصدم الضمير العام ويستفزه، سواء فى ذاته أو فى صداه لدى الدوائر البيروقراطية، التى حاولت أن تنفض أيديها من الموضوع. إذ حينما يترك مواطن فى ضعف طفل معوق يعانى من أزمة الصرع مدة عشر ساعات، ثم يتحول إلى جثة هامدة تفترسها الفئران والقطط، ويحدث ذلك فى مؤسسة حكومية، فينبغى ألا يمر الحدث بسهولة، ولا ينبغى أن يهون منه أى أحد، والتفريط فى حساب المسئولين عن الواقعة هو جريمة بحق المجتمع بأسره.

فى القرآن الكريم: **﴿أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا﴾** [١]. وفى التعقيب على الآية ذكر صاحب «المنار» أن قتل النفس بغير حق اعتبر قتلا للناس جميعا «لأن الواحد يمثل النوع فى جملته. فمن استحل دمه بغير حق، يستحل دم كل واحد كذلك لأنه مثله. فتكون نفسه ضاربة بالبغى لا وزارع لها من ذاتها ولا من الدين».

هو كلام معناه فى حالتنا أن المصير الذى لقيه الطفل «عيد» ينتظر كل مواطن آخر يوما ما، وبصورة ما. فالذى جرى له لم يكن مقصودا به شخصه الضعيف والعاجز، ولكنه كان تعبيرا عن موقف من الإنسان ذاته.. الإنسان الذى لم يجد سلطة تحميه فافترسته الفئران والقطط مطلقة السراح فى ذلك المجتمع الصغير والبائس.

---

(١) المائدة: ٣٢.

أزعم فوق ذلك بأن حادث بولاق الدكرور ليس استثنائيا، ولكنه إعلان مأساوى عن انهيارا قطاع الخدمات فى المجتمع. ولئن أشار استهلال الخبر الذى نشره الأهرام فى ١٤/ ١١ إلى أنها «مأساة تتكرر كثيرا داخل مؤسسة الأحداث فى بولاق الدكرور»، فإننا نستطيع بثقة تامة أن نعمم الكلام بدرجات متفاوتة على غيرها من مؤسسات الأحداث والملاجىء والمصحات والمستشفيات العمومية، بل ومرفق الخدمات التى تقدم للناس على إطلاقه.

بطبيعة الحال، فإنه بوسع أى واحد أن يشير إلى موقع بذاته لكى يثبت أنه مبرأ من التهمة التى أدعيها. ولست أختلف معه فى ذلك، لأننى أشهد بذلك وأقر بأن مثل هذه النماذج موجودة لا ريب، غير أنه فى مقابل كل نموذج من ذلك القبيل هناك عدة مئات تنطبق عليها مواصفات مؤسسة الأحداث فى بولاق الدكرور.

يكفى أن يطلع المرء على ملف «المستشفيات» أو «مؤسسات الأحداث» فى أرشيف أى صحيفة لكى يرى فيه كيف تجلى انهيار قطاع الخدمات بصورة مذهلة، تصدم العين وتفطر القلب وتعذب الضمير.

لقد رجعت لمن أعرف من الأطباء الممارسين، فقالوا: إن وجود القطط والفئران المتوحشة فى المستشفيات بات أمرا عاديا لا غرابة فيه. وحدثونى عن تعدد حالات افتراس القطط للأطفال حديثى الولادة، خصوصا الذين ينقلون إلى غرف الرعاية الخاصة لسبب أو آخر. وقال أحدهم: إن القطط التهمت طفلين قبل حين فى مستشفى كبير للأطفال بالقاهرة، وإن ذلك إذا حدث فى العاصمة فينبغى أن نتوقع حدوث أضعافه فى الأقاليم البعيدة. أضاف آخر أن الطفل عيد «محظوظ» لأن قصته خرجت إلى الصحف، فعرف خبره واضطرت بعض الجهات للتحرك والتحقيق، حتى إذا لم يتوصل التحقيق إلى شىء محدد. وهناك حالات أخرى بغير حصر تلقى نفس المصير، لكنها لا تصل إلى الصحف، ومن ثم تسوى أمورها فى هدوء.

عندى ملاحظات ثلاث على ذلك المشهد المفجع هى:

● أن انهيار مرفق الخدمات لم يحدث بين يوم وليلة. ولكنه محصلة تراجعات استمرت سنين عددا، تجمعت فيها سلبيات وأمراض أجهزة الإدارة، التى ينبغى أن نعترف بأنها تأثرت إلى حد كبير بالتغير السلبى الذى طرأ على منظومة القيم فى المجتمع المصرى. لذلك فإننا لا نستطيع أن نحمل أحدا بذاته مسئولية ذلك الانهيار،

نجد مفرا من مطالبة كل مسئول بأن يتصدى له فى موقعه. بقدر ما إننا لا نجد بديلا عن محاسبة كل من يسهم فى تكريس ذلك الانهيار.

● بالتوازى مع ذلك، ينبغى أن نصارح أنفسنا بأن الأمن السياسى استحوذ على جهد الدولة وطاقتها بصورة أثرت سلبا على الأمن الاجتماعى. وبدرجة ما، فإن ظروف عدم الاستقرار التى مرت بها مصر خلال العقد الأخير كان لها دورها فى توجيه الاهتمام إلى الدفاع عن النظام السياسى، الأمر الذى أضعف دفاعات النظام الاجتماعى. وبعد أن حققت أجهزة الأمن ضرباتها الحاسمة الأخيرة للمجموعات الإرهابية، أحسب أنه قد آن الأوان لإحداث التوازن المنشود بين متطلبات السلطة وحقوق المجتمع.

● يعزز هذا المطلب أن ثمة شعورا قويا فى مصر بأن مؤسسات الدولة وأجهزتها دأبت فى الآونة الأخيرة على التفنن فى تحصيل الرسوم وجباية الأموال من المقيمين بالداخل والعاملين بالخارج، بمناسبة وبغير مناسبة. وفيما أصبحت ظهور الناس ومواردهم تنوء بمثل تلك المطالبات المستمرة، فمن حقهم أن يتساءلوا عن مردود ذلك كله على الخدمات التى تؤدى لهم. ولابد أن نتصور مدى المرارة التى يمكن أن يستشعرها مواطن يجد نفسه مطالبا بما يفوق طاقته من واجبات، بينما لا يكاد يرى أن له حقوقا من أى نوع. كأنما يراد منه أن يعطى فقط، ثم لا يأخذ فى مقابل ذلك شيئا، بل ويهان إذا ما عن له ذلك!

فى الفقه الإسلامى شىء اسمه «القسامة»، ومقتضاها أنه إذا وجد قتيل فى مكان، سئل خمسون من أهله (المعنيون بالأمر) فإن أقسموا وأقروا بأنهم ما قتلوه ولا عرفوا قاتله، ثبتت ديته فى بيت المال، (أى دفع العوض عنه من الخزانة العامة). أما إذا حدث العكس، فإنه يلزمهم دمه وتجب عليهم الدية. وفى الحالتين، فإن العوض يسلم إلى أهله، وإن لم يكن له أهل فإنها تنفق فى المصالح العامة للأمة. وهى فى حالتنا هذه مؤسسات رعاية الأحداث مثلا.

ترى، من يدفع دية الطفل عيد أحمد كامل، قتيل الإهمال وضحية مهانة الإنسان؟

وإزاء المصير البشع الذى تعرضت له جثته، فإننا نطالب فوق الدية بحساب الخمسين مهملا الذين أقسموا بأنهم ما قتلوه وما عرفوا قاتله!

ولنا فى القصة الباريسية أسوة حسنة!

فى بيتنا شرخ!

نريدها مصارحة لا محاكمة، والتماسا للحقيقة لا تراشقا بالتهم والإدعاءات. بغير ذلك، فإننا سنخرج من محنة الزلازل كما كنا قبلها، ولن تعنى الكارثة شيئا بالنسبة لنا، وستعود «ريمة» إلى جميع عوائدها القديمة!

كل كارثة كاشفة، ومن قلب الشر الذى نكره، قد تنفجر ينابيع الخير، كما فى خطابنا القرآنى. وعند أهل الصين فإن كلمة «الأزمة» لها معنيان. فهى قد تعنى المصيبة أو الورطة، وقد تعنى الفرصة. هى مصيبة إذا استسلمت لها، وهى فرصة إن تعلمت منها واعتبرت.

وإذا ما أردنا أن نستخلص الخير ونهتبل الفرصة، فسبيلنا إلى ذلك هو التدبر والمراجعة، الأمر الذى لا يتوافر إلا على أساس من المكاشفة والمصارحة. من ثم فلا مفر من إيراد مجموعة من الاعترافات التى ترشح «شروخا» بذاتها فى واقعنا تحتاج إلى علاج سريع، حيث اجتماعها هو بمثابة شرخ كبير، لا يعطل المسيرة فقط، ولكنه يجهض الحلم أيضا:

ليس هذا أول كلام فى الموضوع بطبيعة الحال. فمنذ صدمة الزلالزل - التى تسمى «رواجف» فى بعض كتب التراث - وفيض الكلام فى المسألة ينهمر من كل باب. وقد قدر لى أن أطالع ما كتب دفعة واحدة، وعلى سبيل الجملة، لأننى كنت خارج مصر حين وقعت الواقعة. وهى غيبة لا أتمناها لأحد، حيث يعجز المرء عن أن يصف مشاعره ولا أن يصور صدمة المصريين فى الخارج عندما سمعوا بالخبر، وأدرك كل واحد منهم أن أهله وبلده فى خطر وأى خطر. ثم عندما أصاب الشلل خطوط الاتصال الهاتفى مع الدول العربية خاصة، فهام مئات الألوف من المصريين ذاهلين فى الشوارع طوال الليل يتسمعون الأخبار من إذاعات الدنيا، ويتلمسون «خطا» يوصلهم بالوطن الذى صار

فى لحظة أبعد من نجوم السماء، وصوَّرته التقارير الأولى على أنه قد شارف يوم القيامة!

□ □ □

إلى جانب الكلام الجاد والمسئول الذى كتبه بعض أهل الرأى، ومنه استنفدت فى هذا المقال، فقد كانت هناك تعليقات أخرى محملة بمؤشرات يتعذر تمريرها دون وقفة ضبط ومراجعة وتحرير، بها نستفتح الاعترافات التى دعوت إلى إيرادها. وما عندى فى هذا الصدد أحصره فى نقاط ثلاث هى:

● أن البعض حاول أن ينقل المناقشة من الواقع إلى الغيب، فمن قائل إن الزلازل كانت عقابا من الله، ومن قاطع بأن ذلك «إفك وبهتان»، وإنها ليست عتابا أو حسابا[1]! وبصرف النظر عن الحجج التى استند إليها كل طرف، فأحسب أن مبدأ نقل الحوار إلى مستوى تحرى الحكمة الإلٓهية، هو فى حد ذاته ظاهرة غير صحية. لأنه بمثابة خوض فى أمور ليس فى متناول البشر إثباتها، ناهيك عن أنها تحيل الحوار إلى محاكمة يتبارى خلالها الادعاء فى إثبات التهمة، بينما يعمد المحامون إلى ردها ونفيها للفوز بالبراءة.

ومن وجهة النظر الإيمانية، فإن الكون لا يتحرك عبثا أو مصادفة، ولكن هناك إلٓها يدبر شأنه ونواميس تحركه. وما يحل بالناس من نوازل له رسالته وحكمته، التى تتراوح بين التنبيه أو التحذير أو الامتحان أو العقاب. وليس هناك انفصال بين الحكمة الإلٓهية وبين الأسباب، فرب الكون الذى يقدر المشيئة هو الذى يحرك الأسباب، ومن ثم فالإيمان بقدر الله لا يسقط الأسباب العلمية من الاعتبار، كما ظن بعض الكاتبين، ولكنه يقيم صلة بين القدر والسبب، ويعتبر أن الأسباب مسخرة لخدمة الأقدار، وأن الحكمة الإلٓهية صانعة هذه وتلك، قد يدركها الناس وقد لا يدركونها.

وحين نذهب إلى أننا لا نستطيع أن نقطع بحقيقة الحكمة الإلٓهية الكامنة وراء الزلازل، فذلك لا ينبغى أن يعنى بأى حال أن تلك الحكمة غير قائمة. وحيث لا نستطيع أن نتثبت من طبيعة وحدود الرسالة الإلٓهية، فيكفينا أن نتلقاها عند حدها الأدنى، ونعتبرها دعوة للانتباه والإفاقة. وما المراجعات التى تترى منذ وقعت الواقعة إلا مقدمات لتلك الإفاقة المرتجاة. وإذا ما أخذت تلك المراجعات مأخذ الجد فسيكون

---

(١) المصور: ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٢.

ذلك إعلانا عن أن الرسالة وصلت، وحققت مرادها، وفى ذلك خير كثير للحاضر والمستقبل.

• أن آخرين انبروا للدفاع عن الحكومة وإثبات أنها أدت واجبها على أكمل وجه، واتهمت الناقدين لها بمختلف التهم التى وصلت إلى حد التشكيك فى الانتماء والوطنية. وإذ نذكّر بأن الحكومة ليست الوطن، وأن المزايدة فى مسألة الوطنية هذه بمثابة لغة مرذولة فى الحوار ينبغى أن يستعلى عليها أهل الرأى، فإن الأمر يقتضى التنويه إلى أمرين:

الأمر الأول أن بعض النقد والاتهام الذى جرى توجيهه ينصب فى جوهره إلى مجمل الأداء الحكومى، وليس على حكومة بذاتها، فالحديث عن التسيب مثلا ليس موجها إلى الحكومة الراهنة أو إلى سابقتها، ولكنه موجه بالدرجة الأولى إلى تراكم السياسات المتبعة منذ رفعت راية «الانفتاح» فى الساحة المصرية، قبل عشرين عاما تقريبا.

الأمر الثانى أن السلطة ليست شيئا واحدا، ولكنها شرائح ودرجات. وربما أدى المسئول الأول والثانى والثالث ما عليهم بمنتهى الكفاءة، ولكن الحاصل أن هناك جهازا بيروقراطيا له سجله الحافل بقتل المبادرات وإهدار مصالح الناس، وهو المسئول عن اغتيال «الثورة الإدارية» التى دعا إليها الرئيس السادات قبل أكثر من عشر سنوات، حتى كان بيانها الأول هو بيانها الأخير!

لأجل ذلك، فليس هناك ما يبرر تلك الحساسية التى تنتاب البعض عند الحديث عن موقف الحكومة وأدائها.. لأن ذلك قد يعوق مسار المراجعات المنشودة، ولنتذكر قولة عمر بن الخطاب الشهيرة: رحم الله امرأ أهدى إلىّ عيوبى!

• أن نفرا من المثقفين فشلوا فى الارتفاع إلى مستوى مسئولية الحوار فى المرحلة الراهنة، وانتهزوها فرصة لتصفية حسابات الخلافات السياسية بينهم وبين الأطراف الأخرى. وإذ عمد البعض إلى غمز الإسلاميين الذين يروجون لما أسماه أحدهم بالفكر «الخرافى» (وهو طعن بالدين فى حقيقة الأمر!)، فإن أغرب ـ أو أسخف ـ ما قرأته فى هذا الصدد كان قول أحدهم: المشكلة الخطيرة الآن أن بيننا اليوم تياراً سياسيا قويا.. يدعو إلى استعادة الماضي وإلى الحضارة الصحراوية التراثية وارتداء الجلابيب البيضاء، ورفض التكنولوجيا والغرب وإنجازاته. وهؤلاء يحاولون دفعنا بقوة إلى الخلف.

هؤلاء المعادون للتحديث، بدعوتهم الخطيرة تلك، يريدون أن نبقى فى مجال الخطر، مهددين بالقتل، وأن تظل نسبة ضحايانا مائة إلى واحد[1]!!

أرأيت مكمن الخطر وأصل الداء والبلاء، الذى أدركه صاحبنا الهمام، واعتبره سببا فى هدم القرى وإسقاط العمارات وقتل مئات الضحايا؟!

إن بعض إخواننا الذين يدافعون عن العقل والعلم والموضوعية، يسفرون عند الاختبار العملى عن وجه شديد الازدراء لكل ما يزعمون الدفاع عنه، وما هذا النص الذى أوردناه إلا شهادة دامغة تثبت ما نقول. وعندنا من أمثالها الكثير، الذى أرجو أن نطالعه ونتأمله يوما ما.

□ □ □

إن شئنا الاعتراف بعد ذلك، فسنجد أمامنا قائمة من العورات التى كشفت عنها الزلازل، وتعين تسليط الضوء عليها، وتلك مهمة تصدت لها وما زالت أقلام عديدة منذ «الاثنين الأسود». ولذا فإن ما نسوقه هنا هو من قبيل «الجرد» مع بعض الإضافات «والتركيبات» المحدودة..

• فلا مفر مثلا من الاعتراف بأن قطاع الإسكان على وجه الخصوص يمثل حالة نموذجية لإهدار القانون فى مصر، وما جميع المخالفات التى تنشر الصحف تفاصيلها على الناس كل صباح، إلا تعبير عن ذلك العدوان المتواصل على القانون، فعندما يقضى القانون مثلا بأن ارتفاع البناية لا ينبغى أن يتجاوز عرض الشارع المطلة عليه بما يعادل مرة وربعا، ثم تقام بناية فى «زقاق» بحى «باب الشعرية» القاهرى، بما يعادل ثمانية أضعاف عرض الشارع(٢)، فمعنى ذلك أن القانون منح إجازة فى ذلك الحى. وإذا حدث ذلك فى زقاق شعبى، فينبغى ألا يستغرب تكراره فيما لا حصر له من الشوارع الصغرى والكبرى فى المدن.

وإذا كانت شركات القطاع العام تحديدا هى التى ابتدعت تجاهل القانون فى مدينة «نصر»، وسار على دربها الآخرون من بعد، فمعنى ذلك أن عدم احترام القانون ليس مقصورا على الأفراد فقط، وإنما القطاع العام «رائد» فيه أيضا.

---

(١) الأهالى - ٢١/ ١٠/ ١٩٩٢.
(٢) الأهرام - ٢٢/ ١٠.

ولأن قطاع الإسكان ليس هابطا من السماء ولا هو فى جزيرة معزولة، فإن ما يمارس فى محيطه ليس إلا صورة مما يمارس فى قطاعات أخرى كثيرة، منها يتكون المجتمع المصرى. وإذا ما تتبعنا الخيط إلى آخره فسنواجه بحقيقة أن احترام القانون لا يمثل قيمة أساسية فى واقعنا، وإنما هو أمر تطوعى شديد المرونة، يحتمل الاجتهاد والتأويل، ويجوز لكل ذي صفة أو جاه أن يخترقه، كل حسب نفوذه ووجاهته.

• لنعترف أيضا بأن الجهاز الحكومى يعانى من فساد كبير. فكأن مخالفات البناء التى حدثت فى المنازل والمدارس، مدفوعة الثمن. وإذا كان كثرة من المقاولين بلا ضمير، فإن الذين أشرفوا عليهم ووقعوا معهم العقود واستلموا منهم البنايات، موظفون تم شراء ضمائرهم. وإذا أدركنا أن بنايات كثيرة يتم تنفيذها «بالإسناد المباشر»، خلافا لما تقضى به الأصول المرعية، فذلك باب آخر يورط مسئولى الأجهزة التنفيذية فى شبهات قوية، ولا يبعدهم عن نطاق التواطؤ والاتهام.

وإذا ما أدركنا أنه لم تعد هناك معاملة تنجز فى دوائر الحكومة إلا بمقابل - دعك من الاستثناء - فإن الأمر يقتضى بحثا جادا عميقا عن الأسباب التى أدت إلى تفشى الفساد على ذلك النحو. وهو فساد لم يعد مقصورا على صغار الموظفين ومحدودى الدخل، بل إنه امتد إلى كبارهم أيضا. وللعلم، فإن جميع الوزراء والمسئولين المصريين الذين التقوا بالمستثمرين العرب والأجانب، سمعوا منهم شكوى مرة من هذه المشكلة.

• لنعترف أيضا بأن ثمة إهمالا وتراخيا يفوقان الوصف فى أداء الأجهزة الحكومية. فما معنى أن يكون فى القاهرة منذ عشرين عاما أكثر من مائة أثر إسلامى مهدد بالسقوط وبحاجة إلى صيانة، ثم لا تتحرك الأجهزة إلا عندما يقع الزلزال، وتصبح تلك الآثار على وشك الانهيار؟! وما معنى أن يصدر قرار بهدم ٢٢٤ منزلا فى حى «الشرابية» خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، ولا ينفذ منها إلا قرار واحد؟ وما معنى أن تصدر آلاف الأحكام فى قضايا المديونية وغيرها تنتظر التنفيذ سنوات وسنوات، حتى يضطر أصحاب المصالح إلى الاتفاق المباشر مع مسئولى الأجهزة التنفيذية على تحصيلهم لحقوقهم، نظير عمولات بنسب معينة؟!

• لنعترف كذلك بأن مصر تعانى من مشكلة إسكان رهيبة، لا تتمثل فقط فى شح المساكن وندرتها، بل تتمثل أيضا فيما كشفت عنه البيانات الرسمية الأخيرة من أن ٦٠٪ من مساكن الأحياء الشعبية فى القاهرة متصدعة وآيلة للسقوط. وإذ نذكِّر هنا بأن البيانات التى قدمت إلى مجلس الشورى تشير إلى أن مليون إنسان فى القاهرة لا

يعيشون فى المساكن، فينبغى أن نخلص إلى أننا بحاجة إلى إعادة نظر شاملة فى عموم سياسة الإسكان.

وإزاء بروز هذه الحقيقة فلا يسعنا إلا أن نعترف أيضا بأن اتجاه سياسة الإسكان إلى بناء المدن السياحية الفاخرة على الساحل الشمالى، ربما كان إنجازا عمرانيا عظيما، لكنه يظل خطأ سياسيا فادحا. حيث ما كان لإحدى وزارات الدولة أن تصرف جهدها إلى ذلك الميدان، بينما تواجه البلاد أزمة طاحنة فى الإسكان، وخللا مخيفا فى ذلك القطاع، تبدى أخيرا. ولئن قيل إن الدولة لم تربح فيما أقامته من مشروعات، فإننا نذكّر بأن تلك ليست وظيفة الدولة ولا رسالتها، وكان حريا بوزارة الإسكان أن تترك مهمة إنشاء القرى السياحية للقطاع الخاص وللشركات الاستثمارية، وأن توجه اهتمامها لمصالح السواد الأعظم من الناس، وليس لأجل قلة من الأثرياء والمترفين وأصحاب الوجاهات والنفوذ.

● يدعونا ذلك إلى تسجيل اعتراف آخر خلاصته أن حظ الطبقة المتوسطة والفقراء فى مصر من الاهتمام، منذ لاحت سياسة الانفتاح فى السبعينيات، هو فى تراجع وانكسار مستمرين. ونموذج المبادرة إلى إنشاء القرى السياحية وإهمال آلاف المساكن القديمة والآيلة للسقوط يعزز ما نقول. حيث لا نعتبر الأمر مجرد نزعة راودت المسئولين عن التعمير والإسكان، وإنما هو فى جوهره انعكاس لاتجاه عام وفلسفة هيمنت بالتدريج على مسار الأداء الحكومى.

لقد وجهت تلك السياسات «الانفتاحية» ضربة قاصمة للطبقة المتوسطة فى المجتمع، الذى هى الحافظة الدائمة لتوازنه، وتعمق الخلل حتى انضمت أغلبية الطبقة المتوسطة إلى الطبقات الدنيا. ومن ثم، فقد اتسعت الهوة بين سقف المجتمع الذى يضم قلة من الأثرياء وبين قاعه الذى أصبح يعانى من الفقر بدرجات متفاوتة.

● لنعترف أخيرا بأن مجتمعنا يعيش حالة مدهشة من التواكل المخل، حيث المصير متروك تماما لعناية القدر، دون بذل أى جهد يذكر للاحتياط والتوقي. وإذا كنا مطالبين بأن «نعقلها» قبل أن نتوكل، فأداؤنا العام أسقط الأولى واستعذب الاحتماء بالثانية. فأحال مهمة التعامل مع الكوارث والحرائق وحالات الطوارئ إلى القدر وحده!

لقد أثبتت التجارب أن مفردات مثل «الإسعاف» و«الإطفائية» و«الدفاع المدنى» تفقد إيقاعها ومضمونها الحقيقى فى حالات الكوارث، وإذا صح أن مصر استوردت

منذ عامين عشرين محطة لرصد الزلازل - قيمتها خمسة ملايين جنيه - ثم ألقيت تلك الأجهزة فى مخازن وزارة البحث العلمى، ولم توزع على المواقع المفترضة للرصد، فذلك معناه أن الجهة المسئولة عن العملية لم تأخذ المسألة مأخذ الجد: إما لأن الأمر لم يخطر على بالها، وإما لأنها اعتمدت على ستر الله ولطفه بعباده، فآثرت أن تغط فى النوم العميق!

يحتاج كل واحد من هذه البنود إلى مناقشة للأسباب والملابسات وسبل العلاج - وذلك طور لاحق فى الحوار ينبغى أن يشارك فيه أهل الاختصاص. لكننا آثرنا هنا أن نشير إلى رءوس الموضوعات ونعرضها بإيجاز، جريا على ما هو سائد هذه الأيام من البدء بتحديد مواضع الشقوق والتصدعات، قبل الخوض فى أى شأن أخر.

نسأل الله السلامة!

تفكير آخر فى مسألة العمارة

لو كان لى أن أقول شيئا فى قضية «عمارة الموت» (عام ١٩٩٦م) التى كان لانهيارها فى القاهرة صداه اللافت للنظر خارج حدود مصر، لحذرت من الانفعال فى التعامل مع ملفها. ولتمنيت أن يعالج الأمر بقدر أكبر من التأنى والروية، وقدر أقل من العصبية والغضب!

لا أريد أن أقلل من شأن الفجيعة، فحجم الصدمة كبير وما تخللها من مخالفات وتجاوزات مما لا يمكن اغتفاره أو السكوت عليه. من ثم فغضب الرأى العام مفهوم ومبرر، غير أن أى سلطة فى أى مجتمع مكتوب عليها أن تنهج نهجا آخر فى تعاطى الكوارث التى من ذلك القبيل، إذ بالنسبة لها فإن «الزعل مرفوع والغضب ممنوع»، وإنما عليها أن تستوعب الحدث جيدا وتبتلعه مؤقتا، ثم تخضع الأمر لدراسة متأنية وعميقة، فتسبر غوره وتحقق فى كل ملابساته، وبعد ذلك وليس قبله، يحق لها أن تعلن ما تشاء من إجراءات وسياسات.

لا يعطل ذلك بطبيعة الحال شيئا من عمل القانون، وإنما للقانون أن يأخذ مجراه بمنتهى الحزم ودون إبطاء، وإنما الذى أدعو إلى التروى فيه هو استحداث تشريعات جديدة أو وضع سياسات جديدة، حيث ذلك هو عين ما ينبغى أن يتم بعيدا عن ظلال الحدث وضغوطه المباشرة.

عندى عدة ملاحظات حول أسلوب معالجة القضية ودروسها، أستأذن فى أن أقدم لها بملاحظة على الشكل أحسبها واجبة الإثبات. ذلك أن المرء حين يتأمل مشهد الأسبوع الماضى، لابد أن يستوقفه ذلك التلاحق السريع للأحداث فى أعقاب انهيار العمارة، من الحضور الكثيف فى الموقع للمسئولين بجميع اختصاصاتهم القريبة

والبعيدة، إلى حجم الاستنفار فى مختلف الأجهزة الحكومية، إلى الجهود التى بذلك للاستعانة بالخبرة الأجنبية لإخراج الضحايا من تحت الأنقاض، إلى الإجراءات السريعة التى اتخذتها الحكومة لتشديد عقوبة مخالفات البناء.. إلخ.

أيا كان الرأى فى ذلك التحرك. فالشاهد أنه كان قويا وكثيفا، الأمر الذى يستدعى إلى الذاكرة فاجعة أخرى وقعت قبل شهر واحد فى إحدى قرى مركز (أبو قرقاص) بمحافظة المنيا. فقد غرقت فى قاع النيل عبّارة كانت تحمل سبعين شخصا - فى رواية أخرى ٦٠ - كانوا عائدين إلى قريتهم البائسة «تليدم»، بعدما أدوا واجب عزاء على الضفة الأخرى من النهر. نشرت الصحف المصرية الخبر يوم ٢٦ / ٩، وذكرت أن سبب الغرق أن العبارة كانت تحمل أكثر من ضعف العدد الذى تحتمله طاقتها، أهم من ذلك أن عشرة فقط من الركاب كتبت لهم النجاة، بينما ابتلع النهر الباقين جميعا. وحتى يوم ٢ / ١٠ - وطبقا لما نشرته الأهرام - فإنه تم استخراج ٣٧ جثة أمكن التعرف عليها، وكان هناك جثة مجهولة لم يتعرف عليها أحد، بينما ظل تسعة أشخاص مفقودين، أى أن مجموع الضحايا بلغ ٤٧ شخصا.

حاولت أن أتتبع الحدث بعد يوم ٢ / ١٠ فلم أجد أثرا ولا خبرا! - كانت هناك بعض التعليقات التى استلفت نظرى فيها أن أكبر مسئول ذهب إلى مسرح الفجيعة كان مساعد مدير أمن المنيا، وأنه حتى أعضاء مجلسى الشعب والشورى عن دائرة (أبو قرقاص) لم يكلفوا خاطرهم ويذهبوا إلى قرية تليدم، لمشاركة أهلها أحزانهم.

نشرت بعض مجلاتنا فى حينه صورا لأهالى الضحايا. كانوا حشودا من الفقراء الثكالى تجمعوا على شاطئ النهر طيلة أسبوع كامل، ينتظرون انتشال الجثث بعيون جزعة وملهوفة: الرجال جلسوا ذاهلين والنساء تلفعن بالملاءات السوداء وغرقن فى بحور الدمع واليأس. الضحايا لم يكن لهم صور، لسبب بسيط هو أنهم من تلك الفئات المهمشة، التى تعيش وتموت، ولا تظهر لأى منهم صورة إلا إذا ارتكب جريمة أو مصيبة أبرزتها صفحات الحوادث.

لا يجد المرء مفرا من المقارنة وطرح السؤال التالى: لماذا قامت الدنيا ولم تقعد بعد انهيار عمارة الموت القاهرية، بينما مر حادث غرق عبارة (أبو قرقاص)، دون أن يحظى باهتمام مماثل، سواء من جهة الإدارة أو من جانب وسائل الإعلام المختلفة؟

إن غرق العبارة لو أنه أخذ على محمل الجد، لأدى إلى فتح ملف نظم ولوائح النقل النهرى، ومسئولية شرطة المسطحات المائية، ولاستوجب إعادة فحص

كل العبارات المماثلة العاملة فى مجرى النيل من أسوان إلى الدلتا، وتشديد عقوبة المخالفين لشرط الحمولة، وإحكام الرقابة على العملية حماية لأرواح البشر... إلخ.

غير أن شيئا من ذلك لم يحدث برغم ارتفاع عدد ضحايا فاجعة قرية «تليدم»، والسبب الأساسى لذلك هو أن الحادث وقع فى «مصر الأخرى» التى جنت عليها الجغرافيا، وأبقتها خارج حدود القاهرة!

تلك حقيقة ينبغى أن نواجه أنفسنا بها، لنعترف بأن الدوى الذى أحدثه سقوط عمارة مصر الجديدة فى مختلف أجهزة الدولة لم يكن سببه فقط أن ثمة جريمة أو جرائم ارتكبت فى البناء، أو أن ضحايا الانهيار تجاوز عددهم خمسين شخصا، ولكن أيضا لأن الحدث وقع فى العاصمة ذات الصوت العالى والتى تضم أناسا لهم صور!

ولا أريد أن أستطرد فى إثبات الشواهد الدالة على ذلك، لكنى فقط أذكّر بما جرى لقرية «درنكة» فى محافظة أسيوط منذ سنتين بالضبط (نوفمبر ١٩٩٤) حين أدت السيول إلى انفجار خزانين للبترول أقيما على مشارف المدينة، مما أدى إلى مصرع ٧٥٨ شخصا وانهيار ٢٧٩٠ منزلا، وإتلاف ١٦ ألف فدان من الأراضى الزراعية. ثم أدعو الجميع إلى المقارنة بين صدى سقوط عمارة مصر الجديدة، وبين صدى تلك الكارثة المروعة التى حدثت بدورها فى مصر الأخرى

□ □ □

الملاحظات والخلاصات المتعلقة بالموضوع هى كما يلى:

● يلفت النظر أن أول ما خطر على البال فى التعامل مع المشهد، كان التدخل التشريعى، حيث سمعنا مسئولين يتحدثون من موقع الانهيار عن ضرورة إدخال تعديلات على قوانين البناء والتعلية وشروط استخراج التراخيص، وذهب بعضهم إلى حد تقرير مضمون المواد الجديدة، ومنها مثلا ضرورة النص على أن تكون للمبنى رخصة نهائية واحدة، وأن توضع اشتراطات جديدة للتعلية.. وهكذا..

ولعلم الجميع، فإن البناء فى مصر صدر له قانون ينظمه سنة ١٩٧٦م. وهذا القانون أدخل عليه تعديل فى سنة ١٩٨٣، وأعقب التعديل قانون آخر صدر سنة ١٩٩٢، ومنذ أربعة أشهر (فى سنة ١٩٩٦) ـ صدر قانون جديد للمبانى يجب ما سلفه، وحين وقعت الواقعة فى الأسبوع الماضى صدر أمر عسكرى استنادا إلى قانون الطوارئ أضاف تعديلات على القانون الأخير!

هذا التتابع فى إصدار القوانين على مدار العشرين عاما الأخيرة يعنى ببساطة أن أيا منها لم ينل ما يستحقه من الدراسة. بينما فى الدول المتحضرة فإن إعداد القانون يستغرق وقتا طويلا تسمع خلاله جميع وجهات نظر أهل الاختصاص، ثم يمر على اللجان الفنية قبل أن يناقش فى المجالس النيابية. وحين يصدر بعد هذا كله، فإنه يحترم من قبل الجميع، ويكتسب حصانة تصل إلى حد القداسة. وإذا أريد تعديله بعد ذلك فينبغى أن يمر التعديل بنفس الدورة.

ومن المبادئ التى يتعلمها الطلاب فى كليات الحقوق أن القانون لا يصدر لعلاج حالة خاصة، وأن صدوره على ذلك النحو يعيبه ويبطله، حيث يفقده جوهر مضمون القانون، الذى لا يكتسب تلك الصفة إلا إذا توافرت فيه شرائط عدة، منها أنه يعالج شأنا عاما.

وللدكتور عبد الرزاق السنهورى، أهم أعلام القانون فى مصر الحديثة، بحث شهير نشره فى مجلة مجلس الدولة عام ١٩٤٨ كان عنوانه: الانحراف بالسلطة التشريعية. وفيه عدد صور الانحراف التى يمكن أن تقع فيه السلطة التشريعة، التى كان منها «التشريع لحالة خاصة».

صحيح أن الحالة الخاصة قد تكشف عن عيب أو قصور عام فى القانون، لكن ذلك العيب أو القصور فى التشريع يمكن تداركه فى أغلب الأحوال حين تتسم عملية إصدار القانون بالروية وحين ينال حقه من الدراسة المستفيضة المسبقة.

إن تجنب التسرع فى التدخل التشريعى له أثره البالغ ليس فقط فى استقرار العلاقات الاجتماعية، ولكنه مهم أيضا لترسيخ قيمة احترام القانون والحفاظ على هيبته. بينما وقوع التسرع يحدث أثرا عكسيا، سواء على صعيد الإخلال بالعلاقات الاجتماعية أو النيل من هيبة القانون.

● مشهد التحرك استجابة لضغوط الحدث والرغبة فى امتصاص غضب الرأى العام يثير مسألة دور وتأثير ردود الأفعال فى رسم السياسات العامة. فها قد رأينا كيف تحركت أجهزة الدولة لتطويق حادث انهيار البناية، ومن قبل وقع حادث محاولة سرقة المتحف المصرى ففتح ملف تأمين الآثار وأعيد تنظيم هيئة الآثار، وشغل الجميع بالقضية حينا من الدهر. وقبل ذلك أثارت محطة تليفزيون سى. إن. إن. موضوع ختان البنات، فشغل به الرأى العام المصرى وأصبح فى مقدمة اهتمامات العديد من مؤسسات المجتمع. وحين ثارت قضية الدكتور (نصر أبو زيد) تفجرت قضية الحسبة، وفرضها البعض على الرأى العام، حتى صدر قانونان متتاليان للتعامل مع الموضوع تحت ضغط ذلك الظرف.. إلخ.

ما يهمنا فى هذا المسلسل هو أن «أجندة» العمل الوطنى فى مصر أصبحت تتأثر إلى حد ما بردود أفعال الحوادث اليومية العارضة. الأمر الذى يتيح هامشا محدودا للمبادرة، بحيث إن جدول أعمال العمل الوطنى لم يعد محكوما بأولويات المصلحة العامة وحدها، وإنما نجحت بعض تلك الحوادث فى اختراقه حتى فرضت نفسها عليه. وكانت النتيجة مثلا أن موضوع «الختان» نال حظا من الاهتمام العام أكبر بكثر من مستقبل التعليم فى البلاد، والحديث عن تطليق الدكتور (أبو زيد) من زوجته ومسألة الحسبة عموما احتل حيزا من خطابنا العام تجاوز حجم الاهتمام بقضايا القدس والتنمية والفقر فى مصر مجتمعة!

وبسبب انهيار عمارة مصر الجديدة، فإن الحديث كله لا يزال منصبا على تراخيص البناء ومخالفات الملاك الجشعين الذين وصفتهم بعض الصحف بتجار الموت، لكن جوهر مشكلة الإسكان التى تئن القاهرة تحت وطأتها لم ينشغل بها أحد ـ لماذا؟ لأن الجميع استغرقهم الحدث وتصرفوا فى حدود الاستجابة لرد فعله. قرءوا عناوين الصحف وانفعلوا بالمآسى الإنسانية التى ترتبت على حادث الانهيار، فنسوا فى غمرة انفعالهم عمق المشكلة وجذورها. وكأن القضية أصبحت كيف يمكن تسكين الرأى العام وتهدئته، لا حل المشكلة التى يعانى منها ملايين السكان فى العاصمة، أو تجنب الأسباب التى أدت إلى مضاعفة الضغط السكانى على القاهرة، ومن ثم إفراز متوالية النتائج والفواجع التى ترتبت عليها.

□ □ □

● من المحاذير التى يقع فيها الكثيرون فى مثل هذا الموقف، البحث عن كبش فداء يمكن التضحية به، وهو عادة ما يكون موظفا صغيرا أو مجموعة من أولئك الموظفين، الذين قد يثبت بحقهم الانحراف، لكنهم يقينا ليسوا مصدر الانحراف، وإنما هم فى الأغلب من ضحاياه. ومن السهل جدا اتهام موظفى مديريات الإسكان بأنهم مرتشون، ومن ثم قد يتصور البعض أنه حل المشكلة بإصدار قرارات بإيقاف بعضهم ونقل البعض الآخر إلى وظائف أخرى، أو حتى بإحالة نفر منهم إلى النيابة العامة. لكن من الصعب للغاية أن نفتح ملف الفساد فى الإدارة الحكومية، والتحقيق فى المصادر الحقيقية لذلك الفساد، وملاحقة المنحرفين الكبار قبل الصغار، وهى الدعوة التى شدد عليها رئيس الجمهورية أكثر من مرة.

إن المرء ليتمنى أن يكون حدث انهيار العمارة مناسبة لإعادة النظر فى مجمل أداء أجهزة الإدارة الحكومية خصوصا فى مرافق الخدمات. أتردد كثيرا فى استخدام مصطلح «الثورة الإدارية» بعد إجهاضه وتفريغه من مضمونه فى حملة سابقة لم تؤخذ على محمل الجد. لكن يظل مطلب مكافحة الفساد الإداري من أكثر الأمور إلحاحا فى مصر بعدما ضج الجميع بالشكوى منه.

ليس المراد إجراء حملة تأديبية باسم «التطهير» أو خلافه، لكن المطلوب هو دراسة المشكلة وفهمها أولا، حتى يتسنى تحديد حجمها الحقيقى، الذى نرجو أن يكون ما نعرفه عنها مبالغا فيه. ومن ثم تقديم العلاج فى ضوء ذلك التشخيص. وفى مصر أجهزة ومؤسسات كبيرة تستطيع أن تنهض بهذه المهمة، فى مقدمتها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وجهاز الرقابة الإدارية، وأحسب أن لديها من الكفاءة والخبرة والمعلومات ما يمكن سلطة القرار من أن تتعرف على التشخيص الدقيق لمشكلة الفساد الإدارى. وكما يحدث فى العديد من بلاد الدنيا، فإنه من الممكن أن تشكل مجموعة عمل من خبراء الأجهزة المعنية لدراسة المسألة، تعطى فرصتها الكافية فى العمل، ستة أشهر أو سنة أو حتى سنتين، وفى النهاية تطالب اللجنة بأن تحدد لنا على أى أرض نقف، وإلى أين نسير، وماذا ينبغى أن نفعل، لا لتنقية مديريات الإسكان وحدها من الانحراف ومكافحة ظاهرة انهيار البنايات، ولكن للحفاظ على استقامة الجهاز الإدارى وحماية مختلف حصوننا من الفساد والخبث، سواء فى مصر التى نعرفها أو فى مصر «الأخرى»!

* تتصل بما سبق نقطة أخرى لا تقل أهمية، وهى ضرورة التفكير فى كيفية استعادة هيبة القانون والنظام العام فى مصر. فحادث انهيار البناية إذا دققنا فيه جيدا سنلاحظ أنه عبارة عن مسلسل يتضمن حلقات متصلة من الانتهاك للقانون. فى الوقت ذاته، فإن التعديلات المستمرة فى القانون هى بمثابة إسهام غير مباشر فى التقليل من هيبته. كما أن الاستثناءات التى تمنح من جانب بعض المسئولين ضاربة عرض الحائط باللوائح والقوانين تصب فى ذات المجرى. والتجاوزات التى تعمد إليها أجهزة السلطة والإدارة - في مواصفات المبانى وارتفاعاتها وغيرها - نموذج آخر يشجع الآخرين على الجرأة على القانون واللامبالاة به. فضلا عن هذا وذاك، فإن احترام الأحكام القضائية يعد تعبيرا عن مدى احترام القانون ذاته أو ازدرائه . . . إلخ.

وإن شئنا أن نتحدث عن الإسكان كنموذج، فسوف نجد فى المنطقة الواحدة بالقاهرة بنايات ذات ارتفاعات متفاوتة، ربما خضع البعض منها لقانون وخضع البعض الآخر

لقانون مغاير، لكن الأغلبية لم يكن الحد الأقصى لارتفاعاتها خاضعا لأى قانون، وإنما كان تعبيرا عن ارتفاع نفوذ مالك البناية المادي أو الأدبى.

* أخيرا فإنه فى أجواء الانفعال والتعجل التى عشناها فى ظل الحدث، لم تتح لأحد أن يناقش على نحو جاد الأسباب التى تدعو الناس للتحايل على القوانين واللوائح لتعلية المبانى، كما أننا لم نناقش ما إذا كان تشديد عقوبات المخالفات فى الأمر العسكرى الأخير، كفيلا بحل مشكلة ذلك التحايل أم لا؟

أدرى أن الجشع سبب رئيسى لذلك التحايل، الأمر الذى يدعونا للتفكير فى الظروف التى جعلت من الكسب السريع والثراء بأى وسيلة فى موقع الصدارة من منظومة القيم الاجتماعية السائدة، كما يدعونا إلى التساؤل عن مدى مسئولية الانفتاح غير المنضبط عن ذلك الوضع.

غير أن هناك أسبابا أخرى غير الجشع، فملاك البنايات القديمة مثلا يجدون أن دخولهم من عقاراتهم باتت تعد بآحاد الجنيهات[1]. وحين يجد الواحد منهم أنه إذا قام بتعلية طابق أو اثنين، فإنه يمكن أن يؤجر الشقة الواحدة بعدة مئات، وأحيانا عدة ألوف من الجنيهات، فهل تلومه إذا قام بالتعلية أو تحايل لإتمامها؟

ومن ملاك البنايات الجديدة من قام بالتعلية ببساطة لأنه رأى غيره فعلها وغض الطرف عنه. ومنهم من لجأ إلى التحايل لأن رخص البناء صدرت فى زمن مغاير، أو لأن ظروفه العائلية اختلفت وأصبح بحاجة إلى إيواء أبنائه أو بناته الذين كبروا وأرادوا الاستقلال بحياتهم.

ثمة قاعدة يرددها الأصوليون تقول: إنك إذا أردت أن تحارب الحرام، فينبغى أن تيسر الحلال. ولا أعرف لماذا ذلك الإصرار على تعسير الحلال فى المسألة التى نحن بصددها. لماذا لا تضع السلطة ما تشاء من شروط لضمان سلامة البناء والحفاظ على أرواح الناس، وفى الوقت ذاته توقع أقسى العقوبات على من يخالف تلك الشروط، ثم ترفع يدها بعد ذلك وتتيح لكل من استوفى الشروط أن يحقق مراده، خصوصا أن ثمة أزمة سكن خانقة تحتاج إلى نهج فى التفكير يسهم فى حل المشكلة ولا يؤدى إلى استفحالها؟

---

(١) لا تنس قصة المالك بحى الدقى فى القاهرة، الذى طلب من السكان أن يؤدى كل واحد منهم إيجار شقته عينا (كيلو لحم) بدلا من الأجر النقدى، ولكن السكان رفضوا لأن قيمة الإيجار أقل من ثمن كيلو اللحم!

على صعيد آخر ، فإن تشديد عقوبة المخالفات دون النظر إلى الجوانب الأخرى للأزمة لا يحدث تأثيره المرجو ، لأن ذلك التشديد التشريعى يدعو القضاة عادة إلى التشدد بدورهم فى استيفاء الأدلة قبل الإقدام على توقيع العقوبة القاسية ، الأمر الذى كثيرا ما يؤدى إلى الحكم بالبراءة. وهو ما حدث عام ١٩٨٤ حينما تم تغليظ عقوبة استئناف أعمال البناء بعد الأمر بإيقافها ، إذ صدر أمر عسكرى فى أعقاب انهيار إحدى العمارات ، حوّل المخالفة من جنحة عقوبتها القصوى الحبس ثلاث سنوات إلى جناية عسكرية عقوبتها السجن سبع سنوات. وكانت نتيجة ذلك أن المحاكم لم تستطع تطبيق الأمر العسكرى المغلظ ، وظلت تحكم ببراءة المتهمين!

إن العبرة والشطارة لا تكون بإصدار التشريعات فقط ، وإنما بتجاوبها مع الواقع وإمكانية تطبيقها أيضا!

الذى حدث فى الصعيد

لا أعرف كيف يستريح ضمير الوطن، ويخلد أهله إلى النوم فى هدوء، بينما الألوف من إخوانهم الذين هاجمتهم السيول يعيشون فى العراء منذ أسبوعين، بعد أن دمرت بيوتهم، وأهلكت زرعهم وضرعهم. ولا أجد سببا مقنعا لذلك الفتور الذي تعاملت به أجهزة الإعلام الرسمية مع الفاجعة، التى تحولت فى خطابها إلى قضية هامشية وخبر لا يستحق الذكر. وأستغرب للغاية أن يمر الأمر أمام مجلس الشعب بتلك السرعة المستلفتة للنظر، بحيث لم يحظ بأكثر من بيان رسمى مقتضب وكلمات محدودة، ثم إحالته إلى اللجان المختصة؛ وما أدراك ما اللجان المختصة!

والأمر كذلك، فأخشى ما أخشاه أن تقيد الكارثة ضد مجهول، وأن يتوه ملفها ويحفظ إلى أن يطويه النسيان، وأن نخرج من المولد بلا حمص! ـ مع أن الأمر جد خطير والمشكلة لابد لها من حسم، وملابساتها أحوج ما تكون إلى الدراسة والتحقيق. خصوصا أنها ليست محنة عابرة، ولكنها هاجس مستمر يهدد جنوب مصر بين الحين والآخر.

لا يستطيع المرء أن يمنع نفسه من مقارنة صدى كارثة السيول الراهنة، بالضجة الكبرى التى حدثت فى أعقاب انهيار عمارة مصر الجديدة، وملاحظة أن الاهتمام بالعمارة على كل مستوى جاوز بكثير حظ محافظات الصعيد والبحر الأحمر. وهو ما لا يفسَّر إلا بكون العمارة واقعة فى قلب مصر الأولى التى هى ملء السمع والبصر، بينما السيول ضربت مصر الأخرى التى لا نقرأ أخبار أهلها إلا فى صفحات الحوادث، ولا تظهر تلك الأخبار على الصفحات الأولى إلا فى أزمنة الكوارث!

لقد استحضرت مجموعتى أعداد الصحف التى عالجت الحادثين، ووضعتهما جنبا إلى جنب، ثم أجريت تلك المقارنة بين صدى الفاجعتين كما ظهر على صفحاتهما. وكان أول ما استلفت نظرى أن خمسة وزراء أسرعوا إلى مكان العمارة بعد ساعات من

انهيارها . بينما لم يذهب أحد من الوزراء إلى مناطق السيول . أكثر من ذلك ، فقد قرأت فى صحف الأسبوع الماضى أن وزيرة الشئون الاجتماعية ، وهى الجهة المسئولة عن الإغاثة ، غادرت القاهرة إلى بروكسل لافتتاح معرض للأسر المنتجة فى العاصمة البلجيكية[1] - القاسم المشترك فى الاهتمام الرسمى بالحادثين أن رئاسة الجمهورية كانت على متابعة دقيقة لتفصيلات كل منهما .

وجدت أيضا أن أسماء ضحايا الانهيار وصورهم كانت تنشر أولا بأول فى الصحف ، التى تنافست فى تغطية الحدث وإبراز تفصيلات المآسى الإنسانية التى ترتبت عليه . أما فى كارثة السيول فقد تحول البشر إلى أرقام - كذا قتيل وكذا ألف مشرد - وحين ظهرت للناس صور ، فقد كانت مجرد «لقطات» لجموعهم التى تكدست فى الخيام أو احتمت بالمبانى العامة . أما الأسماء التى ذكرت ، فكانت لقرى بأكملها تهدمت أو خربت : دهميت - وادى خريط - المعفا - عزبة حامد - عزبة قوقار . . إلخ .

بعد انهيار العمارة ، كان الاستنفار والتحرك من جانب الحكومة عالى المستوى . فقد فتحت ملفات قوانين الإسكان ، وصدر أمر عسكرى يجرم قائمة طويلة من مخالفات البناء ، ذلك فضلا عن القرارات الوزارية التى تلاحقت لمحاولة تدارك الموقف وامتصاص أصدائه الغاضبة . ونشطت مديريات الإسكان وأجهزة الحكم المحلى فى متابعة البنايات المخالفة . وأعيد النظر فى نظام تمليك الشقق الذى تبين أنه يؤدى إلى إهمال المبانى العامة . . وفى هذا كله ، كانت أخبار تحرك أجهزة الدولة تمثل الصدارة فى أجهزة الإعلام المختلفة ، وبخاصة التليفزيون .

درجة الاستنفار فى كارثة السيول كانت أقل بكثير . وهو ما يظهر بوضوح فى نشرات التليفزيون وفى الصحف القومية . وبدا أن الخطاب العام يتجه إلى اللملمة والتطويق بأكثر من اتجاهه إلى التحرى والتحقيق . وبرغم أن جهودا طيبة بذلت فى الإيواء ، خصوصا بعد تدخل القوات المسلحة ، فإن صحف المعارضة تحدثت كثيرا عن تواضع إمكانات الإغاثة وقصورها إلى حد معيب . فإعانات المنكوبين التى بلغت ٢٥ جنيها للأسرة (!) أعجز من أن تسد الرمق[2] . أما الأغطية والأغذية ، فإنها بدت «رمزية» إلى حد محزن !

□ □ □

(١) إذا لم تلغ الزيارة فى ظرف كهذا ، فمتى تلغى إذن؟!

(٢) بالمناسبة ، سمعت من بعض نواب الصعيد أن الإعانات الآجلة التى تقررت عن سيول عام ١٩٩٤ صرفت هذا العام فقط ، أما تعويضات الزراعات فلم تصرف حتى الآن فى عام ١٩٩٦ .

لقد تحدث كثيرون عن الثغرات التى كشف عنها حادث انهيار العمارة، فقرأنا ما لاحصر له من المقالات عن جشع أصحاب العمارات وخراب ذمة بعض موظفى الإسكان وأجهزة الإدارة المحلية، وتفشى ظاهرة عدم احترام القانون واللوائح . . . إلخ . لكن عبرة كارثة السيول لم تستخلص بعد، والثغرات التى نفذت منها حتى أحدثت ما أحدثته من فواجع لم تنل حقها من الاهتمام والأضواء. ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن الملف كله لم يعرض على الرأى العام، كما حدث فى موضوع الإسكان الذى ما زالت «توابعه» تتردد فى الخطاب السياسى والإعلامى. برغم أن الضحايا فى الفاجعتين أبناء وطن واحد، تم توحيد شطريه منذ أيام الملك مينا!

ولا أعرف أى مصادفة تلك، التى جعلت الأصوات التى تعالت في انفعال محموم إبَّان سقوط العمارة، قد خفتت أو اختفت حين أغرقت السيول مصر الأخرى. حتى بدا وكأن قلب المدينة لم يرق لمأساة أولئك الفقراء المكلومين، وأن صدرها لم يتسع لهمهم الذى هو أثقل من الجبال، من ثم فقد تركوا لكى يغرقوا مرتين: مرة فى مياه السيول، ومرة فى بحار الحزن!

إذا أردنا أن نوفى الموضوع حقه من الاهتمام، فينبغى أن نطلع الرأي العام على إجابات صريحة لمجموعة من الأسئلة الأساسية، التى فى مقدمتها ما يلى: لماذا لم ننجح حتى الآن فى درء أخطار تلك السيول المدمرة، خصوصا أنها تهاجم صعيد مصر منذ عهود الفراعنة؟! وطالما كانت السيول خطرا دائما، فلماذا لم توضع سياسة إنشائية وعمرانية تتحسب لذلك الخطر، مثلما فعلت اليابان مثلا حين أقامت مبانيها لكى تصمد أمام ضربات الزلازل التى تهددها باستمرار.

لقد قرأت تصريحا مدهشا لمدير آثار أسوان، أكد فيه سلامة كل المعابد والمناطق الأثرية الواقعة فى نطاق محافظة أسوان وإدفو وكوم إمبو وأبو سمبل. وقال: إن قدماء المصريين أقاموا معابدهم ومقابرهم فى أماكن بعيدة عن مجرى السيول، الأمر الذى جعلها فى مأمن من أخطارها دائما. ووجه الدهشة فى هذا الكلام أن المجتمع المصرى قبل خمسة آلاف سنة كان ـ فى هذه الجزئية ـ أكثر تنظيما وأوسع إدراكا من مجتمعات زماننا. يؤيد ذلك أن من أسباب اتساع نطاق الكارثة أن ثمة أبنية عديدة مقامة فى مجارى السيول (المخرات)، بعضها أبنية حكومية مثل المدارس ومحولات الكهرباء وبعضها جسور، الأمر الذى كان طبيعيا أن يشجع الناس على أن يبنوا مساكنهم فى تلك المواقع الخطرة.

إن خريطة مجارى السيول فى أنحاء مصر ليس فيها سر، ولكنها معروفة لدى الخبراء والمتخصصين، الذين يحصون ستة آلاف مجرى، تم حفرها وشقها على مدار القرون التى خلت. وإذا ما أخذ الأمر على محمل الجد، وتم التعامل مع المسألة بالحزم اللازم، فهذه المجارى أو المخرات ينبغى أن تصان باستمرار حماية لأرواح الناس، تماما كما تطهر الترع وتصان دوريا لحماية الزراعات. فى الوقت ذاته، فينبغى أن تحظر إقامة أى منشأت عليها أو بجوارها، ولا تنس فى هذا الصدد تلك الفاجعة التى حلت بقرية «درنكة» التى احترقت ودمرت عن آخرها فى أثناء سيول عام ١٩٩٤. وكان السبب الأساسى للكارثة أن جسرا أقيم على أحد مجارى مياه السيول، وأن هذا الجسر تعبره قطارات محملة بالنفط، لكى تفرغ حمولتها فى خزانات للوقود قريبة من القرية. وحين وقعت الواقعة انهار الجسر وشبت النار فى أحد القطارات، وامتدت ألسنة اللهب إلى خزانات الوقود فأدت إلى تفجيرها، وفى النهاية احترقت القرية عن آخرها.. ولم يحاسب أحد على ما حدث، ولا تعلَّم أحد مما حدث!

حين حلت كارثة سيول عام ١٩٩٤، كتبت مقالا (ستقرؤه لاحقا) تحت عنوان «رسالة من تحت الماء» - نشر فى ٢٢ / ١١ - قلت فيها ما يلى: تبين أن مجموعة من العلماء المصريين دقوا ناقوس الخطر قبل أكثر من عشرين شهرا، حين عقدوا يومى ١٨ و ١٩ من يناير عام ١٩٩٣، ندوة فى إطار أكاديمية البحث العلمى كان موضوعها: إدارة الأخطار الطبيعية بالتطبيق على خطر السيول.. وقد حذرت الندوة من الخطر القادم على محافظات الصعيد (أسيوط والمنيا وسوهاج) - ونبهت إلى خطورة تمركز تجمعات سكانية عالية الكثافة، ومناطق زراعية ومنشآت صناعية، أقيم معظمها على مصبات الوديان التى تستقبل السيول. وقالت إحدى الدراسات المقدمة: إن محافظتى أسيوط والمنيا معرضتان بشكل خاص لخطر السيول، خصوصا أنهما تعرضتا لكارثة من جراء تلك السيول فى عام ١٩٧٥م.

فى ذلك الوقت - مستهل يناير عام ١٩٩٣ - وأضع خطين تحت التاريخ، انتهت ندوة العلماء إلى إصدار أكثر من ٣٠ توصية، دعت إلى ضرورة إجراء دراسات تفصيلية لكل منطقة من المناطق المعرضة للسيول، وإنشاء السدود المناسبة لها. كما دعت إلى ضرورة تكثيف الزراعات فى مناطق السيول حتى تكون عائقا يحول دون تدفق المياه. دعت التوصيات أيضا إلى التنسيق بين الأجهزة المختلفة فى التخطيط العمرانى لتلافى البناء فى مخرات السيول، وتوفير الإمكانات اللازمة لإنقاذ الموقف فى حالة وقوع الكارثة فى أى منطقة.

قلت آنذاك : إن وقوع السيول - فى ضوء ذلك التحذير المبكر الصادر عن أعلى جهة اختصاص علمى فى مصر - لم يكن احتمالا مستبعدا . فضلا عن أن السيول معروفة فى صعيد مصر منذ عهد الفراعنة ، الذين دأبوا على تصميم الطرق فى مساراتها بحيث تتخللها التواءات قدر الإمكان ، للتقليل من اندفاعات المياه .

ضع هذه الخلفية نصب عينيك واقرأ ما يلى :

قال الدكتور محمود الشريف وزير الإدارة المحلية (السابق) فى البيان الذى ألقاه أمام مجلس الشعب فى ٢٥ من نوفمبر الماضى : إن وزارته تلقت فى شهر سبتمبر تقريرا من أكاديمية البحث العلمى ، يؤكد أن مصر سوف تتعرض لسيول غزيرة فى محافظات الصعيد والبحر الأحمر . وقد تم الاتصال بجميع المحافظات المعنية لرفع درجة الاستعداد ، وتوفير مواد الإغاثة والمواد التموينية والأدوية ، كما أعطى وزير الأشغال تفويضا للمديريات بالتصرف دون الرجوع إلى الوزارة . .

أضاف الوزير فى موضع آخر من بيانه أنه : برغم توافر جميع الاستعدادات ، فإن ما حدث كان كارثة طبيعية ، وبفضل الاستعدادات المكثفة أمكننا تخفيف حدة الخسائر إلى حد كبير .

قبل بيان الوزير ، نشرت الصحف فى ٢٠ / ١١ تصريحا لمصدر مسئول عقب اجتماع إحدى اللجان الوزارية قال فيه : إنه تقرر إنشاء مخرات جديدة للسيول ، ودراسة الصور الجوية لمسارات السيول الحالية ، تمهيدا لإقامة تلك المخرات الجديدة .

هذه المعلومات تعنى :

- أن العلماء المصريين نبهوا إلى خطر السيول منذ بداية شهر يناير عام ١٩٩٣ .

- أن أحدا لم يأخذ كلامهم على محمل الجد ، وترتب على ذلك أنه حين حلت كارثة سيول نوفمبر عام ١٩٩٤ فوجئ بها الجميع ، فأصاب البلاد ما أصابها .

- أن أكاديمية البحث العلمى حذرت منذ أربعة أشهر من أن السيول الغزيرة سوف تهاجم جنوبى الوادى وجنوبى سيناء ، فصدرت التعليمات باتخاذ ما يلزم من تدابير واحتياطات ، لكن حجم السيول كان أكبر ، من ثم فإن الاستعدادات خففت فقط من حدة خسائرها .

- أنه بعد أن وقعت الواقعة، فإن قرارا صدر باتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسة الصور الجوية لمسارات السيول الراهنة، تمهيدا لإنشاء مخرات جديدة.

وحتى تتضح الصورة أكثر، فمن عندي أضيف المعلومتين التاليتين:

- بعد كارثة سيول عام ١٩٩٤، قامت لجنة برلمانية بدراسة التجربة، وحققت مختلف ملابساتها، وخرجت من تلك الدراسة بمجموعة توصيات، بعضها تعلق بالاحتياطات الواجب اتخاذها لمواجهة مثل هذا الموقف[١]، وبعضها انصب على أسلوب التعامل مع الكوارث بعد وقوعها[٢] - ولكن هذه التوصيات جميعها حفظت في الثلاجات التي نعرفها، وطواها النسيان فيما بعد.

- حاولت هيئة الاستشعار عن بعد - التابعة لأكاديمية البحث العلمي - أن تفعل شيئا في دراسة مخرات السيول، ووجدت أن تجهيز طائرة للتصوير الجوي يكلف مبلغا في حدود ١٠٠ ألف جنيه، ولما لم يوضع تحت تصرفها سوى نصف هذا المبلغ، عجزت عن القيام بالعملية، وانصرفت عنها في وقت لاحق!

□ □ □

صحف المعارضة - الوفد بصفة خاصة - نشرت مجموعة من التقارير المهمة التي كشفت عن الوجه الآخر للحقيقة. ذلك أن وزير الحكم المحلي حين قال إن التعليمات صدرت إلى المحافظات كافة باتخاذ ما يلزم تحسبا لاحتمالات السيول، فإنه كان صادقا لا ريب، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن التعليمات نفذت. إذ هي في هذه الحالة لا تختلف كثيرا عن التوجيه بعمل شيء، أو ملء استمارة لإنجاز معاملة - فالتوجيه يمكن أن يظل حبرا على ورق، وملء الاستمارة لا يعني أن المعاملة أنجزت! - ناهيك عن أن التعليمات تظل بلا قيمة ما لم تتوافر للمحافظات الإمكانات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ. فحين يطلب من أي محافظة أن تتحسب لعمليات الإغاثة، بينما لا تتوافر لديها ميزانية تسمح بصرف المعونات أو شراء الخيام والبطانيات مثلا، فإنه يتعذر في هذه الحالة الاستجابة للتعليمات وأخذها على محمل الجد.

لقد نشرت صحيفة الوفد على الصفحة الأولى[٣] صورة تعبر عن الفجوة بين إصدار التعليمات وتنفيذها، وفيها شاهدنا بوابات ترعة «الكلابية» وهي مغلقة أمام أحد مخرات السيول في محافظة قنا، الأمر الذي أدى إلى احتجاز المياه وفيضانها،

---

(١) مثل: شق المخرات والترع وتطهيرها.
(٢) اقترحت اللجنة إنشاء صندوق قومي لمواجهة الكوارث.
(٣) عدد ٢٧ / ١١ / ١٩٩٦.

ومن ثم إغراق القرى المحيطة بالمنطقة. ولو أن الاستعدادات كانت جادة لفتحت تلك البوابات على الفور لتندفع مياه السيول إلى الترعة وتنخرط فى مصارفها، بدلا أن تفيض على الجانبين.

ثمة صورة أخرى نشرت فى العدد ذاته لبناء صغير أشارت إليه بسهم قائلة إنه يمثل «محول الكهرباء الجديد الذى تمت إقامته منذ يومين، قرب المحول القديم الذى دمرته السيول الأخيرة. والاثنان ـ المحول القديم والجديد ـ يقعان فى مخر السيل، ولكن المحول الجديد يقع فى موقع منخفض عن المحول القديم، وهو ينتظر هجوم السيول ليكون أول ما يتم تدميره»!

مثل هذه النماذج مكررة فى أعداد أخرى. فقد قرأنا مثلا أن السيول دمرت منازل كثيرة فى قرى مركز دار السلام بالجبل الشرقى فى محافظة سوهاج، وأن عدم تطهير المخرات الموجودة فى المنطقة كان له دوره فى اندفاع المياه باتجاه تلك القرى وإغراق زراعاتها.

قرأنا أيضا عن القصور فى معدات الإنقاذ والدفاع المدنى بمحافظة البحر الأحمر، وكيف أن استعدادات المحافظة واحتياطاتها المفترضة كانت «وهمية»، وتركزت على تأمين الطرق الخارجية السريعة فقط، وكان اقتحام المياه لمكتب المحافظ ولديوان المحافظة كله إعلانا عن «سقوط» المحافظة بأيدى السيول، التى «احتلت» المحافظة بأكملها. وحين سئل المحافظ عن الإمكانات التى توافرت لأجهزته لمواجهة الموقف كان رده: «لا تعليق»!

قرأنا كذلك عن ماكينات شفط المياه التى استدعيت وتعطلت، وعن الخيام التى تأخرت، والكهرباء التى توقفت، والاتصالات التى انقطعت، ثم عن الجهد الذي بذلته القوات المسلحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وما حققته من نجاح فى هذا الصدد.

يحتاج ذلك كله إلى رصد وتحقيق، وإلى مصارحة شجاعة تحدد مكامن القصور ومواضع الإهمال، والمسئول عن هذا وذاك. وكما حدث فى كارثة عمارة مصر الجديدة، فليتنا نشهد مبادرات حازمة ـ بأوامر عسكرية أو قرارات وزارية ـ تحسم الجوانب المعلقة فى خطة مواجهة السيول، ولدى الخبراء قائمة بما ينبغى عمله فى هذا الصدد، غير أنهم استسلموا لليأس بعدما بحت أصواتهم طوال السنوات الماضية، وأدركوا فى النهاية أنهم ينفخون فى قربة مقطوعة.

قال لى أحد أولئك الخبراء: إن الأجهزة البيروقراطية تقاوم بشدة فكرة إشغال نفسها بالتحسب لكارثة ستقع فى المستقبل، وتفضل أن توقظ فقط حين يحل القضاء وتقع الواقعة. وإذا كان هذا هو الأصل فى موقفها، فإن ذلك التفضيل يتحول إلى فريضة وعقيدة حين يكون مسرح الكارثة بعيدا عن العين، وخارج حدود «مصر الأولى» التى تستأثر بالصوت والضوء والحظ!

أختم بعناوين تحقيق مثير نشره الأهرام للزميلة ألفت إبراهيم، وكانت كالتالى: أكثر من ٥٠ جهازا ومركزا علميا لدراسة السيول تعمل بدون تنسيق ـ إهدار ٣ ملايين متر مكعب من المياه الصالحة للرى فى السيول الماضية ـ البحر الأحمر يبتلع تسعين مليون متر مكعب من مياه السيول ـ المياه المهدرة تكفى لاستصلاح نصف مليون فدان إذا تم استغلالها بشكل علمى!

وفى الفم «سيل» كبير!

رسالة من تحت الماء!

إذا لم توقظنا فاجعة السيول، كما لم توقظنا صدمة الزلازل، فهل ينبغى أن تقوم القيامة حتى تصلنا الرسالة ويتسنى لنا أن نفيق ونستيقظ؟!

ألح علىّ السؤال بعدما قرأت ما نشرته الصحف المصرية فى متابعة وتحليل ما جرى. وشاءت المقادير أن تجتمع الصورة كلها أمام عينى دفعة واحدة، بعد إذ غبت خارج البلاد أسبوعا، ثم عدت كى أقرأ فى يوم واحد ما نشرته الصحف والمجلات خلال تلك الفترة، الأمر الذى أتاح لى أن أطالع الحدث فى جرعة مكثفة، ثقيلة الوزن وشديدة الوطأة:

هذه بعض العناوين والخلاصات التى خرجت بها من جولة مطالعة أخبار وأصداء الكارثة..

١ - **المفاجأة لم تكن كاملة:** فقد تبين أن مجموعة من العلماء المصريين دقوا ناقوس الخطر قبل أكثر من عشرين شهرا، حين عقدوا يومى ١٨ و ١٩ من يناير عام ١٩٩٣ ندوة فى إطار أكاديمية البحث العلمى تحت عنوان: إدارة الأخطار الطبيعية بالتطبيق على خطر السيول. وحسبما نشر، فإن الندوة حذرت من الخطر القادم على محافظات أسيوط والمنيا وسوهاج، ونبهت إلى خطورة تمركز تجمعات سكانية عالية الكثافة ومناطق زراعية ومنشآت صناعية، أقيم معظمها على مصبات الوديان التى تستقبل السيول. وقالت إحدى الدراسات المقدمة إلى الندوة: إن محافظة أسيوط والمنيا معرضتان بشكل حاد لخطر السيول، وذلك بناء على ما تعرضت له المحافظتان من سيول فى عام ١٩٧٥م.

انتهت ندوة العلماء إلى إصدار أكثر من ٣٠ توصية، دعت إلى ضرورة إجراء دراسات تفصيلية لكل منطقة من المناطق المعرضة للسيول، وإنشاء السدود المناسبة لها، وضرورة تكثيف الزراعات فى مناطق السيول حتى تكون عائقا يحول دون تدفق المياه،

كما دعت التوصيات إلى التنسيق بين الأجهزة المختلفة فى التخطيط العمرانى لتلافى البناء فى مصبات السيول، وتجهيز الإمكانات اللازمة للعلاج السريع بعد وقوع الكارثة.

هكذا، فالثابت أن السيول فى حدها الأدنى لم تكن احتمالا مستبعدا. ولكنها كانت معروفة فى الصعيد خاصة منذ عهد الفراعنة، الذين دأبوا على تصميم الطرق فى مساراتها بحيث تكون ملتوية قدر الإمكان، لكى تقلل من اندفاعات المياه. والمتخصصون يعرفون أن فى مصر حوالى ستة آلاف مجرى للسيول محددة المواقع، وليس فيها سرّ خاف على أحد. إضافة إلى هذا وذاك، فإن السيول تدهم مناطق الصعيد على فترات متقطعة وبدرجات متفاوتة، لكنها مستلفتة للنظر منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٥.

هل يمكن أن يقال بعد ذلك كله إن الأمر كان مفاجئا؟!

أسوق هذا السؤال بمناسبة قول أحد الكتاب - ساخرا - إن رئيس الحكومة ينبغى أن يصدر قرارا بتعيين «وزير دولة للتنجيم» تكون مهمته مقصورة على التنبؤ بالكوارث الطبيعية قبل وقوعها. وفى السياق، توجه الكاتب باللوم والتقريع إلى الذين تساءلوا: أين كانت الحكومة خلال السيول؟ - وقال إنهم ظنوا فيما يبدو أن الحكومة كان ينبغى أن تكون هناك قبل السيول بـ ٢٤ ساعة لكي تكون فى شرف استقبالها. ولم يعجبهم أن يتحرك رئيس الوزراء ومعه مجموعة من الوزراء فورا لمواقع السيول لمعاينتها على الطبيعة وتقديم العون السريع للضحايا المنكوبين.

ونحن نقول: إن الحكومة بذلت جهدا مشكورا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه علاجا للموقف، ولكنْ سؤالنا ينصب على ما كان ينبغى أن يبذل من جهد للوقاية من الكارثة قبل وقوعها، لتخفيف الضرر وتقليل الخسائر. خصوصا إذا كانت هناك شواهد عدة تدل على أن الخطر وارد، ناهيك عن صوت العلماء الذى ارتفع منبها ومحذرا قبل عشرين شهرا.

إن الأمر لا يحتاج إلى «تنجيم»، وطرح المسألة بهذه الصورة هو هزل فى موضع الجد، وتغليط لا يليق فى موقف يستوجب التحلى بقدر عال من الشجاعة والمسئولية، خصوصا أن هذه ليست أولى السيول ولن تكون أخراها.

يثير المشهد من هذه الزاوية قضية الفصام المدهش بين المؤسسات العلمية والأجهزة التنفيذية، الذى يعيد إلى الأذهان صورة الجزر المعزولة فى الدولة الواحدة. الأمر الذى



يصيب أهل العلم بالإحباط واليأس. ويقنعهم بأنهم ينفخون دائما فى «قربة مقطوعة»، حيث لا سميع لأصواتهم ولا مجيب!

ألا ترون أن المشهد كان يمكن أن يختلف تماما لو أن تحذير العلماء أو كلامهم فى بداية العام الماضى أخذ على محمل الجد؟!

٢ـ مصر دولة المدينة: لقد كشفت كارثة السيول عن هشاشة البنية التحتية للمجتمع المصرى، حتى بدت القرى وكأن بيوتها مبنية من ورق. وأيا كان حجم التفاوت فى الأرقام المتعلقة بعدد البيوت المنهارة، فالقدر المتيقن أن السيول أتت على قرى بأكملها، وأن مئات إن لم يكن ألوف البيوت قد انهارت بسرعة مستلفتة للنظر.

ولسنا بحاجة لأن ندلك على أن تدهور الأوضاع السكانية فى الريف ليس مقصورا على المحافظات الثلاث أو الأربع التى نكبت بالسيول هذا العام (١٩٩٤م)، وإنما هو قاعدة عامة تسرى على الريف المصرى بأكمله. ولا بد أن يثير انتباهنا فى هذا الصدد أن فى مصر جهازا لبناء وتنمية القرية عمره أكثر من عشرين عاما، ذكرنا به تحقيق نشرته «الأهرام» فى ١٤ / ١١ / ١٩٩٤، وأشار إلى أنه امتداد لمصلحة الفلاح، التى أنشئت فى سنة ١٩٥٠ وألحقت بوزارة الشئون الاجتماعية. وكانت تلك بدورها امتدادا للأنشطة التى بدأها محمد على باشا فى بداية القرن الماضى حين وضع نظاما جديدا للرى.

اقرأ هذه الشهادة التى أوردتها الأهرام فى سياق التحقيق المنشور: برغم التواصل التاريخى (لمؤسسات بناء وتنمية القرية) فإنه لم تحدث عمليات تنمية وتطوير متواصلة للقرية المصرية، والسبب ـ فى رأى رئيس جهاز تنمية القرية الأسبق ـ هو أننا حتى الآن لا نعرف كيف نترجم البحوث والدراسات إلى برامج عملية للتنفيذ كما أنه يكمن أيضا فى فقدان التعاون والتنسيق بين المركزيات والمحليات، وفى الصراع حول المتاح من ميزانية الدولة والمساعدات والمنح.

بقية الشهادة تقرر ما يلى: فى الشهر السابق مباشرة (أكتوبر) عقد مؤتمر قومى للتنمية الريفية المتكاملة، وتقدم الجهاز المنوط به بناء وتنمية القرية بورقة عمل تعكس رؤية الحكومة للمسألة، غير أنها للأسف جاءت إنشائية وخالية المضمون. تشخص المشكلات التى يعرفها الجميع ولا تضع الحلول أو إستراتيجية للعمل. والغريب أن توصيات المؤتمر تم توزيعها مع ورقة العمل فى اليوم الأول (!)، الأمر الذى يؤكد أن هناك الكثير من المؤتمرات لا تقدم شيئا إلا مزيدا من إهدار المال العام.

زميلنا الأستاذ سيد على، الذى أجرى التحقيق، نقل عن الخبراء المختصين فى الموضوع قولهم: إن جهود الدولة ظلت على الدوام تعطى الأولوية للمدينة على

حساب الريف، مما أدى إلى حدوث هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة بحثا عن الخدمات وفرص العمل، الأمر الذى أصاب القرية المصرية بنكسة كبيرة.

ثمة دراسات عديدة منشورة تشير بألف إصبع إلى أن ريف مصر عامة لم يلق بعد حظه من التنمية والرعاية، وأن التفاوت شديد بينه وبين المدينة، سواء فى متوسط دخل الفرد[1] أو فى الخدمات أو فى مشروعات التنمية الصناعية. وهذا التفاوت يبرز بدرجة أكبر فى محافظات الصعيد التى تعانى مما وصفه أحد الباحثين بـ«تطرف التنمية»، بمعنى انحرافها عن المعايير والمؤشرات القومية. وإذا لاحظنا أن سكان الريف يمثلون ما بين ٥٦ و ٦٠٪ من تعداد الشعب المصرى (أى ما يعادل ٣٠ مليون نسمة)، فإن ذلك يقرب إلى الأذهان حجم التحدى ومدى جسامته، الأمر الذى يستدعى التحرك بسرعة لتصحيح ذلك الخلل.

٣- **الإهمال ضاعف المحنة:** فنحن نخطئ التقدير إذا حصرنا المسألة فى حدود القضاء والقدر الذى لم يكن لنا حيلة إزاءه. وقد مر بنا أن التفكير البيروقراطى تعامل بقدر كبير من اللامبالاة مع توصيات مؤتمر أكاديمية البحث العلمى الخاصة بموضوع السيول. غير أن الوقائع المنشورة تدل على أن ثمة إهمالا جسيما أدى إلى تفاقم الكارثة. وهو ما تكشف مثلا فى حالة قرية (درنكة) التى احترقت عن آخرها، حتى أتت النار على ما فيها من بشر وماشية وبيوت وزرع. فالشهادات متواترة على أن إقامة مستودعات النفط على بعد مائة متر من القرية فى عام ١٩٧٧ كان خطأ من البداية، وأن إقامة جسر فى مجرى السيول لاستخدام القطارات المحملة بالنفط ووصولها إلى المستودعات كان خطأ ثانيا، لأن انهيار الكوبرى كان أحد عوامل تفاقم الكارثة. كذلك فإن افتقار المستودعات إلى متطلبات الأمن الصناعى ووسائل إطفاء الحرائق، يعد خطأ ثالثا. وقد زاد الطين بلة أنه تم استلفات نظر الجهة المسئولة فى المستودعات إلى خطورة ذلك الوضع، فردت بخطاب بتاريخ ٢٦ من نوفمبر عام ١٩٩٢، قالت فيه إنه: «من المستحيل فى هذه الآونة تنفيذ هذه الإجراءات» (الخاصة بمتطلبات الأمن الصناعى)، كما قررت بثقة «أن المستودعات مؤمنة ضد مخاطر الحرارة الخارجية»(!). وطبقا لما نشرته الأهرام فى ١٢ / ١١ / ١٩٩٤، فالثابت فى سجلات جهاز الأمن بأسيوط أنه تم تحرير محضرين للمسئولين عن خزانات الوقود، بعد إنذارهم عدة مرات بسبب مخالفتهم لإجراءات الأمن الصناعى. وإضافة إلى هذا وذاك، فإن تحريك القطار المحمل بالوقود باتجاه المستودعات بعد انهمار الأمطار كان خطأ جسيما آخر زاد فى حجم الكارثة.

---

(١) فى الريف ٥٧٦ دولارا وفي الحضر ٨٠٥ دولارات.

ألا يحتاج هذا المسلسل من الأخطاء الناشئة عن الإهمال الرهيب إلى تحقيق يمهد لحساب المسئولين، ويبعث برسالة حازمة إلى جيش المهملين فى مختلف المواقع، الذين ما برحوا يستهينون بأرواح العباد، فضلا عن إهدارهم الفاحش لمصالح البلاد؟!

٤ - **حضرت السلطة وغاب المجتمع:** فأنت إذا تأملت صحف الفترة الماضية، فستجد أن السلطة بمختلف رموزها هى التى تصدرت واجهة التعامل مع الحدث. وهو أمر ليس مستغربا فى بلد تمثل فيه السلطة المركزية منذ عهد الفراعنة الركيزة والمحور. لكن المستلفت للنظر حقا أن حركة المجتمع بدت شديدة التواضع، وهامشية فى مجملها. لا تسأل عن «الدفاع المدنى» الذى صار عنوانا فارغ المضمون، بل ساقطا من الذاكرة، برغم الطنطة والضجيج الذى يفتعل من حوله أحيانا، بما فى ذلك الصور التى تبث بين الحين والآخر لتدريبات على ذلك النوع من الدفاع. لكنى أتحدث عن مؤسسات المجتمع القائمة، من جمعيات أهلية ونقابات. أتحدث أيضا عن النخبة التى تملك الثروة، وعن الجماهير التى بدت ذاهلة وغائبة عن المشاركة فى الحدث.

أدرى أن بعض الجمعيات والنقابات حاولت أن تؤدى ما عليها فى حدود ما أتيح لها، لكن ما أعنيه أن ذلك الأداء ظل استثناء وليس قاعدة، وفى كل أحواله فإنه ظل دون المستوى المطلوب فى مواجهة المحنة.

خلاصة الكلام أن الاختبار العملى لشعارات من قبيل: المجتمع المدنى ودولة المؤسسات، أسفر فى نهاية المطاف عن أن المجتمع المدنى أصبح مختزلا فى السلطة، وأن المؤسسة الوحيدة الفاعلة فى الدولة هى مؤسسة السلطة!

إن صح ذلك، فمن حقنا أن نتساءل: أين هى مؤسسات المجتمع المهنى؟ ولماذا لم تثبت حضورا فى مواجهة الكارثة؟ هل ثمة خطأ فى بنيتها؟ أم أن الخطأ فى معوقات تقيد حركتها وتكبلها؟ وهل هذه المعوقات تتمثل فى اللوائح والقوانين والأوامر، التى تقيد التبرعات مثلا؟ أم أنها الحسابات السياسية والمخاوف الأمنية؟

لنا أن نتساءل أيضا وبجدية شديدة: لماذا تقاعس الناس عن المشاركة فى جهود العون والإغاثة؟ هل هى أزمة ثقة؟ أم أزمة تربية؟ أم أنها قلة حيلة؟!

فى هذا الصدد، فإن المرء لا يسعه إلا أن يقرر بأن «المشاركة» قيمة واحدة لا تتجزأ. فإذا كان الناس يحجمون عن المشاركة السياسية: سواء فى الأحزاب القائمة التى تعانى مما وصف بأنه جفاف جماهيرى، أو فى الانتخابات العامة التى يتم التصويت فيها عند حد الكفاف، حيث بينت أكثر من دراسة أن معدل المشاركة يتراوح بين ٥٪ و ٧٪ من جملة الأصوات... إذا كانت الصورة على ذلك النحو، فإن الأمر يصبح بحاجة ملحة إلى التحقيق والمراجعة.

من الناحية النظرية، فإنه من غير الممكن أن نحجب الناس عن المشاركة لسنوات طويلة، بحيث نولّد لديهم اقتناعا بأنهم غير مكلفين وليس مطلوبا منهم عمل شيء، أو أنهم عاجزون عن عمل أى شيء، أو أن ما يبذلونه من جهد لن يغير من الواقع شيئا - لا نستطيع أن نربيهم طويلا على الاعتزال والانسحاب والقعود، ثم نتوقع منهم فى لحظة معينة أن يتجاوزوا تلك الحالة، فيخرجوا ويشاركوا ويبادروا.

إن المشاركة هى ثمرة لغرس يربى عليه الناس. فقلْ لى ماذا تزرع اليوم، أقلْ لك ماذا تجنى وتحصد غدا!

٥ - جهاز الإدارة بحاجة إلى إعادة نظر شاملة: بل أكاد أقول إنه إذا كانت لدينا فى مصر حكومة، فليست لدينا إدارة. وفى أحيان غير قليلة تتصرف الإدارة بصورة تسيء إلى الحكومة وتفسد ما تبذله من جهود. فى التحقيق الذى نشرته «الأهرام» يوم ١٢ / ١١ تحت عنوان «سوهاج غضبانة» عديد من التفاصيل التى تشهد بما نقول. فأنت تقرأ على الصفحات الأولى أن الحكومة قررت التعويضات والإعانات، وأن تعليمات عاجلة صدرت بحصر البيوت المنهارة وحصر الخسائر - لكنك ما إن تطالع الصفحات الداخلية حتى تقرأ العجب فى ممارسات جهاز الإدارة.

فى الشهادات التى أثبتها تحقيق الموقف فى سوهاج، قال الناس ما يلى:

- كتابة الأسماء فى كشوف التعويضات تمت بالواسطة، والمحسوبية لعبت دورها فى معاينة البيوت، ولصالح أعضاء لجنة التعويضات وأقاربهم. البيوت المنهارة تركوها، وسجلوا البيوت المبنية لأصحاب أعضاء اللجان وأقاربهم!!

- هناك تضليل واضح فى عملية حصر المتضررين يجرى مقابل مبالغ معينة يتقاضاها أعضاء اللجان. وقد تم ضبط حالة سجل فيها أحد البيوت المهجورة على أنه تهدم بفعل السيل، وتبين أن العملية تمت على ذلك النحو مقابل دفع مبلغ خمسين جنيها!

- المعونات القليلة التى وصلت تم توزيعها بالفلوس على المعارف والمحاسيب.

فى بقية الصحف القومية كلام كثير من ذلك القبيل، أما فى صحف المعارضة «فسيل» الوقائع التى تدين أجهزة الإدارة لا حدود له، وأزمة الثقة فى أداء تلك الأجهزة تتجلى فى كل قصة وتعليق - وقد قرأت فى واحدة من تلك الصحف أن أحد أبناء قرية «درنكة» - وهو مسئول كان يحتل رتبة عالية فى الماضى القريب - طالب بلجنة دولية لمعاينة المنطقة على الطبيعة، وبرر طلبه ذاك بأنه لا يثق فى أى لجنة حكومية، لأن نتيجة تحقيقها معروفة سلفا!

قد يظلم التعميم بعض الناس، فيغمط نفرا من الشرفاء حقهم، وهؤلاء موجودون لا ريب، لكنى أحسب أن أحدا لا يختلف معنا على أنهم استثناء على القاعدة، وأن مختلف التجارب تدل على أن الجهاز الإدارى أصبح عبئا على الناس، بل على الحكومة، وليس عونا لأى من الطرفين.

يستشعر المرء فتورا إزاء الدعوة إلى «الثورة الإدارية»، لأن الشعار رفع وتردد بقوة قبل سنوات، ولكن عبقرية جهاز الإدارة نجحت فى إجهاضه وإماتته.

ترى هل هناك شيء آخر يخلصنا من ذلك الهم غير الثورة الإدارية؟!

أخيرا، فإن لدىّ رسالة حملنى إياها عدد كبير من المصريين الذين لقيتهم خارج مصر فى سفرتى الخاطفة، جميعهم يقولون إنه من غير المعقول أو المفهوم أن تعيش مصر مأتم السيول المشهود، الذى صدم الجميع وملأهم بالحزن والأسى، بعد إذ طالعوا مشاهد الفاجعة على شاشات التليفزيون عبر القناة الفضائية، بينما يقام على مسرح الفاجعة ذاتها ـ فى مدينة الأقصر ـ مهرجان راقص لمدة شهر!

لقد قال أحدهم إنه لم يصدق عينيه حينما رأى صور السيول والجثث المحترقة والمشردين فى بداية نشرة مصرية للأخبار، ثم فوجئ بصور افتتاح المهرجان الراقص فى نهاية النشرة. وقال لى مثقف عربى إنه هم بالذهاب إلى السفارة المصرية فى بلده لتقديم العزاء فى ضحايا السيول تعبيرا عن مشاعر التضامن والمشاركة، إلا أنه قرأ فى صحيفة الصباح أن ١٢٠٠ راقص وراقصة بدءوا فى إحياء مهرجان الكرنك، فظن أن موضوع السيول هو مجرد تهويل ومبالغة من جانب الصحف، وعدل عن فكرته.

أضم صوتى إلى صوت المحتجين والمصدومين، وأقول: إنه بقدر ما إن إلغاء الاحتفال بعيد الطفولة بسبب الكارثة كان قرارا حكيما احترم مشاعر الأمة، بقدر ما إن التمسك بإقامة مهرجان الأقصر الراقص بدا موقفا معاكسا تماما، افتقد إلى الحكمة وجرح مشاعر الأمة.

حتى إذا كان الأمر محكوما بحسابات السياحة و«البيزنيس»، فاسمحوا لى أن أسأل: ماقيمة أن تكسب السياحة وتخسر الأمة؟!

حين يقتل ٧٠ طفلا!

لا أعرف متى ندرك أن مصرع طفل بسبب التسيب أو الإهمال، هو سبة فى جبين المجتمع بأسره، وأن مقتل ٧٠ طفلا دفعة واحدة، لذات السبب، لا بد أن يكون مبررا كافيا لاستنفار الضمير العام. ليس فقط لأنه يمثل هتكا مروعا لأبسط قواعد المسئولية، وليس فقط لأنه يعكس استهانة بقيمة البشر تتجاوز كل حدود، ولكن أيضا باعتباره اغتيالا للمستقبل، ينبغى ألا نتهاون فى رده، وألا نسكت على أسبابه ومصادره، وألا نتردد فى حساب المسئولين عنه، بكل الصرامة الممكنة.

هذه الكارثة التى حلت بمصر مساء يوم الجمعة الحزين الموافق ١١ من ديسمبر عام ١٩٨٧ حدث فظيع بحد ذاته. لكن ما لا يقل عنه فظاعة أو ترويعا، أن يكون السلوك الذى أدى إلى وقوع الواقعة هو قاعدة التعامل والأداء فى المجتمع، الأمر الذى لابد أن يثير جزع الجميع، لأنه ينذر بوقوع مسلسل آخر من الكوارث، نسأل الله اللطف فيه.

إن «نكسة» يونيو لم تكن فقط نتيجة أخطاء ارتكبها بعض القادة العسكريين أو السياسيين، ولكنها كانت ثمرة لتراكمات مرحلة متعددة الفصول والأحداث والشخوص. ولم يكن العسكر سوى الطرف الذى قدر له أن يتلقى صدمة الهزيمة يوم ٥ من يونيو، وكتب عليهم أن «يصلبوا» أمام الملأ فى ساحة المواجهة، تكفيرا عن أخطاء وخطايا غيرهم.

كذلك الحال فى «نكبة» الحادى عشر من ديسمبر التى نحن بصددها. والتى يتصورها البعض مسئولية «قادة» الرحلة، وفى مقدمتهم، قائد السيارة والمشرف المدرسى. فى حين أن القراءة الاجتماعية لوقائع الحادث المنشورة توسع من دائرة الاتهام. وتضع فى قفصه مختلف أشكال السلوك السلبى السائد فى المرحلة الراهنة.

وقد شاءت المقادير أن تحدث «النكبة» فى ضواحى القاهرة، أى تحت سمع الحكومة وبصرها، الأمر الذى هيأ لها نصيبا من التغطية الإعلامية الواسعة، التى لم تتوافر لمثيلاتها التى وقعت فى الأقاليم، ولم تلق حظها المفترض من الاهتمام الإعلامى أو الرسمى.

وآخر هذه «السابقات» حدثت قبل شهرين اثنين (فى ١٣ من أكتوبر) فى مدينة السنبلاوين بمحافظة الدقهلية (على بعد ١٣٠ كيلو مترا عن القاهرة). إذ اقتحمت حافلة للركاب مدرسة ابتدائية ذات نهار مشئوم، وقتل فى الحادث ٢٠ طفلا، وأصيب ١٦ آخرون. وأبرزت الصحف الخبر فى أوانه، ثم عالجته باقتضاب شأن أخبار «الأقاليم» كافة، بينما لم ينتقل أحد من المسئولين فى القاهرة إلى مكان الفاجعة، بما فى ذلك وزيرة الشئون الاجتماعية، المعنية المباشرة بضحايا الكوارث والنكبات. وترك الأمر للسلطات المحلية، تعالجه «بحكمتها»!

أما الحلقة الأخيرة من مسلسل التسيب والإهمال القاتل، التى هزت القاهرة، فقد حظيت باهتمام إعلامى ورسمى واسع النطاق، حرك رأس الحكومة والوزراء، وجمعيات النشاط الأهلى، ومشيخة الأزهر التى دعت إلى إقامة صلاة الغائب على أرواح الضحايا.

هذا الاهتمام الإعلامى الذى باشرته الصحافة خاصة - لاتسأل عن الإذاعة والتليفزيون، فهما معنيان بالأفراح والليالى الملاح دون الكوارث والأحزان - هيأ لنا فرصة جيدة للتعرف على كم من التفاصيل، يلقى أضواء كاشفة على خلفيات الحدث، التى لا بد أن تستوقف القارئ فضلا عن الباحث.

المعلومات التى تضمنتها التقارير الصحفية لم تكن متابعة للوجه الخفى للكارثة، بقدر ما كانت تصويرا دقيقا للمدى الذى بلغه التسيب والإهمال، ولبعض العلل التى تسربت إلى واقعنا محملة بمختلف جراثيم الإفساد الإدارى والاجتماعى.

هذه المعلومات تعيننا على قراءة وقائع الحدث من زاوية دلالتها الاجتماعية، وهو أمر أحسبه جديرا بالدراسة والتحقيق، لأنه يفيد إلى حد كبير فى تشخيص مواطن الضعف والخلل، ومواضع الفساد والتحلل العام، التى تقود إلى الكوارث أو تطمس معالمها.

لنحاول أن نجرى هذه القراءة، مبتدئين برصد الوقائع التى ذكرتها التقارير الصحفية على ألسنة شهود الحادث أو من واقع تحقيقات النيابة، ومنتهين باستخلاص الدلائل التى نشير إليها..

□ □ □

لقد تتابعت مشاهد القصة الدامية على النحو التالى :

١ - حين تقررت الرحلة، تم الاتفاق مع إحدى الشركات على توفير حافلة لنقل التلاميذ إلى منطقة الأهرامات وحديقة الحيوانات، ولكن صاحب الشركة اعتذر عن تنفيذ التزامه، فتأجلت الرحلة. وبينما كان مشرف المدرسة سائرا فى الشارع، شاهد «مصادفة» عربة للرحلات مارة به، فاستوقف قائدها، الذى لا يعرف عنه شيئا. واتفق معه على أن يتولى العملية. وتبين فى التحقيق أن السائق المجهول التحق بعمله يوم ٢٢ من نوفمبر، أى قبل قيامه بالرحلة بحوالى عشرين يوما فقط!

٢ - يوم ١١ من ديسمبر، جاء السائق المجهول الذى يعمل فى شركة غير معلومة ليحمل أطفال المدرسة، بناء على اتفاقه مع المدرس الذى التقاه مصادفة. وبرغم أن حمولة السيارة الطبيعية لا تتجاوز ٤٠ راكبا، أو ٦٠ طفلا كما ذكر فى التحقيق، فإنه اتفق على تكديس ٨٠ طفلا بها. وصبيحة يوم الرحلة، كان عدد التلاميذ قد وصل إلى ١١٠ أطفال - وانتهز المشرفون الفرصة فاصطحبوا معهم أقاربهم، وأصبح عدد أولئك المشرفين ومرافقيهم ٢١ شخصا - وبذلك وصل عدد الركاب إلى ١٣١ شخصا!!

٣ - فى صبيحة ذلك اليوم، نشرت إحدى الصحف شكوى لبعض سكان منطقة عين شمس تناشد وزير النقل التدخل لإنقاذهم من «مزلقان الموت»، الذى يعرض حياتهم وذويهم للخطر منذ ست سنوات(!!)، كما قال لاحقا أحد أعضاء مجلس الشعب (الأستاذ مجدى أحمد حسين). ولم يكن «المزلقان» هذا سوى فتحة أقامها بعض السكان فى السور المحيط بشريط سكة الحديد للعبور منها، نظرا لبعد نقطة العبور الطبيعية عن محل إقامتهم، وهو ما كان مصدرا لحوادث كثيرة، رشحت تلك الفتحة لأن تسمى «مزلقان الموت»، بعد ممارسة السنوات الست!

٤ - تحركت الحافلة وفى داخلها جبل من البشر، يمثل ثلاثة أضعاف حمولتها العادية. واجتازت القاهرة الكبرى من أقصاها إلى أقصاها، من قرية (أبو صير) فى الطرف الشمالى للمدينة، إلى أهرامات الجيزة فى طرفها الجنوبى. ومرت فى طريقها على ما لا حصر له من نقاط المرور وشرطة العاصمة، التى تستوقف سيارات النقل أحيانا لتغريم سائقيها إذا ما لاحظوا وجود راكب إضافى واحد فى مقدمتها. ولم يخطر على بال أحد من حملة الرتب أو لابسى الخوذات أو راكبى الدراجات البخارية التى تزعق فى شوارع العاصمة، أن يستوقف السيارة ويسأل قائدها عما إذا كانت حمولته هذه مرخصا بها أم لا!

٥ - فى المساء عاد جبل البشر المتحرك، واخترق شوارع القاهرة بمنتهى الأمان، تحت أعين رجال المرور، مثلما حدث فى الصباح. وأراد السائق أن يختصر طريق العودة، لسبب أو آخر، فبدلا من أن يجتاز شريط سكة الحديد من نقطة العبور العادية، فإنه اتجه إلى تلك الفتحة التى أقامها الأهالى «بجهودهم الذاتية»، واكتسبت شرعية بعد ست سنوات، غرزت عجلات الحافلة فى القمامة التى ملأت المكان، وتصادف قدوم قطار فى اللحظة ذاتها. فاصطدم بالحافلة المتعثرة، وقصمها نصفين، وقتل ذلك العدد الضخم من أطفالها؛ على النحو المروع الذى فصلت فيه الصحف.

ردود الأفعال توالت على النحو التالى:

١ - تحرك الجميع، الحكومة والأهالى، لتدارك الموقف بمختلف الوسائل - وصرح مأمور مصر الجديدة فى اليوم التالى مباشرة بأنه: تمت السيطرة على الموقف وتهدئة أهالى المصابين والمتوفين، وتمت إزالة جميع المعوقات الخاصة بتصاريح دفن الجثث، وتم نقلها إلى مقابر ذويهم... كما تم التعرف على جميع الجثث وسلمت إلى أهلها - وعلى صفحة «الأهرام» ذاتها التى تضمنت تصريح قائد شرطة مصر الجديدة، خبر يقول إن هناك خمسة تلاميذ مفقودين لم يعثر لهم على أثر، وكلام لإحدى مشرفات الرحلة يشير إلى أن «فراش» المدرسة كان بين الركاب، ولم يعثر له على أثر بين الضحايا!

٢ - عقد مجلس الشعب جلسة خاصة لمناقشة الموضوع، وحمّلت المعارضة هيئة السكك الحديدية مسئولية الحادث، وقال أحد الأعضاء إنه لا يكاد شهر يمر دون أن يقع حادث تصادم بين القطارات والعابرين من أهالى تلك المناطق المكتظة بالسكان، ومع ذلك لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية أرواح الناس. ورد وزير المواصلات مستعرضا إنجازات الوزارة فى مجال نقل المواطنين بأمان، وقال: إن هيئة السكك الحديدية لجأت إلى إقامة أسوار لعزل مسارات القطارات عن الناس، وإنهم كانوا يلجئون إلى تحطيم هذه الأسوار، فاضطرت الهيئة إلى إعادة بنائها بالخرسانة المسلحة - فى النهاية أحال مجلس الشعب الموضوع إلى «لجنة النقل والمواصلات» لإعداد تقرير عنه!

٣ - سارعت أجهزة الحكم المحلى إلى رصد الفتحات التى أقامها الناس عبر الأسوار المحيطة بمسارات السكك الحديدية، ليمروا منها قضاء لمصالحهم. ونشرت الصحف أن محافظ الجيزة قرر سد جميع تلك المنافذ، منعا للحوادث المماثلة.

٤ ـ تتابع نشر التفسيرات والتحليلات التى انصبت على التسيب المتفشى بين سائقى السيارات، والاستهتار الذى دفع سائق حافلة التلاميذ إلى عبور شريط سكة الحديد من فتحة لا تتوافر لها أى من ضمانات السلامة أو الأمان. وترددت الدعوة إلى تشديد العقوبة على الاستهانة بأرواح المواطنين، إذ تصل فى القانون الحالى إلى السجن سبع سنوات فقط إذا كان عدد المتوفين أكثر من ثلاثة أشخاص، لأن الحالة تعتبر جنحة قتل خطأ ـ وكرر وزير النقل الدعوة إلى تعميم الأسوار حول جميع خطوط السكك الحديدية فى مصر، التى تبلغ أطوالها ٥ آلاف كيلو متر!

□ □ □

أكثر ما يستلفت نظر القارئ العادى هو تلك البساطة المدهشة المختلطة بالاستهتار المذهل، مما أدى إلى وقوع الكارثة ـ ثم ذلك التسطيح المبالغ فيه الذى عولج به الموضوع:

اختيار الحافلة التى حملت التلاميذ تم بالصدفة، فى الطريق العام، حتى إن اسم السائق لا يعرف منه إلا أنه يدعى عادل، ولا شيء أكثر من ذلك. وكأن حياة عشرات التلاميذ ونقلهم على مدار يوم كامل من أقصى القاهرة إلى أقصاها، ليس مما يستحق تدقيقا فى الجهة التى تؤتمن على هذه المهمة.

وتحميل الحافلة بثلاثة أضعاف حمولتها، يتم أيضا بمنتهى البساطة واللامسئولية، ودون أدنى اعتبار لحدود طاقة الحافلة، أو التصريح المعطى لها من جهة المرور الرسمية، الذى يقيد عدد الركاب برقم محدد. إذ إن الانفصال قائم بين أى أصول موضوعة أو ضوابط مقدرة، وبين حقيقة الواقع.

نلاحظ هنا على ركاب الحافلة أن ثمانية من المدرسين والمدرسات فرضوا أنفسهم عليها، واستقدموا معهم ١٣ آخرين من أطفالهم وذويهم، اهتبالا لفرصة النزهة، التى تحمل تكلفتها أولياء أمور الأطفال. وهو سلوك له دلالة ذات مغزى.

ثم إن عبور الحافلة على مختلف نقاط المرور فى قلب العاصمة، وهى مكدسة بتلك الأعداد من البشر، دون أن تستوقف أحدا من القائمين على الأمر فى تلك النقاط، ينم عن قدر من اللامبالاة مثير للانتباه. وكأن هناك عرفا جرى واستقر، بمقتضاه يأخذ الناس حريتهم فى انتهاك القواعد والضوابط، بينما تغض الشرطة الطرف عن مثل هذه الانتهاكات، ربما باعتبار أنها «فى خدمة الشعب»!

يستمر مسلسل الاستهتار المميت، فنجد أن السائق لا يتردد فى أن يخترق بحمولته البشرية الكبيرة شريط سكة الحديد، وخطورته ليست خافية عن كل ذى عقل، لاختصار المسافة، من فتحة يعلم أنها ليست مخصصة للعبور، وأن أيًّا من شروط الأمان ليس متوافرا لها. لكنه شيوع منطق انتهاك الضوابط والأصول، والمقامرة على الحظ حتى تحت ظلال الموت!

غير أن الاستهانة بأرواح الناس والاستهتار بفقرائهم ومستضعفيهم يبلغان الذروة، إذا ما تأملنا حقيقة أن تلك الفتحة الخطرة مقامة منذ ست سنوات، وأن رصيدها من الشؤم بات معلوما للجميع. وقد تعايش الناس مع الموت الذى كان يلوح كل يوم فى استسلام مذهل، طوال تلك الفترة. وبينما علم الموت يرفرف على المكان، فإنه لم يستلفت نظر أحد من الجهات المعنية، لا هيئة السكك الحديدية، ولا أجهزة الحكم المحلى، ولا ممثلى المنطقة فى مجلس الشعب. الأمر الذى يعنى أن الاستهتار واللامسئولية كانا من السمات التى وصمت الجميع: المدرس والسائق والأجهزة الحكومية المعنية بالأمر، والأجهزة الشعبية التى تزعم مباشرة مهامها «بالشعب وللشعب»!

وربما كان أغرب ردود الفعل، هو ذلك التركيز الشديد على السائق وأقرانه دون غيرهم، وذلك السباق المحموم باتجاه سد الفتحات التى أقامها الناس ليعبروا من خلالها أشرطة السكك الحديدية.

نعم، السائق فى القضية الماثلة هو الطرف المباشر الذى قاد السيارة إلى حتفها. لكنه قبل أن يبلغ هذا المصير كانت هناك أطراف أخرى غير مباشرة ساهمت باللامبالاة والتراخى والاستهتار فى وقوع الكارثة. ولو أن أيا من هذه الأطراف أدى واجبه عند حده الأدنى، لكان للأمر شأن آخر.

أما المسارعة إلى سد الفتحات التى أقامها الناس لعبور أشرطة السكك الحديدية، والدعوة إلى إقامة أسوار من الخرسانة المسلحة لتعجيز الناس عن اختراقها، هذا الحل الذى طرح باعتباره مطلبا وطنيا ملحا يكشف عن المدى الذى وصل إليه التفكير البيروقراطى فى تناول القضايا العامة.

ففقراء القوم عندما يحاولون اختراق سور سكة الحديد، ويعرِّضون أنفسهم للموت كل نهار، لا يقدمون على ذلك حبا فى المغامرة، أو رغبة فى الاستشهاد، أو لممارسة

هواية تخريب ما تقيمه الحكومة من حواجز ومنشآت. لكنهم يلجئون إلى ذلك تحت ضغط الضرورة لحل مشكلة تعترضهم فى إنجاز مصالحهم وتحصيل أرزاقهم، خاصة وأن المسافة بين كل معبر (مزلقان) شرعى وآخر تصل إلى أربعة كيلو مترات، وهى مما يرهق ضعفاء الناس الذين أضناهم الفقر وهدّهم سوء التغذية!

والذين دعوا إلى إغلاق تلك الفتحات على طول أشرطة السكك الحديدية، شغلوا بإبراء الذمة وإخلاء المسئولية أمام الحكومة وأمام القانون. ولكن أحدا منهم لم تشغله مصالح الناس التى ستوقف أو تعوق، وكيفية إنجازها بعد سد تلك المنافذ!

لقد حلوا مشكلتهم هم، لكن مشكلة الناس لم ترد على لسان أى منهم!

ونحن لا ندعو إلى الإبقاء على فتحات الموت كما هى، ولكننا ندعو فقط إلى التفكير فى حل مشكلة الناس بعد سدها، لا بإقامة معبر أمام كل بيت، وليس بالضرورة بإقامة أنفاق تستغرق سنوات وتكلف عشرات الملايين من الجنيهات، وهو ما استبعده وزير النقل. ولكن مثلا بإقامة جسور علوية مما نجح مهندسو القوات المسلحة فى إقامته خلال أشهر معدودة، ثم فى دراسة كيفية نقل أشرطة السكك الحديدية التى تخترق مناطق الكثافة السكانية، فى الأجل البعيد[1].

على ذات الأرضية وقف قائد شرطة مصر الجديدة الذى عنى بمسألة «التمام» قبل أى شىء آخر. إذ سارع إلى الإعلان عن أنه «تمت السيطرة على الموقف»، وكأنه كان يقف فى مواجهة الأهالى الذين فجعوا فى أطفالهم، وكأن العلاقة بين الطرفين يحكمها موقف السيطرة أو التمرد والانفلات. وليت التمام الذى أعلنه كان صحيحا، لأنه كان وهميا، فى شق منه على الأقل. إذ صرح للصحفيين بأنه تم التعرف على جميع الجثث، بينما كان بعضها لا يزال مجرد أشلاء مجهولة الهوية، كما ذكرت الأهرام على ذات الصفحة التى نشرت تصريحه. بالتالى، فإنه لم يعن بصحة المعلومات، بقدر ما عنى بتوجيه التمام حتى ولو كان وهميا، إلى سلطات الأمن العليا فى الداخلية والحكومة!

ثم إننا طوال الأيام التى ثار خلالها الجدل حول الفاجعة، وطوال المناقشات التى جرت فى مجلس الشعب أو على صفحات الصحف، لم نقرأ شهادة وزير التربية والتعليم، ولم يتطرق أحد إلى مسئولية الوزارة عن رعاية تلاميذها، والاستهتار المذهل من جانب المدرس والمدرسة الذى بدأت به العملية منذ لحظاتها الأولى.. حتى كاد يستقر فى الأذهان أن المسئول فى الكارثة هم السائق الذى قاد السيارة، والناس الذين

(١) أعلن لاحقا أن مجلس محافظة القاهرة أصدر قرارات بهذا المعنى.

أقاموا الفتحة فى سور الشريط الحديدى، أما رجال الإدارة وأجهزة السلطة، فهى بريئة من دم الأطفال، وهى ما زالت - على العهد - ساهرة على راحة الشعب وأمنه، لا يغمض لها جفن!

ذلك على صعيد الوقائع والملابسات التى أحاطت بالكارثة. وهو ما إذا نظرنا إليه من زاوية السلوك الاجتماعى العام، أو الأداء المفترض فى حياة أى تجمع بشرى يحترم إنسانية أفراده، ويواجه تحديات البقاء التى نواجهها، فسوف نجد الأمر موحيا بإشارات مثيرة لقلق لا ينبغى التهوين منه.

وأخشى أن أقول بأن مختلف ملابسات الحادث إنما هى صورة مصغرة لما يحدث - كقاعدة - فى مختف مواقف الإنتاج والخدمات، ومختلف صور الأداء فى واقعنا الراهن: التهاون فى الالتزام بالواجب - وانتهاك الضوابط والقواعد المتعارف عليها فى أى مجال - الاستهتار الشديد بضعفاء الناس وفقرائهم - خطف الفرص وانتهازها بأى وسيلة - انفصال الأجهزة المحلية عن واقع الناس - ويأس الناس من جدوى هذه الأجهزة، وانصرافهم عنها بالتالى - شيوع هذا اليأس إلى درجة دفعت الناس للاستسلام والسكوت عن هموم وثغرات لا ينبغى السكوت عليها - ضياع المسئولية عن الأخطاء الجسيمة التى تحدث بحق الناس، وبالتالى غياب عنصر الحساب والعقاب - مسارعة المسئولين إلى التبرير والتنصل من المسئولية عند وقوع أى خطأ - اهتمام المسئولين برضاء «السلطات العليا»، دون اكتراث برضا الناس أو سخطهم، باعتبار أن الأخيرين لا يملكون سبيلا للضغط أو التأثير فى نهاية الأمر.

ولا أريد أن أسترسل فى رصد مؤشرات الحدث ودلالاته، لكنى فقط أنبه إلى أن هذه المؤشرات تعكس طغيانا مؤرقا لمجموعة من القيم السلبية التى زحفت على الواقع المصرى منذ السبعينيات بوجه أخص، حين تعاظمت موجة انتهاك النظام العام والقانون، وبدا للجميع أن السلطة تخلت عن التزامها فى العقد الاجتماعى المفترض، وأن البقاء فى خريطة الواقع المستجد هو للأقوى - وليس للأصلح - الأقوى مالا أو نفوذا.

وأرجو أن يؤذن لى فى الإلحاح على دعوة، خلاصتها أننا فى مسيس الحاجة إلى دراسة علمية للقيم السائدة فى مجتمعنا الراهن، والتى أثبت الإيجابى منها تراجعا ملحوظا أمام طغيان العديد من القيم السلبية، التى تفشت فى السنوات الأخيرة بين

عامة الناس وبين أجهزة السلطة بالتالى، التى لم يقل أحد إنها محصنة ضد جراثيم التراجع أو التدهور.

عقب سقوط هتلر وانتهاء المرحلة النازية، قام الألمان بتشكيل لجنة خماسية، من أبرز علماء الاجتماع واللغويات، لتنقية اللغة الألمانية من مختلف الكلمات والعبارات التى أفرزتها التجربة النازية، والتى كانت تعكس عبادة القوة والفرد واستعلاء الجنس الآرى والصلف الاجتماعى العرقى. وكان لجهد هذه اللجنة أثره الكبير فى محاولة إزالة آثار تلك الصفحة القاتمة فى تاريخ البشرية. ليس بالفرمانات والقرارات الإدارية، ولكن بالعمل العلمى والتربوى الهادئ، الذى يقوِّم ما هو سلبى، وينمى ما هو إيجابى فى وعى الناس وسلوكهم.

شىء من هذا القبيل نحتاج إليه بشدة، لنعرف أوجه الخلل فى واقعنا الاجتماعى وفى السلوك العام، حتى لا نفاجأ بكوارث مماثلة لتلك التى جرت فى تلك الجمعة الحزينة، والتى تتكرر بصفة دائمة فى مجتمعنا، ولكن على نطاق مصغر وغير محسوس.

وبغير أن نضع أيدينا على مواضع الخلل، ونحاول علاجها بعقل علمى رشيد، فإن كل حديث نطلقه عن التقدم أو النهضة أو الصحوة، سيظل خطبا منبرية قد تطرب الأسماع وقد تستثير حماسة البعض، لكنها لن تغير من واقع الحال شيئا. لأن أيا من النهضة أو الصحوة لن يتم بلوغه بغير أداء صحيح فى كل مرفق، وهذا النوع من الأداء لا يمكن تحقيقه فى غيبة نسيج مستقر من القيم الاجتماعية الإيجابية، التى تعلى من شأن الإنسان، وترتكز على معانى الانضباط واحترام القانون وأداء الواجب وإتقان العمل وخشية الله فى السر والعلن.. ثم تكون الصدارة فى المجتمع للشرائح التى تتمثل هذه القيم وتجسدها، وليس للذين بنوا مكانتهم وفرضوا وجودهم على الناس من خلال إهدار تلك القيم كلها وانتهاكها!

□ □ □

بقيت نقطة أخيرة تتعلق بتبعة المسئولية العامة فى واقعنا الراهن. فنحن نعرف - فى الأغلب - أن المسئولية الجنائية أو المدنية، التى تنشأ عن أفعال مباشرة تنسب مسئوليتها إلى أفراد معلومين، وترتب هذه المسئولية عقابا يتراوح بين الحبس أو التعويض أو كليهما.

لكن هناك وجها ثالثا للمسئولية معروفا فى العالم المتحضر، بينما لم يستقر بعد فى مجتمعاتنا، وهو يتمثل فى المسئولية السياسية، التى بمقتضاها يحاسب رأس كل موقع ينسب إليه تقصير فى الأداء، وإن لم يثبت هذا القصور بحق أحد بذاته من العاملين بالموقع.

وفى القانون الإدارى المصرى نوع من التطبيق لهذه الفكرة، يتمثل فيما يسمى بخطأ المرفق العام، حيث يفترض الخطأ من جانب جهة الإدارة فى بعض الحالات بمجرد وقوع الضرر، دون حاجة لإثبات العلاقة المباشرة بين تقصير المرفق والضرر الحاصل.

مع ذلك، تظل المسئولية السياسية غائبة، ويظل بمقدور كل مسئول وزيرا كان أم مديرا، أن يحتفظ بمنصبه وبوجاهته السياسية والأدبية والاجتماعية، أيا كانت جسامة الأخطاء التى يرتكبها مرءوسوه، طالما نجح فى نفى شبهة الاتهام المباشر عن شخصه، وحمل المسئولية لواحد من صغار الموظفين أو كبارهم.

ترى: لو أن قياداتنا تحاسب بمعيار المسئولية السياسية، كم كارثة من الكوارث كان يمكن تجنبها؟ وكم واحدا منهم يبقى فى مقعده؟!

رغيف الخبز: الأزمة والعبرة

أزمة رغيف الخبز في مصر، ينبغي ألا تمر بغير قراءة رشيدة، تضع القضية في إطارها الصحيح، بحقائقها ومداخلها ومخارجها.

لما قرأت أن القرى المصرية صارت تعتمد على المدن في خبزها، وأن إنتاج بعض المخابز يهرَّب ليستخدم علفا للماشية وطعاما لمزارع الأسماك، وأن سكان مصر بملايينهم الخمسين يعيشون على مليون و ٤٠٠ ألف فدان من القمح، بينما ماشية مصر (٥ ,٨ مليون رأس) تعيش على ضعف هذه المساحة من البرسيم (٣ ملايين فدان)، حينذاك قلت: إذا صح أن انقلاب الحال من علامات الساعة، فلا بد أن نكون الآن على أبواب القيامة!

كيف حدث ذلك؟ ولماذا؟

الشهادات التى نشرتها الصحافة المصرية لم تكتم شيئا، ولكنها أسهبت فى التقصِّى والتنقيب طوال الأسابيع الثلاثة الأخيرة. وإذا حاول المرء أن يجرى عملية تجميع وتحليل لما نشر، فسوف يكتشف أن الأزمة هى حصاد مسلسل من الاختلالات، تتراوح حلقاته بين ما هو إستراتيجى وما هو تنفيذى وإجرائى، وما هو اجتماعى.

تعالوا نتابع حلقات المسلسل، لنفهم حقائق القضية وأبعادها..

• لأول وهلة، ستواجهنا الحقيقة الكبيرة، والخطيرة، التى تتلخص فى أن مصر - والعرب جميعا بالمناسبة - تعتمد فى توفير الخبز على الاستيراد بالدرجة الأولى - كل أربعة أرغفة نأكلها نستورد ثلاثة منها، من أربع دول هى: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وفرنسا.

وفى الدراسة الوافية التى نشرتها مجلة «روز اليوسف» فى عدد ٢٧ من مارس الماضى، تحت عنوان «معركة رغيف العيش»، معلومات مهمة فى هذه النقطة، تشير إلى ما يلى:

- أن الدقيق المنتج محليا - لتصنيع الخبز - يكفى استهلاك أسبوع واحد كل شهر، وما تستهلكه مصر خلال الأسابيع الثلاثة الأخرى المتبقية من الشهر، مستورد كله من الخارج.

- أن مصر تحتل المركز الرابع بين أكبر الدول المستوردة للقمح فى العالم، بعد الاتحاد السوڤييتى والصين واليابان.

- أن مصر تدفع يوميا قرابة أربعة ملايين جنيه لاستيراد القمح والدقيق، أى ما يساوى ١,٥ مليار جنيه سنويا، وهو ما يفوق دخل قناة السويس بمرة ونصف المرة.

- أن الدول الأربع المصدرة للقمح والدقيق تتمتع بوضع شبه احتكارى[1]. ولخطورة السلعة ولأهميتها الإستراتيجية، فإن عملية تصديرها تتدخل فيها العوامل السياسية، بحيث إن خطة التصدير تكون أحيانا وسيلة للضغط والابتزاز. ويظل «حسن السير والسلوك» من جانب الدول المستوردة تجاه الدول المصدرة، أحد الشروط الأساسية لاستمرار إمدادها بالقمح. وقد مورست مثل هذه الضغوط على مصر فى الستينيات، وعلى الاتحاد السوڤييتى فى السبعينيات والثمانينيات.

- أن القمح والدقيق الذى يورد إلى مصر من الولايات المتحدة، لا يصدر دفعة واحدة، ولكنه يرسل على شحنات شهرية، وأحيانا تتأخر بعض هذه الشحنات عمدا فى أوقات ينخفض فيها الاحتياطى إلى ما تحت مستوى الخطر. ومن الطبيعى فى ظل هذا الوضع أن يرتبط انتظام الشحنات بمؤشر العلاقات بين القاهرة وواشنطن، شهرا فشهرا!

● الحلقة الثانية من المسلسل، تتمثل فى أن استهلاك الناس من القمح والدقيق تزايد، بينما تناقصت المساحة المزروعة قمحا. فمتوسط استهلاك القمح للفرد

(١) تملك ٨٥٪ من فائض القمح العالمى.

كان ١١٣ كيلو جراما فى سنة ١٩٦٣، ولكنه وصل الآن إلى ٢٠٣ كيلو جرامات[1].

وخلال الثلاثين عاما الأخيرة تناقصت المساحة المزروعة قمحا بأكثر من ربع مليون فدان، بسبب انخفاض عائد القمح بالنسبة للفلاح، مما يدفعه إلى التهرب من زراعته والتحول عنه إلى محصولات أخرى أوفر ربحا وأعلى دخلا.

وزيادة الاستهلاك لها تفسيرات عدة، بينها زيادة اعتماد البعض على الخبز فى الغذاء، الطعام الأرخص، وبينها دخول القرية المصرية كمستهلك إضافى لخبز المدينة، بعد أن كانت منتجة ومكتفية بخبزها[2]. ـ ومنها لجوء البعض إلى استخدام الخبز كبديل لعلف الماشية، لأن العلف أعلى سعرا من الخبز.

أما تناقص المساحة الزراعية، فهو مؤشر على فشل السياسة السعرية فى تشجيع الفلاحين على زراعة القمح، وهو شهادة تدين البيروقراطية المصرية التى تشتري إردب القمح من الفلاح بسعر، بينما تشتريه من الخارج بثلاثة أضعاف ذلك السعر. وتضن على الفلاح بالتشجيع وبمضاعفة السعر الذى تتعامل معه به، وتصر على استمرار شراء المستورد بثلاثة أضعاف!

• الحلقة الثالثة تتمثل فى ذلك الانقلاب الذى حدث فى القرية المصرية فى ظل سنوات الانفتاح، التى شوهت قيم المجتمع الإنتاجية، وحولته إلى مجتمع استهلاكى بالدرجة الأولى.

لقد كان الانفتاح مصحوبا بمرحلة الرواج التى شهدها الخليج فى أعقاب ارتفاع أسعار النفط فى السبعينيات. مما استتبع سفر أعداد كبيرة من العمال المصريين إلى الخارج. وهؤلاء هجروا الأرض الزراعية بطبيعة الحال، وعندما عادوا حملوا معهم أنماطا سلوكية مختلفة، أقل ما يمكن أن توصف بها أنها بدورها أنماط مستهلكة وليست منتجة.

ومع انتشار التعليم وطموح الأكثرية إلى التوظف، ومع دخول الأجهزة الحديثة إلى القرى، لم يكن ذلك كله فى صالح استمرار وضع القرية كخلية منتجة ومكتفية ذاتيا،

(١) معدل الاستهلاك العالمى ٦٥ كيلو جراما للفرد.

(٢) وهذا خلل آخر سنتوقف عنده توا.

خصوصا وأن العمل الدءوب والمنتج لم يكن يشكل عنصرا أساسيا فى قيم عصر الانفتاح، تلك التى صاغت الوعى العام على نهج وقيم مختلفة، قوامها الوجاهة والكسب السريع واقتناص الفرص والإنفاق الباذخ.

● ثمة حلقة أخرى فى المسلسل وثيقة الصلة بالنقطة السابقة، تتعلق بالسلوك الاجتماعى العام، والموروث منه بوجه أخص. ففى مثل هذا الوقت من كل عام، يتزايد الطلب على الدقيق فى مصر، لاستخدامه فى صناعة كعك العيد ومشتقاته. وهو تقليد صار من طقوس الاحتفال بالعيد التى يجب الوفاء بها تحت أي ظرف تمر به الأسرة أو تمر به الأمة. واستقر هذا التقليد حتى صار «فريضة» يلزم بها الفرحون والمحزونون فى آن واحد. والأخيرون يتوجهون إلى المقابر فى العيد حاملين معهم كميات كبيرة من الفطائر التى توزع على الفقراء ممن يحتشدون لهذه المناسبة فى كل مكان.

واستمرار مثل هذه التقاليد تعبير عن الخلل فى السلوك الاجتماعى، الذى يضعنا أمام مفارقة مدهشة. فهذا بلد يواجه أزمة فى الخبز، ويقتطع من لحمه ليوفره، محتملا فى سبيل ذلك مكاره ومخاطر ليست خافية. ولكن شقا غير قليل من الدقيق المستورد يقتطع لحساب كعك العيد وأرواح الموتى! ـ وهو ما يسهم فى تفاقم الأزمة بطبيعة الحال.

وتكتمل المفارقة إذا علمنا أن آلاف الأطنان من السكر المستورد ترش على الكعك وتسكب حوله، حتى يعطى جواز المرور إلى مناسبة العيد، مما يعد تعبيرا آخر يعمق من الخلل ويضاعفه. ولن نذكر هنا مذبحة السكر التى تقام كل عام بدعوى الاحتفال بذكرى المولد النبوى، حيث تنفق الملايين لصناعة تلك الحلوى، التى حولتها التقاليد إلى أحد أركان الاحتفال بتلك المناسبة.

ولو كان لأهل الفقه المعتبرين رأى فى الموضوع، لأفتوا بكراهة تكريم ذكرى نبى الإسلام بصناعة الحلوى كقاعدة عامة، وبحرمة هذا الفعل عندما تتم الصناعة على حساب قوت الشعب وحاجاته الأساسية[1].

---

(١) للعلم: الوهابيون يحرمون الاحتفال من أساسه، ويعتبرونه بدعة فى الدين.

● يتصل بالتقاليد نمط استهلاكنا المعروف فى الغذاء الذى لا يكتفى فيه الفرد بحاجته، لكنه لا بد أن يتزيد. ومصير الزيادة معروف بانتهاء الأكل. والخبز من ضحايا هذا التزيد. وفائضه فى مصر، الذى يلقى فى القمامة، يكفى لإطعام خمسة ملايين شخص كل عام، كما أشارت بعض الدراسات.

● ثمة بُعد آخر فى الأزمة يتعلق بفساد الذمة. وهو فساد يشترك فيه بعض أهل الصناعة مع بعض أهل الإدارة.

أهل الصناعة، من تجار للدقيق وخبازين، هم المسئولون عن خلق سوق سوداء فى السلعة. فمختلف التقارير الصحفية تتفق على أن الكميات المطلوبة من القمح والدقيق متوافرة عند الحد الأدنى، وأن «الحصص» الموزعة غطت احتياجات الاستهلاك فى أى ظرف عادى. ولكن زيادة الطلب فى شهر رمضان من ناحية، وتلاعب التجار من ناحية ثانية سببا الاختلال فى السوق الذى انتهى بتلك الطوابير الطويلة الواقفة أمام المخابز، وبارتفاع سعر جوال الدقيق إلى خمسة أضعافه فى السوق السوداء[1].

على صعيد آخر، فصناع الخبز يلجئون إلى حيل عديدة لتحويله إلى علف للماشية، منها أنهم يخلطونه بكميات كبيرة من المياه، ويخرجونه من المخبز قبل نضجه، حتى يظل محملا بالمياه، التى تثقل من وزنه، بحيث يصبح مطابقا للوزن المقرر - بالغش - ثم يعرضونه للبيع بعد ذلك. ولأنه لم ينضج فى الأساس، فإنه يصبح سريع التعرض للعطن، بصورة تجعل الناس يعافونه، فيحول إلى الفور إلى مزارع الماشية والأسماك!

ولكى يتم ذلك كله، فلا بد أن يغمض أهل الإدارة أعينهم، ولا بد أن يلغى دور «الرقابة التموينية» - وهو ما حدث بالفعل فى حالات عديدة إذ تبين عند التحقيق أن كثيرين من رجال مراقبة التموين والمفتشين يتقاضون رواتب شهرية من التجار والخبازين لهذا الغرض!

الخلاصة أن الطوابير التى وقفت أمام المخابز اختزلت هذه الاختلالات وترجمتها. وهو ما يدعونا إلى القول بأن الكشف المبدئى على الحالة - كما أثبتته تقارير الصحافة المصرية - يشير إلى أن مصر وهى واقفة بباب التسعينيات تعانى من علل تضعف من

(١) من ٢٠ جنيها إلى مائة جنيه.



حالتها الصحية، وتؤثر بالتالى على قدرتها على الانطلاق بالعافية المرجوة فى العقد القادم.

□ □ □

غير أننا إذا رفعنا أعيننا عن الطوابير، وعن رغيف الخبز، ووسعنا من دائرة النظر ومساحة الرؤية، وفى الوقت ذاته أعدنا تركيب مشاهد الساعة، فسوف نرى الوضع الراهن فى إطار آخر.

لا يحتاج المرء إلى جهد كبير فى هذا الصدد. يكفيه أن يطالع فى الصحف العناوين والصور والإعلانات. عندئذ سيلاحظ أن الموضوع الاقتصادى ـ الأزمة ـ يشكل المحور الأساسى للخطاب السياسى على مختلف المستويات، المحلية والعربية والدولية، سينتبه ـ ربما ـ إلى أن مفردات تناول الموضوع تدور فى فلك واحد: قروض ـ مساعدات ـ تأجيل أقساط ـ تبرعات ـ هدايا عينية، إلى آخر العناوين التى تحاط أحيانا بحفاوة بالغة ومهرجانات مصطنعة، لكنها فى نهاية الأمر لا تتجاوز حدود التلقى والأخذ.

ذكرنى المشهد برواية زميلنا الأستاذ يوسف القعيد التى صدرت فى عام ١٩٧٦ بعنوان: «يحدث فى مصر الآن»، التى كان موضوعها الأساسى هو زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون لمصر التى تمت سنة ١٩٧٤. وفيها روى كيف وزعت على الفلاحين المصريين كميات من الدقيق من المعونة الأمريكية، قبل أن يستقل الرئيس نيكسون القطار من القاهرة إلى الإسكندرية. وكيف اشترطوا على كل فلاح ـ لكي يتسلم حصته من دقيق المعونة ـ أن تكون زوجته حاملا، مما اضطر معه أحدهم إلى أن يحيط خصر زوجته بكمية من القطن، لينتفخ بطنها وتبدو على هيئة الحوامل. لكن الأمر انكشف فى اللحظة الأخيرة مما عرض الرجل للفضيحة، وحرمه من كيس الدقيق.

حرص يوسف القعيد على أن يصور فى القصة كيف تم إفساد الوعى المصرى وتلويثه، حتى بدت مصر فى تلك الفترة دولة ممدودة اليد، ملهوفة على العطاء، مترقبة للإحسان. وكيف كان ذلك تزييفا للحقيقة وتهوينا من شأن البلد وأهله.

لا مجال للمقارنة بين الصورة فى السبعينيات، وبينها فى أواخر الثمانينيات، لكن المبالغات الإعلامية تفتح الباب لتداخل المشاهد والصور، وتقحم على الوعى العام إشارات سالبة كثيرة تؤرق الضمير الوطنى وتستفزه.

ليس أسوأ ما فى الأمر أنه تصوير للواقع على غير حقيقته، ولا أنه ينبئ عن عدم إدراك كاف لوزن وقدرات بلد مثل مصر، ولا لحجم ثرائه الكامن والدفين، لكن الأسوأ أن هذه اللغة بمثابة دعوة غير مباشرة إلى إعلاء قيم الاعتماد على الغير، والتودد إليه والتفنن فى الأخذ منه، واعتبار المساعى والمناورات التى تتم فى ذلك الاتجاه، من قبيل الإنجازات والانتصارات.

وذلك عكس المطلوب تماما فى هذه المرحلة. ليس فقط لأن منطق الأخذ لإعاشة أو تسيير أمور بلد مأزوم يتجاوز عدد سكانه خمسين مليونا، هو حل كاذب، لا يختلف كثيرا عن أى حمل كاذب، ولكن أيضا لأن قيم العمل والجد والاقتحام والابتكار، ومختلف مفردات قاموس المواجهة الشجاعة لتحديات الحاضر والمستقبل - هذه القيم هي التى ينبغى أن تغرس الآن وتصان - هى السبيل الوحيد للنهوض والتقدم.

المطلوب أن يربى المجتمع على قيم اليد العليا، التى تبنى وتضرب فى الأرض، وليس على قيم اليد السفلى التى تسأل وتقبض بغير عناء.

المطلوب أن يكون هدف الخطاب العام هو الاستنهاض والاستنفار وشحذ الهمم، وليس الاسترخاء والاتكال على الغير والتعلق بالمدد الآتى من هنا وهناك.

وللشيخ متولى الشعراوى مقولة صائبة فى هذا الصدد يقرر فيها: أنك لن تستطيع أن تمشى مرفوع الرأس، ما لم تشبع من ثمار الفأس. فطالما أنك لا تأكل من عرقك ونتاج جهدك، فإن كرامتك ستظل مجرحة، وبالتالى فإن استقلالك فى خطر محقق.

ضع مسألة رغيف الخبز فى هذا الإطار، وضم إليها الصورة المرسومة لمصر فى الخطاب العام خلال الأسابيع الأخيرة، واستخلص ما شئت من نتائج بعد ذلك. وفى كل الحالات، وأيا كان مذهبك، فإنك واصل حتما إلى خلاصة مفادها أن الرتق أوسع

مما يظن، وأن الأمر أشد جسامة مما هو ظاهر، وأن المبادرة إلى التصحيح الجذرى هى الآن فرض عين على كل صاحب قرار أو رأى وليست فرض كفاية!

□ □ □

فى رأى الشيخ محمود شلتوت ـ شيخ الأزهر الأسبق ـ أن ولى الأمر إذا ما قصَّر أو فرط فى الاستقلال الاقتصادى لبلاده يعد آثما، وكانت أمته معه آثمة[١].

وكنت قد سمعت الشيخ محمد الغزالى يقول: إن الله استخلف الإنسان فى الأرض وسخر له الكون، ولكن المسلمين الآن آثروا الاستتباع عوضا عن الاستخلاف، واستقالوا من عمارة الأرض، حتى صار بعضهم مسخرا لحساب مصالح الغرب والشرق وعالة على هؤلاء وهؤلاء.

وصف الشيخ الغزالى اعتماد الأمة على غيرها فى توفير خبزها بمثابة سبَّة فى جبين المسلمين، وخيانة لأمانة الاستخلاف، وإشهارا للعجز وقلة الحيلة.

ولست أحسب أن الأمر يحتاج إلى نص شرعى أو فتوى، أو إلى سند آخر من النقل، فمقتضى العقل فيه الكفاية. بالتالى فإن كسب القضية لا يحتاج إلى مرافعه أو حيثيات. بل إن موضوعها ذاته ليس محل خلاف من أى طرف. وهل يجادل أحد فى أهمية أن يتحول المجتمع إلى قوة منتجة لا مستهلكة، بحيث يقتات من زرعه وعرقه، ولا يمد يده إلى كائن من كان؟!

الهدف لا ينازع فيه أحد، أيا كانت ملته الفكرية والسياسية. لكن يظل للإسلام مدخله المتميز، الذى يضفى على قضية الاستقلال الاقتصادى بعدا عقيديا، بحيث إن النيل من ذلك الاستقلال لا يعد فقط نوعا من التفريط فى شأن مصالح الوطن، ولكنه يصبح أيضا إخلالا بمقتضى الالتزام الدينى بصيانة استقلال الجماعة المسلمة.

ولفقهاء المسلمين من أهل الأصول اجتهادات منيرة فى هذا السبيل. فهم يعتبرون أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وبالتالى، فإن تحقيق مقاصد الشريعة يفرض على المسلمين أن يتمكنوا من أسباب التقدم وفنون الصناعات. وإنجاز ذلك يعد من فروض

---

(١) الإسلام عقيدة وشريعة: ص ٥٥.

الكفايات، يؤديه قوم نيابة عن الآخرين. ولكن إذا حدثت ثغرة خطيرة فى حاجات الأمة - مثل نقص الخبز أو اختفائه - فإن علاج هذه الثغرة يصبح فرض عين على كل مسلم ومسلمة، يتعين على كل مكلف أن يؤديه، ولولى الأمر أن يلزم أى جماعة من الناس بالنهوض بتلك المسئولية.

بلغة زماننا، فإن التعبئة لسد الثغرة وتأمين ظهر الأمة وصدرها، تصبح واجبة. يؤثم ولى الأمر إن قصّر فيها، ويؤثم المكلفون إن لم ينفروا خفافا وثقالا لأجلها. وهو ما أثبته الشيخ محمود شلتوت فى فتواه التى سبقت الإشارة إليها.

فى أدب الإسلام وعلمه: أن العامل خير من العابد، فالأول ينفع غيره، بينما الثانى - العابد - ينفع نفسه. وهو ما دفع الإمام الشعرانى - من مشاهير المتصوفة - لأن يقرر أفضلية الصناع على العباد. وهو ذاته المنطق الذى بنى عليه بعض الفقهاء أن الزكاة تعطى لطالب العلم بينما تحجب عن العابد العاطل.

ومن الكلمات الذهبية فى موضوعنا قول أبى سليمان الدارانى، فقيه زمانه: «ليست العبادة أن تصف قدميك وغيرك يقوت لك (يطعمك)، ولكن ابدأ برغيفك فاحرزه، ثم تعبد!». وهى عبارة تصدق بشدة على أيامنا، حيث يكثر العابدون الصادقون، الذين يغيب عنهم أن توفير القوت وصناعته من مستلزمات سلامة التعبّد وصدق الالتزام الدينى.

لدينا - إن أردنا - كنز كبير من الأفكار والاجتهادات، نستطيع أن نستثمره فى تعبئة الناس من أجل تحرير رغيف الخبز من الهيمنة الأجنبية ومن أجل إطلاق الطاقات الإيمانية الكامنة لتوظف فى خدمة تكريس الاستقلال الاقتصادى والسياسى، ومن أجل التنمية على عمومها.

لكننا ينبغى أن نعترف بأن أحدا لم يحاول أن يمد يده لاستخراج نفائس ذلك الكنز المهجور. وإن شئنا أن نتصارح فقد نقول بأن عملية التعبئة المنشودة ليست محل عناية كافية ممن يعنيهم الأمر. وفيما هو ظاهر، فإن القضية ربما كانت ضمن أولويات وشواغل القيادة السياسية، لكنها لم تنزل إلى الشارع بعد. لم يدخل الناس طرفا فى حلها. وإنما وقفوا متفرجين أو هاتفين ومشجعين لخطوات الحل ومساعيه.

ولقد أنكرت على أحد خطباء الجمعة أنه كرس خطبته لآداب الاستحمام ومواعيده المستحبة، بينما كانت النسوة يتزاحمن بالمناكب ويتصايحن أمام مخبز مجاور لتوفير الخبز ساعة الظهيرة. لكن بعد لحظة أعذرت الرجل، الذى لم يستشعر أن له دورا مطلوبا فى العملية. فالحكومة هى صاحبة الشأن، ورجالها هم أهل الحل والعقد!

عقب الصلاة نقل إلىّ صاحبى ذات الملاحظة، فأضفت: أليس هذا أيضا ما يريده دعاة الإسلام السياحى: أن يميتوا علينا ديننا ودنيانا؟!

بشراكم أيها السادة!!

المحتويات

مقدمة ٥

الباب الأول: بين الأصل والصورة

١ ـ هذا الثراء المفترى ١٠
٢ ـ الأثرياء : الحاضرون الغائبون! ١٧
٣ ـ محنة العمل الأهلى : ٢٤
٤ ـ دفاع عن اليد العليا! ٣١
٥ ـ أزمة أخلاقنا العامة! ٣٨
٦ ـ قيم مجتمعنا فى خطر! ٤٥
٧ ـ من يحدد أولوياتنا؟ ٥٢
٨ ـ الحالة الدينية فى مصر ٦٠
٩ ـ الناس مستقيلون من السياسة ٦٨
١٠ ـ صدق أو لا تصدق! ٧٥

الباب الثانى: مراجعات لا بد منها

١ ـ فتنة فى الأرض وفساد كبير! ٨٤
٢ ـ تجفيف الينابيع يطل! ٩٢

٣ ـ الديانة الإبليسية ٩٩
٤ ـ للكل ندق الأجراس! ١٠٧
٥ ـ حاجتنا إلى عقد اجتماعى جديد ١١٣
٦ ـ «الفقيد» لم يمت بعد! ١١٩
٧ ـ خيرها فى غيرها! ١٢٦
٨ ـ اعتذار إلى كل قبطى ١٣٢
٩ ـ لتسمع صوت الكنيسة ١٣٨
١٠ ـ اضطهاد الأقباط فى مصر؟! ١٤٥

الباب الثالث: الذى جرى لعقولنا

١ ـ دعوة لإطفاء الحرائق! ١٥٤
٢ ـ هذا «الترحيب المريب»! ١٦٠
٣ ـ كذبة إبريل الثقافية! ١٦٧
٤ ـ عبرة (أبو زيد) الأول! ١٧٥
٥ ـ عن حدث الساعة وحديثها! ١٨٢
٦ ـ لنغلق ملف «الردة»! ١٩٠
٧ ـ حرية لا «سربستيه»! ١٩٧
٨ ـ جنايتان فى حق الماضى والحاضر ٢٠٤
٩ ـ «المهاجر» وعبرته! ٢١١
١٠ ـ أزمة المثقفين! ٢١٨
١١ ـ فصل فى الحزن والحلم ٢٢٥

الباب الرابع: أحزان مصر الأخرى

١ ـ فقه «البلطجة» وهمها! ٢٣٤

٢ ـ القارعة! ٢٤١
٣ ـ ليس الوعظ وحدة.. ٢٤٧
٤ ـ لغم مصرى اسمه «البطالة»!.. ٢٥٦
٥ ـ دفاعنا الأخير فى خطر!.. ٢٦٥
٦ ـ بين بولاق الدكرور وباريس!.. ٢٧٣
٧ ـ فى بيتنا شرخ!.. ٢٨٠
٨ ـ تفكير آخر فى مسألة العمارة.. ٢٨٧
٩ ـ الذى حدث فى الصعيد.. ٢٩٧
١٠ ـ رسالة من تحت الماء!.. ٣٠٣
١١ ـ حين يقتل ٧٠ طفلاً!.. ٣١٠
١٢ ـ رغيف الخبز: الأزمة والعبرة.. ٣٢٠
المحتويات.. ٣٣١

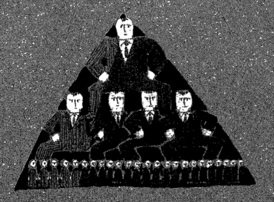


رقم الإيداع ٢٩٠٦ /٩٨
I.S.B.N. 977 - 09- 0441-4

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

مِصرُ تريدُ حلًا



شجعتنى على تجميع هذه النصوص عوامل عدة،
فى مقدمتها أن الساحة الثقافية المصرية تعانى من خلل وصخب،
أديا إلى تغييب التناول المسئول للقضايا الأساسية للمجتمع،
بل وأحدثا خللا مؤرقا فى الأولويات، كان العمل الوطنى هو ضحيته الأولى.
فقد شغلت النخبة الثقافية بقضية الختان - مثلا - لمجرد أن محطة تليفزيون «سى.إن.إن»
أثارت الموضوع، وسجلت شريطا لعملية من ذاك القبيل، ثم بثته إبان انعقاد
المؤتمر الدولى للسكان. وبرغم أن العادة قائمة فى مصر والعديد من الدول الإفريقية
منذ مئات السنين، فإن النخبة فى بلادنا تعاملت معها وكأنها «خبر» يذاع لأول مرة،
ومن ثم وجدنا عناصر النخبة والمنظمات الأهلية بل ومؤسسات السلطة قد شغلت بالأمر،
بأكثر مما شغلت بقضايا الأمية والتخلف وانعدام المشاركة السياسية!
إزاء ذلك الخلل، فقد تصورت أن الكتاب يمكن أن يعد صوتا ينضم إلى أصوات الآخرين،
من أبناء هذا الوطن، الذين تمنوا أن ننظر إلى واقعنا بأعيننا نحن،
وليس بأعين السياح أو المستشرقين. ومن يطالع محتويات الكت...
ربما سمع ذلك الصوت ينادى فى أبواب عدة،
بلسان يقول: رجاء، انظروا تحت أقدامكم أولا لكى تعرفوا على أى...



دار الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)